



سلطنة عُمان
وزارة التراث القومي والثقافة

سلسلة الذهب

في

العلوم والفروع واللغات

نظم:

محمد بن شامس البطاشي

الجزء الثاني



بسم الله الرحمن الرحيم

الجزء الثاني

حمدا للرب قد هدانا للهدى
أرشدنا الى سبيل الحق
بين فيه جل للانام
والحل والحرام كالمكروه
وأرسل الهادى لنا من العمى
بالقول والفعل وبالتقرير
سن لنا نتبع الاجماعا
اذ قال ان امتى لا تجتمع
واصل القياس فى المسائل
صلى عليه ربه وسلم
والآل والصحب ذوي السداد

وأنزل الكتاب فينا مرشدا
ودلنا على أجل الطرق
ما كان من فرض ومن الزام
وما لنا اباح ان نأتيه
مبيننا ما علينا انبهما
أرشدنا لأكمل الامور
بخبر لا يقبل النزاعا
على ضلال هكذا لنا رفع
لكل مستفت له وسائل
ما حن رعد بالدجى وارزما
الناشرين الدين باجتهاد

اصول الفقه

أقول والتوفيق بالله الأجل
علم به استخراج حكم الشرع من
اجماع أهل العلم والقياس مع
كذلك الاستدلال مع خلاف
يعنى بحكم الشرع فى ذي الصفة
وهي الوجوب النذب والتحريم
وثمرات هذه الأشياء
كذلك احكام لهم وضعية

حد اصول الفقه فى قول الأول
أدلة هي الكتاب والسنة
خلف على القياس بينهم وقع
في كونه لهم دليلا وافي
احكام تكليف على البرية
كراهية اباحة تدوم
كصحة وكفساد جائى
ركنية عليه شرطية

أما كتاب ربنا الوهاب
وهكذا الاجماع من اهل الهدى
ما بين اثنين من الاسلام
أما بقطع أو بظن حصلا
قد خالفونا انكر الاجماعا
أما القياس ثم الاستدلال
ففي ثبوت الحكم بالقياس
على مذاهب أصح ذاك ما
ان القياس ان يكن صحيحا
في موضع لم يات نص فيه من
فهو بحسبما اتراه أحد
دليلنا في ذاك ما قد وردا
ان قاس شيئا حكمه لم يعلما
كمثلما يروى لأخت ختعم
عن حجه عن والد لها وقد
أريت لو على أبيك لزما
أكان ذاك عن أبيك مجزى
فقد أشار المصطفى الهادي الى
هنا على دين لناس جائي
وفي حديث آخر لنا نقل
عن قبله من صائم هل تفسد
أريت لو كنت تمضمضت بما
أكان ذاك مفسد الصيام
فيه الى قياس قبله الرجل

وسنة الهادي الى الصواب
فليس فيها من خلاف وجدا
من أنها تفيد للأحكام
الا مقالا شذ من بعض الأولى
أو ان يكون حجة تراعى
ففيهما قد وقع الجدل
قد وقع الخلاف بين الناس
قال الجماهير به من علما
يثبت حكم شرعنا صريحا
كتابنا أو سنة الهادي السنن
ادلة الشرع التي تعتمد
نصا عن الهادي الأمين أحدا
على أمور حكمها قد علما
ان سالت للمصطفى المكرم
أجابها الهادي الى سبل الرشد
دين وقد قضيته متمما
قالت نعم ان علمته يجزى
قياس دين الله جل وعلا
وجعل القضاء كالقضاء
ان النبي المصطفى كان سئل
صوما فقال الهاشمي أحمد
ثم مجتهه فصار عدما
فقد اشار سيد الانام
ان كان صائما لزوجه امل

على تمضمض له بالماء
دل بلا شك ولا التباس
فليكن القياس فى القضية
وانه قد ورد الاجماع
على ثبوت الحكم بالقياس
فى عصرهم وعلماء الصحابة
وذلك الساكت حين سكنا
فى ذلك الموضع الاعن رضى
فى شرعنا فبدعة لايقبل
زيادة لحكم شرع لم يكن
بلا تقيية حرام الصفة
فنقطعن بانما السكوت عن
ثم اصول الفقه لفظ قد غدا
احداهما الاصول اما الثانية
اما الاصول فهى جمع اصل
ما غيره عليه ينبئى وقد
الى ادلة عليها تبئى
والفقه فى اللغات للعرب الاول
من ذلكم واستعملوه علما
وعرفوا الفقه بدون لبس
اى علم مالها وما عليها
مرادهم بالعلم ثم ملكه
مما له مارس من قواعدا
حتى غدا بذاك عارفا بما

قالوا فما فى هذه الاشياء
على ثبوت الحكم بالقياس
من جملة الادلة الشرعية
من صحب احمد والانزاع
وذلك ان صحب خير الناس
ما بين قانس وبين ساكت
فانه بالجزم لما يسكتا
لانما القياس ان لم يرتضى
احدائه اذ كان فيه يحصل
والوقوف عن تغيير مثل ما زكن
قطعا وما هناك من تقيية
انكارها منهم رضى متى يكن
مركبا من كلمتين وجدا
فقه وللكل معان باديه
وذلك فى وضع اللغات الاصل
نقل فى اصطلاحهم كما نجد
احكام شرع وهى ما اسلفنا
فهو خطاب غامض ثم نقل
لنوع مخصوص من العلم سما
بانه يكون علم النفس
فعلا وتركيا للذى يديها
حاصلة فى قلب من قد أدركه
وما له حصل من فوائدا
للعبد والذى عليه لزمنا

فعلا وتركنا دون ما اشكال
او غا فلالكن اذا ما وردت
اطاق ان يجيب عنها حالا
فمن غدا متصفا بذى الصفه
فيخرجن من حدنا المبين
ومن غدا لغيره مقلدا
حاصل ما قلنا وما نبديه
علم بأحكام لفعل العبد
وهكذا اباحة وجوبا
علم بتوحيد الاله الباقي
فاول النوعين علم فيه عن
ما كان واجبا وما استحالا
كذلك عن أفعال ربي في الدنيا
وهكذا في داره الآخرة
وهكذا تأييد من قد كلفا
ويبحثن عن حكمه عز وجل
انزال كتب وثواب الطائع
والعلم بالأخلاق يبحثنا
ما كان محمودا كاخلاص وما
موضوع أصل الفقه قال العلماء
لحكمنا الشرعى كانت اثبتت
بتكلم الأدلة الشرعية
والبحث فى الفن الشريف العالى
أدلة هي التي قد كانا

مستحضرا لحكمه في الحال
مسئلة من بابه وقد بدت
لأجل فهم فيه قد تلالا
سمي ففيها عند أهل المعرفة
من يعرف الأحكام بالتلقين
فليس هذا بفقيه ابدأ
بانما الفقه الذى نعينه
فعلا وتركنا في الذى قد يبدي
فيخرجن بما نرى منسوبا
ويخرجن العلم بالأخلاق
صفات ربي ذي الجلال يجثن
وجائز في حقه تعالى
كخلقه للعالمين والفنا
كبعث أجسام بعيد الهلكة
فيها بلا حد ووقت عرفا
في دين ايضا مثل بعث للرسل
عقوبة الفاعل للشنائع
عن صفة للعبد تخلصنا
يذم كالريا وعجب رسما
أدلة شرعية من حيثما
وحكمنا الشرعى من حيث ثبت
وهي لقد عرفتھا جليلة
فانما يكون فى احوال
بها ثبوت حكمنا اتانا

وهكذا في حال أحكام وقد
وليس في المروى عن أئمتي
غاية أصل الفقه ما قد ينتهي
أن الذي يعرفه ويتقن
فانه يعرف حكم ربه
من حظره والكثرة والوجوب
ويعرفن محل كل واحد
فيفعل الواجب مثلما أمر
وما غدا مكرها ويتندر
ويأتين من المباح ما غدا
لذاك من أمكنه أن يرتشد
اعني بذاك الفوز بالنعيم
وفوق ذاك أمر رضوان حصل
فيالها من رتبة لست ترى
ومن ثلاثة الفنون يستمد
أولهن العلم للكلالام
وحكمه يندب أن تعلمه
وهكذا تعليمه للغير
وربما فرض كفاية أتى
لواجب ومن صنوف الفرض
بأن يكون فيهم من لهم
ويرجعون نحوه في كلما
ولا يكون أحد بذى الصفة
وانه لا يشرطن في كونه

اثبتنا لنا الدليل المعتمد
في نفس أحكام ولا أدلة
لنحوه من كان عارفا به
قواعدا له كما تعين
ما كان حاكما على الخلق به
ومن مباحه ومن مندوب
من هذه الخمسة حسب الوارد
به ويترك الذي كان حظر
ايضا الى المندوب حسبما قدر
بحاجة لنحوه وارشدا
فينتهى الى سعادة الابد
يوم غد وجيرة الرحيم
من ربه سبحانه عز وجل
أجل منها قدرا واوفرا
وهي التي تعرفها متى أعد
فعلم نطق العرب والأحكام
من عالم درى به وفهمه
من جملة المندوب في الأمور
فان فيما عندنا قد ثبتا
لأهل كل طرف في الأرض
أمور دين لهم يعلم
كان عليهم مشكلا ومبهما
الا الذي لفننا قد عرفه
عندهم من علماء فنه

من اصطلاح في الجديد منبث
به ليكفي أن يكون معهم
يستنبط الأحكام من مصادرا
اسم دليله الذي به وفي
أو كان لم يعرفه باسم جعل
لوضع ما يراه من أدلة
يرجح مع تعارض قد علما
فانه للفن ممن عرفه

ان يعرفن ماله كان حدث
وانما في كونه قد يعلم
ذا قوة بها غدا مقتدرا
أي من أدلة سواء عرفا
بانه أخو العموم مثلا
ان كان من قلنا قوي الملكة
موضعها وان يرجح ما
فمن غدا متصفا بذى الصفة

مباحث الكتاب

وعرفته العلما الأعيان
على نبينا وعنه نقلا
اعجاز من ناواه في احواله
وفي التراكيب الحسان الظاهرة
تقهر من عارضه بالحجة
سواه من كل كلام مجتمع
فانه غير القرآن أخرجا
على نبينا حديث نزلا
قد نزلت على نبي الأمة
لكن معانيها عليه نزلا
من كتب على سواه من رسل
عنه تواترا الى ان وصلا
قد كان بالآحاد عنه رسما
يعطى له حكم كتاب انزلا

اما الكتاب فهو القرآن
بانه النظم الذي قد نزلا
تواترا وان في انزاله
أي في بلاغة عليه باهرة
وما له من البراهين التي
فالنظم جنس يشمل القرآن مع
وما من التعريف بعد ذاك جا
فيخرجن بما يكون منزلا
على النبي فالأحاديث التي
لم تنزلن نظما كهذا جعل
ويخرجن بذاك أيضا ما نزل
ويخرجن بالذي قد نقلا
ما كان منسوخ تلاوة وما
فانه ليس بقرآن ولا

ويخرجن بالقيد للأعجاز ما
بفرض نقلها تواترا فلن
واعلم بأن علما الأصول
عرضهم من الكتاب المنتقى
وأيتين وبحرف واحد
لأنما استنباط حكم شرعي
وذلك الدليل فهو يأتي
فهم على المجموع من كتاب
ليطلقون اسم الكتاب وعلى
وقال نور الدين في الدفاتر
للذكر والقرآن جملة معا
أمة أحمد ولا تناكر
فمن يزيد فيه بعدما انحصر
لأن فعله الذي تبينا
اذ أخبر الناس بلا كتمان
خلاف ما قال به العدناني
والمصطفى يقول انه نزل
مع انما قرأنا المنزل
من المزيد فيه محفوظ ومن
انا له لحافظون علنا
حفظا عن النقصان منه من أحد
وهكذا لا ينقصن منه
وانعقد الاجماع بين الأمة
ما هو قطعي دلالة اتى

من الأحاديث الى رب السما
يعطى لها حكم الكتاب ان تكن
طرا وأهل الفكر والتحصيل
فانه يآية تعلقا
ونحو ما قلنا به في الوارد
غرضهم من الدليل القطعي
حرفا ويأتي آية في وقت
رب السما والواحد الوهاب
حرف وآية وما منه علا
قد قضت العادة بالتواتر
كذلك تفصيلا وقال اجمعا
بان نقله كذا تواتر
أو ينقصن منه فانه كفر
تكذيب خير الخلق قد تضمننا
بانما هذا من القرآن
أو أن ذا ليس من القرآن
وانه كلام ذي الآلاء جل
على النبي دون ريب يحصل
نقصانه لقول ربي ذي المنن
وقد اراد جل بالحفظ هنا
وعن زيادة ففيه لا يزد
بحفظ ربي فهو يحفظنه
ان من الأدلة السمعية
وذلك مثل محكم قد ثبتا

ذاك الذي لم يحتمل تأويلا
وان منها ما يكون ظني
ومنه ايضا خبر الآحاد
ونقض الرازي ما كان عرف
ويزعم انـه لم يثبت
ما هو قطعي دلالة وقد
بانما الأدلة اللفظية
الا بعرفان لغات العرب
قال وكل واحد مما ذكر
من طرق الآحاد في الاسناد
فلا تفيد غير ظن وصفا
فانه أولى بلاشك بان
وقال نور الدين وهو الفاضل
اما قبيلـا فلانا ابدا
بان الفاظ ادلة وفت
لنا على معرفة اللغات
وانما عليه قد توقفنا
وبعضه الآخر فهو انما
بنفس الاستماع للخطاب
وثانيا فنحن لن نسوغا
بانما نقل الجميع بادي
بل انما رواية الكثير
وذلكم كمثـل الفاظ ولا
كلـفظـة الأرض وكالسماء

كلا ولا التخصيص والعدولا
دلالة مثل عموم الفن
وما يكون مثل هذا بادي
من ذلك الاجماع بين من سلف
شيء من الأدلة السمعية
ساق احتجاجا لمقاله وعد
جميعها لاتعرفن جليـه
والنحو والصرف علوم الأدب
فان علمه الينا منتشر
فلا تواتر لـذاك بادي
وما على الظني قد توقفنا
ليس يفيد قط شيئا غير ظن
بأن هذا الزعم زعم باطل
لسنا مسلمين فيما قد بدا
على السماع كلها توقفت
والنحو والذي كهذا آتي
بعض من اللفظ الذي قد وصفا
يعرف معناه لنا ويفهما
الخاص والعام بلا ارتياب
في النحو والتصريف ايضا واللغا
جمعه من طرق الآحاد
منه تواتر بلا نكير
تقبل تشكيكا لمن تأملا
ولفظـة النار ومثـل الماء

وثالثا فان من قد نقلا
لايمكنن ان يتواطأ بحسب
فان رواياتهم تألفت
فواجب اعطاء ما قد ذكرا
واننا نرى رواياتهم
من لفظ قرآن فلا يتم ما
وكل ما ينقل عن خير الورى
لم يعط حكم ما تواترا نقل
وهكذا لا تثبتن قط له
ككونه يقرأ فى الفرض ولا
ونصوه بدون ما خلاف
لكن علينا يلزمن نفس العمل
وذاك فى مواضع ما عارضا
لان ما ليس تواترا نقل
فجائز ان تعملن بما ورد
بل انما ذاك علينا اننا
لان ما شذ من القراءة
وعن عطاء جاء وابن الحاجب
ليس يجوز عمل بما نقل
خلاف ما قد جاء من اخبار
مثال ما قلنا به مما ذكر
صوم ثلاثة من الأيام
فنحن قلنا انما العدالة
فقد تعين الذي هنا نقل

تلك العلوم عدد من الملا
عادتنا مثلهم على الكذب
فى موضع ولم تكن تخالفت
حكم الذى يكون قد تواترا
تتفقن فى كثير يرسم
قال به الفخر وما قد زعما
نقلا لنا لم يبلغ التواترا
فلا يسمى ذاك قرآنا نزل
احكام قرآنية مبجلة
يمسه المجنب من هذا الملا
فى ذاك بين المسلمين وافي
بكل ما ليس تواترا نقل
فيها تواترا اتى أو ناقضا
لايوجبن علما ولكن العمل
من القراءات شذوذاً لأحد
يصير واجبا اذا اتانا
كخبر الآحاد فى الرواية
ومالك والشافعي الراغب
من القراءات شذوذ ووصل
من طرق الآحاد عن اخبار
قراءة عن ابن مسعود الأبر
متابعات من بالتمام
توجب للقبول لامحالة
بانه اخبار آحاد وصل

وصار قرأنا والالزما
ولا يقول أحد بكذب
قالوا يجوز أن يكون مذهبا
قلنا على ما قلتموه يلزم
قالوا يصير خبرا قد قطعنا
لأن من رواه قرأنا فقد
قلنا فمهما لم نظنه كذب
لو أخطأ الناقل في البيان
وان ما شذ من القراءة
والبغوى ما وراء العشرة
والسبعة الذين عدوهم هم
وابن كثير والكسائي أبو
أما الثلاثة الأولى زادهم
فهم أبو يعقوب وهو الخصري
ثالثهم أبو محمد فتى
واللفظ أن دل على معنى معه
وأول الأربعة المذكورة
الثان من قبيل فهم المعنى
مثل مبين معا والمجمل
ثالثها من جهة استعمال
وغير موضوع له وما ذكر
رابع تلك الاعتبار رسم
وذلك ما يدل بالعبارة
كذلك ما يدل باقتضاه

تكذيب ناقل له وانحتما
سليل مسعود الرضي الأطيب
لنجل مسعود اليه ذهبنا
اكفارة وإن ذاك اعظم
فيه بانه خطأ قد وقعنا
اخطا فلا تعمل به لما تجد
فعمل بمقتضاه قد وجب
بوصفه بصفة القرآن
فإن ذاك ما وراء السبعة
يقول ما شذ من القراءة
حمزة ثم نافع وعاصم
عمرو ونجل عامر المذهب
من بعد ذاك البغوى العلم
ثم أبو جعفر ذاك الطبري
مشام البزاز هكذا أتى
له اعتبارات يقال أربعة
فانه من حيث وضع اللفظة
منه ظهورا وخفا أن عنا
ومتشابه وحكم جلي
لفظ لموضوع له في الحال
حقيقة مع المجاز المعتبر
من حيث أخذ الحكم من لفظ أتم
كذلك ما يدل بالاشارة
وبدلالة له تراها

وذا هو الوضعى قد يشتمل
منكر الجمع معا والمشارك
وضعا واجلاها بيانا واتم
نقد من البحث فيه الانا
يبقى سياى بعدده متمما

وحيث كان الاعتبار الأول
على الخصوص والعموم دون شك
وكان ما خص اخص ما علم
فائدة اعظمها برهاننا
على سواه من مباحث وما

الخاص وأحكامه

ما كان قد دل معنى مفرد
فيه حقيقة كزيد ورجل
ذاك اعتباريا متى يبين
من كل لفظ كان منهم العدد
موضوعة على معان تأتي
منها لدى استعمالها ذاك القدر
من عدد فوضعوا ذا اللفظ له
فهو كما قد تنظرن اليه
منه معنى واحد الوقوع
وباعتبار لجميع العدد
لكثر ما يضمه من مفرد
لذلك المجموع في الخصوص ام
يأتي وحرفا ثم اسما يتلى
لنحو عيني كزيد وقتم
ورجل ونحو عبد امه
اكثر في المعنى شيوعا ان بدا
وما كهذين اتى وليقس

عرفه بعض الشيوخ النجد
وقد يكون ذلك المعنى حصل
ومثل انسان وقد يكون
كمائة ألف وكل ما تجد
فهذه الالفاظ في الذوات
كثيرة لكنه قد اعتبر
أي مائة ألف وما قد مائله
اذ وضعوه علما عليه
عند اعتبار ذالك المجموع
خال من الشمول والتعدد
فانه يصير ذا تعدد
وان باعتبار كونه علم
ثم حقيقي الخصوص فعلا
وذلك الاسمى منه ينقسم
ثم لنوعي كمثلى امرأة
ثم الى الجنى وهو ما غدا
كمثلى انسان ومثلى فرس

ويشمل الخصوص في التعدد ويشملن أمرا ونهيا وردا إما الاخيران فليس يختلف وانما الخلاف في المقيّد قد جعل المطلق والمقيّد أي من خصوص وعموم فهما وكان بعض من مضى وحققا واختار بعض العلماء فيهما وقال نور الدين والحبر العلم والحكم في الخصوص قطع أصلا الا اذا كان لعارض وقع وذلك كالقرنية المانعة تلك التي أبدى لها في الكلم كقول قائل رأيت أسدا أي قوله اني رأيت أسدا للحيوان ذلك الذي ضرى يمنع من ارادة الأصل فدل دلالة ظنية ونحو ما في آية المطلقات حيث حد والقروء لفظ بين حيض دارا يمنع من قطع بأن واحدا دون الأخير منهما ولو لا لكان ما في لفظه من العدد لكونه من الخصوص وقعا

لمطلق اللفظ والمقيّد اذا من العموم قد تجردا انهما من الخصوص المتصف ومطلق فبعض أهل المرشد قسمين خارجين عما عهدا قسمان في مقاله وحدهما يجعل من قسم العموم المطلقا بان يكونا من خصوص علما وذا هو المختار عندي والأتم بما عليه لفظه قد دلا أو مانع من جهة له منع من ان يريد ناطق باللفظه حقيقة اللفظ لدى التكلم يرمي فهذا القول حينما بدا يدل ان ما رأى ووجدا لكن ذكر الرمي بعد ما جرى لغير ما كان له الوضع جعل انزله في قوله رب السما ثلاثة القروء ميقات العدد وطهرها مشتركا قد صارا اريد من هذين فيما قد بدا ما ها هنا من اشتراك حلا يفيد قطعاً للذي فيه ورد لكن ما نعا له قد منعاً

الأمـر

بكونه طلاب فعل غير كف
وهو يقول خصوصه وقعا
نحو اقيموا للصلوة دائما
مع قرينة على ذاك تسدل
وقد يجيء أيضا بفعل نصبا
للسيد الصديق ذي المكارم
من أن تصلي بالأولى كانوا معك
ولم يكن لفظ اتى هنالك
فصير الدفع له أمرا وقع
إذا أشار لامرئ معلما
أو أن يقوم هكذا منتصبا
ونحو ما قلنا متى استباننا
حقيقة في طلب قد علما
وما أتى أيضا بوزن ليفعل
ذو سعة هذا أخو التحقق
وهو الذي يأتي بصيغة الخبر
عليكم انزله العلام
اعضاء مرفوعا لهادي الأمة
يامركم وما كهدي الصيغة
رقبة معناه قد يصير
كان مجازا ليس بالحقيقة
موضوعه بدونما انكار

وعرف الأمر لنا بعض السلف
وانه ليس على وجه الدعا
للأمر موضوع حقيقة كما
وبمقال لم يكن له جعل
نحو عليكم الصيام كتبنا
كقول صفوة الوري من هاشم
لما قضى الصلوة ماذا منعك
في حين بالصلوة قد امرتكا
بل انه الى امامه دفع
وقد يكون باشارة كما
ان يقعدن في موضع أو يذهبا
كذا اشارة لضرب كانا
وهو الى قسمين قسم منهما
وهو الذي جاء على وزن افعل
نحو اقيموا للصلوة لينفق
والثان منهما مجاز في النظر
ككتب القتال والصيام
أمرت أن أسجد فوق سبعة
ان الاله بآدا الأمانة
كذلك أيضا قوله تحرير
وانما الأمر بهذي الصيغة
لأن ذي الصيغة للاخبار

فكونها لأمرهم مستعملة
وان من تعريفنا للأمر
بانما المندوب في الأمر دخل
كما هو المذهب للبدر الأتم
وقال عمرو بن فتح وأبو
ليس بأمور به ويجمع
أي قول عمرو مع المرفوع
بأن عمرو ساأبا يعقوب
أما أبو الربيع والذي يرى
قد حملوا الأمر على طلاب
والخلف لفظي مع التبیین
أي أن كل واحد من ذین
بانما المندوب شيء بطلب
لكن بعض من مضى ومرا
ويمنعن تسمية المندوب به
على الوجوب وعلى سواء
والأمر حكمه الوجوب وضعا
الا اذا عن الوجوب تصرف
وهو ولو قد كان للوجوب
لأن كلا منهما مطلق
في ذاك من أدلة بعض نصب
من قوله سبحانه فيما صنع
مالك لاتسجد اذ امرتکما
ليس به قرينة قد توجد

فذاك في غير الذي توضع له
بالطلب المذكور قبلا ندري
اذ فعله بطلب ممن قد فعل
ولأبي الربيع أيضا قد رسم
يعقوب أيضا ان ما قد يندب
بين الذي عن هؤلاء يرفع
للبدر قبلا وأبي الربيع
قد حملا الأمر على الوجوب
لرايه ممن مضى وغبرا
ليس بجازم بهذا الباب
بينهم يقول نور الدين
يعلم عن حق وعن يقين
وقوعه شرعا وليس يجب
قد خص بالوجوب هذا الأمرا
وبعضهم أطلقه في مذهبه
بالاشتراك مثلما تراه
كذلك حكمه يكون شرعا
له قرينة فقد ينصرف
في ذاته يشمل والمندوب
فانه تعيين الوجوب
خارجة تكون عن ذات الطلب
ابليس حين من سجوده امتنع
والأمر جاء مطلقا هنا لكا
قال اسجدوا لآدم فسجدوا

الا اللعين وعليه انكرا
قال امر لو لم يك للوجوب مع
كان لابليس اللعين العذر في
لأنه يجوز أن يقولا
بان هذا الأمر ندب من ترك
لكنه لم يكن عذرا قط له
لانما الله عليه انكرا
وبعد بالطرد له قد أعقبا
فبان أن الأمر للوجوب ما
وهدد الله الذين خالفوا
بان يصيبهم عذاب مؤلم
قالوا وليس يقع التهديد
الا لترك منهم أمرا وقد
وقول خير الخلق في المروى
وقد دعاه وهو في الصلوة
والله في كتابه قد قال
وللرسول حينما دعاكم
ان النبي المصطفى قد انكرا
أي أنكر الترك للاستجابة
وانه عليه لما ينكرا
لاسيما وهو يصلي حالا
لاتبطلوا أعمالكم كما زكن
أوجب عند الله من صلوة
ما أمر الهادي له حين دعا

ترك السجود ربنا كما ترى
عدم قرينة عليها يضطلع
ترك سجوده بذاك الموقف
حين يجيب الواحد الجليلا
له فغير واقع على الهلك
بتركه الذي هناك فعله
ما كان منه واقعا وما جرى
ولعنه وخزيه وخيبا
لم يمنعنا مانع قد علما
عن امره سبحانه وجانفوا
أو فتنة في الآي هذا يرسم
من ربنا جل ولا الوعيد
كان عليهم واجبا ليس يرد
أي لابي سعيد الخدري
لم لا استجبت للدعاء الآتي
ان استجيبوا لله حالا
وجه الاستدلال منها لهم
على أبي سعيد ما منه جرى
مع ذلك الأمر الذي في الآية
الا لترك واجب تقررا
والله في كتابه قد قال
فلو أجابه الرسول لم تكن
كان لها أبو سعيد يأتي
بتركها وان يجيب مسرعا

أيضا والاستدلال بالأمر على
ومن أتى من بعدهم وما بدا
وذلك الشجب ان لم ينكرا
اجماع قول ان به قد قالوا
وان يقله البعض مع سكوت
والكل من ذلك حجة يرى
وهو بان الأمر مهما اطلقا
بواضح من الكتاب قد عرف
وليس يختص بصيغة أفعل
وغيرها من كلما الأمر اقتضى
فان تكن قرينة قد تظهر
أي من ارادة الوجوب صرفا
أي ماله قرينة قد تقتضي
كمثلما يصرف للنديبة
فكاتبوهم ان علمتم فيهم
ومثلما يصرف للاباحية
كلوا من الطيب والارشاد
والفرق بين النذب والارشاد
وانما الصلاح في الارشاد
ومثلما للامتنال يصرف
لآخر من صحبه ان اسقني
ظاهرة يدركها من كان له
ثم العلاقات بلا عناد
تشابه المعنى الذي قد تنتسب

وجوبه شاع من الصحب الأولى
من أحد انكار ذاك أبدا
ممن له النكر فاجماع جرى
طورا وما صح له جدال
باقيةهم فذلك السكوتي
فيثبت المطلوب مما ذكرنا
فذلك للوجوب قد تحققا
وسنة الهادي واجماع السلف
بل ذاك في نحو امرتكم جلي
كما أتى بيانه فيما مضى
بمنع هذا الأمر مما ذكروا
الى الذي اقتضاه ما قد وصفا
من المعاني لجواز نرتضي
في قول ذي الآلاء رب العزة
خيلا ومن مال له آتوهم
في قول ذي الآلاء عن صراحة
في آية تأمر بالاشهاد
ان صلاح النذب للمعاد
لامر دنيانا فقط بآدى
في قول من يعطش متصف
ماء وكل هذه القرائن
أدنى تأمل وليست مشكلة
بين الوجوب النذب والارشاد
له وذاك الاشتراك في الطلب

وبينه تكون والاباحة
وانه بدون ما نكران
وما مضى من قولنا في الأمر
على الوجوب ومجاز متصف
وفي مقال عن أبي علي
بانه لا يقتضي الوجوب قط
وانما حقيقة الأمر اتي
وجل قومنا راوه قطعاً
فقط لا من جهة اللغات
للندب والبعض عليه حكماً

فالاذن في الاتيان بالصراحة
تشابه ايضاً لدى المعاني
بانه حقيقة قد يجري
في غيره مذهب جمهور السلف
وعن أبي هاشم في المروي
الا لذي قرينة له تخط
للندب هذا عندهم قد ثبتا
بانه على الوجوب شرعاً
فاصل وضعه لديهم آتي
بانه مشترك بينهما

الأمر اذا ورد بعد الحظر

والحكم في الأمر اذا ماوردا
كحكمه ان جاء في ابتداء
شيئاً وبعد ذلكم به أمر
الامع الوجود للقرينة
حقيقة وينسب للكثر
للبدان الأمر للاباحة
وقال نور الدين قد صرح في
ان ورود الأمر بعد الحظر
عن حالة الوجوب للاباحة
ولم تكن عليه من قرينة
أمر الاله جل ان يقتلا
وذاك من بعد انسلاخ الحرم

من بعد حظر كان او ندب بدا
أي أن يكن حرم ذو الآلاء
فالأمر للوجوب ايضاً يعتبر
وقيل بل يكون للاباحة
وظاهر الكلام في المختصر
من بعد حظره على الحقيقة
شرح له ايضاً بلفظه الوفي
قرينة صارفة للأمر
مثال ما جاء بهذي الحالة
تصرفه عن حالة الحقيقة
من كان مشركاً بربي ذي العلى
بيان ذاك أن مولى النعم

في الأشهر الحرام عنه وأمر
 في آية التوبة هذا يرسم
 فانه فرض على الكفاية
 وليس في ذلك من قرينة
 قرينة صارفة منقلبه
 مثاله ما جاء نصا في الصحف
 في الأرض وابتغوا لرزق يقدر
 يأمرهم بالاصطياد لهم
 ان الذي الأمر عليه كائن
 والشرع ما أوجب بالكلية
 الا الذي يدفع للمضرة
 وجوبه لغيره تحتما
 ليس لذات تلكم المنفعة
 ما نحن قد قلناه في المسئلة

حرم قتل المشركين وزجر
 بعد انسلاخها بقتل لهم
 والأمر بالقتل لهم في الآية
 بدون ما خلف عن الأئمة
 وما أتى من عقب الحظر وله
 عن الحقيقة التي بها عرف
 اذا الصلوة قضيت فانتشروا
 وهكذا من بعد احلالهم
 وفي جميع ذلك القرائن
 منفعة للناس دنيوية
 شيئا من المنافع الحاضرة
 فان ذاك واجب لكنما
 وذاك هو الدفع للمضرة
 فيتبين بهذه الأدلة

الأمر المقيّد

ومطلقا في مرة قد وردا
 مبينا أن رينا قد وفقا
 فانه يأتي على أنواع
 وما بعد قيده فالثاني
 رابعها الوصف وذا تمام
 فاننا نقول في البيان
 يوقع في وقت بعينه زكن
 جميعه كالصوم حين يأتي

والأمر يأتي تارة مقيدا
 وسوف يأتي ذكر ما قد اطلقا
 أما الذي كان بقيد ساعي
 أحدها مقيّد بأن
 ثالثها ما قيده الدوام
 أما الذي قيد بالزمان
 بانما الفعل الذي يطلب أن
 اما بان يستغرقن للوقت

فانه كل النهار استغرقا
أو ليس يستغرق ما قد حددا
وذلكم ما اسمه موسع
ولا يصح كون وقت قد قدر
لأنه من التكاليف بما
فالله جل شأنه وعظما
الا بما يطاق فضلا وكرم
أما الذي مضيقا يدعى فما
بان وقته الذي قد رسما
لكنما خلافهم قد وقعا
فان خلفهم اتى في وقت
على ثلاثة من المذاهب
بعضهم يقول ان الاولا
أي أول الوقت فقط ثم قد
ماذا ترى فائدة التوقيت
أي لقضا ما فاتة في زمن
وبعد أصلا فليس من قضا
في أول الوقت قضا المرء ما
فان يكن قد دخل العصر فقد
فليس يقضى بعد ذاك أصلا
وقيل هؤلاء خلفهم فقد
وقال بعض أول الوقت جعل
ما بين أن يفعل في أوله
المذهب الثاني لبعض من مضى

وهو الذي يدعونه مضيقا
بل ان بعض الوقت يجزي للادا
وذاك كالصلوة حين توقع
لايسع الفعل الذي به أمر
ليس يطاق وهو نافي الحكماء
ما الزم العباد حين الزما
ومنة منه علينا ونعم
فيه خلاف قط بين العلماء
وقت وجوب كله تحتما
فيما يكون وقته موسعا
وجوبه في أي أن يأتي
وهناك ما قد جاء للانايب
وقت وجوبه الذي قد جعل
تخالفوا في آخر للوقت حد
به فليل لقضاء الفوت
وجوبه المحدد المعين
فالظهر ان فات ووقته مضى
لم يدخلن وقت عصر رسما
فات الاداء والقضا ولايرد
لأن كل وقته اضمحلا
جميعهم لم يبق منهم أحد
لكي على تخير فاعل ببدل
أو آخر أراد جعل فعله
بانما وقت الوجوب المرتضى

آخر وقتيه وذا قول نسب
واختلفوا ان جاء هذا الفعل
والفرض ساقط به اذا فعل
ان بلغ الشخص الذي قد كلفا
وهو على وصف المكلفينا
وان يكن قد مات ذا او قد سقط
المذهب الثالث بعض نطقا
بكل ذاك الوقت فالوقت غدا
والبدر قد صححه وقالوا
بان جمهور المخالفينا
وان معنى مالهم قد نمقا
على جميع الوقت كون العبد
ما بين ان يفعله وقد سقط
حتى اذا لم يبق من وقت يقع
تعين الأداء في ذا الحال
والفرض ان كان موقتا وقد
او انه بدون عذر فالقضا
لكن في الدليل خلف العلمما
فذهب البدر وجل العلمما
شيء سوى ما وجب الاداء
وذاك مثل ما اتانا في السور
وفي حديث ان من قد نام عن
فانه يصلينها ان ذكر
فانما وجوب صومنا ابتدا

الى ابي حنيفة ومن صحب
في اول الوقت فقييل نفل
وبعضهم ذلك موقوفا جعل
في آخر الوقت الذي قد وصفا
فان ذاك فرضه يقينا
تكليفة فان ذا نفل فقط
بانما الوجوب قد تعلقا
عندهم جميعه وقت اذا
من بعد ما قد ذكر الجدالا
وافقنا عليه مرتضينا
بانما الوجوب قد تعلقا
مخيرا حين اتى يؤدى
وتركه اول وقت او وسط
له سوى مقدار ما الفعل يسع
بدون تأخير ولا امهال
فات بعذر عند ذاك قد وجد
بعد فواته اتفاقا فرضا
ذاك الذى به القضاء لزمنا
ان الذى به القضاء لزمنا
به وما في ذلكم خفاء
فعدة قال من أيام اخر
صلاته او قد نسي وما فطن
فذاك وقتها بذنا نص الخبر
بقوله سبحانه من شهدا

لشهر فليصمه والصلوة قد
 بقوله سبحانه اقيموا
 وجاء في مقال بعض الأول
 أي صار واجبا بامر قد وجب
 لبعض من خالفنا والأول
 وإن يك الأمر الذي قد وردا
 يكون فعله بعيده قضا
 فذلك الأمر على ما روي
 وذلكم لأن كل واحد
 ونعلمنه بدليل ثان
 والأمر نفسه فانما يدل
 فمذا أتى به الفتى كما يحد
 اتاه بالفور والاستعجال
 وذاك مثل الأمر بالزكاة
 لانما الأمر يذنين أتى
 فعلهما يكون بعده اذا
 وقد أتى بهن من قد كلفا
 اجزاه فعله وقد صار به
 وبعضهم يقول ان الأمران
 فالفور يقتضي بلا امهال
 مع مكنة تكون في المذكور
 وذاك قول ينسب للأكثر
 وقال نور الدين وهو ظاهر
 اعني أبا محمد ان الزما

كان وجوبها ابتداء منعقد
 من حين ذاك بدأ اللزوم
 ان القضا وجوبه بالأول
 به الأدا وهو مقال قد نسب
 هو الصحيح وهو المعول
 غير مقيد بوقت حدا
 ليس اداء للذي قد فرضا
 لا يقتضي فورا ولا تراخيا
 من ذين انما اليه نهدي
 يكون غير الأمر في ذا الشأن
 على طلاب الفعل ممن قد فعل
 فانه ممثلا هنا يعد
 أو متراخيا على امهال
 والأمر بالحج على الصفات
 غير مقيد على ميقات
 ولا قضاء فمتى ما وجدا
 مؤديا على التمام والسوفا
 ممثلا لما أتى من ربه
 اطلق عن قيد بوقت قد زكن
 فالواجب امتثاله في الحال
 وانه يعصي مع التأخير
 من فقهاء قومنا في الاثر
 ما قاله ذاك الامام الماهر
 مع مكنة تعجيل حج حتما

جاء كصل ركعتين تهتدى
ثلاث ركعات يتم الشكل
كمثل ان يقول صوموا أبدا
لذلك القيد الذي فيه ذكر
واحكم على الأمر مع القيود
فاحكم على القائل صل ركعة
لركعة واحدة بها اقتصر
من أحد يقول صوموا أبدا
مراده بما به تكلموا
به بدون غاية له ترى
بغاية يكون حكمه بدا
فيحكم من بمقتضى القول
في تلك المدة بالتمام
أمرهم بها صريحا قد بدا
فاعتبر الوصف الذي فيه بدا
في الحكم وهو عن دليل ظهرا
عند تكرر لوصف يثنى
والقطع للايدي لمن قد استحق
ان كنتم اي جنبا فاطهروا
قد اقتضى تكرار أمر علقا
لأنما الدليل فيه ظهرا
تكراره متى تكرر السبب
لم تثبتن بدليل وافي
علق الا بدليل ثبتا

والأمران مقيدا بعدد
كذلك صل ركعة أو صل
أو كان بالتأبيد أيضا قيда
ونحو صلوا دائما فلتعتبر
من عدد قد كان أو تأبيد
بمقتضى القيد الذي قد وضعه
بانما الذي به كان أمر
كذلك الحكم على قول بدا
كذلك صلوا أبدا بانما
دوام فعله الذي قد أمرا
كذلك الأمر الذي قد قيда
نحو أتموا صومكم لليل
عليه بالدوام للصيام
الى وصول الغاية التي غدا
وان يك الأمر بوصف قيда
فان يكن ذلك وصفا أثرا
فالأمر أيضا يتكررنا
كما أتى في آية الذي سرق
وهكذا ما بينته السور
فعرف أهل الشرع اذ تحققوا
بنحوهما في الآيتين ذكرنا
بأن هذا الأمر منه قد طلب
وان يكن ذلك من أوصاف
فلا يفيد الأمر تكرارا متى

تكرار ذاك الأمر حين عرضا
مركوزا السلم واستباننا
وأنت راكب على نحو الجمل
قط بتكرار ركوب يعلم
يكررن صعود سطح مثلا
صار مكررا وهكذا تجد
تكرار مثل ما هناك كائن
كما اذا لعبده قد قال
لحما فيحكم من في ذا الأمر
ما كان في ذلك السوق دخل

أي بدليل آخر قد اقتضى
كاصعد على السطح اذا ماكانا
كذاك ايضا حج بيت الله جل
فالحج لا يكررن عندهم
وهكذا في الصورة الاولى فلا
ان يكن الركوز للسلم قد
نعم اذا ما اقتضت القرائن
يحكم بالتكرار فيه حالا
ان كلما دخلت سوقا فاشر
على الرقيق بشراء اللحم كل

الأمر المطلق

مجردا وكل قيد كائن
على طلاب فعل مابه أمر
ولا بفور أو بامهال بدا
من القيود يستفاد والقرا
اي دون قيد وقرينة بدا
لأنه ممثلا بها بعد
ممثلا لفعل ما منه طلب
وجاء في مقال بعض الأمة
وذلك من أجل أمور ذكرها
تكرر من حوطة فليجمل
مدلول أمر مع مجرد يفي
على احتياط وسواه يجري

وان أتى الأمر عن القرائن
فانه يدل للذي ذكر
ليس مكررا ولا منفردا
لانما هذا الذي قد ذكرنا
وقيل ان الأمر ان مجردا
فمرة لذاك يقتضي فقد
وقال نور الدين انما حسب
لا لاقتصاره على الواحدة
بانه قد اقتضى التكرار
أحدها بأن حملته على
لكن كلامنا يقول الشيخ في
وليس في حمل لذاك الأمر

والثان منها انما الأوامر
وبالصلوة والزكاة وبما
اريد منها حالة التكرار
نقول لا نسلمن لأحد
من نفس ذاك الأمر اخذه صدر
وقال نور الدين لوسلمنا
بانه معارض بالأمر
ما فيه اصلا من وجوب يجري
وقيل بالوقوف في ذي الصفة
أو انه قد يقتضي التكرار
لاحتياج هذا لدليل وارد
فالوقف واجب لأجل ما ترى
قامت دلالة بدون مريّة
فانه يَطْلُب الحقيقة
وهكذا أيضا عن التكرار
وانما يثبت كل واحد
فواجب في الأمر ان نحمله
اذ الدليل وهو مادل على
فينتفي في ذلك التوقف
والأمر بالتزامه دل على
ما كان مأمورا به يجزيه
وانه به يكون ممثّل
بانه ليس عليه اصلا
كان مقيدا بما تقدما

وهي التي بالصوم كانت تصدر
شاكلها من كل أمر لزمنا
فيلزم في كل أمر طارى
ان التكرار الذي فيها ورد
بل أخذ هذا من أدلة آخر
ما ذكره هاهنا لقلنا
بالحج فالحج بدون نكر
للمرة الامر في العمر
عن كون الأمر يقتضي للمرة
لأنه لو كان ماقد ذكرنا
ولا دليل يقتضي لـواحد
وقال نور الدين بعد ما جرى
بان وضعه بهذي الصفة
تجردت عن اتصاف المرة
تجردت بنفس وضع طارىء
من ذين حتما بدليل وارد
على الذي قد كان موضوعا له
ان المراد واحد لم يحصل
ونحمل الأمر على ما نعرف
ان الذي قد كان منا فعلا
ذلك الفعل الذي ياتيه
ويعلمن بفعله الذي فعل
من بعد فعله قضاء حلا
أو خاليا عن كل قيد علما

لانما الاجزاء فيما خرجا
مع قطعنا الانظار قطعاً حقيقاً
وقال نور الدين هذا المذهب
وجاء في قول لبعض العلماء
وهو مقال كان بدر العلماء
وقال نور الدين بعد ردا
والخلف في الأمر بشيء ان حصل
ام لأفلا يكون نهياً أصلاً
وأول القولين مذهب عرف
وبعد ذاك اختلف الذين
على مذاهب فمنهم من نقل
للنهي فيما قاله وحققه
وقيل بل دل عن النهي عن
وقال بعض هذه الاعلام
قيل وهذا المذهب الذي رسم
وأعلم بان القائلين الأمر
تخالفوا في النهي عن شيء فهل
فقال قوم انما النهي اذا
بضده وفرقوا ما بينا
والنهي عنه قبل وهو مذهب
كذا أبو يعقوب وهو ظاهر
والباقلاني وقوم قد ورد
أمرًا بضده وقد ساقوا على
منها بان النهي قالوا طلب

ثمرة الأمر وما قد انتجا
عن كونه مقيداً أو مطلقاً
يعزى الى الأكثر وهو الأصوب
في الأمر للاجزاء لن يستلزم
ينسبه لبعض من تكلموا
وانه قول ضعيف جداً
هل ذا على النهي عن الضد يدل
عن ضده وهو الصحيح الأعلى
للباقلاني وبعض من سلف
كانوا بهذا القول قائلين
عنه بان الأمر بالشئ يدل
عن ضده دلالة المطابقة
ضد له دلالة التضمن
دل هنا دلالة التزام
هو الذي استحسنة البدر الاتم
بالشئ نهى ضده وزجر
أمرًا بضده كذلك قد جعل
جاء عن الشئ فأمرًا ليس ذا
أمر بشئ ان أتى مبيناً
أبي الربيع اذ له يصوب
ما قاله البدر الامام الماهر
عنهم بان النهي عن شئ بعد
ذاك أدلة ولما تقبلاً
تروك فعل والتروك يحسب

فعلا لضد فيكون النهي عن
 جوابه يلزمكم لما هنا
 لانه ترك لواط حصلا
 والخلف بين العلما قد ثبتا
 فقال بعض ان ذاك أمر
 مع الجماهير الاولى تقدموا
 وصحح الامام نور الدين
 لانه لو كان هذا لزمنا
 ان قلت يوما لامرئى مرارها
 وقلت بعد ذلك لا زهرا
 فقال نور الدين نحن نقطع
 ايضا ولو كان كما قالوا لزم
 من قال في يوم لمولى العبد
 لانه بذلك القول الجلي
 فيلزم من ذلك التعدي
 وذلك اللازم قطعاً باطل
 وقال نور الدين بعد ما بدأ
 من ان يكون أمرهم بالأمر
 اذا قرينة على ما ذكرنا
 وانما نمنع ذاك مع عدم
 واننى أقول ان الامر
 وما به علل فيمن أمرنا
 فانما لم يك أثمنا لما
 فانه من حيث انه امر

فعل بضد الفعل أمرا قد زكن
 بان يكون واجبا فعل الزنى
 والعكس وهو دون شك بطلا
 في الأمر بالأمر بشيء ان أتى
 بذلك الشيء وقال البدر
 بانه ليس بامر يحتم
 ما قاله البدر من القولين
 تناقض عند الكلام مثلما
 ان يفعلن كذا لشيء حضرا
 لاتفعلن ذاك الذي قد ذكرنا
 ان لاتتناقض هناك يقع
 عليه ان يكون في الاثم اقتحم
 مر عبدك الضعيف ياتى عندي
 يكون أمرا لعبد الرجل
 فيحصل الاثم بذاك القصد
 فهكذا الملزوم أيضا عاطل
 باننا لانمنعن ابدا
 بشيئهم أمرا بذاك يجري
 دلت وامره لـدينا ظهرنا
 قرينة توضيح للمطلوب تم
 بالأمر بالشيء لأمر يدرى
 لسيد العبد وما قد ذكرنا
 اسند من امر وما تكلمنا
 لسيد العبد بما له ذكر

فهو كانه بذاك قد امر
اما ولو لغير سيد امر
كان يقل لخالد مر عبدا
ثم خطاب الله في القرآن
فالامر في الذكر الحكيم المنزل
للمؤمنات وهو امر منه جل
والامر ان جاء وقد تكررا
بانه اما بأن ينفقا
كصل ركعتين مرتين
أو انه مختلفا قد وقعا
فان يك الثاني من الحالين
بالاتفاق واذا ما اتفقا
فجاء في قول لبعض ينقل
والثان تأكيد وبعض يذهب
فالامثال واجب في الحين
فواجب على المثال الأول
بذلك الأمر الذي قد وصفا
قرينة عقلية فيه تقع
أو انها شرعية مثل اعتق
أو انها عادية كمثال
تكريره القول مع الكلام
فهذه قرينة عادية
كقائل لعبده في حين
أو ان تكون تكلم القرينة

سيده ان امره له صدر
صار بذاك أثما ولا مفر
محمد يأتي الي فصدا
جميعه جاء بهذا الشأن
ان قل كذا للمؤمنين وقل
لنا بما انزله وما فصل
في موضع فالحكم فيما ذكرنا
ما وقع الأمر به محققا
يقولها الواحد في حين
كصل ركعتين صل اربعا
فواجب حتما كلا الأمرين
ففي وجوب الكل خلف حقا
بانما الواجب منها الأول
ان كلا الأمرين امر يجب
لكل واحد من الأمرين
صلوة أربع بلا تمهل
الا اذا كان له قد صرفا
كاقتل سعيد اقتل سعيد المبتدع
عبدك اعتق عبدك البر التقي
ان يعرفن من أحد من قبل
ثنتين أو ازيد في مقام
ومثلها القرينة الحالية
ان اسقني ماء بمرتتين
ثاني لشيء تبتغي تبينه

وإذا كان يعاد امر ثاني
خشية أن يكون ذا لم يفهما
وقد تجى قرينة لفظية
ثم يقول صل الركعتين
وجاء عن بعض من الأعيان
على تأكد وعن حمل على
ولا مرجح لـواحد بحق
وقال بعض ان اعيد الثاني
يكون غير أول والاعدل
عليه ثانيها بانه لدى
فالحكم في التكرار أيضا مثله
واضعف الأقوال ما قد ذكرنا
به فبالتكرار لا يكرر
أولها وان ذاك الثاني
وحاصل الرد لهذا الأمر
حقيقة وان هذا الأمر لا
أو انه مكرر الا اذا
ولا دليل لسوى الوجوب قط
والشيء لا يصح ان يصيرا
به ومنهيا فليس يتضح
لأحد صل العشاء حالا
عشا لما فيه من التناقض
من عبث الأمر لكن ثبتا
للشيء وهو واحد يصح ان

ليفهم المأمور للمعاني
من أول الأمر الذي قد قدما
كصل ركعتين يا اميه
بزيد لأم الف مبينين
بالوقف عن حمل لذاك الثاني
تأسس حيث الجميع احتملا
فالوقف عن ذلك أولى وأحق
بالعطف فالثاني لهذا الشأن
من هذه الأقوال والمعول
تكرر الأمر الذي قد وردا
الا لدى قرينة تنقله
في أول بان ما قد أمرا
وانما الواجب مما ذكرنا
موكد الأول في ذا الشأن
بانما الوجوب حكم الأمر
يفارقنه مقردا قد حصلا
دل دليل انه لغير ذا
في الحالتين فالذي قالوا سقط
في حالة واحدة مأمورا
بان يقول أحد ولا يصح
ولا تصل عند ذاك قالا
والذي قد كان أيضا يقتضي
بانه ان جهتان بدتا
يعلقن به لأجل ما زكن

أمر ونهى كل فرد حققا
فارتفع المحذور من تناقض
وذاك كالصلوة في الأرض التي
فهذه الصلوة يومرنا
من حيث انها صلوة يردع
في بقعة مفصوبة وان ورد
فهل يكون من لذك فعلا
ويسقطن عنه القضا بما فعل
أى في ارتكاب ما نهى عنه الأجل
قال الجماهير من الأشاعر
وغيرهم بأنه ان فعلا
وهو على امتثال ما قد امرا
وهو معاقب متى ما استعملا
وقال أحمد مع الزيديه
بانه لما يكن ممثلا
وانه عليه ان يعيد ما
وذا هو الصواب لانكران
لايجمعان ابدا في حال
فلا يكون العبد عاصيا وبر
والباقلاني يرى ان الرجل
ممثلا لأمر من قد أوجبا
لكنه قد يسقط التكليف به
حجته على سقوط ما غدا
ما كان من اجماع أهل العلم

بجهة من ذاك قد تعلقا
وعبث لاجل هذا العارض
قد غصبت من أهلها وابتزت
بها بلاشك وتطلبنا
عنها بحيث انها قد توقع
في الشرع شيء مثلما له نعد
بفعله مأموره ممثلا
لو عاصيا قد كان في ذاك المحل
في ذلك الادا الذي منه حصل
والبعض من أصحابنا الأخائر
ذاك يعد فاعلا ممثلا
به مثاب حينما قد بادرا
ملك غيره بلا وجه حلا
وبعض هذي الفرقة المرضية
بذلك الفعل الذي قد فعلا
قد كان مأمورا به ملتزما
لانما الطاعة والعصيان
في المذهب الحق بلا جدال
في حالة واحدة بلا شجر
ليس يكون بالذي له فعل
اذ قد اتى بغير ما قد طلبا
ولا قضاء لازم بسببه
مكلفا به بذلك الادا
بترك أمرهم لأهل الظلم

بان يعبدوا الصلوة أوقعوا
في حال ما يطالبون الظلمه
وقال نور الدين اجماعهم
بأن يعيدوا ما هم صلوه
لكون هذه الصلوة شانا
فهو الذي كان بها قد خوطبا
فلازم يساءل عن صحتها
والمسلمون لم يكن عليهم
وغصب أهل الظلم دورا للورى
بان يكونوا أوقعوا الفرائضا
لأجل ذا خلوهم ما أمروا
أما مطالباتهم ببرد ما
فان ذاك واضح لم يلتبس

في موضع قد غصبوا وانتزعوا
بكل غصب لهم ومظلمه
بترك أمر للذين ظلموا
في موضع الغصب وأوقعوه
خص المصلى وحده مكانا
دون سواه وعليه وجبا
وعن فساد كائن في وقتها
تغيير مالهم يظهرن لديهم
لايلزم من منه حسبا نرى
فيها فان ذاك أمر غمضا
لهم يعيدوها ولما يشعروا
لديهم قد كان من مظالمنا
عليهم فبالصلوة لايقس

النهى

النهى في اللغات منع عرفا
بجملة من التعاريف تعد
واختار نور الدين منها واحدا
النهى ان يطلب كف قال عن
فطلب الكف من الله الأجل
كلا تزغ قلوبنا بارينا
ولم يكن يشترط في تسمية
بان يكون من نهى مستعليا
كمثلما لايشترطن ما شرح

وفي اصطلاح الفن فهو عرفا
منها صحيح ومزيف يرد
وهو الذي يأتي على وفق الهدى
فعل وذا من غير ربى ذي المنز
ذاك دعاء ليس نهيا ان حصل
ولا تؤاخذنا اذا نسينا
ذا النهى نهيا عند أهل الخبرة
على أصح ما لنا قد رويانا
حيث يسمى الأمر أمرا في الأصح

وصيغة النهي حقيقة فلا
وصيغة المجاز في ذلكم
كذاك أيضا حرمت عليكم
وانما صارت مجازا ذي الصور
وحين في النهي غدت مستعملة
وهكذا شأن المجاز ان وجد
لترك فعل ثم بالا عراض
وحكمه تحريم ما عنه زجر
وجوب تعجيل امتثال الا
على ارادة لغير ما وصف
الى الذي اقتضى له الدلائل
وذلك التحريم انما ثبت
خارجه عن تلك الحقيقة
اما حقيقة له فتحتمل
وتلك الأدلة التي جرت
تلك التي هنالك دلت على
حقيقة فالنهي أمر قد جرى
لكنه زاد على أمر قضى
واللدوام واقتضاه ذلك لا
عن كون الامتثال فيه قد وجب
اما الدوام في مقال الكل
واعلم بأن كل ما قلناه من
تصح مع عدم دليل صرفا
أو عن ارادة لبعضها فان

تقتل ولا تسرق ولا تحسو الطلا
فنحو عن كذا نهيت لكم
اما تكلم ولحم خنزير دم
في النهي حيث ان وضعها الخبر
فذاك في غير الذي توضع له
والنهي أيضا باشارة يرد
أيضا عن الفعل وبالاغماض
كذا دوامه على كف ذكر
ان كان هاهنا دليل لا
فانه بدون شك ينصرف
للحرم أو لغيره يؤل
لنهي عن أدلة ترتبت
وسوف تأتي لك بالأدلة
حرما وغير الحرم حيثما حصل
فهي التي في باب أمر ذكرت
ان الوجوب حكم أمر جعل
بالكف عن فعل كما قد ذكرنا
بانه للفور أيضا يقتضي
يخرجه قط ولن يحو لا
لتلك الأدلة التي نصب
فانه استمرار ترك الفعل
احكام نهى فهي انما تكن
عن كونها المراد مما وصفا
دل دليلهم على شيء زكن

من ذاك فالنهي اليه يصرف
لغير تحريم فمن ذلك ما
من ذاك قول الله جل وعلا
كذلك للارشاد ايضا جاء
والفرق بين الكره والارشاد
للدفع في الارشاد دنيوي
ومنه أيضا الدعاء نحو لا
ومنه ما قد جاء لاحتقار
كلا تمدن لعينيك الى
تعتذروا اليوم وقال البدر
هل فيه ناديب لنا حيث انى
وقال والاصح قول البحر
وبعضهم في النهي أيضا يزعم
أما الذى عن الرسول الطهر
وان تأملت المقام مع ما
للنهي في اشارة ستدري
يأتي لزجر ولغير الزجر
والنهي قد يأتي لدى الكلام
متى على ذاك دليل قد يدل
لا تخرجن من داخل المحراب
فان تعليلا بكون الأسد
قاض بان النهي عن أن يخرج
وانه ان زال ما كان منع
ومنه نهى النفسا والحائض

لاجل ذاك النهي أيضا يعرف
يكون للتكريه أيضا رسما
ولا تيمموا الخبيث الا ردلا
لاتسالوا قد قال عن اشياء
ان الذي يطلب من فساد
وفي الكراهية اخرى
ترغ قلوبنا ايارب العلى
وجاء للتقليل واستصغار
تمامها ولاياس نحو لا
في نهى ذي الآلاء خلف يعبرو
أم كله ردع وزجر ثبتا
بانه جميعه للزجر
بانه كالأمر حيث يرسم
ففيه تاديب كما للزجر
قد كان من تمثيلنا تقديما
بأن نهى ذي الجلال البر
يجيء أيضا حيثما قد يجرى
لغير ما قلنا من الدوام
وذلك مثل من يقول لرجل
فاليث واقف بجانب الباب
بجانب الباب له بمرصد
فانه لما هناك ازعجا
فالنهي حالا عند ذاك يرتفع
عن العبادات لحيض عارض

قلت وذا لا يخرج النهي عن
لكنما الدوام فيه آتي
لاتخرجن من داخل المحراب
بقاء ذاك الليث فوق الباب
عن الصلوة وعن اللباس
فانما المدة للدوام
بقاء حيض ونفاس حلا
كذلك الكلام في النهي متى
كقولنا لسطحنا لاتصعد
وهكذا مقيّد بوقت
فنهيه في الصورتين يقتضي
ما كان من قيد ومانع منع
وذاك كون حارث في السطح
وذاك مذهب الجماهير وقد
وذاك في نهى مقيّد فقد
ولا يفيد للدوام حالا
لاتصعد السطح أيا سلطان
فذاك لا يفيد كل مره
بل انه ان عن صعود قد عدل
واجنح من أوضح هذا الفالا
لعبده لاتخرجن من مكة
أفاد ما السيد قد أبداه
وان يقل من مكة لاتبعد
أفاد ذاك المنع للعبيد

حكم الدوام مثلما له زكن
بدون شك حسب الحالات
دوامه في مثل ذا الخطاب
كذاك نهى جاء في الكتاب
للخود في الحيض وفي النفاس
لذلك النهي بلا كلام
في هذه الفتاة أو ينحلا
قيد بالشرط الذي فيه آتى
ان كان فيه حارث بمقعد
كلا تصم في يوم نحر يأتي
تكراره الكف الى ان ينقضي
والمانع الوصف الذي هنا وقع
وهكذا وجود يوم الذبح
يروى بغير ما هنا قول وجد
جا انه يفيد مرة فقد
فان قائلًا اذا ما قالا
ان كان فيه جالسا نبهان
يكون نبهان بتلك الحضرة
في مرة فانه قد امتثل
بأن سيّدا اذا ما قالا
اذا آتى زيد أبو امية
لمرة واحدة نراه
واطلق القول ولم يقيد
من حالة الخروج بالتأبيد

وقال نور الدين لافرق بدا
في الاقتضاء لدوام حقا
فللدوام يقتضي وهو متى
اي حسب قيده الذي فيه بدا
قلت وذا هو الذي كنت ارى
لكن دوام كل شيء بحسب
والنهي ايضا يقتضي لعدم
كنحو لاتصم بيوم النحر
من يوم نهيه الذي تقررا
وما ذكرنا لك فيما قد سلف
الا اذا قام دليل وصرف
فذاك مذهب الجماهير الاول
بانـه يكون للتكرية
وذاك مع اطلاقه ولا يدل
وقيل بالوقوف عن دلالة
حجة من في ذلك الامر وقف
بانه يحتمل التحريم مع
وليس من دلالة تعين
دون الاخير فلجل ما ترى
وقيل باشتراكه بينهما
اي انه لكل واحد جعل
فاصبح استعمال ما قد ذكرنا
قالوا ولا يحمل في امر وصف
بدون ما قرينة قد عرفت

ما بين تين الصورتين ابدا
لكنما النهي اذا ما اطلقا
قيد يقتضيه حسبما اتى
ولا يفارق الدوام ابدا
ان الدوام حكم نهى صدر
حاله كما ذكرت عن كتب
فورية عند دليل اقوم
فجوز الصيام في ذا الامر
ليوم نحر كان عنه زجرا
من ان حكم النهي تحريم عرف
له عن الذي به قبلا وصف
وفي مقال بعضهم له نقل
حقيقة كراهة التنزية
لغيره بلا قرينة تحل
نهي على الحرمان والكراهة
بانهم قد زعموا فيما وصف
كراهة وغير ذين ان وقع
لواحد مما له نبين
قد وجب الوقوف عما ذكرنا
اي بين تكريه وما قد حرما
مما ذكرناه بوضع مستقل
في كل واحد حقيقة ترى
من ذينك الأمرين اطلاقا عرف
فان قرينة هناك قد وفقت

دينكم الحكمين حين ترد
أولا فان الوقف فيه اجمل
وارجح الاقوال ما تقدما
كذلك للفور وللسدوام
خلاف ما قلنا به وما مضى
وما ذكرنا لك من ادلة
من الاقاويل فلا نرضاه

دلت على ان المراد احد
فانه حالا عليه يحمل
وقال نور الدين فيما رسما
اي انه يدل للحرام
الا اذا كان دليل اقتضى
وبالذي قلناه في المسئلة
تعرف تضعيف الذي عداه

دلالة النهي على فساد المنهي عنه

فساد ما عنه نهى بين الاولى
قد جاء في امور شرع تعلم
يكون من امور شرع لزمنا
عنها لاجل عارض ومانع
كصوم يوم النحر فهو يجتنب
وهكذا المباح ان تفعله
فالبيع في الجملة مما قد يبح
قد ورد النهي بنص السنة
امر وشرعا قبيلا لم يكن
والنهي عن اكل الميت بري
يرد بها شرع من العدل الحكم
من قبل ان تحرم بالكلية
في ان هذا النهى لما يستفد
اصلا فليس الخلف فيما قد ذكر
به على فساد منهي حصل

والخلف في دلالة النهي على
وذلك الخلاف ما بينهم
اذا نهى عنها وذاك مثلما
وقد نهى في البعض من مواضع
مثل صلوة حائض وما ندب
فالصوم في الجملة مندوب له
كبيع حاضر لباد قد سرح
وعنه في مثال هذي الصورة
ولم يكن خلافهم في النهي عن
كالنهي في الزنى وشرب الخمر
فهذه الامور قبل النهي لم
فحالتها ما تكن شرعية
وهكذا ليس الخلاف ان ورد
منه الفساد للذي عنه زجر
فالقائلون النهي ليس يستدل

يعترفون انه لما ذكر
والقائلون انه دل على
يسلمون انه ليس يدل
وانما اختلافهم قد وقع
يدلنا على فساد ما نهى
وحاصل المقام ان من يرى
على الفساد انما ينفون هم
قرينة دلت على ما يذكر
في الشيء من أفراد نهى ان يدل
فانهم يسلمون ها هنا
لاجل ما هناك من قرينة
كذلك من قال بان النهي دل
فانهم قالوا بهذي الصفة
على الذي قد ذكروا فان وجد
هناك من أفراد نهى سلموا
بعينه ليس يدك أبدا
لاجل مانع هناك عنا
قال فذا التحرير للمقام
فانه المهم لانكاد
واعلم بان الخلف بين من خلا
فساد ما عنه نهى فقد ذهب
في النهي ان ليس يدل ان ورد
يعنون اننا اذا نهينا
فلا يدل ذلك النهي على

يدل في بعض تكون من صور
فساد ما عنه نهى ان حصلا
لذلك في بعض مواضع تحل
هل أصل هذا النهي حيث وضع
عنه اعم لا فهنا الخلف به
في النهي لا يدل ان يوما طرا
دلالة له على ذا مع عدم
فان تقم قرينة وتنظر
على فساد ما نهى عنه مثل
بانه دل على ما عينا
وصار مستثنى من القاعدة
على فساد ما نهى عنه الأجل
مع عدم مانع من الدلالة
ما يمنع من داك في شيء يحد
بان ذاك الفرد حيث يعلم
على فساد ما نهى عنه غدا
وجعلوا ذلك كالمستثنى
فاشدد يدا به اخا الاقوام
تلقاه لوطال بك الترداد
قد جاء في دلالة النهي على
أبو حنيفة وبعض من صحب
على فساد ما نهى عنه الاحد
عن فعل شيء وانتفى علينا
ان الذي عنه نهانا ذو العلى

ليس به يعتقد اصلا وذهب
والجم من اصحابنا في النهي ان
والمذهبيين سوغ الحبر ابو
واحتج هؤلاء ان العلماء
بالنهي عن مثل الربا والانكحه
ايضا وان الامر للاجزاء
نقيضه فيقتضي نقيضا
اجيب عن اول ما تكلموا
اجماعهم ومن قد استدل به
والثان ايضا نحن لانسلم
للامر في احواله مناقضا
والقيح حيث انه بغض
والامر فهو المقتضي الوجوب لا
ثم النقيضان فلما يلزما
من كل وجه ثم ان الامرا
فانمنا نقيض ذاك ان لا
لا انه قد يقتضي الفساد
وقال قوم منهم الغزالي
دل على الفساد في حالات
وانما دلالة المذكور
شرعية لا لغوي الوضع
والعرب ليست تعقلنه فلن
لها بوضع النهي اما الشرع لا
ثم استدلوا لوقوع ما ذكر

احمد ثم الشافعية النجب
يدل للفساد اينما يكن
يعقوب ذاك الالمعي الارب
لما تنزل على الفساد قدما
وغيرها مما هناك اوضحه
قد يقتضي فالنهي في الأشياء
اجزائهم وهو الفساد محضا
ببه بانها قط لا نسلم
فانه بان على مذاهبه
بان كون النهي حيث يعلم
لأنه للقيح قد كان اقتضى
فالحسن لاشك له نقيض
مجرد الحسن منى ما حصلا
ان تتناقضن احكامهما
لو اقتضى الصحة حيث قرا
يكون للصحة نهى حلا
فانظر بفكر تهتد السدادا
بانما النهي بكل حال
عبادة لا في المعاملات
على الذي قالوه من امور
لانما الفساد حكم شرعي
يصح أن يكون مقصودا زكن
اشكال في صحة قصد حصلا
شرعا بان العلماء اهل البصر

لم بزلوا هم يستدلون على
وقد اجيب انما يصح ما
انهم كانوا عليه اجمعوا
وقال بعض العلماء ان يكن
فالنهي يقتضي الفساد ان حصل
فالنهي للفساد ليس ينتهي
الكفر بالله وبيع الحر
وما نهى عنه لوصف عارض
وهكذا الصلوة في بقاع
كذا وضوءه بماء مغتصب
وقال نور الدين لست اعلم
على الذى قد فصلوه قالا
جميعها ثم طلبت الارجحا
هو الذى فى اول المسئلة
وهو بان النهى اذ تحققا
لو انه اقتضى له فى الواقع
فذاك الاقتضاء انما يجى
عن ذلك النهى الذى قد فرضا
وقال ولنأت هنا بالحجه
معنى بان الشئ فاسد وقع
أى فى سقوط ذلك القضاء
ولتعلم ان الذى عنه نهى
وذلكم مثل طلاق للبدع
فليس يكفى النهى فى اقتضاء

فساد منهى بنهى حصلا
قلتم دليلا حيث صح قدما
وصحة الاجماع هم مارتفعوا
نهى عن الشئ لعينه زكن
وان يكن لصفة فيه تحل
مثال ما عنه لذاته نهى
وكل ما كان كهذا الأمر
فانه كوطى الحائض
مغسوبة من هذه الأنواع
أو في اناء كان أيضا قد غصب
لهؤلاء حجة وافهم
وان نظرت هذه الاقوالا
منها رايت الارجح المتضحا
عن بعضنا وعن أبى حنيفة
فليس يقتضى الفساد مطلقا
قد كان فى بعض من المواضع
فيما نراه لدليل خارج
ليس لنفس النهى ذاك الاقتضا
لنا على رجحانه والصحة
اى موضع الصحيح هذا لم يقع
وفى اقتضا التملك للأشياء
ياتى صحيحا مرة فى حينه
والبيع فى وقت النداء اذا وقع
فساد مثل هذه الاشياء

يسدل للفساد والتطويل
يفيد للذى ذكرنا أولا
فتلك حجة لدينا تتضح

بل انه لا بد من دليل
اذ ما اتى من نفس لفظ النهى لا
من انما المنهى عنه قد يصح

المطلق والمقيد

فى جنسه عندهم اى ببدل
جميع الفاظ وقد تناولا
مطلقهم من اى لفظ وجدا
معنى له قد وضع اللفظ الجلى
اذا بدت لكل فرد قد تدل
فانه يصدق هذا المبني
وصالح بدون ما جدال
بلفظه ذلکم السوجيه
جميع فرد تحته قد دخلا
دل على ذاك الذى قد رسما
للفظ فى جميع افراد تلم
قد خالف المطلق للعموم
افراد موضوعاته وادخلا
على سبيل الجمع واستغراق
فهو الذى يدعونه المقيدا
فان لفظ الشيخ مطلق علم
وانه يصدق لانزاعا
لكن قوله هنا اشم
ما كان فيه من شيوع قد زكن

ومطلق ما بالشيوع كان دل
فقوله مالفظ جنس شملا
وبالشيوع مخرج لما عدا
وبدل اى باعتبار بدل
وذلكم فان لفظه الرجل
جزما من افراد الرجال معنى
لكل واحد من الرجال
لئن يكون يطلقن عليه
ولم تكن دلالة له على
بدفعة واحدة وانما
من اعتبار لشيوع قد علم
وان باعتبارنا المرسوم
لانما العموم قد تناولا
بدفعة لم تبقيين من باقى
وما عن الشيوع خارجا غدا
اما بقيد كاتى شيخ اشم
لكونه فى جنسه قد شاعا
لكل فرد تحته ينضم
قيد مخرج للفظ الشيخ عن

أو يخرجن عن شيوع قد علم
فانه ليس يسمى مطلقا
لانه قد كان موضوعا على
فانه ليس يكون علما
والعلم الجنسي فيه يكتفى
وهكذا باقي معارف تعد
اذ لم يكن شيء من المعارف
الا معرفا بال مباشر
وجودها في بعض افراد ترى
لخالد انك بالسوق التحقق
ومنه نحو قوله اخاف ان
وان ما كان بال قد عرفا
لذاك اعطي بعض احكام تحل
في قول بعض الشعرا من العرب
لو أنه فرق بين النكره
بان معنى النكرات ان تكن
من جملة تكون للحقيقة
نفس حقيقة لهم مرئية
من القرينة التي قد تعلم
ان ادخل السوق ومثل الاكل في
فان ذا اللام وما قد جردا
هما سواء عندهم وبالنظر

بحسب وضع الاصل ايضا كالعلم
لكن مقيدا بوضع حقا
معين ولو لجنس مثلا
الا بتعيين به قد علما
تعيينه في الذهن حيث لاخفا
احكامها كالعلم الذي عهد
ما هو مطلق بلاتخالف
الى حقيقة مع اعتبار
غير معين كقول عمرا
من حيث في الخارج لا عهد سبق
ياكله الذئب فمطلقا يكن
كالنكرات في المعاني ان وفا
للنكرات مثل نعت بالجمال
لقد امر باللئيم لي يسب
وذا المعرف الذي قد ذكره
بعض وذاك البعض لم يعين
وان معناه بدون مرية
وانما استفيدت البعضيه
وذاك كالدخول في قولهم
آية ذيب قد اتت في يوسف
بنظر الى قرينة غدا
لنفسهن اختلفا بلا شجر

حكم المطلق والمفيد

والحكم في المطلق والمفيد عندهم اجراء كل واحد

موضعه اذا هما تخالفا
فلتجر للمطلق في اطلاقه
ولا يصح حمل فرد منهما
لاجل ما بينهما قد عهدا
وذا كقول الواحد القهار
صيام شهرين متتابعين
صوم ثلاثة من الايام
في آية اليمين حنث جاري
للصوم هو ذلك الظهار
مختلف كما ترى مبينا
اي مطلق الصيام في اليمين
يتبع في آية الظهار
وقال نور الدين لما ذكرنا
في آية اليمين بالتتابع
عن ابن مسعود فقد كان قرا
ليس لحمل آية اليمين ثم
وان يكن حكمهما مع السبب
فيحمل المطلق من هذين
وهو سواء كان قد تقديما
او قد تقارنا لدى الوجود
فيعملن بمطلق فان عمل
حينئذ ذلكم المقيّد
لبعض احكام الذي قد اطلقا
ان الذي قيد ان تاخرا

حكما واسبابا وما تألفا
وهكذا ذو القيد في وثاقه
على الأخير دون خلف علما
من التنافي في المعاني وبدا
في الذكر في كفارة الظهار
وقال في كفارة اليمين
فالسبب الموجب للصيام
وموجب في آية الظهار
والحكم فيهما ولا انكار
فلا يصح حمل مطلق هنا
على مقيد من الصنفين
فلتجر كلا حيث كان جاري
وانما قد قال صحبنا الذري
في الصوم للذي روى في الواقع
متابعات في حديث ذكرنا
على الذي في آية الظهار تم
متحدا فهانذا الحمل وجب
على مقيد بدون مين
هذا على هذا زمان علما
مالم يؤخر صاحب القيود
بمطلق من قبل تقييد حصل
يكون ناسخا اذا ما يرد
وقد اتى عن بعض من قد سبقا
عن مطلق فناسخ له يدي

بحسبما كان له تناولا
وزيف البدر وما ادراه
لانما التقييد فيما ذكرا
قال ونسحا لو يكون ايضا
قال ويلزم عليهم بان
نسحا لانما التنافي هنا
مثال ما اذا هما يتحدا
كقولك اعتق يا علي رقبة
اعتق لرقبة علي مومنه
فالصورتان فيهما كان السبب
والحكم في الجمع عتق حصلا
ما كان مطلقا من الرقاب
على الذي في الصورة الأخيرة
وهو سواء ذلك الحكم اتصل
مثال ما قد كان منه متصل
في الخمس من ابل تكون شاة
في خمس ابل سائمت شاة
الحمل هاهنا بلا خلاف
وقال نور الدين بعد ما ذكر
ثم رأيت بعد ذا ابن السبيكي
وهو بان بعضهم قد قالوا
قال بان يحمل ما قد قيد
في الحكم والاسباب الغاء لما
لأن ذكر ما يقيد أوثقا

لو عمل بمطلق ما حصلا
لقومهم هذا وما ارتضاه
يكون كالبيان حيثما جرى
لأصبح التخصيص نسحا يرضى
يكون تأخير لمطلق زكن
في الطرفين يتصورنا
حكما واسبابا متى ما وردا
عن قتل الخطا الذي ترتكبه
عن قتله بخطأ مكوونه
متحدا قتل الخطا الذي انتسب
فانه لسواجب ان تحملا
في الصورة الأولى من الخطاب
قيد بالايمان من رقبة
مقيد بمطلق أو انفصل
قول النبي المصطفى الهادي السبل
وفي حديث قد روى الرواة
وقالت الاثمة الهداة
بين الاصوليين والاسلاف
ما بينهم من اتفاق قد صدر
في هذه الخلاف عنهم يحكي
في هذه واطهر الجدا لا
على الذي اطلق مهما اتحدا
قد كان من قيد هناك رسما
ذكر لجزئي من اللذا طلقا

فلم يكن مقيدا له كما
ليس مخصصا لما كان حصل
وقال نور الدين بعد ما نقل
اقول لا يخفى على ذي بصر
شيئا لقصد عبث وانما
يذكر قصد ذلك التقييد
لو الغي القيد هنا ما كان في
وان يكن موجب هذين اختلف
فبعض صاحبنا اميل الرشيد
والشافعي حملوا للمطلق
ومذهب الحبر ابن محبوب الاجل
بانه لا يحمل المطلق قط
في مثل ذي الصورة تمت اختلف
فقال بعض يحملن المطلق
اي من قبيل لفظه الذي بدا
بين القضيتين جامع جمع
قضية الاطلاق والتقييد
بانه يحمل اي اذا وجد
فيحملن بالقياس المطلق
وان يكن لم يوجد جامع
وان يكن حكمهما قد اختلف
مثال ما ان يتفق حكمهما
آية قتل والظهار الجاري
اطلقت الرقاب في القرآن

بان ذكر الفرد مما عمما
من العموم فكذلك اذا جعل
كلامه وما حكى من الجدل
بانما الشارع لما يذكر
تقييده لمطلق قد رسما
فلا يصح الرفض للقيود
اتيانه فائدة لنا تفي
واتفق الحكم ففي ذاك اختلف
وهو الذي يدعى ابا محمد
هنا على مقيد وموثق
كذا ابو حنيفة عنه نقل
على مقيد بقيده ارتبط
من قال بالحمل هنا من السلف
على مقيد بنص ينطق
وهو سواء هاهنا قد وجدا
او انه لم يوجدن ولم يقع
وقال بعض من اولي التمجيد
بين القضيتين جامع ورد
على مقيد بقيد يوثق
فذاك عن حمل هناك مانع
واتفق الموجب فالخلف عرف
واختلف الموجب أيضا لهما
فان في كفارة الظهار
وقيدت في القتل بالايمان

فيخرجن في صفة الرقاب في
فبعضهم مثل ابي محمد
حملا على ما جاء في الرقاب في
ومذهب الحبر ابن محبوب الابن
مثال ما حكمهما قد اختلف
اطلاقه سبحانه للأيدي
وآية الوضوء فيها وردا
فموجب الجميع والذي بعث
لكنما حكمهما قد اختلف
غير الوضوء فمطلق اليمين لا
على الذي قد كان في أي الوضوء
وحملته الشافعية النجب
حاصل ما في هذه المسئلة
بأنه اذا تخالف بدا
حكما واسبابا فليس بحمل
وان هما في سبب توافقا
على مقيد بلاخلف عرف
بان ما قيد يحملن على
وان هما في الحكم كانا اتحدا
أو عكس ذا ففيهما مذاهب
احدها ان على ما قيد
والتان ان لا يحملن مطلقا
بأنه ان كان ما بينهما
يحمل مطلق على ما قيد

كفارة الطهار خلف السلف
يشترط الايمان في ذا الصدر
كفارة القتل كما لا يختفي
عدم اشتراط ما هناك قد ذكر
واتفق الموجب فيه وعرف
في آية التيمم المعهود
تقيدها بمرفق وحدها
لذلك شيء واحد وهو الحدث
فالحكم في التيمم الذي نصف
يحمل في تيمم قد حصلا
مقيدا لأجل ما قد يعرض
بجامع اشتراكهن في السبب
من جملة الأقوال للائمة
ما بين مطلق وما قد قيد
هذا على هذا اتفاقا ينقل
والحكم أيضا فاحملن المطلقا
وقد حكى قولاً به بعض السلف
مطلقه والقيد يلغى مهما
واختلفا في السبب الذي بدا
ثلاثة تنقلها الا ناجب
يحمل مطلق باطلاق بدا
وثالث الاقوال بعض نطقا
من جامع فالحمل شيء لزما
قيسا والا ليس حمل أبدا

وما هنا باب الخصوص كمالا فاصغ الى العموم فيما قد تلا

العام

مالم يكن له انحصار حصلا
مع غيره من أي لفظ في الكلم
اخرج في سياق اثبات جرى
على الذي قد يصلح له يدل
مضى لنا بيانها وممرت
فدفعه ليس يدل أن جرى
وانما دل على ما وقعا
تعدد الوضع بلا تماري
في دفعه واحدة للشمس
لآخر الذي له ذى آنيه
من ذاك باعتبار وضع مستقل
فصل به اخرج لما ذكرنا
اسماء اعداد على هذا الحذا
بلام عهد اينما كان وقا
بانما افراده منحصره
ولو على الاثنين دفعه تدل
وهكذا أسماء اعداد ترى
كمانه والألف في التقدير
منحصر يعرف طولا عرضا
لو أن لفظه العموم يبدي
فلام عهد فيه كان وقعا

العام لفظ دل دفعه على
فاللفظ جنس يشمل ما يعم
ودل دفعه به المنكرا
كقولك اضرب رجلا حيث رجل
بطرق للبديلية التي
ويخرج المشترك الذي نرى
على الذي كان له قد وضعنا
حين اتى بطرق اعتبار
كالعين لا يدل دون لبس
وذهب باصرة وجاريه
وانما لكل واحد يدل
وقوله ما لم يكن منحصرنا
صيغة ما كان مثنى وكذا
وهكذا الجمع الذي قد عرفنا
وما قرينة تقوم ظاهره
فان صيغة المثنى اذ تحل
فانما الاثنان شيء حصرا
فهى ولو دلت على كثير
فذلك الكثير شيء ايضا
كذا معرف بلام العهد
كالأرضين والسموات معا

دل على أن الذي له يدل
وما أنت قرينة معتبره
كخلق الله سموات وقد
فالعقل قاض انما له يرى
لوفات ضبطه لذاك الرائي
كذاك ايضا عدد منحصر
وعم ذا التعريف دون لبس
وهو سواء كان تعريفهما
والمؤمنون عند مبدأ السورة
فان حكم الوصف في العموم
أو وقع التعريف بالاضافة
يوصيكم الرحمن في أولادكم
فليحذر الأولى يخالفونا
وما ذكرنا كله ان لم يكن
لنحو عهد فاذا ما كانا
كمثل ابصرت رجالا فطنا
ونحو أرسلنا لفرعون وقد
فلا عموم فيهما فالعهد
وهكذا كل قرينة تدل
نفس الخصوص كرايت العلماء
فالعقل قاض بامتناع روية
كذاك باستحالة الاتيان
كمثلما يعلم بالضرورة
حجتنا في الجمع مهما عرفا

منحصر يكثر هذا أو يقل
بانما افراده منحصره
رأيت ايضا لرجالا في البلد
من الرجال عدد قد حصرا
وان مظلوقا من السماء
وتلك سبع فوقنا لا أكثر
جمعا معرقا واسم الجنس
بال كما في قول باريء السما
كذاك في السارق والسارقة
كمثل حكم الجنس في المفهوم
كمثلما في قول رب العزة
وقد اتى ايضا بموضع رسم
عن امره بينه تبينا
تعريف هذين اشارة اذن
ذاك اشارة لعهد باننا
تمت اكرمت الرجال علنا
عصى الرسول ذلك الطاغى الالد
قرينة الخصوص حيث يبدو
ان المراد بعموم قد حصل
واو تبت من كل شيء قدما
جميع اهل العلم دون مرية
من كل شيء دون ما نكران
ذاك ولا ينكره ذو فطنة
من صيغ العموم يأتي ان وفا

ان الذين سبقوا من علما
بقوله يوصيكم الرحمن في
على العموم واستدل عمر
في منعه قتال اهل الردة
في قول صفوة الورى امرت ان
كذا أبو بكر قد استدلا
عن النبي المصطفى الائمه
وذاك حين قالت الانصار
منا أمير قائم ومنكم
وكان ذا بمحضر الصحب الذرى
فلم يكن لذلك العموم
ايضا وان الجمع مهما عرفا
تقول جاء المسلمون الا
وانما صحة الاستثناء من
وحجة القائل من قديم
ان اولى العلوم لمن تزالا
في آية السارق والسارقة
لكل سارق من الذكران
بذلك الشرط الذي قد عرفا
وبالذى قد جاءنا علانية
على شمولها لكل زاني
الا الذي قد أخرجته السنن
للحكم بالرجم ولا منكر قط
فكان اجماعا لديهم قد وفا

لما يزالوا يستدلوا دائما
اولادكم ونحوها من احرف
على أبي بكر غداة اشتجروا
بما اتى من العموم المثبت
اقاتل الناس حديث قد زكن
بما اتى من العموم نقلا
هم من قريش وهداة الامة
في حينما قد وقع الشجار
انتم أمير وعليه عزموا
يوم السقيفة الذى قد ذكرا
من منكر في المحفل العظيم
يصح الاستثناء منه لاخفا
محمد الشهم ابا المعلى
شيء دليل للعموم ان تكن
بان اسم الجنس للعموم
تستندن بقوله تعالى
ان الشمول حاصل في الآية
وسارقات اي من النسوان
من سنة الهادى الامين المصطفى
في آية الزاني معا والزانية
وكل من تزنى من النسوان
عن حكم آية علينا يعلن
لما من استدلا لهم هنا يخط
بان اسم الجنس مهما عرفا

يكون للعموم في النصوص وما ذكرنا من كلام سلفا بانه من صيغ العموم حل وقال بعض العلماء بعدم مالم تكن قامت على العموم فعند من هذا المقال نطقا في واحد يكون من أفراد وهكذا بعث أنا العبيدا ان لم يكن هناك عهد سبقا من الكلام فهو صادق على لكن خروج هذه الأشياء لاجل ما قرينة قد تعتبر وهي استحالة الزواج بالنسا وهكذا ملك جميع الخول لولا قرينة بها المعنى اتى لاجل ما قلنا من الكلام لا يتزوج النسا اذا عقد وعن امام الحرمين رويانا فان ذاك الجمع فيما ذكرنا مالم يك المعهود يوما يحتمل فانه حينئذ ترددا وقال والصواب انه يعم لانما احتمال معهود علم فلو ترددا على عموم ما

مالم تقم قرينة الخصوص في الجمع واسم الجنس مهما عرفا فذاك مذهب الجماهير الاول حكم العموم في الجميع وجزم قرينة دلت على المفهوم انهما صارا لجنس صدقا نحو تزوجت النسا البوادي اكرمت أيضا الرجال الصيدا فان كل ما به قد نطقا فرد من الذي هنا فما علا ونحوها من العموم الجاني يقول نور الدين بعد ما نظر طرا فذا في العقل ما تأسسا ومثله اكرام كل رجل لكان للفظ عموم ثبتا يحنث خالف من الأنام على فتاة من نسائنا فقد في الجمع ان كان بلام حليا يكون للعموم اينما جرى فانه ان كان ذلك احتمال بين عموم وخصوص وجدا لو انه يحتمل المعهود ثم من احتمال للخصوص ما يعم يوضع للعموم من لفظ سما

بجهة احتمالها الخصوص ما
كيف وعن بعض أولي العلوم
الا وقد خصص الا ما اتى
وهو عليهم ربنا بكل
وانه ان يكن المعرف
يحتمل استغراقه واحتملا
لأن هذين على ما علما
وان يكن يمتنعن حملهما
فانه تعين العهدية
اولا تعينن فما تعينا
فانه عليه يحملن وما
وكان ذاك لهما محتملا
في اى الأمرين يكون أولى
فقال بعضهم بان الحملا
لانه ابين في الموصوف
لاجل ما زيادة التوضيح
والبدر في مختصر له وقد
وبعضهم يقول ان الحملا
وهو مقال صاحب التلويح
لان حملها على العهدية
ذلك تخصيص انى بدون ما
ايضا ومعنى تلكم العهدية
ولم تكن بلا دليل تثبت
والجمع مهما منح التعريفا

صح لنا ان بعموم نجزما
بانه لم يك من عموم
في الذكر عن خالقنا وثبتنا
شئ فلا عموم في ذا الفصل
من جمعهم واسم جنس يوصف
عمومه هما عليه حملا
حقيقة فيه كما تقدا
على الذي قلنا به ورسمنا
فيهن أو تعين الجنسية
فيه من الأمرين واحد هنا
لم يتعين فيه شئ منهما
معا فهاننا النزاع حصلا
ان يحملن عليه ذاك حملا
له على العهد يكون الأولى
ثم سياق ذلك التعريف
وهو مقال صاحب التنقيح
عزاه لابن ياسر أيضا وعد
له على جنسية لا ولى
وقال نور الدين بالتصحيح
مع احتمال الغير في القضية
مخصص فمن هنا ما سلما
فيه زيادة على الجنسية
زيادة ولا دليل ينعت
بلامة أو كان قد اضيفا

فانه يخصصن او يبقى
 ثلاثة وبعد ذي الثلاثة
 لانما الثلاثة التي ذكر
 وذاك في حقيقة له فلا
 على اقل من ثلاثة تعد
 والاسم للجنس يخصصنا
 الى بقاء واحد من العدد
 ادنى الذى عليه قد يدل
 فصيح ان يقال اعط العالم
 لو انه لم يبق بعد استثننا
 متصف بالعلم الا فود
 من أن يكون قد بقى من بعد
 وذلك في غير الاستفهام
 وذاك الفاظ الجموع ثم كل
 ونحوها من كل لفظ وردا
 اما في الاستفهام والمجاز
 حتى يكون ليس يبقى ابدا
 اجيب ان الجمع موضوع على
 فلا يصح ابدا ان يطلق
 وذاك حال بخلاف ما يعم
 الا ترى بان قولنا من احد
 لخالد فهو عموم حصلا
 لو لم يكن لديه الا درهم
 وقد روى لصاحب الجومرة

مما عليه قد يدل حقا
 تخصيصه ممتنع بحالة
 ادنى دلالة لجمع تعتبر
 يدل جمع لهم قد عقلا
 الا تجوزا وذاك قد ورد
 في قولهم حين يعرفنا
 لانما الواحد من دون فنند
 اسم لجنس حينما يحل
 الا عليا خالدا وسالما
 من هاهنا كنا لهم ذكرنا
 وبعضهم يقول ليس بد
 تخصيصهم ثلاثة في العد
 وما عدا المجاز من كلام
 واجمعون حيثما كانت تحل
 على العموم حيثما قد وجدا
 فان ذاك ظاهر الجواز
 من ذاك الا واحد نفردا
 ثلاثة وما يكون قد علا
 لدون ما ثلاثة تحققا
 ان العموم ليس كالجموع ثم
 بان كل درهم عندي وجد
 وقوله هذا عموم جعللا
 فرد فقوله صحيح اقوم
 لابد ايضا من بقا ثلاثة

في كل الفاظ العموم البائدة
فجائز تخصيصها في الوارد
قال وليس ذلكم بالوضع
وذاك مثل ما اتى في الذكر عن
فالناس في أولها نعيم
وعن كثير في الاصوليين لا
الا لدى بقاء جمع يقرب
حجتهم في ذاك ان قائلًا
كل الذي في هذه المدينة
لا غيرها فانه لما ذكر
وقد اجيب انما يعد
فذاك حيث انه لم يذكر
فنحن لانسلمن لا لا
قتلت كل اهل ذي المدينة
وكل من في تلكم المدينة
فانه بذلك المقال
وفي مقال قد اتى عن جملة
يخصص العموم كله الى
ثلاثة بل جائز عندهم
أو ليس يبقى غير واحد فقد
وقال نور الدين ان أوضحه
وقال واجتج بوجهين على
احدها قال اذا التخصيص قد
اخراج بعض ماله قد وضع

الا لصيغة الجموع الكائنة
جميعها الى بقاء واحد
اي وضعها الاصل بل بالشرع
سليل مسعود نعيم وزكن
يعني به كما هو المعلوم
يصح تخصيص عموم حصلا
مما له دل عموم ينصب
لو قال اني قد قتلت مثلا
وكان قد قضى على ثلاثة
يعد لاعبا وقوله هدر
ذلك لاعبا بما قد يبدو
مخصصا اما اذا ما ذكرا
الاترى لو انه قد قالا
غير الذين لبسوا للحمرة
قد لبسوا ذاك سوى ثلاثة
ليس يعد لاعبا بحال
من الاصوليين اهل الفطنة
ان ليس يبقى من عداد دخلا
ان يخرج من عموم يرسم
من ذلك العموم كله يعد
وصاحب المنهاج قد صححه
صحته وهاك ما قد حصلا
جاز وهو مثلما له تجد
لفظ العموم من عموم وقعا

فيسـتوى الاخراج للقليل
اذ ليس من وجه هناك علما
ثم العموم في كلا الحالين
فيما يكون دون قدر وضعا
مخالفا ما كان موضوعا له
قد اقتضى التفريق في ذى الحالة
مهما بقى بعض من المدلول
بانه قد جاء في حرماننا
الا الذى تحمله الظهور
فان تحت ذلك العموم لم
كذلك قال لهم الناس وقد
وللذى قد جاء ايضا عن عمر
الفا الى سعد من الشم الذرى
انفذت ألفي فارس اليكم
وحينما قد جاز فى لفظ العدد
وقال نور الدين هذا المذهب
وجاء عن بعض أولى العرفان
وقد تمسكوا على ذا القول
ان كان اخوه له اى من هلك
وانما المراد مما قد بدا
وقد صفت لهم دليل علما
لانما الرحمن لما يجعل
اجيب عما ذكره اولاً
ان اقل الجمع اثنان فقط

في ذاك والاخراج للجليل
قد يقتضى للفرق ما بينهما
مستعمل حتما بدون مين
له فان في الحالتين وقعا
فانه لاوجه فيما قاله
بين خلاف وخلاف ثابت
ثانيهما قد جاء في المنقول
عليهم الشحوم اذ منعنا
لآخر الذى هنا مذكور
يبقى سوى فرد من الانواع تم
اراد فى ذاك نعيما منفرد
وكان قد انقذ فيما قد ذكر
عليهم القعقاع ضرغام الشرى
فوصف القعقاع الفا فيهم
ففي العموم ذاك اولى واسد
اصح كل مذهب واصوب
اقل مدلول الجموع اثنان
بقول ذي الآلاء والجلال
فامه تأخذ سدس ما ترك
اثنان من اخوته فصاعدا
قلوبكم مراده قلوبكم
لرجل قلبين في الذكر الجلي
بانه ما من نزاع حصلا
في باب ارث والوصايا اذ تخط

لكنه لا باعتبار صيغة
قد كان للاثنيين او ما قد علا
وهو ثبوت بدليل سمعي
وقد اجاب البعض من اعيان
بانما الاطلاق للجمع على
من باب اطلاق لاسم الكل في
وقال نور الدين في القضية
بانما الجمع على اثنين يدل
في موضع قال وما قلناه في
حقيقة ليس مجازا قال
قد اعطيا في الشرع حكم الجمع
وصيغ العموم منها من وما
لا ان تكونا زائدين لا ولا
فالشائدان لاعموم لهما
لم يذكرن الا لقصد صلة
كما اتى في قول شاعر لنا
يعني على غير فزاد من هنا
وهكذا ياشاة ما قنص لمن
ياشاة قنص فتكون ما ومن
اما اللتا للوصف توجدنا
نكرة موصوفة وقد علم
وقال في الموصولتين العلم
على الذي قد كان معهودا كما
وهكذا قرأت ما قد املى

جمع وان وضعها بحالة
بل باعتبار آخر قد حصل
بان للاثنيين حكم الجمع
مصرحا عن احتجاج ثاني
اثنيين لهو من مجاز حصل
جزء وذا استعماله لا يختفي
وحاصل الاجوبة المذكورة
لكن مجازا مع قرينة تحل
اقل مدلول لجمع ان يفي
وان الاثنيين ولا جدا
في الارث والايضاء دون منع
ان جاءنا للشرط او مستفهما
موصوفتين واللتين وصلا
فيما نرى لان كلا منهما
كلام قائل وللتقوية
كفى بنا فخرا على من غيرنا
لصلة القول وقوة البناء
حلت له واصله الذي زكن
زائدين في المثالين علن
فان كلا منهما في المعنى
بانها من الخصوص لا تعم
بانه يدل كل منهما
في قولهم اكرمت من تعلمنا
وغير معهود عليه دلا

وهكذا اقرء صاح ما يسيرا
 بين عموم وخصوص علما
 الا لدى قرينة هنا تخط
 من ذا اتى ومن يؤم الحرما
 يصح ان يجاب عنها في الكلم
 جاءت بمعنى شرطها قول الفتى
 فذاك حر وانا لن اعضله
 عتقا له فاعتقه يا بن زيد
 من وهي للعموم في القضية
 عتقا من العبيد حيث جاء
 منهم فانه يعتق ذاهب
 لفظه من ان اعتبناها أولا
 سوق كذا أو حصن زيد أولا
 في دفعة واحدة اذ اقبلوا
 لعدم صدق أولا عليهم
 من الاولى هنالك كان وجد
 فانما الخصوص فيها بالنظر
 مع عدم اقترانها باولا
 ان ليس تصدق هنا الا على
 وما اتت للشرط في الكلام
 بوضعها ايضا مع النسوان
 للاكثرين في الاصول ينسب
 ما للنساء هاهنا دخول
 حجة بانه قد اتفق

كمثل اكرم من اتى من الورى
 فتان قد ترددا كلاهما
 فلا يدلان على فرد فقط
 ومثل ما اذا اتت مستفهما
 فهذه من حيث انها تعم
 بكل شخص ومثال من متى
 من شاء من عبيدي العتاق له
 وهكذا من شئت من عبيدى
 ففي المثالين لنا شرطية
 فيعتقن كل من قد شاء
 وكل من اعتقه المخاطب
 وتخرجن عن عموم حصلا
 فانه ان قيل من قد دخلا
 له كذا والقوم طرا دخلوا
 فانه لاشيء تم لهم
 جميع من هناك أو على أحد
 فباعتبار ما هنا لنا ذكر
 الى عموم كان فيها حصلا
 ليس خصوصها حقيقيا الى
 فرد وحكم من للاستفهام
 بانها نعم للذكر ان
 وقال نور الدين هذا المذهب
 قال وبعض العلماء يقول
 ومن يقول بالذي هنا سبق

ان الا ما تدخل في قول صدر
فكل من يدخل دار من ذكر
وما التي بمعنى الاستفهام
فلفصقات العقلا وذات
وهكذا موصولة تقول
جوابه عندي كتاب او فرس
يقال في جوابه شجاع
من صبغ العموم في قولهم
على سبيل الاجتماع نجعل
في حكم فرد واحد فان يقل
له كذا وعشرة قد اقبلوا
فان للعشرة طرا يجعل
وهكذا لفظة كل تجعل
وكل فرد كان من افراد
فانه تحت عمومها انطوى
ككل نفس للردى مشارفة
مجموعة كلهم آيته في
وتشملن كل بلا مرء
اسم اليه قد تضاف ان يكن
كقولهم كل سعيد حسن
لكل جزء كائن هناك من
وهى يليها الاسم لا الفعل وقد
وقد تعم تلكم الافعالا
كل فتاة اتزوجنا

من سيد من يدخلن دارى حر
من أعبد ومن اماء فهو حر
وما بمعنى الشرط في الكلام
غيرهم موضوعها قد ياتي
ماذا الذي عندك ياخيل
او مصحف ما خالد وما انس
او منفق او انه مناع
جميع وهى للعموم ترسم
جميع افراد لها تحصل
جميع من في الحصن اولاد خل
في اول الامر وفيه دخلوا
هناك ثقل واحد اذ دخلوا
من صيغ العموم حيث تحصل
اسم له تضاف في العداد
ان كان ذا منكرا قد استوى
او كان ماله تضاف معرفة
يوم القيام مفردا في الموقف
لكل جزء كان من اجزاء
معرفة ذاك ومفردا زكن
فالحسن محكوم به مكنون
اجزا سعيد فجميعها حسن
نعم الاسماء صريحا ان ترد
ضمنا فان يوما فتى قد قال
فطالق فتطلقن هنا

كل عقيلة بها تزوجا
وهو الذي قال الطلاق يقع
ليس على مذهب من يقول لا
فعاقده بامرأة مرارا
دون البواقي حيث ان كلا
وكلما بعكسها تضم
تعم للاسماء ضمنا وتعم
فقول زيد كلما نكحت
نطلق كل امرأة تزوجا
وان يكن واحدة تزوجا
في كل مرة بها تزوجا
على مقال من يقول انعقدا
اما على مقال من ليس يرى
وكل ان تدخل على كثير
فهى على فرد تكون واقعة
فقول خالد على لقم
عليه في ذا بريال واحد
وان يك استأجر دارا كلا
فالعقد لا يكون شيئا لازما
من صيغ العموم حيث ابنا
على عموم في المكان فمتى
انك نعى اين شئت طالق
في موضع شئت به الطلاقا
في مجلس المقال أو سواه من

وذاك في مذهب بعض خرجا
من قبل عقدة بملك توقع
طلاق قبل الملك فيها انفعلا
في المرة الاولى الطلاق صارا
تعم اسما لاتعم الفعلا
للفعل دون الاسم ان تعم
صراحة للفعل حيثما لم
خودا فهي طالق جعلت
هذا بها من بعد نطق خرجا
مكررا فبالطلاق تخرجا
وان هذا كله قد خرجا
طلاقه من قبل ملك وجدا
ذاك فلا طلاق اصلا قد عرا
ولم يكن ذلك بالمحضور
هناك من أفراده المتسمعه
كل ريال انما يحكم ثم
وما عليه فوقه من زائد
شهر بدرهم عليه حلا
الا لشهر واحد تحتما
وذا من موضوعان قد راينا
قال لزوجة له يوما فتى
وحيث شئت فالطلاق لاحق
وهو سواء شاءت الفراقا
امكنه فاننه لا يشرطن

ايقاعها في مجلس لانما
 وقال واشترط ذلك فيهما
 وصيغ العموم مهما ومتى
 موضوعتان للعموم الازمنه
 انت متى شئت عتيق أو يقل
 فانه حرية قد استحق
 وهكذا اذا لزوجه نطق
 من صيغ العموم اى ونكره
 اى انها في اصل وضع قد علم
 بحسبما قد توصفن هذى به
 يعم بالوصف كذا بعض يرى
 هنا فانه لوصف المعنى
 عمومها بحسبما له تضاف
 فلعموم ذلك الزمان
 فقول عمرو لسليما انت
 كقوله ايضا متى اردت
 وقد مضى جميع ذا محققا
 وان اضيفت لسوى الزمان
 فانه ليدخل المضاف له
 كاي عبد اشتريت معتق
 فانه ليحكم من عليه
 وبطلاق كل خود ينكح
 وقدروا الوقوع للعتاق
 اما اذا ما قال زيد لعمرو

حيث واين للمكان عمما
 فهو خروج عن عموم لهما
 منها وهاتان على ما قد اتى
 فقول من قال لعبد مهنه
 انك مهما شئت حر مستقل
 في زمن شاء به ان ينعتق
 انك طالق متى شئت بحق
 هذى عمومها بوصف ذكره
 لم تك للعموم لكن قد تعم
 وهكذا المنكور في أبوابه
 ثم مرادهم بوصف ذكرا
 وليس نعتا للنحاة يعنى
 فان اضيفت لزمان قد عرف
 كذا ان تضاف الى المكان
 طالق في اي وقت شئت
 حيث اقتضى هذا عموم الوقت
 فانظر له من حيث كان سبعا
 اى هذه أو لسوى المكان
 تحت العموم عند هذى المسئلة
 واي خود انكمن تطلق
 بعتيق كل رجل يشريه
 وذاك في مذهب من قد وضخوا
 من قبل ملك كان والطلاق
 اى عبيدي يضربنك فهو حر

فضربوه كلهم فالتحق
 وهكذا ان قال يوما لعمر
 فضرب العبيد طرا عتقوا
 والنكرات ان بموضع ترى
 حكم له فانها لتجعل
 وذلك كمثل قول لارجل
 وقال نور الدين فيما قد بدا
 بالعقل والكتاب والقطعي من
 اما من العقل فحيثما انتفى
 لايمكنن الا بالانتفاء
 وفي الكتاب قوله من انزلا
 وذاك في جواب ما عنهم ذكر
 قالوا فلو لم يك مثل ذا الكلم
 في رده سبحانه عليهم
 اما الذي الاجماع قد ابداه
 كلمة توحيد باجماع علم
 نفيا لمعبود بحق لم يكن
 ويقصدن بالنكرات الواحد
 فيرجع النفي الى الوصف فلن
 شخص بل اثنان فاما ان نكن
 كمثل في ما من فتى او لا رجل
 والاسم ان اتى وقد تكررا
 او في كلامين اتى بينهما
 فليس يخلو عند هذا الشأن

على جميعهم وزال الارق
 اي عبيد قد ضربت فهو حر
 جميعهم بمرة وانطلقوا
 وفيه نفي وعليها قد جرى
 من صيغ العموم حيث تحصل
 في الدار فالعموم في هذا دخل
 اما عمومها فتأبت غدا
 اجماعهم فليس من خلف زكن
 فرد من الذي هنا قد وصفا
 لكل فرد في المقام جائي
 ذاك الذي موسى به قد وصلا
 ما انزل الله اتى على بشر
 لسلب كلي هنا لم يستقم
 ايجاب جزئي كما قد يعلم
 فقول لا اله الا الله
 وانه لو لم يكن صدر الكلم
 اثبات ذاك الحق توحيد ازكن
 بصفة لوحدة تحدد
 نعم مثل قولهم ما في السكن
 مع من اتت ظاهرة او تقدرن
 في الدار فهي للعموم لاجدل
 وفي كلام واحد ذاك جرى
 تعلق بظاهر قد علما
 من ان يكون ذاك الاسمان

نكرتين أو يكونان
أو واحد معرفة والثاني
نكرتين فالأخير منهما
وذلك مثل آية في اليسر
فانما الثاني من اليسرين
أما إذا معرفتين كانتا
فالثان من هذين عين ما غبر
ونحو أرسلنا إلى فرعون
فالثان من هذين عين الأول
فان يك الأول ممن ذكره
فالخلف هل يكون ثان منهما
أو غيره واختير منها الثاني
لقد عفونا عن بني نوح إلى
وانما الدليل في ذي الصفة
ما قد روى عن انس موضحا
يضحك مسرورا يقول مذبذبا
ثم تلا الآية بعد وورد
لو كان هذا العسر في حجر لضرب
أو يخرج منه فليس يغلب
وجه الاستدلال بالرواية
ان النبي قد غدا منها
بانما العسر الذي قد ذكرنا
لكونه معرفة واليسرا
ولتعلم بان هذي القاعدة

معرفتين حين يأتيان
منكرا فان يك الاثنان
يكون غير ما أتى مقدما
والعسر عند الانشراح تجري
شيء سوى الأول دون مين
والأخير منهما حين أتى
كحالة العسر الذي هنا ذكر
وقد عصى رسولنا الامينا
وكله موسى بدون جدل
معرفة والثان منها نكره
عين الذي هناك قد تقدما
وذا كقول الشاعر الهجان
آخر ما قال به وأرسلا
على ثبوت هذه القاعدة
قال اني النبي يوما فرحا
لن يغلب اليسرين عسر ابدا
عن ابن مسعود حديث بسند
لتبغ اليسر لنحوه ودب
عسر ليسرين حديث يكتب
على ثبوت هذه القاعدة
بهذه الآية اذ أتى بها
فيها لواحد وليس اكثرا
يسران فيها حيث صارا نكرا
اعني التي في ذا المكان وارادة

فانها الاصل مع التجرد
ومع خلو ذلك المقام من
ويصرفن ذلك الحكم اذا
فتتركن لاجله القبواعد
وقال بعضهم بان الظاهرا
لم تك شيئا حررته النقلة
من ذاك في المعرفتين ماترى
فانما الاحسان في الآية قد
والثان من هذين غير الأول
والثان منهما ثواب الله جل
النفس بالنفس عني في الآية
وهكذا في قوله عز وجل
وجاء في تعريف ثان منهما
يتبعن اكثرهم الا لظن
ان يصلحن بينهما صلحا جلي
وفي مثال النكرات قالوا
فالثان في هذين عين الأول
وقد اجاب العالم السيوطي
اجوبه وانها لاتنتفي
وقال والحق بان يقال في
بانها قد خرجت وانتقضت
لاجل ما ادلة قد اوجبت
وهذه القاعدة المرسومة
مع عدم البرهان والدليل

عن مانع كان بهذا الصدد
قراءن ومانع هناك عن
دل دليل واتى لغير ذا
ان نقضتها نكت فرائد
في هذه القاعدة التي ترى
وذاك لانتقاضها بامثلة
في آية الاحسان ربي ذكرنا
جاء معرفا كمثما تجد
لانما الاول نفس العمل
وهكذا في آية النفس حصل
قاتلة تكون بالمقتولة
الحر بالحر كذا العبد جعل
في قوله سبحانه جل وما
الى تمامها وقال ذو المنن
فالثان في هذين غير الاول
ايضا قتال فيه قل قتال
وكله منكرا اذ ينجلي
عن هذه الآيات في المبسوط
يقول نور الدين من تكلف
جوابها بدون ما تعسف
عن تلك القاعدة التي مضت
خروجها عنها بامر قد ثبت
تجري على الطريقة المعلومة
المقتضى عنها الى العدول

وانني اقول في ذي القاعدة
من انتفاضها بما قد ذكره
الا لأمر خارج كما ورد
بان لفظ اليسر غير ما غبر
فذاك يستفاد من معنى الخبر
وفي عموم المؤمنين يدخل
اذ صفة الايمان دون ماجدل
وهكذا يا أيها الناس اتي
وقال بعض العلماء الا اذا
اي ان اتي الخطاب قل يا أيها
ففيه ليس يدخل النبي قط
تخرج للنبي من عموم
وقال نور الدين قد تحققا
لاحد الناس يكون واحد
فيدخلن في ذلك العموم
فذاك لا يكفي دليلا وسند
اذ النبي وهو المأمور
فانما يبلغ المقالا
ولتعلمن بأن كل احد
له تكون صيغة تختص
فلا تدل صيغة الثاني على
فصيغة الاناث وهي تأتي
لا تشملن شيئا من الذكور
فطالب الأمان في حالات

بنظر لكثير ما قد عدده
لست أراها ابدا معتبره
في الخبر المروي للهادي الرشد
واليسر عينه بذات صبح الخبر
ليس من القاعدة التي ذكر
الانبياء الاصفيا والرسول
للانبياء تثبت قطعاً والرسول
ويا عبادي حكمه قد ثبتا
ماقرنا بقل فلا يدخل ذا
أو يا عبادي بعد قل اتي بها
لان قل قرينة معهم تخط
ذاك الخطاب الواضح المرسوم
ان النبي المصطفى والمنتقى
عباده جل فمنهم يعد
بأمره وقوله المرسوم
على الخروج منهما متى ورد
بذلك القول الذي مذكور
عن ربه سبحانه تعالى
من الذكور والاناث الخرد
ووحده عليه قد تنص
هذا بحسب وضعها الذي انجلى
كصالحات وكمسلمات
بلا خلاف بينهم مذكور
لن له كان من البنات

فلا دخول قط للذكور ان
كذلك من اوصى بمال اكثر
وعنده البنات والبنون
اعني الذكور من نسول الأزهر
كذلك كالرجال حين يأتي
وذلك لاختصاص هذي الصيغة
بالاتفاق دون خلف قد علم
شيئا من الاناث مهما ينفرد
وهذه الصيغة للرجال
وذا مع الخلطة في الكلام
فتشمل الذكور بالحقيقة
فقوله سبحانه في الجنة
ان اهبطوا منها جميعا يشمل
ولتدخلوا للباب أيضا سجدا
نسائهم طرا مع الرجال
اي صيغة الذكور للنساء
لانما الذكور يغلبونا
ثم شمول صيغة الذكور
ما فيه من خلف لدى الاوائل
حقيقة عرفية بعض يرى
وأول القولين للحنابلة
والأكثرون ذهبوا للثاني
بانما اطلاق هذي الصيغة
فانه النساء قد تناولا

من اله في طلب الأمان
بعد الممات لبنات الأزهر
ففي الوصايا ليس يدخلونا
بدون خلف بينهم في الاثر
ليس يعم أحد البنات
بالفحل دون غيره من نسوة
كذلك نحو المسلمين لا يعم
منا الذكور بخطاب قد ورد
تعم والنساء في احوال
وشركة تكون في الاحكام
وتشمل الاناث بالتبعية
لآدم حين اتى بالزلة
حواء عند آدم فتدخل
فان ذاك شامل حين بدا
وانما تشملهم في الحال
عند اختلاط الجميع جائئ
على النساء مع خلطة يأتونا
بما ذكرناه لصنف الحور
بل خلفهم في صفة التناول
وقال بعضهم مجاز شهرا
وبعض احناف بذاك قائلة
وسبب الخلاف في ذا الشأن
مع اختلاط كائن للجملة
لو لم يكن ثم دليل حصلا

فيها على القول الذي عنهم نجد
حقيقة بنفس وضع جاء
ذلك الا بدليل يحصل
قرينة وبابنا قد كمالا

على ارادة الدخول للخررد
بانها تناول النساء
وعند الاكثرين لاتناول
لانما المجاز يحتاج الى

حكم العام

فبعضهم مذهب به التوقف
على عموم أو خصوص قد بدا
في ذاك بالخصوص ان تكلمنا
في الجمع والوقف عن الزيادة
والثاني للبلخي بعض ذكره
وعندنا وعند جمهور السلف
في موضع بصيغة له تحد
يشمله من كل فرد علما
ثم دليلنا على ذا الواقع
اما دليلنا من العقل الاسد
بعقله الاكثر من هذا الوري
ذلكم تمس طلبة الزمن
لفظ بحكم عادة ويوقعا
وغيرهم من تابع على الاثر
قد ثبت احتجاجهم بما يعم
من غير انكار له اجماع
بان اعداد الجموع تختلف
ذلكم وانه يؤكدن

والحكم للعموم فيه اختلفوا
الا اذا كان دليل وجدا
وكان بعض العلماء قد جزما
كواحد في الجنس والثلاثة
وأول القولين للاشاعرة
وقال نور الدين بعد ما وصف
بانما حكم العموم ان ورد
اتباته للحكم في جميع ما
قال وقد قال بذاك الشافعي
العقل والاجماع من اهل الرشد
فانما العموم معنى ظهرا
وحاجة الناس الى التعبير عن
فليس من بدله ان يوضعا
اما من الاجماع فالصحب الغرر
ومن ذوي العلوم طرا والهمم
وشاع ذاك الامر والشياخ
واحتج من بالوقف قال ووقف
من غير اولوية للبعض من

باجمعين وبكسل مما
كذلك الاستغراق فهو لو غدا
لما اليه احتيج فهو عندهم
وقد غدا بهذه الاحوال
وانه يطلق في قولهم
والاصل في ذلكم الحقائق
ما بين واحدا والكثير
يجاب عن اولها بما حصل
لاجل الاحتراز عن ترجيح
فليس اجمال لهذا الشأن
بانما تأكيده دليل
أولا فتأسيسا يكون ما هنا
ثالثها أن المجاز يرجح
فيحملن عليه للقطع هنا
في كثرة مع أن هذا الجمعا
وذلكم شيء عليه اجمعا
وانه بعد اتفاق وقع
من ان حكم العام حيث وجدا
مشتلا عليه من فرد علم
كيف تكون صفة الاثبات
ومذهب الجمهور ممن سلفا
بانما اثبات ذاك الحكم
ليس بقطع ويقين يجري
ومذهب الاحناف اجمعينا

كان يفيد للشمول جزما
يفيد الاستغراق حيث وجدا
لل بعض لكن ليس ذاك قد علم
عداده من جملة الاجمال
لواحد وذاك عنه يعلم
فكان في ذاك اشتراك لاحق
وقال نور الدين في المذكور
بانما ذاك على الكل حمل
بعض بلا مرجح صحيح
وقد يجاب عن مقال ثاني
عمومه استغراقه نقول
ليس بتأكيد وقد تبينا
على اشتراكهم غداة يلمح
بانه حقيقة تعينا
في واحد فهو مجاز يدعى
أئمة اللغات ممن قد وعى
ما بيننا والحنفيين معا
اثبات حكم في جميع ما غدا
صار الخلاف بيننا ومن رسم
ففي كلام صاحبنا الهداة
والمتكلمين طرا بالرفا
بالظن في أفرادهم والوهم
وهو مقال الشافعي الخبر
بانه يثبت به يقينا

لنا على مذهبنا المرسوم
امر لقد شاع وحكم قد ألف
ما من عموم لم يخصص الا
وهو عليهم ربنا بكل
وحيثما التخصيص في العموم
كان العموم حيثما قد وجدنا
وحيثما صار من المعلوم
محتمل فلتعلمن بانما
في كل أفراد له فانما
وذاك لاحتمال ان يكون قد
ايضا وقد جاء بلا مرء
ونحوه والبعض بالاجماع
فلو غدت قطعيه الدلالة
كمثلما لو نص بعض منا
فمثلما ليس يصح استثنا
فانه كذلك يلزمنا
شموله منزلة النص على
لانه لو وقع النص على
فان الاستثناء قد تعذرا
وان ذا في الفرق كاف بينما
وبينما على الخصوص دلا
وقال نور الدين ينبني على
أشياء منها انما العموم لا
لان الاعتقاد فيما عندنا

بانما التخصيص في العموم
حتى لقد جاء لنا عن السلف
ما قاله في الذكر ربي جلا
شيء فلا خصوص فيه يدلي
شاع وقد صار من المعلوم
محتمل الخصوص طيلة المدا
بانما التخصيص في العموم
اثبات حكم للعموم رسما
ذلك من امور ظن علما
خصص منه بعض أفراد تعد
اخراج بعضها بالاستثناء
وليس في ذلك من نزاع
ما صح ذاك عندهم بحالة
يوما على فرد وبعد استثنى
لاجل نص قبله قد عنا
ايضا لدى العموم ان جعلنا
جميع فرد تحته تحصلا
جميع فرد في كلام مثلا
فيه يقينا بين من قد غبرا
دلالة العموم حيث رسما
فبان وجه الحق فيها عدلا
مذهبنا الذي سمعت أولا
يثبت الاعتقاد حيث حصلا
ثمرة القطعي اذ تبينا

وذلك العموم لوقد وجدا
دلالة ويوجب العمل
على دليل القطع ما توقفا
ايضا وان تعارض الذي يعم
بانما الخصوص قاض ابدا
كان الخصوص سابقا عليه
أما اذا كان الخصوص قارنا
بانه قاض على ما عمما
وان يكن بعضهما منفصلا
خالفنا الاحناف في ذى المسئلة
حجتنا بانما الخصوص
ان ينفصل عنه انفصالا علما
فهو بان عملا بالسنة
الغاؤه ليس يجوز واذا
فذاك الغا للبدليلين معا
قلنا والغاء لهذين معا
فانه ليس يصح ابدا
فانما دخول ماتناولا
اما دخول ذاك تحت ما يعم
وانه لا يترك العمل
ايضا وان فقها الأمصار
خصوا اعم الخبرين بالاختص
واعلم بانه اذا تأخرا
ما يمكن بالعموم العمل

قطعى متن فهو ظني غدا
لانما وجوبه ان حصلا
فالظن في الاعمال كاف ان وفا
مع الذى خص فحكمنا انبرم
على العموم اقتربنا أو بعدا
أو متأخرا اتى يليه
عمومه فباتفاق الفطننا
تأخر الخصوص او تقدما
عن آخر ففيه خلف حصلا
وهكذا بعض من المعتزله
قاض على العموم لامحيص
تأخر الخصوص أو تقدما
والذكر ان كان لنا بمكنة
ما اطرحا او واحد قد نبذا
او انه لواحد قد وقعا
او واحد وممكن ان يجمعا
ايضا وان الخاص حيث وردا
من تحته فذاك لما يجهلا
فذاك مشكوك به حيث انبهم
لاجل شك فيه كان يحصل
جميعهم في هذه الاعصار
مع فقد علمهم بتاريخ ينص
اخو الخصوص عن عموم قدرا
حينئذ فالخاص حيث يحصل

يكون ناسخا بلا شك لما
ويبقى ما يبقى من العموم
وكون ما خص بذى الحيثية
فانه ليس منافيا لما
على العموم حيثما قد ورد
تأخر الخصوص أو تقديما
يدخل تحت تلكم القاعدة
من تلكم الأشياء ان ما يعم
تخصيصه يصح بالظني
مثال تخصيص لقطعي بما
تخصيص ميراث بما قد وردا
وهكذا تخصيص ما تواترا
كمثل تخصيص لما قد يؤثر
بليس فيما دون خمسة تعد
مثال تخصيص لقطعي اتي
كالنهي ان من شارع يوما حصل
بالفضل ثم قال بعد لهم
فبالحديد بعدم ذاك قاسوا
بجامع انطباعها وذلكا
لما من اللفظ الذي تقديما
وذلك التخصيص بالاحادي
لو أنه قطعي متن يعرف
قد اثبتوه وعليه أحمد
وقال نور الدين في ذا الشأن

يشمل من مدلول عام علما
في حكمه المقدم المرسوم
ينسخ ما قلناه في القضية
بيانه في قولنا تقديما
بانما الخصوص قاض ابدا
لان نسخ الخاص ما قد عمما
وذاك لا يخفى على ذي فطنة
لو كان قطعي المتون حيث تم
من خير وقائس جلي
جاء من الآحاد نقلا علما
لا يرث القاتل ان تعمدا
بخبر الآحاد حيث ظهرا
فبماله تسقي السماء العشر
من اوسق صدقة على احد
بما من القيس عنهم ثبتا
عن بيع موزون بموزون مثل
بيعوا الحديد كيفما اردتم
رصاصهم ومثلة النحاس
يحصل تخصيص به هنالك
عم وقد علمته متمما
لما من العموم كان باادي
فاكثر الاعلام ممن سلفوا
ومالك والشافعي الامجد
حجتنا في ذلكم وجهان

احدهما ان العموم مذبدا
لكن ماله من الدلالة
يعني بذا دلالة له على
ذلك ظني بلا عناد
فانما خصص في ذي الصفة
ثانيهما بان اعلام السلف
من قوله جل اهل لكم
بقول هادينا لخير ملة
وقوله سبحانه يوصيكم
بما عن الهادي الامين نقلا
وكافر من مسلم ومسلم
واعترضوا ذاك بما قد يرفع
على الذي قلنا ولانزاع
وان هم لم يجمعوا كانوا على
ورد ذانهم قد اجمعوا
بانها تخصصن ما يعم
قالوا ورد عمر لخبر
لم يجعلن سكنى لها على الرجل
لما غدا مخصصا عموم ما
اي اسكنوهن وقال عمر
الى مقال امرأة لا نعلم
ورد ما قالوا بانما ترك
وكونه في صدقها ترددا
وقال لاندري بها اصدقت

لو انه قطعي متقن وجدا
قد صار ظنيا بلا محاله
جميع فرد تحته قد دخلا
فخبر جاء من الاحاد
لتلكم الدلالة الظنية
قد خصصوا ما كان في آلي عرف
من النساء ماورا ذلكم
لاتنكح المرأة عند العمرة
في الكم الى تمام يعلم
لايرث القاتل من قد قتل
من كافر فكله محرم
بانهم لو قبل ذاك اجمعوا
فانما المخصص الاجماع
ذاك فلا دليل فيها حصلا
لحكمها مستنديين اجمع
فصح هاهنا الدليل وانبرم
فاطمة بان خير البشر
او نفقات حين حبلها بتل
انزل في كتابه رب السما
نترك قول ربنا ونذر
تصدق ام تكذب فيما تزعم
اخبارها لكونه في ذاك شك
لذاك منه قد بدا ما قد بدا
ام كذبت فيما به قد نطقت

وبالقياس قدحكى التخصيص له
عن أحمد والشافعي وأبي
وقال بعض أصحابهم ليس يصح
وابن سريج قال بالجلي
وقال نور الدين والدليل
أي صحة التخصيص للذي يعم
أن أصحاب اختلفوا في حاصل
وأن كل واحد منهم بنى
ليس على نص وكل واحد
مخصص لما أتى في آية
قال علي وابن مسعود العلم
لأجل ما من العموم قد سلك
فحكموا أن لها النصف الاثم
ولم يخلف ولدا بحالة
بل أن هذا الجد حينما يرث
فإن تكن تنقص ذي المقاسمة
قيسا لحاله مع الاخت على
فما أتى عن زيد بن ثابت
وقال في جد وفي أخ لأب
المال كله لجدّه الأبى
وذا القياس لعموم الآية
وقال نور الدين والحبر الأبر
كثيره وكلها مبنية
وكلها قد خصصت عموما

أيضا فتى الحاجب وهو نقله
حنيفة ومالك المذهب
تخصيصه به باطلاق وضح
صح ولا يصح بالخفي
لنا على صحة ما نقول
بما من القياس عنهم يتم
تعيين سهم الجد في مسائل
مذهبه على قياس كونا
من ذي القياسات بلا معاند
كلالة من العموم الثابت
الجد عند الاخت عاصب علم
في الآي أي تحوز نصف ماترك
من كل مال لأخ عنها اخترم
وقال زيد وهو ابن ثابت
يقاسم من الأخوات بالثلث
عن ثلث رد لثلث لزمه
حالته مع أخوة تحصلا
مخصص عموم تلك الآية
صديقنا ذاك الرضي المنتخب
قد قاسه صديقنا على الأب
أيضا مخصص بلا محالة
والذي قلناه هاهنا صور
على قياسات لهم مرضية
ما جاء في الآي لنا مرسوما

صحة تخصيص بقيس حصلا
 في كلما قلناه للخلاف
 بالقطع في افراده وتمضى
 اهل اللسان بعموم قد زكن
 وقال نور الدين في القضية
 من مذهب الاحناف في القاعدة
 بما من العموم دل ان ورد
 ثبتت بالعام اعتقادا حصلا
 عندهم التخصيص حين يتضح
 من خبر أو من قياس ثبتا
 عندهم قطعية المعلوم
 ومن قياس عن اولي السداد
 وصرحت اعلام هذا الفن
 لاجل ظني فذا في المنع
 من الخصوص أو عموم ظهرا
 قد كان قبله اتي مقدا
 من العموم والخصوص الوارد
 تناسخ بينهما لما اتضح
 الالدى تقارن النصوص
 دلالة العموم مهما جاءت
 ذاك كما عرفته وندفع

فكان ذا منهم كاجماع على
 وظهرت جماعة الاحناف
 قالوا دلالة العموم تقضي
 لاجل ما من احتجاج كان من
 وذاك في مسائل قطعية
 وينبني على الذي قد أورده
 اشيا فمن ذاك ثبوت المعتقد
 قال ونحن نمنعنه فلا
 قال ومنها انه ليس يصح
 بما من الدليل ظنيا اتي
 لانما دلالة العموم
 وكل واحد من الآحاد
 فانما ذاك دليل ظني
 ان ليس يترك الدليل القطعي
 وزعموا بان ما تأخرا
 فانه يكون ناسخا لما
 وذلكم لأن كل واحد
 قطعي دلالة لديهم فصح
 وليس يحكمون بالتخصيص
 وذاك مبني على قطعية
 وقال نور الدين نحن نمنع

العمل بالعام

وان أتى لفظ العموم وعلم ان له مخصصا قد انبرم

فالاخذ بالعموم منه يمتنع
فالبحث عن مخصص قد علما
من قبل اخذ بعموم خطا
اي حيث صار بالعموم عاملا
فان يك المخصص الذي جعل
فبالعموم قيل يمنع العمل
وهو مقال الاكثرين الاول
من قبل بحث عن مخصص طرا
بانما المبعوث بالانذار
وكان يأمرهم بالعمل
من الكتاب ومن السنة من
ولم يكن يأمرهم بالبحث عن
وصحح البدر لهذا المذهب
وهو مقال صاحبنا الاخير
واحتج من بالمنع قال هاهنا
لهو يقينا صيغة مجردة
الا بعيد البحث في المقام
بانما الظاهر من هذي الصيغ
لانه الاصل هنا والاولى
وقال بعض العلماء في العمل
ما ذلك العموم قد تناولا
لانما اقل شيء كانا
هو الذي تحققت اي عندهم
فالواجب الاجراء للعموم

أو يبحثن عن مخصص وقع
من شاء اخذا بعموم لزما
وذاك بالاجماع كيلا يخطا
فيحكمـن بغير ما قد انزلا
ليس بمعلوم ولكن محتمل
او يبحثن عن مخصص حصل
وقال بعض بجواز العمل
واحتج للذي هنا قد ذكرا
يوجه الصحب الى الاقطار
بماله قد عرفوا من اول
عمومه ومن خصوص ان يكن
مخصص أو ناسخ لما زكن
كذا اتى للسالمي الانجب
وهكذا يقول اهل الظاهر
ان الذي اقتضى العموم علنا
واننا لا نعلمن تجرئه
ورده بعض من الاعلام
بقاؤها على عموم قد فرغ
اجراؤه عليه حيث حلا
بانما الوجوب فيه باقل
وهو ثلاثة بجمع مثلا
تناول اللفظ له عيانا
ارادة له من اللفظ الاعم
فيه لدى اطلاقه المعلوم

لأنه تحققت ارادته
وليس يحتاج وجوب العمل
عن الذي خصصه ووقفنا
هل هو من لفظ عموم قد ورد
وذلك الامر لان ما عدا
ارادة الدخول تحت ما يعم
لقولهم لسنا مسلمينا
بعض الذي خصص يخرجنا
كنا نقول نحن في ارادة
وهكذا اكثره سواء
فبان مما قد ذكرناه عدم
واللفظ للعموم اما ان يرد
ودون اسباب واما ان يرد
فان اتى مبتدأ فقد حكم
وان يكن بعد سؤال قد اتى
فانه اما بان يكون ما
او سبب على العموم وردا
فان يكن على العموم وردا
فانما جوابه الذي يعم
وان يكن ذاك السؤال والسبب
فانه اما بان يكونا
لسبب ولسؤال قدما
فمن اجابه يجيب بنعم
وذا يقول في جوابه بلى

من لفظه حين بدت صناعته
به الى بحث هناك ينجلي
فيما عدا الاقل حتى يعرفنا
اريد او ذلك شيء لم يرد
هذا الأقل لم تحقق ابدا
له وقال نور ديننا العلم
وذاك لاحتمال ان يكونا
قال ولو ذلكم سلمنا
اقل مدلول لعام ثابت
من لفظه وما هنا وراء
ارادة الأقل مما قد علم
مبتداء اى دون سؤل من احد
بعد سؤال ثم اسباب تعد
فيه باجماع بانه يعم
او سبب كان له قد ثبتنا
هناك من سؤل لهم تقديما
او انه على الخصوص قد بدا
كالماء هل ذا ظاهر حيث بدا
كمثله عم بلاخلف علم
جاء على الخصوص حينما انتسب
جوابه مفتقرا ياتينا
كهل عليك مائة لي درهما
كذا اليس لي عليك ما علم
فحكمه حكم السؤال جعلنا

من العموم او خصوص منتسب وان يكن لفظ العموم مستقل فحكمه عند الجماهير الاول ولا يكون ماله من السبب كقول خير الخلق اذ يستل عن قد خلق الماء طهورا فهو لا الا الذى للونه قد غيرا وقوله ايضا غداة سئلا هل جاز بالاهاب منها ينتفع اي اهاب يد بفن فقد طهر بئر بضاعة باول الخبر وذاك معنى قولهم في الكتب عند عموم اللفظ والبعض يرى معتبر وان ما قد عم من وانه مخصص به وما حجتنا وحجة الجمهور ثلاثة من اوجه سنذكر أحدها ان الدليل اللفظ لا واللفظ بالعموم جاء حين جا ما كان للاسباب من خصوص والثان ان صاحب هادي الامة سرقة فى قطع كل من سرقة في سرقة المجن أو في سرقة ثالثهما في آية الظهار

كذلك ايضا حكمه حكم السبب عن سوله وسبب له جعل وعندنا حكم العموم حيث حل خص مخصصا على طول الحقب بئر بضاعة وشانها زكن ينجسونه ما به قد حصلا أو طعمه او ريحه اذا طرا عن شاة ميمونة زارها البلا فقال خير الخلق فيما قد رفع ففى الحديثين عموم قد ظهر وشاة ميمونة في الثانى استقر ان لا اعتبار بخصوص السبب ان خصوص السبب الذي جرى لفظ فانه عليه يقصرن مر هو الصحيح عند العلماء على الذي قلناه في المذكور لها كما قال بها من غبروا ما قد اتى من سبب وعقلا فعن عموم فيه ذا لن يخرجنا فهو على خصوصه المنصوص خير الانام استندوا بأية مع انها قد نزلت فيما سبق رداء صفوان على رواية قد نزلت في واضح الاخبار

عندهم في صخر نجل سلمه وآية اللعان تلك المحكمة
في ابن أمية هلال قد طرت وهي على أسبابها ما قصرت

فيما اختلف في عمومه

الفعل ان اثباته تحققا فلا يعم كل ما تعلقا
لو انه قد كان ذا تعدي وذا كقول من روى للمهدي
صلى رسول الله هادي الامة محمد داخل بطن الكعبة
او بعد غيب شفق قد ارتفع او انه في سفر كان جمع
فلا يعم الفرض والنفل هنا والشفقين ماروى الراوى لنا
كذاك لا يعم للجمعين ما قاله وقال نور الدين
قد قال بعض ان هذا قد يعم قال وانه ضعيف لا ينم
لانما حقيقة الافعال في حكم منكور بلا اشكال
وبعموم النكرات المثبتة لست ترى من قائل قد اثبتته
الا الذي قد يجعلن المطلقا من العموم ولقد تحققا
بانه من الخصوص مثلما اوضحت قبلا في الذي تقدا
وان يكن يشمل هذا المطلق جملة افراد به تعلق
فذلك الشمول انما حصل في مطلق بالاعتبار للبدل
وليس باعتبار الاستغراق كما اتى في العام بانطباق
اما الذي في الفعل من تكرر فمستفاد من عموم المخبر
اي انه يجمع كان بهم كقولهم حاتم كان يكرم
لضعفه النازل في المحل اى ليس من عموم لفظ الفعل
اما دخول امة المختار فبدليل خارجى طارى
ولم يكن من نفس لفظ الفعل وذلك الدليل اما فولى
وذا كقول المصطفى الامين صلوا كمثلمما رايتمونى

وهكذا عنى خذوا المناسكا
او انه قرينة لحال
او بعد اطلاق او العموم
قد كان اسوة لكم في المصطفى
والقائلون بعموم المثبت
من ذلك ما يروي عن الهادي الرشيد
وقوله في خبر اما انا
قالوا فاحكام السجود اذ اتى
وهكذا افاضلة الماء لكل
قلنا عمومها بما قد مر من
فصح ان مثل صلى داخلا
مما من الافعال كان مثبتا
خلاف قول من صحابي صدر
وقد قضى بشفعه للجار
عم لكل غرر وكل
وان اتانا الفعل منفيا كما
فانه يعم مفعولاته
كذلك لا تفعل وهل فعلتم
لانما الفعل كمثما تراه
تعم في مقام نفيتها ولا
كذلك الفعل فمعنى قول من
اي اننى لم اوقع ضربا علم
كذلك ايضا سائر الامثلة
وقال نور الدين هذا اكثر

فذاك من لسانه لهم حكي
مثل وقوع بعد ما اجمال
او بمقال الواحد القيوم
حسنة او بقياس قد وفا
من فعلهم جاء والنا بحجة
من انه سهى بيوم فسجد
أفيض للماء كذا روى لنا
لكل ساه في الصلوة ثبتا
من قام للوضوء ايضا قد شمل
قرائن ليست بفعل يلفظن
كعبته ونحوه مما خلا
لا يقتضي عموم لفظ ان اتى
نهى رسول الله عن بيع الغرر
فان ذا اللفظ بلا انكار
جار متى ما جاءنا من عدل
فعلت أولا افعلن ملتزما
كذلك ان فعلت حين ياتيه
خلاف فعل مثبت لديهم
حقيقة يعطى لحكم النكره
تعم في الاثبات مهما حصلا
يقول ما ضربت حين ينطقن
لفظ ضرب من منكره للكلم
وليس بالخافي على ذى فطنة
قول الاصوليين فيما نبصر

حجتهم عليه ما قد ثبتنا
 كنحو ما اكلت الا تمره
 ومن ادلة العموم لهم
 قال ابو حنيفة ليس يعم
 وكان قد يجيز قتل مسلم
 ونحن نمنعنه بخبر
 والنفي تارة حقيقيا يرد
 وهكذا لن اضر بن وذاك ما
 وتارة ايضا يكون حكمي
 فانه للنفي لم يكن وضع
 فاستلزم الطلاب للترك هنا
 فكان ذاك النفي حكما وان
 وهكذا الشرط الذي قد اثبتنا
 فهكذا علي او ان تقتل
 اذ ان معني ذاك لا اضر قط
 كان كذا علي لا تقتل
 اما اذ اما الشرط منفيما يجي
 الى كذا فانني يلزمني
 لان هذا الامر شيء قد وقع
 وهو يبران اليها خرجا
 كذاك الاستفهام ان انكارى
 من يغفر الذنوب الا الله
 وان يخاطب غيره المخاطب
 فتحت ذلك العموم يدخل

قبول فعل النفي تخصيصا اتى
 وما لقيت اليوم الا عمره
 قبول تخصيص ولا ينهم
 فذلك التخصيص فيه لا يتم
 بمن يكون من أهيل الذم
 لا يقتلن مسلم بكافر
 كمثما في قوله لا ابتعد
 ان كان بالحروف نفي رسما
 كالنهي نحو لاتخاصم عمي
 بل لطلاب ترك فعل ان يقع
 نفي وجود الفعل نفيا بينا
 حقيقة له بغير ما زكن
 من نحو قول ان ضربت نفى
 لمسلم يقتضيه منك الولي
 لاحد فان ضربت وفرط
 لمسلم فان قتلت تقتل
 من نحو قول ان انا لم اخرج
 كذا فذا على الخصوص ينبنى
 على معين هنا من البقع
 وواقع الشرط الذي قد ادرجا
 من نحو قول الواحد القهار
 اى ليس غافرا لها سواء
 بكلم فيه عموم واجب
 مخاطب وغيره ويشمل

شئء علیم ان ذات الرب حل
شئء فذات الخالق الاجل
اليك اكرمه ففي هذا دخل
من الدخول مانع قد وقعا
كنحو قول الواحد الجليل
فالعقل مانع ولا تشاقق
في ذاك واللفظ له تناولا
ذو العرش مخلوقا علا وجلا
يوجهن نحو افعلن يا عدي
يكون ذا الخطاب قد تناولا
مخاطبا بنفسه اذ قصدا
عداه ان علة حكم تستتب
غير مخاطب بلفظه الأتم
بانه يعم من دليل
في واحد حكمي على الاعم
لغيره بقول باريء النسب
الا لكل الناس حين فضله
بعثت للاسود ثم الاحمر
بعض خطاب للجميع شملا
فان للخصوص حكما ثبتا
فرد كحكمي في الجميع حصلا
يعم غيره متى ما يرد
في آلاي ان المعنى منها والخبر
كلا بما اختص به على الوفا

كنحو قول ذي العلى وهو بكل
داخلة تكون تحت كل
معلومة له كذاك من وصل
مخاطب الا اذا ما منعنا
من جهة العقل او النقول
بانه لكل شئء خالق
من كونه عز وجل داخلا
اذ لا يصح ان يكون اصلا
وفي خطاب الشرع ان لفرد
كذا وياعمر و اترك كذا فلا
بنفس ذي الصيغة غير من غدا
لكن عليه قد يقاس كل من
وقال بعض فيه انه يعم
وفي اختيار بدرنا الجليل
ليس بنفسه كنحو حكمي
واحتج من قال بانه يعم
للمصطفى بانه ما ارسله
وبالذي قد جاءنا للاظهر
فيقتضي ان خطابه الى
الا اذا كان مخصص اتي
ايضا ومنها قوله حكمي على
دل على ان خطاب المفرد
اجيب عن حجتهم بما ذكر
بانه ارسل كي يعرفا

ويشترك الجميع فيما قد زكن
عليكم يدل ليس لكم
كان لذا الحديث معنى علما
خاطب في زمانه لايشمل
من نص أو اجماع أو قياس
فهو خطاب للذين وجدوا
ولم يكن من بعدهم تناولا
كايها الناس اتقوا ربكم
مراده بالناس حين الزما
هذا الخطاب وبدا لديه
ذاك الخطاب الواضح البيان
في أى وقت وزمان يقدم
تقدير ان يوجد فيما اقبلا
هذا الخطاب مع وجود يحصل
خطاب معدوم بحالة العدم
اهل الاصول في الذي عنهم زكن
بانما الخطاب في ذى المسئلة
من بعدهم يجىء في أي زمن
فبدليل آخر يعتبر
أو كان من اجماع كل الناس
يخاطبن ياأيها الناس علن
في ذى الجنون والصبي فلم يقع
بالمنع فاستبان واضح الطرق
يخصه بوضعه الجلي

وانه ليس باللازم بان
والثان ان ماله ذكرتم
فلو خطاب الفرد عم الغير ما
كذاك ما به النبي المرسل
من بعدهم الا باصل راسي
فقوله ياأيها الناس اعبدوا
في عصره صلى عليه ذو العلى
الا اذا دل دليل يعلم
فالامر بالتقوى دليل انما
جميع من كان انتهى اليه
من كل من يوجد في زمان
وكل من يجيء من بعدهم
وجائز خطاب معدوم على
على وساطة الذي سيوصل
وانما المنوع فيما قد علم
وذا هو المذهب للاكثر من
وفي مقال جاء للحنابله
يعم للذين خوطبوا ومن
وقال نور الدين ما قد ذكرنا
غير الخطاب نص أو قياس
لاننا نقطع في المعدوم لن
قال وايضا انه اذا امتنع
فان من قد كان معدوما احق
وان اتى الخطاب للنبي

كقوله جل لئن اشركنا
يا أيها النبي والمؤمل
فذاك للامة معه لايعم
لانما ذاك خطاب مفرد
أما من الشرع فقال العلماء
لقوله جل لقصد كان لكم
وقال نور الدين حسبما ترى
يمثلون لخطاب وردا
نحو لئن اشركت الا ما ينص
من دونهم كما اتى في النافلة
والقول انما الخطاب ان اتى
ليس يعم تابعي الرسول
وقال بعض العلماء كاحمد
على الخصوص في النبي المصطفى
وهم على ذلك يحتجونا
منها اذا قيل لشخص قد غدا
اركب لكي تنجز الاعادي
فيفهم لغة ان معه
وهكذا أيضا يقال فتحا
وما اراد بالكلام وحده
ومنه ما في الذكر ايضا يرسم
فانه دل على ما عده
تمت خاطب الجميع فاقتضى
فانه أيضا نداء لهم

ليحبطن عمل عملتنا
يا أيها المدثر المزمّل
أي بطريق وضعه الذي رسم
فلا ينال عنده من أحد
بان عرف الشرع فيه عمما
في الهاشمي اسوة وقد علم
فواجب لتابعي خير السورى
من ربهم على الامين احمد
فيه الدليل انه به يخص
وانها خالصة قد قال له
على الخصوص في النبي مثبتا
قول المحققين في الاصول
بانما الخطاب مهما يرد
يعمه ومن له كان قفا
باوجه نذكرها تبيننا
له مع الانام منصب اقتدا
ونحوه من كل امر بادي
في الأمر كل من غدا متبعه
أميرنا أرض كذا ان صبحا
فقط بل اتباعه وجنده
يا أيها النبي ان طلقتم
لانه ناداه قبلا وحده
ان نداء للنبي عرضا
فهذه لهم دليل يعلم

اجيب عن اولها باننا
بانما الاتباع مقصودونا
لاباس سلمنا ولكن انما
لانما المقصود قد توقفنا
وذلك شيء قد اتى خلاف ما
جوابنا للاحتجاج الثاني
يذكر للتشريف أول الكلم
وان مفهوم الخطاب لم يكن
لذلك قال البعض فيه لايعم
من العوارض التي باللفظ قد
وقال نور الدين لا نسلم
بل انه يكون في المعاني
في آخر الباب ولكن الغرض
من تلك الالفاظ التي تبدت
تكون الفاظا فحتى قد نفى
دلالة ان وردت بغير ما
كمثل مفهوم الخالفات
لكن متى عول جل العلما
لاجل ذا احتاجوا لئن يحرروا
قال ومفهوم الخطاب مطلقا
اي كان من باب الموافقات
فانما عمومه في جانبه
وصحح القطب لنا وحققه
وهكذا المفهوم للمخالفة

لسنا مسلمين فيما قد عنا
لديه في الخطاب اجمعونا
يفهم ذاك من خطاب رسما
على دخول الكل فيما وصفا
نحن عليه فانتهى ما رسما
بانما المبعوث بالايमान
فخطوب الجميع بعدما علم
من جملة الالفاظ في شيء زكن
اذ العموم والخصوص في الكلم
تخص من دون المعاني ان ترد
خصوصه اللفظ كما قد زعموا
ايضا كما يانيك بعد ان
بيان عام وخصوص ينتهض
اذ غالب الادلة الشرعية
بعض من الاعلام ممن سلفا
لفظ وما اعتد بها والزمنا
كما تراه عن قريب اتى
لجعله لهم دليلا اقنوما
احكامه كغيره ويظهروا
فالحكم فيه عندنا تحققا
او المخالفات ايضا اتى
في قولنا فيما عدا المنطوق به
بانما المفهوم للموافقة
يثبت حكم بهما على الصفة

في كلما كان سوى المنطوق
وذلك جميع معنى ما يعم
فيفهم نفي الزكوة منه عن
اي كل ما لم يك من سوائها
ولا تقل أف فانه يعم
وهكذا مفهوم اكلينا
يعم كل تلف مما عدا
وان يعلق شارع في مرة
شخصية بعلة قد تعلم
يكون تابعا لتلك العلة
فانها تعم فيما وردا
وتتناولن لكل صورة
كما انى عن النبي الطهر
ومثل ذاك ما عن الهادي وجد
اذ قال في الشباب زملوهم
فانهم ليحشرون في الامم
وقوله صلى عليه الاعظم
لاتخمرورا راسا له قط ولا
فحكم كل مسكر في الحجر
وهكذا كل شهيد حكما
بتوبه الذي عليه مثلما
لانما الوصف الذي قد علقا
يعم كل الشهداء الكرم
يأتون في غد واوداجهم

من صور المفهوم بالتحقيق
نحو الزكوة في سوائ الغنم
سوائ وغيرها مما زكن
كذاك ما من قول ربي فهما
لكل ما قد كان موزيا لهم
مال اليتامى قيل ظالمينا
ذا الاكل اذ كمثل ذاك غدا
حكما من الاحكام في واقعة
فان ذاك الحكم في قولهم
وتلك العلة في ذي الصفة
أفراد معلولاتها طول المدا
قيسا لها بتلكم الواقعة
حرمت الخمر لاجل السكر
صلى عليه الله في قتلى احد
على كلوم ودماء لهم
غدا واوداجهم تشخب دم
في بدوي مات وهو محرم
تقريبوه ابدا طيبا حلا
كحكم خمر لعموم السكر
عليه بالتزميل حين اخترما
في شهداء احد قد حكما
عليه ذا الحكم الذي تحققا
وذاك كونهم على ما رسما
تشخب من تلك الدماء عليهم

وحكم كل من يموت محرما
حكم اخي البداءة حيث الوصف عم
وذا المقال حسبما روينا
وقال نور الدين قيل بل يعم
قال وقال الباقلاني الاشم
لا من جهات اللفظ قط لاولا
وقال نور الدين والاصح ما
وان حكى عدل صحابي علم
ان النبي المصطفى كذا فعل
واللفظ جاء بعموم حقا
فانه يحكم بالعموم
كائن يقول بعض صحبه الفرر
وقد قضى بشفعة للجار
عم لكل غرر وكل
كذاك قيل وهو القول الاتم
ونسب البدر ونفنا زاني
والعام بعد ان يخص اطلقا
نحو اقتلوا للمشركين فهو قد
فانهم ليسوا بمقتولين
مقصورة على الذين حربوا
قالوا هذا قول الاكثرينا
والبعض من شوافع قد نطقا
وقيل ان خصص ذا بمنصل
فانه حقيقة والا

في منع تقريب لطيب علما
اي مونه ملبيبا يحشر ثم
مقال اكثر المحققينا
من جهة اللفظ وقيس قد يتم
ليس لهذا من عموم قد علم
من جهة القياس فيه حصلا
في اول القولين قد تقدا
باللفظ قولا عن نبينا الاثم
او بكذا يأمر او عن ذا حظل
من الصحابي الذي قد نطقا
فيما روى العدل عن الكريم
نهى رسول الله عن بيع الفرر
فما ترى من مثل ذي الاخبار
جار مني ما جاءنا من عدل
واستظهر البدر وقيل لايعم
لاكثر الناس المقال الثاني
على الذي يبقى مجازا مطلقا
اخرج اهل ذمة مما تجد
فبقيت لفظة مشركينا
منهم وذا فيهم مجاز يحسب
من سلف من الاصوليين
بانه حقيقة فيما بقا
شرط والاستثنا ووصف والبدل
فذاك من باب المجاز حلا

وبعضهم ان كان غير منحصر
وقيل ان خصص باستثناء
فهو حقيقة والا فهو من
ان كان قد خص بشرط او صفة
وقال بعضهم حقيقة متى
اولا فانه مجاز والاصح
حجتنا بانه فيما غير
بانما لفظ العموم الآتي
لقصد الاستغراق والشمول
جعل له في غير ماكان وضع
كما سيأتي بعد ذا التحقيق له
وفي اجازة التمسك اختلف
وجعله في الباقي من افراد
على مذاهب ومنها اختيار ما
وصحح البدر الامام وانتقى
يبقى دليلا واضحا الامت
كنحو ان يقال هذا العام
به الخصوص فهو لفظ مجمل
فيبقى ذاك العموم الأول
وذلك المجمل ليس يعلم
فلا يكون العام في ذي الصورة
على اتفاق من ائمة السلف
وقيل ان لفظ العموم كانا
قبل مخصص هناك حصلا

حقيقة او فمجازا يعتبر
او انه خص بشرط جائي
مجازهم وجاء في قول زكن
فانه حقيقة منكشفة
خصص باللفظ حينما اتى
اولها وهو المقال المتضح
من بعد تخصيص مجازا يعتبر
وضعه قبل اولو اللغات
فجعله في غير ذا المنقول
له وذا هو المجاز المتسع
موضحا ورافعا للمشكلة
بذا العموم بعد تخصيص عرف
من بعد تخصيص دليلا بادي
قال الجماهير به من قدما
من انه في ذلك الذي بقا
خص بلفظ مجمل حين اتى
مخصص او انه يرام
حيث الذي خصص منه يجهل
في حكم ما من الكلام يجمال
مراده بلا بيان يفهم
لهم دليلا ناهضا بحجة
كذا حكاها البعض منهم ووصف
منبئا عن الخصوص بانا
فحجة فيما بقي أولا فلا

وقيل ان بما يكون اتصلا
اذ صار هذا مجملا في الحال
وقال بعض العلماء يكون في
مع من يقول من ذوي العرفان
اذ لا يصح ان يخصصن الى
بان يكون ما على ذاك يزد
وقال نور الدين فيما ثبتا
وقال والاصح مما نقلوا
وان جل الصحب ارباب الرشد
خصص بعضها ولما ينكرا
فكان اجماعا لديهم معتبر
وفي المعاني قد اتى العموم
اذ العموم في اصول اللغة
من ذاك ما يقال قد عم المطر
وذاك مهما شمل الاقطارا
كذلك عندهم واما بالنظر
فاتفق الجميع من حفاظ
حقيقة لكنه قد اختلف
على ثلاثة اقاويل فعن
من عارض على المعاني رسما
وقيل من عوارض معدودة
وجاء عن بعض من الاعيان
واختاره ابن حاجب مرجحا
وقال نور الدين في ذا الشأن

خص فذاك حجة أولا فلا
وقد علمت الحكم في الاجمال
اقل جمع حجة لا تنتفي
ثلاثة أو انه اثنان
اقل من ذلكم فاحتملا
غير مراد بعد تخصيص وجد
هذا احتمال عن دليل ما اتى
من هذه الاقوال هو الاول
قد استدلوا بعمومات وقد
عليهم باقي الصحابة الذرى
لصحة استدلالهم بما ذكر
حقيقة كما هو المعلوم
اطلق للشمول والاحاطة
لهم وعم الخصب فيهم اذ ظهر
وفي جهانهم جميعا صاروا
الى الذي قد عم من عرف ظهر
بانه من عارض اللفاظ
هل يعرضن للمعاني ما نصف
بعضهم ليس يكون ما زكن
حقيقة ولا مجازا علما
لكن مجازا ليس بالحقيقة
حقيقة يكون في المعاني
والبدر بعد ذلك قد صححا
بانما العموم في المعاني

لو انه حقيقة كان كما
فليس الاعتنا به مما هنا
قال لانما مرادنا هنا
له من الادلة الشرعية
نعم على عموم مفهوم الصفة
كذاك مفهوم الخطاب وهما
على الصحيح ولقد تقدما

قد كان في الالفاظ أيضا علما
نقصه ولم يكن من شأننا
من ذكرنا العموم ان تبينا
وتلك الفاظ اتت جلية
بقي الكلام عند اهل المعرفة
ادلة شرعية قد علما
كلا منا في ذكرها متمما

المشترك

مشارك ما كان قد دل على
اي وضعه لكل فرد قد حصل
من غير نقل عن معانيها وقد
كالقرو للظهر وللحيض معا
كعس الليل فمعناه انجلي
وقد يجي حرفا مثاله كمن
كذلك للتبعيض في اوان
فيخرجن بالوضع للشئيين
ما كان مفردا على العموم
اذ ان ما للوضع من تعدد
وغير نقل يخرجن ما نقل
لاخر من المعاني كانا
تناسب او لم يكن قد علما
لرجل واصل نقله علم
ايضا لعبد مثلا وقد نقل

شيئين بالوضع فما من ذا علا
من تلك الاشياء وضعا مستعل
يكون اسما ماله هنا نجد
وتارة تكون فعلا وضعا
ادبر في حين وحين اقبلا
للجر فهي لابتداء تأتين
وغير ما قلنا من المعاني
وضعا قد استقل للاثنتين
قد جاء او خصوصنا المرسوم
فانه لما يكن في المفرد
به من الالفاظ من معنى عقل
ما بين ذين المعنيين بانا
كان اصطلاحيا كصخر علما
عن حجر وفرج وهو علم
عن اسم مصدر هنا او مرتجل

فانه المنقول في اللغات
في غير ما قد كان اصل الوضع له
وذلك المشترك الذي ذكر
او في معانيه كمثل العين
وهكذا في عين ماء جارية
وان حكمة اذا ما اطلقا
ان به شيئا من المعاني
وهو توقف فليس يحملن
اذ حملن لبعض ما قد يذكر
هو الذي اريد ترجيح بلا
وحمله على جميع ما بدا
الا مقالا قد اتى للبعض من
فعندهم يصح ذا ان يطلقا
سواء استعمل في الحقائق
يعنى بذاك الحيض والاطهارا
ام في مجازه وفي الحقيقة
يراد سوما وشرا من وكلا
وقال بعضهم حقيقة يصح
وذاك في ارادة واحدة
لا ان يكن بينهما لم يثبت
كافعل لندب ووجوب عند من
وبعضهم يقول انما يصح
او في معانيه مجازا لا على
قال كذا المدلول للحقيقة

لانما استعمال هذا اتى
لا لعلاقة هناك حاصلة
حقيقة في معنييه يعتبر
حقيقة في أحد النقيدين
وغير ذا من المعاني الثانية
ولم يكن ثم دليل حقا
اريد حكم مجمل في الشأن
قط لشيء من معانيها اذن
مع احتمال ان يكون الآخر
مرجح فمن هنا لم يحملنا
من المعاني لا يصح ابدأ
شوافع في حمله لما زكن
لمعنيين او معان مطلقا
نحو تربص لقرء قد بقى
ام في مجازيه جميعا صارا
كقولهم لا اشترى لسعة
او الحقيقي وسوما مثلا
ان يك بين المعنيين الجمع صح
كالعين للتبر وللباصرة
جمع لدى ارادة واحدة
يقول بالشركة بين ما زكن
اطلاقه لمعنييه ان وضح
حقيقة والبدر هذا عدلا
مع المجاز صح في القضية

يراد باللفظة مجموعهما
والبعض من أهل الأصول قدوقف
بين أدلة وبعض قالوا
بان يراد المعنيان طرا
فنحو لاعين لدى قد وجد
باصرة وذهب يكونون
فلا يجوز عندهم يراد قط
دليلهم زيادة النفي على
كما يكون في عموم النكرة
وقال نور الدين في الاوراق
في معنييه أو معانيه معا
أو مفردا يكون أو جمعا يقع
لانما المشترك الذي ترى
من وضعه مكررا اى لم يدل
فالعرب كانوا وضعوا للعين
ووضعوه مرة على البصر
ونحو ذا فانه لم يوضعا
بوضع واحد فان يطلق على
بلفظ واحد فذا خلاف ما
وخلف وضع العرب في اللغات
لانما استعمالنا للكلمة
فلا يصح كونها مستعملة
ولا مجازا ابدا بغير ما
وموضع النزاع فيما نورد

وذاك من باب المجاز علما
لاجل ما تعارض هنا عرف
يجوز ذاك في اللغات حالا
في النفي لا الاثبات حين مرا
يجوز عند هؤلاء ان يرد
خلاف عندي يا أخى عين
بذاك الا واحد له سقط
اثباتهم معهودة لن تجهلا
في النفي لا الاثبات مثلما تراه
والقول بالمنع من الاطلاق
حقيقة ذا أو مجازا وقعا
هو الصحيح عندنا والمتبع
دل على موضوعه بما جرى
له بوضع واحد قد استقل
في مرة لاحد النقيدين
ومرة اخرى لماء منفجر
لكل هذه المعاني اجمعا
جميع ما قلنا به مما خلا
عليه وضع العرب قبلا رسما
ليس يصح قط في حالات
يتبع وضعها باصل اللغة
حقيقة في غير ما توضع له
علاقة فمنع كل حتما
اذا علاقة المجاز تفقد

بين معانى الاشتراك فاذا
وصح أن يراد المعنيان
أى أنه يصح يطلقنا
ومفردا ذلك أو جمعا اتى
فى صفة الصلوة للنبي
فرحمة من الله البارى
وانما علاقة بينهما
قد سببت حصول الاستغفار
وقال بعضهم صلوة الآية
ومنه أيضا فى السجود المرضى
لانما السجود من هذا الورى
وان من غيرهم ما ذوالعلى
وقيل انه هنا من باب ما
وهكذا علاقة بينهما
لانما سجود غير العقلا
فى صفة الازعان وانقياد
وفى وجود ذلك المشترك
فقال اكثر الاصوليينا
فى لغة العرب وعنه نقلا
وقال ثعلب من النحاة
والبخى من ذوى الكلام
ما هو موضوع لمعنيين
ولو وقوعه يجوز مثلا
قالوا وما يظن فيه مشترك

ما وجدت علاقة فى مثل ذا
فهو يصح عند هذا الشأن
فى المعنيين بمجاز عنا
كمثما فى الاى هذا ثبتا
من ربنا والملاء العلى
ومنهم بمعنى الاستغفار
بانما الرحمة من رب السما
من تلکم الملائك الابرار
من نواط فى الكلام الثابت
من فى السموات ومن فى الأرض
قد صار معروفا ولما ينكرا
قد كان عالما به دون الملا
كان نواطيا مثلما تقدا
تشابه حال السجود علما
مشابه سجودهم ان حصلا
كل لأمر ذى الجلال الهادى
خلف عن الاعلام فى الاصل حكى
وغيرهم وجوده يقينا
وانه بينهم نسا ولا
والابهرى من ذوى اللغة
ان ليس فى اللفاظ للانام
ولا لما يزيد عن هذين
فلم يقع فى لغة العرب الاولى
فانه اما حقيقة سلك

وذلك مثل العين في الباصرة
 ذلك كالتبر لما له حوى
 والشمس للموجود من ضياء
 مشترك ما بين حيض طهر
 للماء في حوض اذا جمعت
 يجتمعن في جسمها ويجرى
 في رحم ومن هناك يقع
 في لغة العرب وعنهم قد بدا
 في الذكر وحده فليس يقع
 قرآنا وفي الحديث الاشرف
 ذلك لجاءنا مع البيان
 أو غير ما مبين قلم يفد
 ومن نفى وقوع هذا فى الخبر
 بمثلما يقول في القرآن
 بلا بيان فيهما نصا معا
 ارادة لأحد المعانى
 افادة ذلك كاف ان يفى

أو متواطي أو مجاز الحالة
 حقيقة وهى مجاز في سوى
 من رونق له ومن صفاء
 والقروء أصل وضعه لقدر
 وذلك هو الجمع من قراءات
 والدم فهو في زمان الطهر
 وفي زمان حيضها يجتمع
 وقال قوم انه قد وجدا
 لكنهم وجود ذلك منعوا
 وآخرون منعوا ذلك في
 قالوا ولو قد جاء في القرآن
 فطال دون ما فوائد تعد
 فنزه القرآن عما قد ذكر
 فانه يقول في ذا الثاني
 وقد اجيب انه قد وقع
 وقد افاد عند هذا الشأن
 وهو الذي سوف يبينن وفي

الجمع المفكر

يدل وهو غير ما محصور
 فرد من الافراد حين يدلى
 قد جاء بالخصوص حينما سما
 ما جاء بالعموم باتفاق
 بين منكر وعمام رسما

لفظ بوضعه على كثير
 بدون أن يستغرقن لكل
 فيخرجن باول الحدين ما
 ويخرجن بغيرما استغراق
 وحاصل الأمر بان الفرق ما

بانما الاخير يستغرق كل
وانما الجمع الذي قد ذكرنا
بدون ان يستغرقن الكلا
بان بان ليس عموم فيه
عند الاصوليين هو الاشهر
قال به الحاكم منهم وأبو
وللذي ابدوه من مقال
وكل ما ابدوا من الجدل
وهاك ما قالوا به وما ذكر
فانهم على مقالهم لقد
احدها صحة ان يستثنى
قالوا من الشيء دليل تما
الثاني انه يصح ايضا
فحمله على جميع ما رسم
ثالث ما قالوه في المرسوم
لكان مختصا ببعض ما ترى
اجيب عن اول ما قد رسموا
صحة الاستثناء مما ذكرنا
ان يخرجنا مما قبيله رسم
دخوله من تحته وانت ان
لم يقطع السامع ان عمرا
فغير واجب هنا بحال
فبطلت لاجل ما هنا ترى
ثم جواب الثان في قول الاولى

افراد مدلولاته متى يدل
تناول المجموع مما ذكرنا
قال فللذي هنا تجلى
قال وذا القول الذي نحكيه
وان في قول لبعض يؤثر
على هذا للعموم ينسب
جاء وايا وجه وباستدلال
اجيب عنه ومن الاقوال
له من الجواب عن اهل البصر
جاءوا باوجه ثلاثة تعد
منه وان صحة الاستثناء
بان ذاك الشيء شيء عما
ان يطلق في كل جمع يرضى
حمل على كل حقائق تلم
لو لم يكن ذلك للعموم
ولا اختصاصها هنا قد ذكرنا
له باننا قسط لا نسلم
لانه من حق الاستثناء نرى
ما كان لولا ذاك الاستثناء لزم
قلت اني نحوى رجال ذو فطن
قد كان من جملة من قد ذكرنا
اخرجه من جملة الرجال
صحة الاستثناء مما ذكرنا
بانما وجوب حمله على

جميع ما صح له مبطل
فذاك صالح لكلما رجل
مع ان قولهم رجال انما
على سبيل بدل ليس على
وثالث الوجوه قد اجابوا
ان لزوم الاختصاص ها هنا
بنحو جاءنى اخي رجل
وحكمه لايشمل القليل من
فحالف بالله لا يقيم في
وقد اقام اليوم او يومين
لانما الايام ليست تشمل
وذلك معنى عدم استغراق

بنحو قولهم اتانى رجل
وذلك التعميم لايلزم قل
لكل جمع يصلح ان رسما
جمع فبان الحق فيها وانجلي
عنه بقول وهو الصواب
بالبعض باطل على ما عندنا
فما به قد زعموا مبطل
مدلول افراد له متى يكن
ذا البيت اياما بلا توقف
لا يحثن في هذه اليمين
يوما ولا يومين حين تجعل
لكل فرد تحت ذا الاطلاق

التخصيص

اخراج بعض ماله تناولا
يخرجه عن الدخول تحت ما
وذلك الدليل لفظ وردا
وذاك هو العقل والاجماع مع
مثال تخصيص الكتاب ما ذكر
والشعرا الغاؤون يتبعونا
الا الذين آمنوا فانما
ذلك تخصيص للفظ الشعرا
مثال تخصيص الحديث ماورد
الناس الا العالمون هلكى

لفظ العموم بدليل حصلا
تناول العموم مما علما
عن شارع او غير لفظ قد بدا
قياسهم تقريرهم اذا وقع
من قول ذى الآلاء نصا فى السور
لهم الى ما ليس يفعلونا
اخراجهم من الذى تقدا
لانما العموم فيه ظهرا
عن النبى الهاشمى بسند
جميعهم في خبر قد يحكى

فان اخراج الذى كان علم
 مثال تخصيص بغير اللفظ ما
 بانه لكل شىء خالق
 فالعقل قاض بخروج الذات
 فخصت الآية بالعقول
 ثم الخصوص المعنوى فهو لا
 عن الذى خصصه من أول
 أو منه أقوى بعض احيان كما
 وذلك اللفظى تارة اتى
 وذاك شرط غاية وصف بدل
 وتارة منفصلا عن لفظ ما
 لو انه كان له قد قارنا
 وذاك انهم لغير الخمسة
 فالشرط اكرم الغزاة ان هم
 فقولوه الغزاة لفظ عما
 مخصص له فمن غل فلن
 ومثل الغاية قاتل من كفر
 فقولوه أو يرجعن مزدجر
 والوصف اكرم الرجال النبلا
 فيخرج الأحق اذ لاعقل له
 وبدل البعض كأكرم لبنى
 فان ابنا حسن قد خصوا
 فغيرهم من آل هاشم الذرى
 وذاك الاستثناء كأكرم وفد كا

تخصيص ما من لفظة الناس يعم
 أنزله في قوله رب السما
 سبحانه الفرد المليك الرازق
 له تعالى من عموم أتى
 ولم يكن لفظا من القول
 يكون الا دائما منفصلا
 لو بعضه في قوة المتصل
 في خالق لكل شىء علما
 متصلا لدى عموم ثبتا
 بعض والاستثناء فهذا المتصل
 كان من العموم قد تقدما
 لدى نزول وورود كونا
 منفصلا عدوا لدى التسمية
 لم يفعلوا الغلول ما بينهم
 وقوله ان لم يغلوا ثما
 يدخل تحت ما من العموم عن
 أو يرجعن الى المتاب مزدجر
 قد خصصت عموم لفظ من كفر
 فالنبلا مخصص لما خلا
 فذلك الاكرام لن يحصله
 هاشم الاشراف ابنا حسن
 من هاشم بما عليه نصوا
 لايدخلون تحت حكم ذكرا
 الا سعيدا لاتنله رفدكا

فقوله الا سعيدا خرجا
لان الاستثنا من الاثبات
وذا لاكثر المحققينا
ان ليس الاستثنا من النفي يعد
وانما يكون ما يستثنى
ولا يجوز الفصل للاستثنا
منه وفي قول لبعض الفطناء
وذا عن البحر رواه السلف
فبعضهم لسنة ذاك شرط
وبعضهم لسنتين ويرى
وعن عطاء قد روى والبصري
في مجلس له فان تولى
وقال بعض لا يصح الا
وقيل ان نواه في حال الكلم
وان يكن حال الكلام ما قصد
وقد اجازه فتى جبير
يعنى ولو كان لذاك ما قصد
وقيل ان لم يأخذن مقبلا
والمنع من تراخى الاستثناء
الا اذا الجى باضطرار
كما اذا أدركه التنفس
فالفصل بالذى هنالكم نعد
لانه في حكم ما قد اتصل
حجتنا في منع ذاك مطلقا

وتحت حكم هاهنا ما اندرجا
نفي ومن نفي بعكس آتى
وعن ابى حنيفة زوينا
نفيًا واثباتا كذا عنه وجد
فى حكم شيء عنه يسكتنا
عن اصله الذى هو المستثنى
ان التراخى جائز فيه هنا
ثم المحوزون بعد اختلفوا
وقال بعضهم الى شهر فقط
بعضهم لطول عمر قدرا
بانما جواز هذا الامر
منه فذاك لايجوز اصلا
في كلم الله العلي الاعلى
جاز التراخى وله استثناء ثم
فبعد ذاك لا يكون منعقد
الى انقضاء اربعة شهور
حال كلام قاله ولا عقد
في كلم آخر جاز او فلا
هو الذى يختار فى الافتاء
الى التراخى دون ما اختيار
او بلع ريق او اراد يعطس
ونحوه تراخيا ليس يعد
اذ لم يكن عن اختيار انفصل
لو التراخى صح فيما سبقا

ما جاز ان نقطع بالمضمون
ايضا ولا قال الرسول المصطفى
لانه الاستثناء اذا ما جاز له
وهكذا جميع اقراراته
ايضا وانه يؤدين الى
واحتج من بصحة التراخي
احدها المروي عن هادي السنن
فظل ساكتا وبعد قال
والثاني في اليهود حين سألوا
غدا اجيبكم وقد تأخرا
وبعد ذا انزل مولى المن
لقوله من بعد ذاك الحال
حينئذ قال النبي المصطفى
اجيب عن اول ما قد ذكرنا
ان سكوت الهاشمي المرتضى
من كسعال او سواه جمعا
والثان ان قول سيد الملا
ان شاء ربي لم يك استثناء
لكنه من جانب المسارعة
ولتعلم بانما المستثنى
منه كعندي اثنان الا اثنان
لان ذاك عبث فلا ترى
فمن اقر في كلام يبيد
اثنين الا اثنين هكذا اقر

من جملة أصلا على يقين
ثم ليكفر عن يمين قارفا
اسهل من تكفيره ان يفعله
والعتق والطلاق مهما ياته
ان ليس يدري الكذب من صدق الملا
قال بوجهين من الأشياء
والله اني لقريش اغزون
ان شاء ذاك ربنا تعالى
عن لبث اهل الكهف قال المرسل
وحي الاله عنه يضع عشرا
ولا تقولن لشيء اني
الا اذا يشاء ذو الجلال
ان شاء ربي والكلام قد وفا
بانه يحتمل فيما نرى
كان لعارض له قد عرضا
بين أدلة اتتنا رفعا
من بعد ما الوحي عليه نزل
لقوله الذي قبلا جاء
الى امثال الامر والمطاوعة
أما بان يستغرق المستثنى
وذاك ممنوع بدون مين
في الحكم تأثيرا له قد ظهرا
ان عليه لآخيه زيد
فان ذاك باطل لا يعتبر

فتثبت الاثنان في ذا المعنى
وقد حكى بعضهم الاجماعا
قالوا فمن لزوجہ قد قالوا
الا ثلاثا انه لن يقعا
كذا اتى في أحد القولين
بان ذاك باطل حيث غدا
او أن يكون ذلك المستثنى
كعشرة الا ثلاثية ولا
أو أنه مساوى المستثنى
لدى الا خمسة أو أكثر
كعشرة لي من دراهم على
وما هنا قد كان اي في ذا وما
فقال أكثر المحققين
بأنه لا ضير في استثناء
ومنعت ذلكم الحنا بيل
وفي المساوى قيل ايضا لا يصح
وبعضهم للمنع في ذا حصرا
وذاك مثلما لنا في امثله
خلاف ما ان لم يكن فيها العدد
كاكر من الناس الا الجهلة
في أكثر وفي مساو يوجد
وقال نور الدين والدليل
بأنه لم يأتين من منع
ثم وقوعه بدون مريية

جميعها ويبطل الاستثنا
فيه وبعض قد حكى نزاعا
انك طالق ثلاثا حالا
عليه تطليق بما قد وقعا
وقال بعد ذاك نور الدين
مخالف الاجماع عن اهل الهدى
أقل مما منه قد يستثنى
خلاف في جواز هذا نقلا
منه كعشرة تكون امننا
من الذى استثنى منه ان جرى
أحمد الا سبعة مما خلا
من قبله الخلاف بين العلماء
من اهل نحو واصوليينا
كسبعة من عشرة الاجزاء
والباقلابى بذاك قائل
بل في الأقل ذا الجواز متضح
ان يكن العد صريحا ظهرا
سابقة جننا بها مفصلة
مصرحا بذكره متى ورد
لكنما الجواز في ذى المسئلة
هو الاصح وهو المعتمد
لنا على جواز ما نقول
من لغة قط ولا من شرع
وذلك الوقوع فرع الصحة

بيان انه يقينا قد وقع
للرجس ابليس من الغاوين
بانما العاصون من هذا البشر
من الذين قد اطاعوا للصمد
بالنص حرما على الدنيا
فاكثر الشحم بذا الاستثنا
ايضا وان فقها الامصار
بان من قال على عشرة
فانه لا يلزمه ابدا
وانه لولا ظهور فيه
وان اتى استثناؤهم بعد جمل
كاكرم الغزاة واعط الطالب
فاحكم بان ذاك عائد على
الا اذا قام دليل ومنع
فقوله الا فتى مستثنى
فمن تراه عن صواب ذهب
فعالته في ذلك الا كرام
وقالت الاحناف في القضية
وجاء في قول لبعض العلماء
وقال نور الدين والاصح ما
وهو بانه الى كل الجمل
تصرفه عن الذى له رسم
وهو الذى عكرمة حكاة
وهو مقال مسلم والاكثر

قول الاله جل الا من تبع
واننا لنعلمن يقينا
اكثر في العد بدون ما شجر
ايضا وفي قول الاله قد ورد
هادوا الى تمامها يقينا
قد صار خارجا كما قدمنا
قد اجمعوا في سالف الاعصار
لزيد الا تسعة مقرره
لذاك الا درهم تفردا
بعادة ما اتفقوا عليه
وبينها تعاطف كان حصل
الافتى عن الصواب ذاهبا
جميع ما ذكرته مما خلا
من ذاك فلتحكم له بما يقع
من طالب ومن غزاة هنا
من الغزاة والذى قد طلبا
ولا العطا شئ من السهام
يعود نحو الجملة الاخير
بغير ما قلناه مما رسما
قلنا به قبلا وقد تقدما
يعود الا لقريئة تحل
وهو الذى صححه البدر الاتم
عن ابن عباس وما علاه
من فقهاء الهداة الغرر

ولا خلاف بوجودن في الامة
ولا الى الجميع مع قرينة
مع عدم القرينة الصارفة
قذف يقول الله والذين
لقوله لاتقبلوا لهم الى
بقوله سبحانه الا الاولى
اهل يعود ذلك الاستثنا
فليس تقبلن من الذى قذف
او انه عاد الى جميع ما
فمن يتوب بعد ذاك لايرد
وقال نور الدين والدليل
اى ان الاستثناء عائد الى
بانما تشريكها في الصورة
ايضا وان العطف رابط ربط
كذاك الاستثنا بالمشيئة
وانه صح بانه متى
والله لا اكلت لا شربت
ان شاء ذو الجلال والا اذا
الى جميع ما هنا قد فرضا
ايضا ويروى بعضهم لقد ذكر
قد قال للذين كانوا شهدوا
من منكم يرجع عما قد بدا
ثم تلا للآية الكريمة
ايضا وانه لو استثنى رجل

في عوده للجملة الاخيرة
وانما خلافهم في العودة
وثمر الخلف بدا في آية
للمحصنات منكم يرمونا
آخرها وبعد ذاك له تلا
تابوا فها هنا الخلاف نقلنا
للفاسقين وحدهم في المعنى
شهادة لو تاب مما يقترب
من جمل هناك قد تقدما
مقاله اذا اتانا وشهد
لنا على الذى به نقول
جميع ما من جمل كان خلا
بالعطف قد صيرها كجملة
وان الاستثنا كشرط قد شرط
اي بمشيئة العظيم المنة
ما قال يوما قائل واثبتنا
ولا ضربت لا ولا ذهبنا
يشاء ربي عائد جميع ذا
وذاك باتفاق من كان مضى
فتى مسيب بانما عمر
على مغيرة متى ما جلدوا
فاننا نجيزه ان شهدا
وساقها شاهده في الصورة
عقيب كل جملة من الحمل

لعد ذاك الامر في الكلام
واحتج من يقول انه الى
بانه لو كان راجعا الى
سبحانه الا الذين تابوا
عن قاذف كمثما كان رجوع
فانما الاجماع بين الامة
بانما المتاب ليس يهدم
وقد اجيب انما الحد خرج
تخصه وهو بان القذف حق
لا يسقطن بتوبة صدوق
فواجب لذا القياس يقصرا
ونحن انما نقول يرجع
مع عدم الادلة الصارفة
وحكم غاية وشرط هنا
الا الذي في اول قد جاء
من مثبت نفى ومن نفى اتى
فلا يصح ابدا تراخى
وهكذا أيضا تراخى الغاية
عن ذلك الموصوف الاقدرا
او لعطاس او تتأؤب بدا
كذلك لا يصح فيما عندنا
من غاية والشرط أيضا والصفة
وصح أن يكون منه اكثرا
كذلك أيضا ان اتت بعد جمل

عيبا ومحنة على النظام
اخيرة يعود ما قد حصلا
جميعها لعاد قول ذى العلى
للجلد أيضا فاتنقى العذاب
الى شهادة وهذا لا يقع
منعقد وما هنا من مرية
حدا لقاذف غداة يلزم
عما ذكرنا بدليل وحجج
لأدنى وله قد استحق
كغيره من سائر الحقوق
على الذى من بعده قد ذكرا
الى جميع ما هناك يقع
له عن المذكور فى القضية
والوصف مثل الحكم فى الاستثنا
وهو بان ذاك الاستثناء
يكون اثباتا بعكس ثبنا
شرط عن المشروط عن اشياخى
عن المغبا وكذا فى الصفة
تنفس أو بلع ريق قد جرى
وكل ما كمثل هذا وجدا
بان يكون كل واحد هنا
مستغرقا لاصله ومتلفه
أو انه ساواه حيثما جرى
تعاطفت فحكمها عند الاول

كحكم ما قد مر في الاستثنا
عند تجرد عن القرينة
عند اناس آخرين مثلما
مثال شرط واقع بعد جمل
ان جاء عمار فقوله متى
لعتقه ولطلاق آدا
مثال ذي الغاية علم الاثر
حتى اعودن اليك في البلد
اليه كل واحد قد تنتهي
فهو الى جميع ذي الامور
وهكذا يكون ايضا في الصفة

فانها تعود فيما معنا
الى الجميع والى الاخيرة
قلناه في النظم وقد تقدا
هذا عتيق وانت طالق جمل
ما جاء عمار فقيده ثبتا
فهو لتين الحملتين عادا
وافت لسائل وبالمعروف مر
فقوله حتى اعود فهو حد
من علمه وامره افتانه
يعود مثل السابق المذكور
فقس بما عرفت مالم تعرفه

المخصص المنفصل

وذلك المخصص المنفصل
تخصيص قرآن بقرآن ظهر
بآية فيها خصوص قد حصل
اي في المطلقات اذ تنتظر
وهذه شاملة كما ترى
خصت بما قد جاء في اولات
بانما آجالها حتى تضع
وقال بعض في الكتاب لا يخص
في قوله جل وقد انزلنا
للناس ما كان اليهم نزلا
قالوا فانه البيان فوضا

انواع بند يهافا ما الاول
اي آية فيها عموم مشتهر
وذاك مثل قوله عز وجل
بعد طلاقها ثلاثة العزو
لكل من بها حمال ظهرا
حمل من الخود المطلقات
لحملها فذاك تخصيص وقع
بمثله لما عليه الذكر نص
اليك ذكرا لتبيننا
فهذه لهم دليل حصلا
الى رسوله الأمين المرتضى

وذلك التخصيص تبين فلا قلنا بيان ذلك الرسول وتارة بيانه يصير ثم وقوع ذلك التخصيص فهو دليل قاطع بصحة الثان تخصيص الكتاب بالسنن تواترت او تلك احادية فانها قولية تكون فان تكن قولية توافي وان تكن فعلية او نقلت فان في تخصيصها للذكر وثالث الأنواع تخصيص وقع وذا كتخصيص اتى لآية بانما القائل عمد الا يرث لخبر تواترى وهو ما فيما سقت هذى السماء العشر اى ليس فيمما اوسق وقيل لا يخصص الاحادى رابعها التخصيص بالافعال كما اذا واصل بعد ما ذكر او قال في استقبال هذى القبلة وبعد ذا استقبلها فان ما يكون تخصيصا لما تقدمما وينسبن للشافعي ويرى

يحصل الأمن رسول للملا طورا بما يبدى لهم من قول بما اليه انزل الخبر كما ذكرناه من النصوص ذلكم النوع فما من شبهة وسنة الرسول اما ان تكن فان تكن هذى تواترية او انها فعلية تبين خصصت الذكر بلا خلاف من طرق الآحاد حتى وصلت خلفا سيأتى عن أهيل الكفر بخبر من واحد لنا رفع ارث بما يروى لهادى الامة كذاك تخصيص عموم منبعث يروى عن الهادى بنقل قد سما بما من الآحاد عنه بوتر صدقة تدفع للمصدق دون خمس ذكرا ولانوا تريا بآدى اى فعل هادينا من الضلال ان وصال الصوم امر قد حجر بالبول محجور حرام الفعلة اتى به من بعد ما تكلمنا من العموم عند بعض العلماء بعض بان ما هنا قد ذكرا

ليس يكون ابدا مخصصا بل انه على خصوص المصطفى اذ فعله لابتعداه الى وقال نور السدين والدليل قول الاله اتبعوه ولقد فاذ امرنا باتباع اولي كانت لنا افعاله كمثل ايضا وصح انما الهادي السبل على السوا الا الذي قد كانا خامسها التخصيص بالتقرير من يفعلن فعلا غدا مخالفا وقد اقره بمعنى انه وكان قادرا على أن ينكرا وذا كائن ينهى عن استقبال ثم يرى مستقبلا لها فلا فانه مخصصا للفاعل فان يك اعتلاله تبينا وذاك بالقياس او بما اتى حكى على الواحد مثل حكى وان يكن لم تتبين علتة وكان في مختار بدر العلماء بانه لا يتعدى حيث لم وقال بعض يتعدى حيث لم قيل وهذا القول للجمهور

لذلك اللفظ الذى قد نصصا أى وحده دل على ما وضعوا سواء الا بدليل قبلا لنا على القول الذى نقول كان لكم فيه لاسوه تعد وبالتأسى فى الذى قد فعلا خطابه لنا بقول يدلى وامة له لدى الشرع الاجل خص به عنا بحكم باننا وذا كمثل روية البشير حكم عموم قبله قد عرفا لم ينكرن عليه ما كونه لفعله فى حينما قد ابصرا لقبله بغائط مبال ينهاه اذ عاينه مستقبلا يكون من عموم نهى شامل فغيره عليه يحملن هنا عن النبى الهاشمى مثبتا على جماعة بدون وهم فان فيه الاختلاف نتبته وقبله ابن حاجب تقدا يكن له هنا دليل يلتزم يكن على الفرق دليل قد علم والبعض لايجيز بالتقرير

تخصيص شيء من عموم صادر
وقد اجيب انما السكوت من
دل على الجواز اذ ليس يحل
سادسها التخصيص بالمفهوم
بان يقول الهاشمي في النعم
سائلة زكاتها. فالاول
وذاك جمع بين ما قد حصل
قال فان قيل بان ما يعم
فذلك المفهوم لا يعارض
قلنا اذا كان به قد اخذ
سابعها التخصيص بالقياس
بان يقول لا تتبعوا من شرع
بالفضل ثم قال بعد لهم
ثم يقاس بالحديد القاسي
بجامع انطباعها فحصل
ثامنها التخصيص بالاجماع
الا لمن لا يجعل الاجماعا
اما الجماهير فيثبتونها
لانه دليل قطع يعتبر
فان يك التخصيص بالظني قد
فانما التخصيص بالاجماع
اما بحيث كان قطعيا ورد
وحيثما قد كان ظنيا حصل
دلالة ياتي من التقرير

لانه ليس له من ظاهر
خير الوري الهادي لنا الى السنن
سكوته على حرام قد فعل
مثال ما قلناه في المرسوم
زكاتها ثم يقول في الغنم
مخصص بالثان حيث ينقل
من الدليلين لئلا يهمل
أقوى دلالة واجلى واتم
له اذا جاء ولا يناهض
فالجمع مثل غيره اولى بذا
مثاله يروى عن الاكياس
ما كان موزونا بموزون وقع
بيعوا الحديد كيفما اردتم
ما كان كالرصاص والنحاس
تخصيص ما من العموم أولا
ولم يكن في ذاك من نزاع
له دليلا واجبا يراعى
تخصيصهم به مقرر ربنا
وتارة دليل ظن في صور
اثبت مثلما رايت من امد
يثبت قطعيا دون ما نزاع
فان ذاك ظاهر لا ينتقد
فليس ادنى حجة ولا أقل
وخبير الآحاد في المذكور

مثال تخصيص باجماع اتى
بما اتى عنهم من الاجماع في
فانه يحدد اربعينا
فهذه الانواع مما انفصلا
لكنها اضعف مما قد غبر
روى حديثا يقتضى العموم فى
فذلك الشئ اقتضى تخصيص ما
فمذهب الرواى على ما لخصا
لما هنا من خبر مذكور
وقالت الاحناف والحنابلة
وقال نور الدين هذا مقتضى
مثال ذاك ما روى اهل الوفا
قد قال من بدل دينا فاقتلوا
يرى بانما الحديث قد ورد
فمذهب الجمهور ممن سلفا
فانه بمذهب الراوى فلا
بل انه على العموم باقى
عند ارتداد لدخولها على
ايضا ومن ذلك مهما وردا
فلا يصح ان يخصصنا
كائن يقول شارع حرمت فى
وعادة المخاطبين قد عقل
فذلك العموم ليس يحمل
على جميع ما طعاما يسمى

تخصيص آية لقذف ثبتا
ذلك العبد متى ما يقذف
ولا يزداد فوق ما حكينا
ولنذكرن غيرها فيما تلا
منها اذا بعض الصحابة الغرر
شئ ومذهب الصحابي الوفى
من العموم قد رواه قدما
ليس يكون هاهنا مخصصا
قال وهذا مذهب الجمهور
بانه مخصصا يكون له
مذهب بعض صحبنا ممن مضى
عن ابن عباس بان المصطفى
وكان بحر الامة المفضل
على رجالنا وليس فى الخرد
بانما العموم حينما وفى
يخص قط لا ولن يحولا
فتقتل المرأة بالازهاق
ذاك العموم فى حديث نقلنا
دليل شرع بالعموم وبدا
بعادة المخاطبين منا
طعامكم فعل الربى المزيف
تناول الطعام للبر مثل
فى البر بالخصوص بل يشتمل
لانه تحت العموم انضما

وذاك فى مذهبنا ما اعد له
وفى الذى للاشعرين عرف
فانه يصح تخصيص بما
فزعموا ان الربو فى نحو ما
فى البر وحده بحيث لم ينل
لعادة المخاطبين بالكلم
ايضا ومنها انه اذا اتى
وكان فى ذاك الذى قد عطف
فلا يخصص العموم الموفى
عند الجماهير من الاسلاف
كقول خير الانبياء الاخاير
كذاك زو عهد بعهد فقد
لا يقتلن ذو العهد فى عهد له
كذاك فى الذى عليه عطف
أى فى الذى كان هناك عطف
بمن يكون من أهيل الذمة
ذاك الذى خصص للعموم
اما الصحيح فالذى قد قال
من انه ليس يخصصن بما
بان يقدرن فى المعطوف
اذ ليس من وجه لذاك يقتضى
تسلمن ان دليلا قد وفا
عليه كالمعطوف فيما يقدر
تقدير شىء ثم فى المعطوف

ومذهب الجمهور من معتزلة
ومذهب الاحناف ممن قد سلف
قد كان فى مثالنا تقديما
قلناه انما غدا محرما
لفظ الطعام غيره متى حصل
فخصصت عاداتهم ما كان عم
مع العموم ما بعطف ثبتا
شىء مقدر وكان حذف
بذلك المقدر المحذوف
الا مقالا جاء للاحناف
لا يقتلن مؤمن بكافر
قدره اصحابنا أو لو الرشد
بكافر من اهل حرب غاله
يقدرن كمثما قد سلفا
فيقتلن مسلم ولو وفا
لاجل تقدير هناك مثبت
وقال نور ديننا القويم
به الجماهير ولا جدالا
قلنا به وانه لمن يلزما
عليه ما قدر فى الموصوف
ولا دليل وله قد نرتضى
يوجب ان يكون ما قد عطف
فيه فلا نسلمن ما ذكرنا
بل انما المراد فى الموصوف

أى قول أحمد ولا ذو عهد
 وذاك تحريم لماله يخط
 قال ومع ذلك الاحتمال
 ثم من المخصص المنفصل
 أى جاء بعده ضمير يرجع
 فالخلف في تخصيص ما عم بما
 والقول انه لذا العموم لا
 عدله المحققون القديما
 كذاك بدر العلماء عدله
 وللجوينى وبعض نقله
 وذا كآية الطلاق البينة
 قالوا ضمير قوله يعفونا
 من النساء ومن من قد عقلا
 يقتضين ان المراد بالخرد
 من يملك العفو فقط دون من
 بل انه على عمومه اتي
 فى آية الطلاق ايضا للعدد
 عل الاله يحدثن امرا وقد
 فى رجعة لهن قالوا يعلم
 فى البائنات فهنا هل اقتضى
 فى أول الآية من قد ترتجع
 كذاك آية المطلقات
 ثلاثة من القرو ثم قد
 قالوا ضمير في البعول اتي

ما دام فى عهد له وحده
 من العهود عندنا كانت فقط
 لا يلزم ما ذكروا بحال
 اذا اتي العموم ثم قد ولى
 لبعض افراد عموم تقع
 كان هناك من ضمير علما
 يخصن هو الذى قد عدلا
 من الاصوليين ممن علما
 ثم الجماهير من المعتزلة
 بل يقتضى تخصيص ما قد عاد له
 تلك التى بالعفو جاءت معلنة
 عاد لمن للعفو يملكونا
 من النساء وكان بالغافلا
 فى أول الآية مثلما تجد
 كانت صغيرة ودون من تجن
 ومثل ذى الآية ما قد ثبتا
 فقال لاتدرى بعيد ما ورد
 عنى به الرغبة فى حال العدد
 بانمما الرجعة لاتنبرم
 ان المراد بالنساء فيما مضى
 دون بوائن به الخلف وقع
 اذ يتربصن لدى العادات
 قال بعولها احق ان ترد
 عاد الى بعض المطلقات

من ذوات رجعة ولا يصح
الى المطلقات كلهن
والحكم في الرجعة مختص بمن
فذلك الضمير في النصوص
ولا يكون عوده لهن
مخصصا عموم من تطلقا
بحاله يقول نور الدين
قال وضابط الذي قلناه ان
بصفة تكون أو باستثنا
وذلك التقييد بالذى سبق
الا لبعض ماله تناولا
هل يقتضى تخصيص ما كان يعم
عن كون ما يراد بالذى يعم
فقط لاسواه فى ذلكم
وقال نور الدين والحبر الاتم
بانه لا يلزم ان يحملن
الا اذا كان تناف علما
وانه ما من تناف نبصر
وبين تقييد لبعض ما يدل
ان جاز ان يختص بعض ما يدل
يخصه دون الذى عداه
قالوا ومنها انه ان ضما
ذلكم الحكم اتا نافذ ذكر
فذكر ذا الحكم لبعض ما يعم

بان يعود ما هناك متضح
لانما بوائين منهن
قد طلقت رجعية ولم تبين
عاد لهؤلاء بالخصوص
على خصوص كائن بهن
بل انما العموم فيهن بقا
خلفا لما قال به الجويني
يعتقب العموم تقييد زكن
أو بشروط تعقبه هنا
لا يتأتى ابدا وينطبق
ذاك العموم فالخلاف حلالا
اى يكشفن تقييده الذى علم
اذ لك المقييد الذى علم
ثلاثة الاقوال عنهم نرسم
حجتنا على الذى لنا رسم
هذا على التخصيص مثلما زكن
أو ما جرى مجراه ما بينهما
بين العمومات التى قد تذكر
عليه ذلك العموم حيث حل
له عمومهم بحكم مستقل
ولا تنافى ما هنا تراه
حكم العموم فى مكان ثما
لبعض ذلك العموم وظهر
ليس يكون فى الذى لنا رسم

مخصصا عمومه الذى جرى
 وذاك معنى قول ان ذكرنا
 ليس يخصصن له بحالة
 قال وهذا القول قول الاكثر
 قال وفيما عن ابي ثور نقل
 مثال ما قلناه فى الموصوف
 متاعها قال أبو ثور عنى
 ولم تمس قبل ذا لما اتى
 ومنعوهم فعائد الى
 وتلك المتعة انما هي
 لم يفرضن مهر لها ولا دخل
 قال فلما كانت المتعة ثم
 ولم تمس والضمير رجعا
 ممسوسة ومن لها قد سمي
 وذلك الحكم الذى قد ينسب
 يختص بالتى لها ما سمي
 ان عموما الضمير عادا
 بل انه ليتناولن ما
 وذلك الضمير فهو انما
 مهر ولم تمس اصلا فغدا
 مخصصا لذكر ذاك الحكم
 قال وفيما قال بعض النجبا
 له أبو ثور بهذى المسئلة
 ما كان قد قال به الجمهور

وقال نور الدين فيما ذكرنا
 حكم لجملة اذا ما مرا
 ان يذكرن لبعض تلك الجملة
 من الاصوليين اهل النظر
 بانه يخصصنه ان حصل
 والمطلقات بالمعروف
 به التى لم يفرضن لها هنا
 فى آية ثانية وثبتا
 مطلقات الضمير جملا
 مفروضة فيما نرى لغاينه
 بها حليلها ولا مس حصل
 لامرأة ليس لها مهر يسم
 هنا الى المطلقات اجمعا
 وغير هاتين بدون وهم
 الى الضمير وهو تمتيع زكن
 ولم تكن مست علمنا ثما
 له به الظاهر ما ارادا
 تناول الضمير مما علما
 تناول التى لها لم يرسم
 لفظ العموم حسبما هنا بدا
 لبعضه بحسب هذا الفهم
 بان ذا تلخيص ما قد ذهب
 وقال والصحيح فى ذى المشكلة
 وقد مضى ما لهم ما ثور

ان لا خصوص وبهedy المسئلة قد تم بابنا وكل الحمد له

المخصص العقلى

مخصص بدون ما ارتياب
يدرك من اول وهلة لنا
وشدة البحث بكل مذهب
مخصصات السمع للبحث الوفى
بانه لكل شىء خالق
لكل شىء فى الكتاب نزلا
بأن يحجوا بيته الذى وضع
فانما العقل ولا جدالا
فى قوله سبحانه خالق كل
قدرته بذاته مولى المنن
عن الدخول تحت تكليف زكن
اخا الصبى ومن يكون جنا
خطاب من خاطبهم ويعلموا
من احد لا يمكنه اصلا
فيما وجدنا للكتاب والسنة
فى آى بلىس وما قد ثبتا
والحسن يدري انها ما اعطيت
ولا السموات وما فيها استقر
آية ريح اهلك لعداد
ادرك هذا الحسن منا ووجد
ولا السما ايضا ولا الشم الذرى

والعقل للسنة والكتاب
وفهم تخصيص بعقل بينا
وليس يحتاج الى تطلب
ومطلب كمثما يحتاج فى
من ذاك مابه الكتاب ناطق
كذلك قوله قدير ذو العلى
كذلك لله على الناس وقع
كذا اقيموا للصلوة قالا
يمنع من دخول ذات الله جل
وهكذا يحيل ان تعلقن
ويخرج الصبى والذى يجن
بالحج والصلوة حيث انا
ليس لهم من قدرة ان يفهموا
وطلب الفهم محال عقلا
والحسن ايضا هكذا يخصن
فانه مخصص لما اتى
بانها من كل شىء اوتيت
شيئا من الشمس ولا من القمر
وخصص الحسن بلا عناد
تدمرن لكل شىء ولقد
بانها للارض لم تدمرا

لهذه الاشياء والتدقق
 هذا المقام ذاك نفس العقل
 فنسبة التخصيص للحس الاتم
 للفهم فالادراك بالعقل غدا
 واوتيت من كل شيء قبلا
 قد خصصا بالحس أو بالعقل
 لديك بطلان مقال اثرا
 فى خبر عن بعضهم ذا يرفع
 لو وقع التخصيص فى نفس الخبر
 فيمنعن تخصيصه لما ذكر
 لاشك واقع يراه من نظر
 وريح عاد وغدا محسوسا
 من الجواز اذ عليه كان نص
 ليس بموجب لكذب المخبر
 كجاء قومى كلهم الا علي
 كمثّل عقل وكحس قد حصل
 لم يقطعن كلامه الذى جرى
 من خبر له وما يريده
 قد انتهى بعون ذى الهبات

وانت تعلمن مع التحقق
 ان الذى يخصصن فى مثل
 وحسنا واسطة الادراك ثم
 فانما ذلك تقريب بدا
 قال فان عرفت ان قولوا
 وقوله تدمرن لكل
 وان دين خبران ظهرا
 بانما التخصيص ليس يقع
 خلاف امر ونواه واتر
 اوجب ذاك كذب ناقل الخبر
 قلنا لهم بان تخصيص الخبر
 كمثما فى آيتى بليسيا
 وذلك الوقوع عندهم اخص
 وان تخصيصهم للخبر
 لانه ان خص بالمتصل
 او الذى كان يحكم المتصل
 فذاك جائز لان المخبرا
 الا ويعلمن ما مقصوده
 وما هنا باب المخصصات

المحكم المتشابه والمجمل والمبين

فهم المراد منه للانظار
 يدعونه فيما لديهم محكما
 كأن اتضاحه قويا اذ وضح

ينقسمن اللفظ باعتبار
 لمحكم وذى تشابه فما
 فهو الذى معناه للفهم اتضح

بحيث ان اللفظ ليس يحتمل
وهو الذى يدعى بنص او غدا
لكنما احتمالاه مرجوح
ويطلق النص على الظاهر فى
كذلك لامانع من ان يطلق
وهكذا قد يطلق النص على
ويطلق النص على القرآن
لانما اكثر هذين كما
فحكم هذا النص قطع انما
مدلوله الذى عليه اللفظ دل
وجوب الاعتقاد مع تفسيق من
لانه للاحتمال رافع
فلا يصح مع ورد النص قط
ولا تشبث بظنى حصل
معنى سوى المعنى الذى عليه دل
شيئا سوى ما قد بدا من معنى
ان مراد صاحب الكلام ما
فى حال اطلاق وكان ظاهرا
فيلزم الاخذ بظاهر يحق
ولا يجوز تركه الا اذا
يدرى به ان مراد من نطق
وذلك اى مقابل الظاهر ما
فان يرجع الدليل الشرعى
فالاخذ بالمعنى الذى قد بطن

شيئا سوى المعنى الذى منه عقل
محتملا لغير ذاك اذ بدا
وظاهرا يدعى اذا يلوح
وضع اللغات قاله البدر الوفى
عليه شرعا عند من قد حققا
مطلق لفظ قال بعض النبلا
كذا حديث المصطفى العدنانى
لا يجهلن نص ولم ينهما
اراد منه من به تكلم
فينبنى على الذى هنا حصل
خالفه وحاد عنه فى سنن
ولحل الاجتهاد قاطع
قول قياس فالقياس قد سقط
وذلك كله اذا لم يحتمل
لفظه اما اذا كان احتمل
فاننا هنا نظن ظنا
يظهر من لفظ به تكلم
حينئذ ليس بنص قدرا
نظن انه مراد من نطق
دل دليل واضح فى حين ذا
هو الذى يقابل الظاهر حق
يدعى بباطن لدى من علما
لباطن المعنى بدون منع
يكون اولى عندهم واحسنا

الا اذا دل دليل فهنا
والميل للباطن بالدليل
وهو يكون تارة قريبا
فيكفين ما هنا فى صحته
ادنى مرجح اذا ما حصل
بالعلم أو بالحفظ فى التبيين
لكونها اليهما سبيلا
قالوا مجازى قريب الصفة
وتارة يأتى بعيدا وحسب
أى حسب الغموض للعلاقة
وحسب ضعف فى القرينة التى
عن ظاهر له فيحتاج الى
مما به القريب قد ترجحا
وخارجا عن التجوزات
تلك التى دارت بالسنان العرب
بل انه على الذى قد قال به
وذاكنا ويلات اهل الباطن
اذا اولوا ما كان من تعبان
ونبع ماء بين اصبع ظهر
واولوا لحرمت عليكم
قالوا عنى بالامهات العلما
كذلك ان تنتهكن الحرم
مثال تأويل البعيد ما اتى
فى قول من هدى لنا من العمى

يصار للدليل اذ تعينا
هو الذى يعرف بالتأويل
اى ذلك التأويل اذ اصيبا
وفى وجوب لقبول حجتة
كمثل من للعين كان أولا
فى قوله لتصنعن بعينى
موصلا فان ذا التأويلا
لما به من قوة العلاقة
غموضه البعد له قد انتسب
تلك التى تجوزا سوغت
لاجلها يصرف لفظ الكلمة
مرجح يكون اقوى مثلا
ويأتين مثاله موضعا
لكم التأويل أيضا يأتى
فغير مقبول لذلك السبب
يرد وليكذب بسببه
آخرهم الرحمن فى المواطن
موسى بحجة وبالبهران
بكثرة العلم لغير ما ذكر
فى واضح التنزيل اماتكم
وانه خلافهم قد حرما
منهم فقالوا ذا هو المحرم
للحنفيين وعنهم ثبتا
اى فتاة نكحت بغير ما

اذن ولى فالنكاح باطل
 قالوا ارادها هنا بالمرأة
 وانما صاروا لذا التأويل
 لانها عندهم قد تملك
 فكان تزويج لها كبيع
 قال وانما حكمنا ما هنا
 لاجل ما فيه من الابطال
 بلا دليل يقتضى الابطالا
 كذا من البعيد ما الاحناف قد
 اطعام ستين فقد قالوا هم
 اطعام طعم يكفين ستينا
 مقدار حد للطعام مشروط
 بذا الطعام حيث ان المقصدا
 وحاجة الواحد فى التبيين
 قال ووجه البعد فيما رسما
 من لفظ آية وهو الطعم
 وجعلوا الموجود فيها وهو ما
 مع انه يمكن أن يريدوا
 لتحصلن بالاجتماع منهم
 وكى تضافرن بالدعاء

ثلاث مرات رواه الناقل
 صبية منا وجنس الامة
 حفظا على القياس والتحصيل
 لبضعها بحيثما قد تسلك
 سلعتها ليس من المنوع
 يبعد ذا التأويل بعدا بينا
 لظاهر الحديث والاهمال
 لذاك قد صار بعيدا حالا
 قالوه فى تأويل ما قال الصمد
 ان المراد منه فى زعمهم
 فجعلوا الستين اجمعينا
 وجوزوا اطعام مسكين فقط
 عندهم سد لحاج قد بدا
 كحاجة الستين من مسكين
 انهم قد جعلوا ما عد ما
 يوجد حسبما اقتضاه الفهم
 يعرف ستين فقيرا عدما
 حصول من قد عدتم تعديدا
 بركة عند اجتماع لهم
 قلوبهم لطعم الغداء

المشقة

مشتبه بعضهم قد عرفوا
 اى ما به يراد فى التعبير
 بانه ما كان معناه اختفى
 وسبب الخفاء فى المذكور

امر من اثنين لانه هنا
 لاجل اجمال بلفظه حصل
 اريد منه الطهر او حيض سكب
 او انه بحيث ان الطاهرا
 كآية بالاستواء معلنه
 حينئذ فالاشتباه مجمل
 اما سوى المجمل وهو ما غدا
 فحكمه بان يرد ردا
 لما اتى فى الآي محكمات
 مراده بالام للكتاب
 والاصل للشيء هو الذى رجع
 فالمحكم المذكور اصل قد حصل
 والحكم فى المجمل فالتوقف
 بما يراد منه الا ان علم
 وذلك المجمل وهو احد
 فمنه ما المراد يدركنا
 ومنه ما لا يدركن معناه
 من شارع مثل أوائل السور
 ومثل اشياء ولما يظهر
 الا من ارتضاه من رسول
 وكمقادير من الثواب
 ومثل اعداد اتت فى المذكر
 وحكم هذا النوع فالتوقف
 وتؤمنن بحقيقة له

اما بان يكون ماله عنا
 وذاك كالقرؤ فلا يعرف هل
 فصار مجملا لاجل ذا السبب
 تشبيه ذى الالاء جل بالورى
 وقال نور الدين فيما بينه
 وغير مجمل جميعا يحصل
 ظاهره التشبيه حينما بدا
 لحكم الكتاب اذ تبدى
 ام الكتاب من مذكورات
 اصل له بدون ما ارتياب
 اليه باقيه وتحتة وقع
 لسائر الكتاب كل ما نزل
 عن قالة فيه وحكم يعرف
 له دليل يظهر المراد ثم
 انواع ذى تشابه قد يوجد
 به كاجمال سياطينا
 الا بتوقيف لنا نراه
 وكل ما معناه كان ما ظهر
 ربى عليها احدا من بشر
 وذا كوقت الساعة المجهول
 وهكذا ايضا من العقاب
 مبهمة وقدرها لا ندري
 عنه بحيث انه لا يعرف
 ونجزمن بانه انزله

وسائر الانواع من ذا القسم
وذلك الاجمال فى اشياء
احدها بانه يكون فى
صلى رسول الله هادى الامة
فهذه الصلوة قد تكون
وانها معنى الدعاء تأتى
تلك التى ارادها من نقلا
ومبهما معناه لما يفهما
بانه فى مفرد يكون
وذاك كالمشترك الذى رسم
والتواطى بين افراد له
اولها كالعين للباصرة
وغير ذا مما لها كان قضى
والثان كالشئ وموجود فقد
أو كان بالاعلال هذا جارى
فان هذا اللفظ صار مجملا
بسبب الاعلال فيها حيثما
فى الياء بعد الفتح للتاء متى
والفتح للتا والياء معا
والقلب للياء الى حرف الالف
ما بين فاعل ومفعول معا
فيعرف المراد بالقرائن
ثالثها بانه يكون فى
مرتبكا اى انه لم يعلم

فانها قد تدركن بالعلم
يكون تأتيك على استقاء
فعل كمثما روى فى الصحف
محمد داخل بطن الكعبة
فرضا ونقلا تارة تبين
فحيثما حقيقة الصلوة
لم تعلمن فاللفظ صار مجملا
والثان من انواع ما تقدا
أما أصالة متى يبين
بين معانيه التى له تسم
فان ذا الاجمال طرا ناله
وذهب والشمس والجارية
والجون للأسود ثم الابيض
صارى لذا جملة افراد تعد
كمثل منقاد وكالمختار
ما بين مفعول ومن قد فعلا
اصول مختار بكسر علما
ما كان للفاعل هذا قد اتى
ان كان للمفعول هذا وضعا
صير الاشتراك فيما قد نصف
كذاك فى نظير هذا وقعا
وهى دليل للبيان الكائن
مركب ان كان معناه الخفى
حقيقة المراد من ذا الكلم

لاجل تركيب هناك قد حصل
 فى العفو أو يعفو الذى قد كانا
 فان ذاك العفو قد ترددا
 وبين اسقاط له فان يرد
 هو الحليل فالمراد ما هنا
 وان به اريد ذلك الولي
 اسقاط ما من الصداق كانا
 والمعنيان احتملا وبسبب
 رابعها بانه يكون فى
 لها حقيقة كذا ان هجرت
 اى انما ارادة الحقيقة
 أو كانت الحقيقة المذكوره
 لم يجر ذكرها فى الاستعمال
 وكان للفظ الذى قد تثبتته
 أو بعد هجران لها فى الحال
 ولم يكن قام دليل انما
 شئ سوى الآخر مما وجدا
 ما بين تلكم المجازات متى
 وكونه لا مانع من ان يرد
 فها هنا يكون الاجمال حصل
 وذا كقول قائل قد ظهرت
 فاليد فى الحقيقة المألوفه
 وفى المثال ها هنا تعذر
 بان يكون باليد المراد

وذا كما فى قوله عز وجل
 بيده عقد النكاح باننا
 بين زيادة لمهر حددا
 من فى يديه عقد تزويج يحد
 بالعفو زيد فوق ما تعينا
 فها هنا المراد بالعفو الجلى
 عن الحليل واجبا عيانا
 تركيبها الاحمال فيها ينتسب
 تلك المجازات اذا لم تعرف
 تلك الحقيقة التى لها جرت
 ما امكنت فى لفظها المثبت
 فى ذلك اللفظ غدت مهجوره
 بين مخاطبين بالاقوال
 من بعدما تعذرت حقيقته
 من المجاز جملة استعمال
 اريد من جميع ما قد علما
 فان ذاك اللفظ قد ترددا
 ما كان صالحا لكلها اتى
 شئ من الذى هنا لكم وجد
 فى اللفظ ما بين المجازات كمل
 يد لزيد فى السورى وانتشرت
 تكون للجارجة المعروفه
 لكن الاحتمال فيها يظهر
 قدرته أو نعمه تفاد

واليد فى الكل مجاز فوقع
خامسها بانه يكون
كما اذا ما يذكرن اسمان
يصلح ان يعود ذلكم الى
فانه يكون فى امكان ان
من ذينك الاسمين اجمالا كما
وقد ضربته فان الهاء من
لخالد كذا الى مسلم
سادسها بانه يكون
وذا كما ان يذكر اسمان مثل
يصلح ان يكون ذا فى الحين
نحو مررت بغلام عمرو
يصلح ان يكون نعت عمرو
سابعا بان يكون ما عرا
من اجل ما جهالة قد تجرى
مثاله فى صورة استثناء
بهيمة الانعام قد احلا
فان ما يتلى علينا مجمل
قلعة علمنا بما اريد به
بآية قد حرمت للميتة
فذلك المجمل فى الاولة
مثاله فى الشرط اكرم من لكل
للدار حيث لم يكن عهد حصل
وانه بسبب الجهالة

فى ذاك اجمال اذ المعنى اتسع
فى مرجع الضمير اذ يبين
ويعقبين بضمير ثانى
كل من اللذين كانا اولا
يعود ذا لكل واحد زكن
تقول ادمى خالد مسلما
ضربته صالحة ان ترجعن
لانما المقصود لما يعلم
فى مرجع النعت ويستبين
وبعد ذا يوتى بنعت قد جعل
لكل واحد من الاسمين
المرتضى فالمرتضى فى الامر
كذلك نعتا للغلام الذمير
هنا من الاجمال انما طرا
فيما غدا مخصصا من امر
قول الاله الفرد ذى الآلاء
الا الذى كان عليكم يتلى
وسبب الاجمال فيه جعلوا
لذاك قد بينه فى كتبه
وغيرها مما غدا فى الحرمة
بينه جل بهذى الآية
شخص من الانصار ان يكن دخل
فتلكم الدار بها الجهل يحل
قد صار اجمال بهذى الحالة

ان كان فيها الجهل ايضا اتى
فالمحصنات صفة لذى النساء
وعقدنا بذات زوج قد حظل
وقد اتى فى الآية استثناء
الا الذى تملك ايمانكم
فى المحصنات تلكم اللواتى
وقال نور الدين حبر الفن
وقال والظاهر فى الاجمال
لا فى الذى منه يكون استثناء
قال وانه لهذا المعنى
معناه بين علماء السلف
يجعل الا هذه فى الآية
قد ملكت ايمانكم من الاما
من ملك ايمانكم قد وجدت
من انه يكون اى ما قد ذكر
والنسق العطف هنا بالحرف
قصد به بحيث ان لا يعرفا
عطفا فمقصود الكلام لم بين
اوائل الكلام حينما بدا
خفاء معناه بكل حال
اعنه مستأنف اعم لا
هو السكوت بعد ما تم الكلم
خفاء معنى عند هذا الحال
اهو محل الوقف ام لا يوقف

ثامنها يكون فى الصفات
كقوله والمحصنات فى النساء
شاملة لمن لها زوج حصل
غير اماء هن او اماء
صنف الاما بما هناك يعلم
فبقى الاجمال فى الآيات
منهن تحليل الاماء استثنى
هذا هو التحرير فى المثال
بانه يكون فى المستثنى
او فى حروف ذلك الاستثناء
قد وقع الخلاف والجدال فى
حتى ابو سعيد فى الرواية
جاءت بمعنى الواو فالمعنى وما
اى ذات زوج تحرمن ولو غدت
والتاسع العاشر والحادى عشر
فى نسق والابتدا والوقف
يراد بالاجمال فى العطف خفا
بانه عطف هنا او لم يكن
وقد اريدها هنا بالابتدا
وقد اريد فيه بالاجمال
حتى يكون ليس يدرى اصلا
كذا المراد بالوقوف اذ رسم
وقد يراد فيه بالاجمال
حتى يكون ها هنا لا يعرف

ومثلوا لهذه الثلاثة بقوله سبحانه في الآية
ما يعلم التأويل إلا الله والراسخون فاعرفن مبناه

فيما يختلف في اجماله

واختلف الاحبار بالاصول في
بانها من مجمل وقالوا
احدها قول الاله حرمت
وحرمت عليكم الميتات
وقال نور الدين والضابط أن
مستندا الى اسم عين قال قد
نقطع غير مجمل ما قد ذكر
وانه في الآية الاولى
والآية الاخرى بها تحريم
قال أبو عبد الله البصري
بان هذا مجمل من أجل ما
عين وتحريم منافع وقد
على الذي اعتيد من انتفاع
والحرم للميتة قد تناولا
وهكذا التحريم في الامات
والثاني قول المصطفى البشير
ولا صيام للذي ما بيتا
ولا نكاح دون ما ولى
ان ليس احرام لمن قد كان لم
فقال نور الدين بعض قالا

اجمال اشيا قال بعض السلف
بعضهم لم تك منه لا لا
عليكم امهاتكم ان عظمت
ونحوها جاءت به الآيات
يكون تحريم هناك يوجدن
قال أبو هاشم والقاضى النجد
لانما المراد منه قد ظهر
تحريم تزويج بتلك النسوة
اكل وهذا ظاهر معلوم
وبعض احناف بذاك العصر
تردد ما بين ما ان تحرما
اجيب ان يحمل ما هنا ورد
دون سوى ذاك من الانواع
لاكلها ان هو معتاد الملا
تناول استمتاعه بهات
ان لاصلوة دون ما طهور
صيامه من ليله واثبتا
وهكذا ما جاء في المروى
يلب مع احرامه وقد علم
بان هذا مجمل اجمالا

لانما النفي فى ذى الصورة
وانها لما تكن معينه
اى بين المقصود من ذى الصفة
اى لا يكون الصوم كالصلوة
للبدن يرويه على التعيين
ثالثها ما للرسول اتى
فقال صحب واصل والبعض من
ان ليس في ذلك اجمال حصل
به على وجوب فعل النية
قال ابو الحسين والكرخى بل
نفي الكمال عند نفي الصفة
رابعها قول النبی رفعا
فان في مقال جل الأول
للقطع فيه انه لم يرد
كلا ولا اراد في ذا الشأن
عن امة لانما النسيان
وهكذا نفس الخطا فى الناس
فنعلمن قطعاً بانه لقد
قال واذ لم يسقط الضمان ثم
او انه بخبر قد ثبتا
فليس في ذلك من اجمال
بان هذا مجمل منذ بدا
ما بين احكام هى العقاب
وغیر ما قلنا من المذكور

فعل وقد ارید نفي صفة
وقيل عرف الشرع فيه بينه
وانه يكون نفي الصفة
صحيحة وذا المقال اتى
عنه الامام الحبر نور الدين
بانما الاعمال بالنيات
شوافع وصحح البدن الفطن
فصح جعله دليلاً يستدل
في كل أعمال أتت للطاعة
ذلك مجمل لانه احتمل
حيث يكون خالياً من نية
عن امتى النسيان والخطا معا
بان هذا لم يكن بمجمل
رفع الخطا بقوله ويقصد
رفعا لما يكون من نسيان
في الناس موجود ولا نكران
يوجد ايضا دون ما التباس
اراد رفع اثم ما منها وجد
اما بان ليس عقاباً ما علم
خصص هذا الخبر الذى اتى
وعن ابي الحسين في مقال
لكونه عندهم تردداً
وهكذا ضمان ما يصاب
خامسها ما جاء للبشير

ان لا تصوموا يوم نحر انني
ضابط هذا الحال قال الناقد
قال مسمى لغوى وجدا
كالصوم فى وضع اللغات للاول
والشرع امساك عن المفطر
وكالوضوء فهو في اللغات
والشرع فهو اسم لاعمال تخص
وكالصلوة فهي في اللغات
والشرع اسم لعبادة تخص
فان اتى من هذه الالفاظ من
جاء على اربعة لديهم
فاول الاقوال مما نصف
ان ليس هذا مجمل بل يحمل
وذا هو الشرعى فهو قد غدا
واللغوى قد غدا مجازا
الثان عن بعض الشيوخ ينقل
فلا يصح حسب هذا القول
ثالثها ما للغزالي آتى
شرع كانى صائم فذاك لا
وان اتى في نهى شرع نحو لا
رابعها بانه ان جاء في
وان اتى في غير ما كان ذكر
وصوب البدر كغيره هنا
ان ليس اجمالا هناك جائى

اذن لصائم روى في السنن
بان يرى للفظ وهو واحد
وأخر بالشرع أيضا وردا
معناه امساك باطلاق حصل
فى زمن يدرونه بالقدر
مطلق تنظيف هناك اتى
تعرف حيثما عليها كان نص
معنى الدعا في أصل وضع تاتى
بين العبادات عليها الشرع نص
لسان شرع فالخلاف فيه عن
من الاقاويل لها قد نرسم
لأكثر الاعلام ممن سلفوا
لوضعه الطارى اذا ما يحصل
حقيقة شرعية حيث بدا
فيه متى بالثان عنه انحازا
بان هذا مطلقا لمجمل
بذلكم شيء من استدلال
بانه ان جاء في اثبات
يكون فيما قد راه مجملا
تصم ليوم النحر صار مجملا
نهى اللغات فمبين يفي
فان ذاك مجملا قد يعتبر
من المحققين ممن فطنا
فيما مضى من هذه الاشياء

لأنما المراد منها علما
 إمامتكم لحزمة التزوج
 كذا الكلام في البواقي نحو لا
 مراده بنفى هذى الصفة
 وذلك حقيقة عرفية
 وهكذا المراد من رفع الخطأ
 أى لا يؤخذ بذاك الجانى
 والصوم معلوم من الشرع الاتم
 فيحملن ما به خاطبنا
 على الذى من عرفه عرفنا
 وللوقوف ابدا فى شأن
 كذا كل ماله اسم فى اللغة
 وصح الجمهور ممن قد سلف
 فى الذكر والسنة عن اذى الرسل
 أو يعفو الذى غدت لديه
 وهكذا أيضا احلت لكم
 كذاك آتوا حقه فى يوم
 فالآية الاولى غدت تردد
 وابهت ما كان يتلى الثانية
 والحق فى ثالثة ترددا
 وفى الحديث قول سيد الملا
 آخره الا بحقها ذكر
 وقد نفى داود وهو الظاهرى
 حجتة بانه اذا بدا

فقوله جل عليكم حرما
 اراد عقدا ومسيسا ان يجى
 صوم ولا صلوة لاحج ولا
 نفيا لما كان لها من صحة
 فيها وقد عرفتها جلية
 رفع اثماته متى ما سقطا
 وهكذا الكلام فى النسيان
 اسما وحكما لم يكن قد انبهم
 من شرع الشرع لنا وبيننا
 فليس للعدول عنه معنى
 ما قد يراد منه والبيان
 وغيره فى الشرع أيضا أفرعه
 بانما المجل شىء قد عرف
 فى الكتاب قوله عز وجل
 عقدة تزويج وفي يديه
 بهيمة الانعام حيث كنتم
 حصاده وغير ذا المرسوم
 بين ولي وحليل يعقد
 قبل بيان قد أتى فى التالية
 بين زكاة وسواها اذ بدا
 أمرت أن أقاتل الناس الى
 فالحق مجهول لجنس والقدر
 وقوعه فى الذكر أو فى الخبر
 مبينا فذاك تطويلا غدا

له بيان فهو تكليف بما
كلف انسانا بما قد رسما
ابداه من هذا المقال ثما
تطلب الا بعد تبين حلا
وان يزول منه اجمال عنا
وسنة الهادى الأمين الطهر
بخارج عن طوقنا الضعيف

بلا فوائد وان جاء وما
ليس يطاق والاله جل ما
كذلك قال واجيب عما
بانما الاعمال بالمجمل لا
اي بعد ان يبين معناه لنا
فلا يكون ان اتى فى الذكر
اعني وقوعه من التكليف

حكم المجمل

في لفظ شارع الينا اسندا
معناه والمراد منه علنا
عليه ما كان علينا يجممل
نفسر المجمل في ذا الشأن
فانه المعنى الاخص عندنا
خطابنا المجمل من قول زكن
بدون ما ريب ولا اشكال
وقت ورود مجمل الى زمن
اليه وقت طلب العبادة
بما من اللفظ علينا يجممل
حينئذ تأخير هذا الشأن
قطعا اذ التأخير فيه يقع
ليس يطاق وهو منع علما
كنه له وكيفه ينبهم
ما كلف العباد بالحوال

والحكم في المجمل مهما وردا
نلتمس له دليلا بينا
فان وجدنا للبيان نحمل
وبالذى بأن من البيان
ثم المراد بالبيان ما هنا
وهو الذى يبين المراد من
او انه يكون من افعال
وجائز يؤخر البيان عن
حاجتنا له ووقت الحاجة
فحينما يطلب منا العمل
فاننا نحتاج للبيان
من بعد حاجة له يمتنع
مع طلب الاعمال تكليف بما
لان أعمالا بما لا يعلم
من المحال وهو ذو الجلال

اى ليس من حكمته تعالى
 والمنع للتأخير للبيان
 فانه شيء عليه متفق
 اما جواز ان يؤخرن من
 فذاك مذهب الشريف المرتضى
 وبعض احناف وشافعية
 وصحح البدر وقال أولا
 اى لايجوز فيه أن يؤخرا
 وقيل بل يجوز فى الاوامر
 ولا يجوز ذاك في الاخبار
 ان كان اشعار هنا تقديما
 فان تأخير بيانه يسع
 وقيل والمختار فى القضية
 حجتنا ما قاله الرحمن
 وثم تأتى للتراخي مثلما
 ولتعلمن بان اكثر الاولى
 لوقت حاجة اليه تأتى
 قد جوزوا أيضا لوقت علما
 وما نعو التأخير للبيان
 كذلك التخصيص قالوا يمتنع
 لانما العموم حين وردا
 وشأنه التخصيص افضى ما وقع
 وشرعنا على خلاف ما ترى
 حجتنا بانما التأخير

ذاك بنا ما اوسع الافضالا
 عن وقت حاجة وعن زمان
 مانع تكليف بشيء لم يطق
 قبيل حاجة اليه تبذون
 من الامامية ممن قد مضى
 ووافق ابن الحاجب القضية
 أبو علي وأبو هاشم لا
 عن زمن فيه الخطاب قد جرى
 تأخيره وكل نهى صادر
 وجاء عن بعض من الاحبار
 بانه مبين وعلمنا
 عن زمن الخطاب أو فيمتنع
 جواز تأخير لوقت الحاجة
 ثم علينا بعد ذا البيان
 تراه في كتابنا منظما
 قالوا بتأخير بيان حسلا
 كذاك تأخير المخصصات
 وهو الذى رآه بدر العلما
 اى مطلقا فى هذه المعانى
 تأخيره عن وقته فلا يقع
 غير مخصص الينا وبدا
 فيه لتلبس على من قد سمع
 اذ لم يكن مضيقا على الورى
 يجوز فى الخصوص اذ يصبر

ما قد اتى في قوله يوصيكم
 قال ولما تسمع الزهراء ما
 في الانبياء بان ما قد خلفوا
 فطلبت للارث من ابيها
 وقوله جل اقتلوا من اشركا
 وأكثر الاصحاب لما يسمعون
 في صفة المجوس سلوا بهم
 لو لم يصح ان يؤخرنا
 لما أتننا آية عمت وقد
 أو خبر عم لصفوة العرب
 الا ومقرونا هناك يأتى
 وانه أيضا من المعلوم
 كذا احاديث العموم أيضا
 والتابعون بعدهم ودونوا
 بل ربما ينقل للعموم
 بعض من الصحابة الاعيان
 والحال انه خصوص ثبتا
 من تابع وتابعيهم الى
 فكان ذاك الامر كلاجماع
 أيضا وانا في زماننا نرى
 بل وكثير من كبار العلماء
 من شارع وغالب العموم
 وهم على تلك المخصصات
 الا بعيد شدة الطلاب

سبحانه وجل في الكم
 قد كان عن والدها قد رسما
 صدقة لارث فيه يوصف
 وخرجت تسعى على رجليها
 على العموم وأرد هنا لكما
 ما عن رسول الله أيضا يرفع
 ما كان في أهل الكتاب يحكم
 مخصص لوقت حاج عنا
 كان بها امر الخصوص قد برد
 ومنه أيضا الخصوص قد طلب
 بماله من المخصصات
 بانما الآيات للعموم
 قد نقلتها الصحب ممن يرضى
 وبالذى خصصها لم يقرنوا
 من ذكرنا والخبر المرسوم
 وينقل الخصوص بعض ثاني
 كذاك من بعد الصحاب قد اتى
 زماننا هذا وما تنقلا
 على جواز هذه الانواع
 بانما الاكثر من هذا السورى
 ليسمعون بعموم رسما
 له مخصص من المعلوم
 ما اطلعوا في غالب الحالات
 عن اطلاعهم من الابواب

وبعد اغراق لانظار على
وانه لو لم يكن تأخير
ما كان حاجة بهذا الحال
أيضا وتأخير البيان المثلث
فمثله تأخير ما خص بحق
وجائز تأخير بعض ما يخص
نحو اقتلوا للمشركين الرجس ثم
ثم الفتاة ثم بعد العبد
قال وبعض العلماء الكملة
ومثلما التأخير للبيان
فهكذا يجوز للرسول
الى زمان حاجة اليه
لنظر الصلاح فيما قد يرى
يلغى اقامة الصلوة
تأخير تبليغ الى زمان
لاجل ما مصلحة لها يرى
بذلك التبليغ فورا ونظر
لما اتى فى قوله عز وجل
وان تكن لم تفعلن ذاك فما
قالوا وان الامر للفرورية
من ظاهر التشديد والتهديد
وقال نور الدين لا نسلم
كمثلما تحقيقه تقدما
وذلك التهديد فى الآية قد

ارادة الوقوف فيما حاصلا
مخصص مجوزا يصبر
لطلب الوقوف والتسأل
جاز بما مر من الادلة
ان لم يكن بذاك اولى واحق
عن بعضه البدر على ذلك نص
اخرج من بينهم اهل الذم
هذا على التدريج فيهم يرد
قال بمنعه ولم يحلله
جاز لوقت حاجة الانسان
تأخيره عن زمن النزول
من مدة لمدة تأتية
فجائز له كما ان يؤمرا
فتقتضى الانظار فى الاوقات
وجوب ان تقام بالاركان
فجائز ذلك ما لم يؤمرا
بعض بان ليس يجوز ما ذكر
يا ايها الرسول بلغ ما نزل
بلغت ما ارسله والزمنا
موضوعه مع ما اتى فى الآية
لترك تبليغ عن الحميد
فى الامر انه لفور يحتم
فى بابه موضحا متمما
جاء على ترك لتبليغ فقد

اى تركه راسا ولم يات على
قالوا فمهما صح ان يؤخرا
فما ترى فائدة النزول
اى قبل وقت حاجة اليه
بانه يمكن ان تكون فى
فائدة لواجب قد وسعا
على اعتقاد لامتنال الامر
وذلك البيان بالمعقول
فالعقل نحو ما الكتاب ينطق
قالوا وكل حجج الله على
بالعقل بل ان جميع الحجج
يعنى بأن الله جل ملزم
اشياء لا يمكنهم في العقل
فالعقل قاض ببيان ما ذكر
اما بياننا الذى قد نقلنا
ولحديث المصطفى كما اتى
يوصيكم الرحمن في آلكم
جاءت بياننا لنصيب قد جعل
في آية اخرى لكل نجعل
كذلك ما أشبهها ونحوها
ليذهبن الرجس عنكم اهلا
للاهل في قول نبي الوقت
فبين الله علت الآؤه
على الخصوص والبيان ياتى

تأخيرها فقط لما نزل
تبليغه عن وقت انزال جرى
فى ذلك الوقت على الرسول
اجاب بعض العلماء فيه
ذاك فوائد لدى المكلف
وهو ثوابها هنا قد وقعا
كذا تهيو لذك يجرى
ياتى وقد يكون بالمنقول
من يخلقن كمثل من لا يخلق
اهل الهوى بيانها قد حصلا
فمطلقا بيانها كذا يجي
اهل الضلال حينما حجهم
انكارها على لسان الرسل
فهو بيان للعقول يعتبر
فبكتاب لكتاب انزلا
فى الذكر عن الهنا وثبتا
فهذه الآية حيث ترسم
فى قوله سبحانه عز وجل
مواليا الى تمام يحصل
قد جاء فى الآى لنا ورسم
بيت ففى ذاك بيان ادلى
انكركم الله باهل بيتى
بان اهل بيتيه نساؤه
بسنة المبعوث بالخيرات

قولا وفعللا واتى تقريراً
بأنه جل الكتاب انزلا
وقوله جل وما آتاكم
أما بيان القول لن يختلفا
ان ليس فيما دون خمسة ترى
فانما ذاك بيان قد حصل
وهو كثير حيث ان اكثر
في سور القرآن بالاجمال
أما بيان الفعل والتقارير
على وقوعه وقد صححه
قال لما نعلم من رجوع
اليهما كمثلاً قد كانا
والمصطفى هذى الصلوة بينا
صلوا كمثلاً رأيتهم
وانه قال لهم هنا لكا
وقيل بالنقل وبالتقرير لا
لكنما الصحيح والمختار
ويقع البيان بالاجماع
ما بين من كان يرى الاجماعا
وذلك نحو ما عليه اجمعوا
اذ قال اقتلن من فرق ما
فانما ذاك بيان حصلا
فان يقولوها فهم قد عصموا
الا بحقها كذا اتى به

لاجل ما قد جاءنا مذكورا
اليه كى يبين ما نزلنا
خذوه وانتوها كما نهاكم
فيه وذلك نحو قول المصطفى
من اوسق صدقة على الورى
للحق فى يوم الحصاد اذ جهل
هذى العبادات اتت كما ترى
والمصطفى بينها بحال
منه فان مذهب الجمهور
أبو محمد وقد رجحه
صحاب النبى ابطاهر الشافيع
رجوعهم لقوله ان بانا
بفعله وقال بعد معلنا
كذلك أمر بالحج فى التبیین
مصرحا عنى حذوا المناسكا
يصح تبیین لما قد اجملا
اولها لو وقع الانكار
بلا خلاف وبلا نزاع
له دليل واضحا يراعى
فيما عن الصديق كان يرفع
بين الصلوة والزكوة مقسما
لما عن الهادى الامين نقلا
دمائهم منى واموا لهم
فبين الاجماع من اصحابه

على مقال السيد الصديق
ان لا يكون قط فرق آتى
وذلك البيان فى القول الاحق
وقد يكون مثله وربما
فغير واجب اذا كانا
أو انه مشتهر بان يجى
بل جاز ان يكون ما قد بينا
ومنع البدر لذلك قائلًا
لذلك المبين الذى علم
وقال نور الدين ايضا وسبق
قال ومنع ذين مما ذكرنا
وقال واحتجاج بدرنا على
بانه اذا البيان كانا
فانه يلزم مما علما
وان تساويا فليس واحد
لانما الابطال فيما نعلم
فذلك ممنوع فاما اولا
فانما ذا يتوجهن على
كذا الى تقييد مطلق جرى
الى الذى من المعانى بطننا
فانما ذا فى بيان المجل
أو هى قرينة لنا وادنى
وثانيا ان الدليل قد اتى
بخبر الآحاد والقياس

بانما من حقها الحقيقي
بين صلوة الناس والزكوة
يكون أقوى من مبين سبق
يكون ادنى عند بعض العلما
مبين تواتريا باننا
ذاك البيان مثله فى المنهج
ذین احاديا اذا تعبنا
ان البيان لايجى مماثلا
أو منه ادنى قوة فلا يتم
لمنعه ابن حاجب بذا نطق
ليس بجيد على ما قد نرى
ذاك بما قال به معللا
اضعف من مبين اتانا
الغاء ما قد كان اقوى منهما
أولى ببطلان هناك يوجد
من غير ما دلالة تحكم
فذلك الالتزام لو قد نقلا
تخصيص ما من العموم حصلا
كذا الى العدول عما ظهرا
قال وما نقوله نحن هنا
وذاك تكفى فيه مهما تحصل
اشارة فذاك يكفيننا
على خصوص لعموم ثبتنا
ونحو هذين عن الالباس

وليس من شك وريب اننا
قال وبعد ذاك قد رايت في
في شرحه ما دل تصريحاً على
ذاك الذى يشرط فيه أن يرى
فذاك فى تخصيص ما كان يعم
وهكذا العذر عما ظهر
اما الذى أجمل يكفين فى
لو كان مرجوحاً اتانا لعدم
واوجب الكرخي ان يكونا
فى قوة له لما قد بينا
لم يقبلن خبر الاوساق
اذ خبر الاوساق أحادي
اى فى الذى تسقى السماء العشر
حجته فى ذاك ما تقدم
بما من الظنى كان يوجد
واعلم بانه لقد تحصلا
أولها وهو مقال الاكثر
صحة كون ذلك البيان
لصاحب الكرخ بانه يجب
وثالث الاقوال لابن الحاجب
كون البيان حيثما تفاوت
وقال نور الدين بعد ما ذكر
أقوى مذاهب كذا ارجحها
قول أبى الحسين وهو الاول

عموم هذا الذكر أقوى متناً
كلام بدر العلماء المنصف
ان المراد ببيان حصلاً
أقوى من المبين الذى جرى
كذلك فى تقييد مطلق علم
فذاك بالخصوص فى هذا جرى
بيانـه ادنى دلالة تفى
تعارض فيما هناك قد الم
بيانهم مساوياً ياتينا
وانه من أجل ما تعيننا
مبيناً ذاك الحديث الراقى
وان ذلكم تواترى
فان هذا نقله التواتر
من منع تخصيص لقطعى سما
وانما الجواب عنها واحد
فى ذاك أقوال ثلاثة تلا
وعن أبى الحسين والقاضى السرى
اضعف نقلاً والمقال الثانى
ان يتساوياً جميعاً فى الرتب
قال من اللازم ثم الواجب
أقوى دلالة وأعلى ان اتى
أقوالهم وساق ما عنهم اثر
واحسن الاقوال بل أصحها
وهو الذى عليه قد يعول

وان اتى البيان قد تكرر
فانه اما بان يتفقا
في ذلك المعنى الذى هنا شرع
بان يرى مدلول واحد هنا
فان توافقا فان ما سبق
لو ذلك التاريخ مجهول مثل
لو انه قد كان او هي مثلا
وجاء فى قول حكاه السلف
هو البيان منهما والاقوى
حجتهم بانما القوى لا
وقد اجيب ان هذا قد جعل
اما الذى قد كان مستقلا
الا ترى فى جملة تؤكد
كان زيدا يا اخى لقائم
وان هما تخالفا فاما
فى قوة او يتفاوتا هما
تساقتا اذ لا دليل علما
وبقى الاجمال مثلما مضى
وان هما فى قوة تفاوتتا
فعلا وذاك الثان قولاً فهنا
وذلك الاضعف يلقي منهما
وذا كمثلما اذا ما امرا
بان نظوف واحد او المجتبى
وكان ذا من بعد ما قد نزلت

بعد ورود مجمل قد ظهرا
ذات البيانان ولا يفترقا
او انه تخالف فيها يقع
مخالفا مدلول ثان علنا
من البيانين هو الذى احق
والثان تأكيد لاول جعل
دلالة فالحكم فيه ما خلا
بانما او هما والاضعف
مؤكد لما هناك يروى
يؤكد بضعيف حصلا
فى مثل تأكيد وليس مستقل
فذاك لا يلزم فيه اصلا
بجملة ودونها ذى توجد
وان عمرا لابه قادم
ان يتقاوما متى ما تما
فان هما فى قوة تقاوما
يرجح الاخذ بشئ منهما
بحاله بلا بيان عرضا
كما ذا ما كان واحد اتى
يكون الاقوى منهما مبينا
كائه لم يك شيئا علما
لنا النبى المصطفى خير الورى
طاف طوافين وما تنكبا
آية حجتنا التى قد شملت

هو البيان عندنا للمجمل
 خص به من دون من عداه
 هنا طوافان كما قد طافا
 اما اذا طاف طوافا واحدا
 فواجب نتبع امرا صديرا
 لانه اختص به من دوننا
 قول على الفعل الذى قد علما
 قال ابو الحسين ممن غبرا
 كما اذا كانا هناك اتفقا
 فالحكم فى الفعل كما قد علما
 ينسخ للرائد منه اصلا
 اولى وبابنا بهذه انقضى

للامر بالطواف فالقول الجلى
 وفعله صلى عليه الله
 نعم فينبدن ان يطافا
 ناسيا بمن دعانا للهدى
 وبطوافين لنا قد امرا
 وما لنا نترك شيئا ما هنا
 قال وذاك كله تقديما
 او انه عن ذاك قد تأخرا
 ان البيان ما يكون اسبقا
 اى ان يك القول الذى تقدا
 او يكن الفعل فان القولا
 وان عدم نسخه بما مضى

الحقيقة والمجاز

ذا الشيء مهما يثبتن صدقا
 فى الشيء وهى وضعت فى الاصل له
 من جاز بالمكان اى خلاه
 فى غير ما قد وضعت فى الاصل له
 قد وضعتها العرب فيه قبلا
 له بشرع او بعرف قد وقع
 وهى الى ثلاثة قد تنقسم
 لفظ قد استعمله الشرع الاتم
 هذا عليه وسواء انتسب
 فنقلوه لمعانى الشرع

حقيقة مأخوذة من حقا
 سمي بها الكلمة المستعملة
 اما المجاز اخذه نراه
 سمي به الكلمة المستعملة
 لانها قد جاوزت محلا
 فاللفظ ان يستعملن فيما وضع
 او لغة فهو حقيقة يسم
 حقيقة شرعية وذلكم
 فى اى معنى من معان فغلب
 هذا الى معنى بأصل الوضع

أو انه لما يكن فى الاصل له
وذلك كالوضوء فالوضوء فى
اى مطلق النظافة المحصلة
فى غسل اعضاء تخصص على
وكالصلوة فهى للدعاء
واستعملت فى هذه العبادة
كذلك الكلام فى الزكاة
فهذه الاشياء على التفصيل
فصار مستعملها فى غير
وقد غدا لا يتبادرنا
سمى له الشارع فى القضية
الثان من أنواع ذى الحقيقة
وهذه فهى اذا ما استعملنا
من لفظهم فى غير موضوع له
عليه حتى يتبادرنا
كدابة فانها فى اصل
مادب فى الارض وفى الذكراتى
فاستعملت من بعد هذا اللزم
فهم عليها يقصرونها فقد
عندهم ان اطلقوا الا على
كذلك الغائط أيضا فعلى
وبعد ذاك عرفهم قد نقله
كذلك أيضا ما اتى فى الحائض
يقال فى الوادى هناك حاضا

معنى وان الشرع بعد استعماله
اصل اللغات جاء للتنظف
والشرع بعد ذا غدا مستعمله
وجه يخص وهو ما قد عقلا
فى اصل وضع لغوى جائى
على وجوه خصصت وصفة
والصوم والحج جميعا ياتى
نقلها الشرع عن الاصول
ما وضعت له من الامور
منها مع الاطلاق الا معنى
فهى اذن حقيقة شرعية
ما كان يعرفن بالعرفية
اهل لغات العرب شيئا مثلا
فى لغة فغلبوا استعماله
هذا فقط حين يطلقنا
وضع اللغات جعلت لكل
ذلك فى سورة هود مثبتا
فى ذات اربع من البهائم
وليس يبدو فى كلام قد وجد
ذوات اربع فذا عرف حلا
اصل اللغات لمكان نزلا
لزيل مخصوص وفيه استعماله
فانه اصلا لكل فائض
اذا راوه بالمياه فاضا

وبعد ذا نقله العرف الى
وقد يكون العرف عند ناس
وما هنا يدعونه اصطلاحا
وذاك كالفعل فانه اتى
اسما لنحو قام اعطى قصا
لانه فى الاصل اسم للحدث
كذاك فاعل ومفعول غدا
وغيرها فان للنحاة
ونحوها استعمال خصوه فلا
بينهم سواء فهو ما هنا
وقد تسمى الاصطلاحية فى
وثالث الانواع للحقيقة
وهذه فلفظة مستعملة
كلفظة الانسان لابن آدم
ولجماد يعرفن الحجر
فهذه الاشياء وما كمثلها
فلغوية حقيقة بدت
وقد اتى لواحد اسمان
وأدمى لنسول آدمما
اسم كلام منزل على النبى
والبر والقمح لطعم عرفا

فيض الدم المخصوص لما نزلا
دون سواءهم من الاجناس
كذاك عرفا بالخصوص لاحا
على اصطلاح للنحاة ثبتا
فذاك عرف بهم قد خصا
كذاك فى عرف العموم منبعث
والظرف والتمييز ثم المبتدا
فى الكل من هذى المبيّنات
يبدو مع الاطلاق حين استعمال
حقيقة عصرية تعينا
حقهم وشانها لا يختفى
حقيقة جاءت بوضع اللغة
فى أصل ما قد وضعتها العرب له
واسد للضيغم المصادم
وغير ذاك من أمور تذكر
قد جعلتها العرب فى محلها
فهذه اصل حقائق غدت
فصاعدا كبشر انسان
وككتاب وقران رسما
صلى عليه طول الحقب
وذاك ما يدعونه مرادفا

أحكام الحقيقة

وحكمها اثبات ما قد توضحا له حقيقة ولو تنوعا

اى لعموم أو خصوص وردا
فيثبتن حكم العموم فيه
كذاك حكم الامر والنهى معا
ثم ثبوت ما هنا من معنى
كمثل ما يكون فى الظواهر
أو انه يكون قطعيا كما
وان منها انه لا ينطبق
خلاف حالة المجاز المنتسب
وقد يقال ذاك فى الجد الاسم
اما الذى فى قوله ماذا بشر
نفسى حقيقة لكونه بشر
نفس المبالغات فى تعظيم
وان من احكامها المتضحة
اذا الكلام دار ما بينهما
يرجحن فيه للحقيقة
وانما المراد منها فهما
اما المجاز فهو للقرينة
أما التى للاشتراك انتسبت
لاجل ما وضوحه وكثرة
ثم الحقيقة التى تشترك
والحرف والباصرة التى تضى
وهكذا الناهل فى المعانى
فاللفظ مهما دار بين ان يقع
وذاك كالنكاح فهو محتمل

أو كان للامر والنهى بدا
نواه أو لم ينوه مبدية
يثبت فيها مالهن وقعا
اما بان يكون ذاك ظنا
بحسب ما قلنا به فى الغابر
فى حكم منصوص ولن ينبهما
نفسى لمعنى وضعت له بحق
فلا يقال فى اب ليس باب
بانه ليس ابا وقد علم
فانه ليس مراد ما ذكر
بل انما اريد مما قد ذكر
يوسف والتشريف والتكريم
بانها على المجاز راحة
اعنى حقيقة مجازا رسما
اذ لم تكن تحتاج للقرنية
بنفس اطلاق لها قد علما
يحتاج ان اطلق عند كلمة
يرجحن عنها مجاز قد ثبت
جريانه فى اللغة الاصلية
كالعين للشمس وتبر يملك
والجون للأسود ثم الابيض
يكون للريان والعطشان
مشاركا أو لمجاز قد وضع
حقيقة فى الوطى حيثما جعل

وصار فى العقد مجازا علما
فحمله على المجاز اجدر
يخل بالفهم لدى خفاء
اذ القرينة التى تهدي الى
وانما المجاز مما يشترك
فاللائق الاولى لهذا السبب
ايضا وذاك قد يؤدى الى
كما اذا حقيقة تكون فى
فان اعطا ذين حكما واحدا
من تلكم الاضداد ان تعاكسا
لكنه اذا المراد ظهرا
دلت عليه فهو حتما اولى
اذ علة بها المجاز رجحا
وذى هى الاخلال بالتفاهم

وانه مشترك بينهما
لان الاشتراك حيث ينظر
قرينة لا كالمجاز الجائى
ما قد يراد منه لن تنفصلا
اغلب باستقراءهم بدون شك
الحاق فرد بالاعم الاغلب
مستبعد منه المراد جهلا
ضدين لن يجتمعا فى موقف
مستبعد اذ انه قد عهدا
فى الحكم حسب مالها تاسسا
منه ينصب لقرينة ترى
من ذلك المجاز حيث حلا
عليه صارت عدما واتضحا
منه لدى ذلكم التزام

المجاز

ثم المجاز لفظة مستعملة
لاجل ما علاقة تكون
وتلكم العلاقة المذكورة
شرطان للمجاز اذ لو لم تكن
لما غدا عن أصله منصرفا
كذلك لو لم تك من علاقة
ثم العلاقة اتصال قد وقع
وبين معنى فيه كان استعملا

فى غير ما قد وضعت فى الاصل له
عند قرينة هنا تبين
ومثلها القرينة المستطورية
قرينة تهدي الى معنى زكن
ذاك الذى الوضع له قد عرفا
فذلك المجاز لما يثبت
ما بين معنى وله اللفظ وضع
وذاك الاتصال فى قول الأولى

هو الذى يعرف مع ائمة
وبعلاقة المجاز اذ ورد
على الفتى الشجاع فى قول يحس
فاسد فى الرجل الشجاع
وبين ذين صفة العلاقة
وقولنا على حصان قد وجد
عن الحقيقة التى قد تتضح
وذلك التشبيه فى قول الاولى
تقابل منزلة التناسب
او لتهم كاطلاق الكمى
او لتفاؤل كما فى المبصر
وهكذا الاطلاق للمفازة
او لتشاكل كما قد تطلق
وذلك حيث الوصف فى هذا بدا
لانما الوصف الخفى لا يصح
فلا يقال اسد لا بخرا
اذ وصفه الذى به مشتهر
وهكذا لا يطلق المسك على
لانما الوصف الذى قد اشتهر
لا صفة السواد فى الالوان
ثم العلاقة التى قد تملى
فالكون مثل قوله تعالى
فانهم للمال لا يؤتونا
فحين سماهم هنا يتامى

بياننا بوجه الاستعارة
وذلك تشبيه كاطلاق الاسد
انى رأيت اسدا على فرس
من المجاز دون ما نزاع
تشابه يكون فى الشجاعة
قرينة صارفة لفظ الاسد
اذ اسد فوق الحصان لا يصح
ياتى اعتباريا بان ينزلا
لاجل تمليح لدى التخاطب
على الجبان الحائر المحر نجم
على الفتى الاعمى الذى لم يبصر
عندهم ايضا على المهلكة
سبيئة على جزاء يوبق
والغرض المطلوب حاصلا غدا
علاقة على مجاز متضح
لان هذا الوصف فيه استتراء
شجاعة وهى التى تبادر
ما كان لونه السواد حاصلا
فى المسك طيب ريحه الذى انتشر
فذاك لا يدخل فى ذا الشأن
تكون كونا وتكون أولا
أتوا اليتامى ما لهم كمالا
الا وهم فى الحال بالغونا
فانه فيهم مجاز قاما

تسمية الشيء باسم ما خلا
والاول قول ذى الجلال لهم
فاطلق اسم ميت عليهم
تجوزا وانما العلاقة
بما اليه بعد صائر ونا
وقد تكون تلكم العلاقة
كما اذا اطلق اسم السبب
وذا كاطلاق يد فى القدرة
اى قدرة فان اطلاق اليد
تسمية الشيء باسم السبب
فسبب القدرة فى الامير
وهكذا الكلام فى المسبب
كمثل ان يطلق اسم الموت
فالمرض الشديد غالبا سبب
وتأتين من جملة الشروط
أو عكسه وهو سواء كانا
كاسم ايمان على الصلوة
ما كان ذو الآ لا سامك السما
يعنى صلوة وبها استقبلتم
فان اطلاق اسم الايمان على
تسمية الشيء باسم شرطه
لانما الايمان شرط حددا
وقد تكون فى مقال مرضى
كنحو عندى الف رأس ابلا

علاقة فيما ذكرنا جعلنا
انك ميت كذا ايضا هم
وهم جميعا لم يصيبهم عدم
فيما ذكرناه هنا التسمية
ظنا يكون ذاك أو يقينا
فى اللفظ اسبابا هنا مساقه
على الذى يكون من مسبب
كلاميرنا يد فى البلدة
فى قدرة من المجاز الجيد
له علاقة فلا تستغرب
يد لمثل الجلد والتعزير
يوما اذا ما يطلقن فى السبب
لمرض موصول للفوت
يكون للممات فيهم والعطب
اطلاق اسم الشرط للمشروط
شرعيا الشرط متى اتانا
فى قول ربى جل فى الآيات
يضيع ايماننا لكم تقدا
بيتا مقدسا متى صليتم
صلاتنا من المجاز جعلنا
علاقة المجاز عند ضبطه
لصحة الصلوة فى شرع الهدى
تسمية الشيء باسم البعض
اريد مع جثتها قد حصلا

ويشترطن فى ذلك البعض بان
زيد ارتباط بالجميع حيثما
مثل مثالنا الذى قبل ابدأ
من الجميع انما يحصل به
فانما المعنى الذى قد يقصد
وقد يجى اطلاق اسم الكل
كمثل اطلاق اصابع على
فى قول ذى الآلاء والاحسان
وانما هم جعلوا الاناملا
وقد تكون ايضا الحلولا
تسمية الشئ باسم ما يحل
فيه من الماء جميعا واتضح
على الذى حل به من ماء
وقد تكون ايضا العلاقة
كمثل اطلاق اللفظ الراوية
وهكذا الاطلاق للجري على
لقد جرى الميزاب أيضا وجرى
وانه ان كانت العلائق
وذلكم كمثل اطلاق الاسد
فذلك المجاز باستعارة
ماخوذة من استعار لكذا
كائن اسمه استعير لرجل
والاستعارة التى قد توصف
محلى ذكر هذه الانواع

ياتى له من بين ابعاض تكن
ينعدم الكل متى ما انعدم
أو حيثما يكون معنى قصدا
كالعين للجاسوس ذاك المنتبه
من ذاك انما بعين يوجد
ايضا على البعض متى ما يدلى
انامل وهى جزؤ حصلا
قد جعلوا الاصبع فى الآذان
وتلك اطراف اصابع الملا
مرادنا بما هنا قد قيل
نحو شربت قدحا اى ما حصل
قالوا فاطلاق اسم ذلك القدر
فانه من المجاز جائى
تجاوزا بين الجمع يثبت
على مزايدة لماء حاوية
ميزابهم من قول شخص مثلا
ساقية كمثله قد ظهرت
فيه تشابه هناك لاحق
على الفتى الشجاع والشهم النجد
يدعونه فى مثل هذى الصورة
ان يك ذا عارية قد اخذا
منهم فسموه به لما حصل
انواع قد صنفها من صنفوا
علم بيانهم على اتساع

اذ لم يكن لحكمنا الشرعى قط
بل ان بعضا منه قد تعلقا
لاجل ذاك يبحثن عنه فى
وان تك العلاقة المذكورة
من نحو شرط سبب وأول
فذلك المجاز مرسلا يسم
تقييده بسمة واحدة
وان للمجاز يشرطنا
عن الذى له من المعانى
وليست القرنية التى نخط
كمثلما كان اليه يذهب
لكنها لصحة المجاز
كما مضى ائمة الاصول
وانها اما بان تكونا
كما من الذكر العزيز يعلم
فالعقل مانع بدون مريية
وصارف له الى التهديد
لا تأمرن بالفساد اصلا
أو انها حسية نكون
نحو رايت اسدا قد يرمى
قرينة صادقة لفظ الاسد
لانما الرمى الذى قد وصفا
ذاك الذى خص لديهم وعهد
أو ان تكون غير ما لفظية

تعلق بهذه الانواع خط
بالاصل للمجاز اذ تحققا
ذا الفن للوقوف والتعرف
غير تشابه بهذى الصورة
كون لغير ذلك المنقول
وانما بذاك سمي لعدم
فالمرسل المطلق وضع اللغة
قرينة للفظ تصرفنا
حقيقة الى المجاز الثانى
جزأ من المفهوم للمجاز قط
أهل البيان وروته الكتب
قد اصبحت شرطا وللجواز
عليه اهل الفكر والتحصيل
عقلية توضح المكنونا
واستفزن من استطعت منهم
من حمل ذا الامر على الحقيقة
فحكمة المهيمن الحميد
وذاك شئ يعرفن عقلا
وهذه لفظية تبين
فانما يرمى بدون وهم
عن الحقيقة التى له تعد
لايصدرن من حيوان عرفا
وصار موضوعا له اسم الاسد
كنحو لا اكل من ذى النخلة

فالحس يمنعن بالكلية
ويصرف اللفظ الذى هنا ذكر
أو انها عادية ومثلا
وهى اذا ما يحلفن شخص على
ان تخرجن فقال ان خرجت
فالبعض قال هذه اليمين
لانما العادة هذا تقضى
ان هى لم تخرج بذاك الآن
وفى البيان مثلوا لما ترى
لانما العادة تقضى انما
بنفسه بل بالذى كان معه
أو انها حالية وهى كائن
لصرف ذاك اللفظ عن حقيقة
كمثلا فى قول شخص مسلم
وغيرتهم صروف الدهر
فحالة المسلم فى عقيدته
اذ ماله من اعتقاد حصلا
ثم المجاز فهو فى اللغات
هذا هو الصحيح نصابى الصحف
وفى لغات العرب بعضهم نفى
وكلما كان مجازا قد يظن
فهو حقيقة وفى مقال
قال لاننا باضطرار نعلم
لفظ حمار للفتى البليد

من اكله من أصل تلك النخلة
الى الذى كان لها من التمر
لها يمين الفور بعض من خلا
فتاتيه وقد ارادت مثلا
فانت منى طالق بالبت
تحمل للفور اذا تكون
فلا طلاق عند هذا البعض
وخرجت بعد بوقت ثانى
بهزم الامير جندا للورا
اميرهم للحرب لما يقدا
من قومه ومن يكون تبعه
يكون حال ناطق يقتضين
له الى المجاز فى العقيدة
اشابنى الدهر بضر مولم
وكلما كان كهذا الامر
يقضى بصرف اللفظ عن حقيقته
يوجب أن الله هذا فعلا
وفى القرآن واقع وآتى
وما مضى عليه جمهور السلف
وقوعه وقال فيما وصفا
نحو رايت اسدا قد يرمين
بان هذا ظاهر الابطال
انهم يستعملون لهم
واسد للرجل الصنديد

فمثلما نعلم ذاك نعلم
قد قصدوا بهذه الوجوه
وانما استحقاق ذى البلادة
لذلك يسبق للافهام
انى رايت مثلا حمارا
والظاهرية الاولى قد منعوا
وذا الوجهين فمنها واحد
فان هذا كذب فى هيئته
فيصدق النفى الست تنظر
لمن يقول ان خالد مثل
فانه لو كان اولى الجملة
لم يصدقن نفيها والثانى
يلزم ان يوصف بالتجاوز
وقد اجيب عن مقال اول
عن كذب يمتاز بالقرائن
والكذب لا قرينة بجانبه
وقد اجيب عن مقال ثانى
توقفت على السماع لا يصح
ايضا ونحن دون شك نقطع
وذاكيا هاما صرحا ابن لي
بنفسه ذاك البناء وانما
وكاسأل القرية يعنى الاهلا
وليس للذل جناح قد وجد
بطائر له جناح ذل

ايضا ضرورة هنا انهم
تجوزا كذلك للتنبيه
لفظ الحمار ليس كالبهيمة
من قول قائل لدى الكلام
بهيمة دون بليد حارا
فى الذكر قالوا انه لا يقع
قالوا قبيح فى القرآن يوجد
لانه يصح نفى مثبتته
بانه يصدق قول يبر
ثور بان ليس بثور بل رجل
صادقة فيما له قد ابدت
لو وقع المجاز فى القرآن
الهنا فى قوله ان يبرز
بانما المجاز دون جدل
منصوبة على المراد الكائن
فصدق المجاز لا قبح به
بانما الاسماء للرحمن
يزاد فيها غير ما كان اتضح
ان المجاز فى القرآن يقع
وليس هاما هو الذى ولى
بامره ذاك البناء ابرما
واخفض جناح الذل فيما يتلى
لكنه مثل ذلك الولد
وأخر للعز والتعلى

فامر البارى له بخفض
وللمجاز فعلامات بها
احدها نقل ائمة اللغا
بان يقول مثلا لفظ الاسد
وانما العين مجاز عرفا
والثان عدم الاطراد المثبت
بانها تطردن اى ان وضع
فحق ذاك اللفظ ان يطردا
كلفظه الانسان فهو قد اتى
وانه حقيقة يكون فى
اما المجاز فهو لا يطرد
تلك التى باللفظ قد تجوزا
فالهـ لا يوصف انه اسد
فليس كل حيوان توجد
والرجل الطويل ايضا يوصف
وانه لا يوصفن كل
كذلك واسأل الحـ لا يصح
يراد اهله وهكذا فلا
لكنه قد ذكر النحاة ما
اى كاساءل البساط فابن مالك
يجوز حذف لمضاف قد عرف
مقامه فى ذلك الاعراب
الى قياسى وغيره فان
تألتها بان فهم المعنى

جنـاح ذل لهما ليرضى
يعرف من سواه عند نصبها
فى ذلك اللفظ الذى قد أفرغا
فى الرجل الشهم مجاز ان ورد
فى لفظه الجاسوس حينما وفى
فانه من لازم الحقيقة
لفظ لشيء من أمور ووقع
فى كل فرد كان للشيء بدا
حقيقة فى آدمى ثبتا
جميع أفراد لهم لا ينتفى
فى كل ما فيه الصفات توجد
لاجلها حيث لنا قد برزا
لو فيه وصف لشجاعة وجد
شجاعة فيه يقال اسد
بانه لنخلة ويعرف
ما فيه طول انه لنخل
بان يقال فى كلام متضح
يطرد المجاز مثلما خلا
دل على جواز ما تقدا
قد قال فى تسهيله للسالك
ثم يقام ما اليه قد يصف
وقسم المذكور فى ذا الباب
شئت فراجعـ هناك تظفرن
من المجاز حيثما قد عنا

فانه بعد الوقوف يحصل
فان يقل شخص رأيت لاسد
للحيوان ذلك الذى عرف
فان يقل انى رايت اسدا
بذلك الشخص الشجاع المتقى
من نفس معنى كان للفظ وضع
لانما علامة الحقيقية
كذا علامة المجاز فيها
رابعها ان المجاز يلتزم
ما بينه حقيقة قد تدلى
وجمرة الحرب بمعنى الشدة
فهى ولو ذات اشتراك تعلم
وحاصل المقام ان الفرق ما
اعنى حقيقة اتت للشركة
لدى مجازهم وان لا يلتزم
خامسها بعض المجاز وقفا
لذكر ما هناك من حقيقة
مضاهيا للفظها فاطلقا
وذاك ما يدعونه المشاكلة
عن شيئهم بلفظ غيره متى
كمكروا ومكر الله العلى
من مكروهم والله قد جازاهم
فانما الاطلاق للمكر على
لكونها قد وقعت فى صحة

على قرينة هناك تجعل
اسرع للذهن بانه قصد
لانما الاسم اليه ينصرف
فوق حسان نعلم ان قصدا
فما الى الاذهان قبلا سبقا
فانه حقيقة اللفظ يقع
تبادر عند سماع اللفظة
عدم تبادر متى يبيدها
تقييده لاجل فرق قد علم
كلين جانب جناح الذل
وذاك غير الحال فى الحقيقة
تقييدها عندهم لا يلزم
بين حقيقة مجاز رسما
هو التزام القيد بالقرينة
ذلك فى حقيقة كما علم
صحة اطلاق له متى وفا
لكون لفظ للمجاز المثبت
عليه اذ شابهها تحققا
وذا هو التعبير فى ذى المسئلة
ما كان فى صحبته ذاك اتى
اى انهم جاءوا بامر معضل
على الذى قد كان من مكروهم
تلك المجازاة مجاز عقلا
مكروهم فوقعوا فى الخيبة

انقسام المجاز الى شرعى ولغوى وعرفى

ينقسم المجاز للشرعى
اما الذى للشرع كان قد اتى
والصوم فى مطلق امساك وحج
فهذه الالفاظ قد تنقلت
وقد غدت حقيقة شرعية
وهى التى الشرع بها قد سمى
به من الاشياء مجازا شرعى
واللغوى مثلما ان يطلقوا
على العبادات التى قد تعرف
فى لغة العرب وفى اصل الكلم
فجعلها فى هذه العبادة
لو انها حقيقة شرعية
فهذه الاسماء قد تكون
بحسب معنى اللغة الاصلية
بحسب معناها الذى فى الشرع
بمالها يوضع فى اللغات
فيما لها كان من المسمى
اما مجاز العرف فهو مثلما
على جميع ما يدب بيننا
فالعرف قد خصص فى هذا الموضع
فمن غدا يطلقه عليها
فانه استعمله فى غير ما

واللغوى ثم للعرفى
فكالصلوة فى دعاء ثبتا
فى نفس قصد للذى كان عرج
فى الشرع عن معنى اللغات وانجلت
فى هذه الالفاظ الاولى
فاصبحت فى اصل ما تسمى
اى فى الدعا وما كهذا النوع
صوما صلوة حجة اذ نطقا
فان أسماء اللواتى نصف
شئ سوى هذى العبادات علم
فهو مجاز لغوى الصفة
صارت لهذى الحالة المرئية
حقيقة لغوية تبين
وتأتين حقيقة شرعية
وتأتين ايضا مجازا شرعى
ثم مجازا لغويا تأتى
شرعا وقد عرفتة ونما
ان يطلق الدابة من تكلموا
من ذات اربع وغيرها هنا
اسم دواب بذوات الاربع
وغيرها فى لفظية يديها
قد كان موضوعا له عرفا سما

وقال نور الدين بعد انما
فانسه لانما المعتبر
نوع العلاقات به لا يعتبر
قد قال موسى بن على فى فتى
قال اشهدوا ان فلانا ادى
واننا فلانة اعطينا
له فلانه باسم المرأة
قال ابن محبوب اذا زوجتكا
وهكذا ان قال قد انكحتكا
قال أبو المؤثر اما قوله
فثابت وقوله اخطبت ان
فلم اكن مفرقا بينهما
فاننى احب ان يجدا
فقد اجاز فى النكاح موسى
وهكذا ايضا له وهبنا
كذا فتى محبوب ايضا جوزا
والصلت قد جوز املت وفي
وهذه الالفاظ كلها كما
عن قوله انكحته لية
كذلك التملك ايضا والهبة
وانما التزويج فى القضية
قالوا وملك هذه الرقبة
وحيث ان الملك للرقاب فى
فهذه الالفاظ تصرفنا

صح لنا المجاز ان نقسما
فى ذلك المجاز حين ينظر
شخص لها قال وللذى ذكر
انكح شخصا غادة واثبتا
الى فلانة كذا ما حدا
له كذا ان قال قد وهبنا
اجازة موسى بهذى الصفة
يقول أو ملكت أو اخطبتكا
فكل ذاك جائز هنالك
انكحت أو ملكت اذ يقوله
جاز بها من بعد عقد قد زكن
أو لم يكن جاز بها وتمما
تزوجيه ومرة فليعقدا
انى قد اعطينته العروسا
فلانة اجاز فى ذا المعنى
املكت أو اخطبت ايا ابرزا
اخطبته قد قال بالتوقف
تنظرها فهى مجاز رسما
لان لفظ تلكم العطية
قد كان موضوعا لملك الرقبة
قد كان وضعه لملك المتعة
مسببا صار لملك المتعة
من هى حرة تكون منتفى
ملك متعة وتجعلنا

على الذى كان من المسبب
اضعف عن ملكة أو وهبتكا
واستحسن التجديد فى المقام

فهى من اطلاق اسم السبب
وحيث انها لدى اخطبتكا
توقف الصلت عن الاتمام

احكام المجاز

منها ثبوت حكمه الذى قصد
نحو رايه اسدا يرمى بنص
ادخل دارا لفلان مثالا
دارا بملك واجار جعلا
بعضهم للشافعية الأول
لانه ضرورة كان بدا
فليس فيه من عموم ثبتا
ان العموم فى المجاز عرضا
وذلك ما قد جاء عن ائمتي
مذهبهم وهاك ما قال الاولى
لدى أدلة العموم البينة
حقيقة أو فى مجاز راقى
نوعى كلام لهم قد يوجد
افاد ما خص وما قد عمما
لما عليه من دليل دلا
لكونه حقيقة قد حصلا
لاصبحت كل حقيقة تعم
فهكذا الملزوم حيثما بدا
صحة نفى لمعان قد تحق

وان للمجاز احكاما تعد
وهو سواء كان ذاك الحكم خص
او انه على العموم نحو لا
من حيث لفظ الدار قد تناولا
او كان من عارية وقد نقل
ما فى المجاز من عموم وجدا
كالقضى وما ضرورة اتى
ومذهب الاحناف ممن قد مضى
كمثل ما يكون فى الحقيقة
وبوجه يستدلون على
من ذاك ان الصيغ المقترنة
تفيد للعموم بالاطلاق
ايضا وذلك المجاز احد
فكان كالنوع الاخير حيثما
ثم عموم اللفظ ليس الا
اى من دليل يقتضى العموم لا
لو انه كان بحد ما علم
وذلك اللازم باطل غدا
ايضا ومن احكامه كما سبق

يصح أن يقال للجبد الابي
اى فى حقيقة له لكنه
كذلك الشجاع فيه قد يصح
اى باعتبار انه لم يك من
وان من احكامه جواز ما
وانه يصح لابل قد لزم
على ارادة له القرينة
اى ان تقم قرينة بانما
معنى المجاز فهناك قد وجب
لو انما المعنى الحقيقى امكنا
لاجل ما قرينة قد صرفت
ايضا وذلك المجاز احد
كالحال فى حقيقة هنالك
ويكثر التعبير ايضا فى الكلم
بانه مراد لفظ عنا
الى سواء لو سواء الاصلا
كذلك من احكامه المترجع
كذا على النقل لدى مقام
لفظة واحدة ان تحتل
وان يكون عندها اضمار
فحملها على المجاز اجدر
فى لغة العرب وليس يفتقر
وذلك الاضمار فالكلام لا
كذلك لفظ واحد اذا احتمل

بان هذا الشخص ليس باب
اب مجازا هكذا يروونه
يقال ليس اسدا ويتضح
افراد جنس حيوان قد زكن
ان يتمسكوا به حيث انتمى
يوخذ بالدلول منه ان تقم
لو امكنت فى لفظة الحقيقة
يراد من لفظ هناك رسما
تمسك به لذلك السبب
فى ذلك اللفظ الذى تعينا
للفظ عن معنى حقيقة وفت
طرق اداء لمعان توجد
ايضا وانه طريق سلكا
به فان قام دليل وعلم
فليس للعدول عنه معنى
كان فذا هنا يكون الاولى
له على الاضمار حين يلحق
تعارض يكون فى الكلام
بان تكون من مجاز قد قبل
اى ها هنا حذف له مقدار
لانما استعمال هذا اكثر
يقدر الكلام عند ما ذكر
يصح معه دون تقدير حلا
ياتى مجازا أو يكون قد نقل

فحمله على المجاز اولى
لا يحصلن الا اذا كان اتفق
بان يغيروا لوضع قد الف
يستعملون ذلك اللفظ على
وذا عسير من هناك منعاً
اما مجاز اللفظ فالقرينه
وهكذا الحصول للعلاقة
وقال في الاضمار بعض النقلة
لانما قرينة الاضمار
وصحح البدر من الاحبار
فلا يرجح واحد بحالة
وثمر الخلاف يظهرن متى
يا ولدى فحامل له على
اذ اطلق اسم ذلك الملزوم
على الذى لازم اى حريه
قد لازمت بنسوة فكانا
وحامل له على الاضمار
لانما المعنى بلا تردد
واللفظ ان جاء وكان يحتمل
فالحمل للاضمار اولى قالوا
وقيل حمله على النقل احق
وان يكن محتملاً للنقل
فحمله للنقل اولى حيث لم
فالنقل من مشترك اولى وما

من نقله ايضا لان النقل
اهل اللسان دون خلف منبثق
واصطلحوا من بعد ما كان وصف
معنى سوى ما كان قبلاً عقلاً
لنقل من يمنعه ان يقعا
كافية فيه ومستبينه
قد صحح استعماله بحالة
اولى من المجاز ان يصار له
تتصلن به بلا انكار
تساوى المجاز والاضمار
اذ كلها يحتاج للقرينة
ما قال سيد لعبد قد اتى
مجازه اوجب عتقا حصلاً
وهو سليل الرجل المعلوم
لانما الحرية الجليه
كقول يا حر له عيانا
لم يوجب العتق ندا المقدار
لديه يامن هو مثل ولدى
من باب اضمار وكونه نقل
لان هذا اكثر استعمالاً
اذ ليس يحتاج قرينة تحقق
وان يكون باشتراك يدلي
يحتج الى قرينة فيلتزم
اضمر من نقل لهم قد علماً

وهكذا المجاز ايضا اولى
وهذه الاربعة المعينه
مشترك هي التي قد يقع
تعارض بين معانيه وقد
قيل وقد يحتمل اللفظ لدى
وذا هو التخصيص والحكم بان
وان يكن صار الكلام محتمل
فانما التخصيص فيها المتضح
بانه نوع من المجاز تم
عن كل مدلولاته للبعض من
ولتعلن بانما الحقيقه
وخلفا عنها المجاز حلا
من المجاز والعدول لم يصح
يرجح التعبير بالمجاز
فحكمة لاجلها قد وقع
وهي امور جمة فنذكر
منها بانما المجاز اكثر
وهكذا يكون ايضا أوجزا
فقول قائل رايت لاسد
ابلق وصفا من رأيت لرجل
من قول قائل رأيت لاحد
ثم المجاز يتوصلنا
فى العلم بالبديع كالطباق
فالسجع ان تقول فى الكفاح

من ذلك الاضمار حيث حلا
مجاز اضمار ونقل بينه
عند احتمالها بلفظ يوضع
تقدم الترجيح مثلما تجد
ذى الاحتمالات احتمالا زائدا
يرجح على جميع ما زكن
تخصصا عند مجاز قد قبل
وقال نور الدين فيها والاصح
لانه قصر للفظ قد علم
افراده خلاف وضع قد زكن
ان كانت الاصول فى الطريقه
كانت بالاسستعمال ثم اولى
عنها بلا داع هناك متضح
وذلك الداعى الى الجواز
تجوز فى اللفظ حين وضعها
منها الذى قالوا به وذكروا
بلاغة منها بوصف ينظر
لفظا لدى عبارة ان برزا
يرمى فانه بدون ما فنقد
يرمى ولفظه بلاشك اقل
يبلغ فى شجاعة مثل الاسد
به الى محسنات تعنى
والسجع ايضا والجناس الراقى
رايت ليتا شاكى السلاح

وقد تعاطينا لذى الرماح
 وذلك الطباق جمع علما
 كقوله فليضحكوا قليلا
 اما الجناس فاشتباه وجدا
 مع اختلاف فى المعانى نحو ما
 ان الى حتفى سعى لى قدمى
 وكل انواع بديع قد نرى
 بذلك المجاز فى اللفظ الاتم
 ثم المجاز بحصل التلطف
 خلاف حال كان للحقيقة
 بحر من المسك وموجه الذهب
 فلذة التخييل يظهرنا
 فيوجببن سرعة التفهم
 ايضا وتعبير المجاز فيه
 عن حالة التعبير بالحقيقة
 لقد رايت اسدا ابين في
 من قول من قال ولا نزاعا
 ويظهرن معانيها لطيفه
 من ذلك التعظيم كاستعارة
 او ابن يوسف فانه يدل
 فيحصل التعظيم للمذكور
 وذلك مثل استعارة الهمج
 لكل من كان من الجهال
 ومنه ترغيب سماع انى

وقد اجلنا ثم للقيداح
 ما بين ضدين لمن تكلمنا
 مع ماتلا انزله تنزيلا
 ما بين كلمتين فى لفظ بدا
 قد قاله شاعرنا ورسما
 الى تمام بيته المنظم
 فانما غالبها تيسرا
 دون حقيقة وذاك قد علم
 به لدى الكلام والتصرف
 وذاك كما يكون فى استعاره
 للفحم فيه الجمر وهو ملتهب
 وزيد شوق لدراك المعنى
 خلاف فحم فيه جمر مرتضى
 زيادة البيان والتنويه
 فان قول قائل فى الصفة
 دلالة على شجاعة الوفى
 لقد رأيت رجلا شجاعا
 ونكتنا بديعة ظريفه
 ابنى سعيد لآخى دراية
 لكثرة العلم وشانه الاجل
 ومنه ايضا صفة التحقير
 وهو صغار من ذباب منزعج
 من الورى لخسة الاحوال
 كمستعير الماء للحياة

ومنه تنفير لمن قد استمتع
لاى شىء من صنوف الطعام
وحشية حقيقة ياتونا
فيعدلن عنها الى طريق
فعبروا عن ذاك بالدهاية
كقوله سبحانه فى الآية
نزهة ليست بما يحكيه
لذكر فى الفرج فهو اسمع
على المجاز والكلام قد وغا

لاي شىء من شراب قد وضع
وذاك كاستعارة للسم
وان من ذلك ان تكونا
بمجهها السمع كخنفقيق
هذا المجاز طلب العذوبة
وان منها طلب النزهة
مالم تمسوهن فهو فيه
فى قول من يقول مالم تولجوا
وها هنا بنا المقال وقفا

الحروف

وهى التى كانت بمعنى توفى
كانت جرت بالبحث فى هذا الصدد
قد كان من معنى وللظروف
فالبعض من ذلك بالحقيقة
فلنذكره على الايجاز
قد كان موقوفا على ما قد ذكر
ذاك حروفا وهو تغليب زكن
حروف معنى مثل سائر الكلم
حقيقة فى مطلق الجمع حصل
والفاء للتعقيب باتصال
مطلق جمع فمجاز وردا
وفى سواء فمجاز جاءت
تعقيبها فهى مجاز ان بدا

باب به اذكر للحروف
وذاك حيث انما العادة قد
عن الذى للبعض من حروف
لانها على معان دلت
وبعضها قد جاء بالمجاز
وان شطرا من مسائل الاثر
ولكثير ما يسمى الكل من
ولحقيقة مجاز تنقسم
مثال ذاك انما الواو مثل
وهى مجاز تاتين فى الحال
حقيقة وفى التراخى ولدى
وفى التراخى ثم للحقيقة
اعنى لدى مطلق جمع ولدى

حروف العطف ذكر الواو

جمع كما قدمت بالتحقق
فى الشئ أو ما زاد عما علما
كقيام عمرو وسعيد قعدا
وعمر والشهم الهمام الماجد
عمرو فان الواو فيما قد نجد
ما عطفته ها هنا يقينا
بلا دلالة على معية
اريد من هذين واحد زكن
فانهم ياتون بالقرينة
مطلق جمع هكذا بعض روى
وقال نور الدين بعدما نقل
بانها تفيد للمعية
وجاء للترتيب عن بعض الاول
نعماتهم ينسبه بعض الاول
تقارن ما بين ما تعاطفا
معناه فيما قاله الاديب
عليه فى زمانه المعروف
لمطلق الجمع تجى ان تاتين
عن الرضى انه قد يحتمل
زيد وعمرو من كليهما حصل
من واحد ممن ذكرنا أولا
فى العقل لا دليل فى الواو ثبت

الواو فى حقيقة لمطلق
اى جمع امرين وتشريكهما
كان ثبوتا ذلك الشئ بدا
او انه حكما كقيام خالد
او كان ذاتا نحو قام وقعد
لمطلق الجمع اتت ما بينا
وقصد تشريكهما فى الصفة
ولا على الترتيب لكن ان يكن
اى من ترتب ومن معية
ولا تفيد عند اطلاق سوى
وذاك قول لجماهير الاول
قد جاء عن بعض من الاثمة
قال وذا عن مالك لنا نقل
قال وذا للشافعى والى
معنى معية لها قد وصفا
فى ذلك الزمان والترتيب
تأخر المعطوف عن معطوف
وحجة الجمهور فى الواو بان
اشياء منها ما لنا كان نقل
بان يكون الفعل من نحو اكل
فى مرة وان يكون حصلا
فان هذه احتمالات اتت

قالوا على شيء غدا مسوغه
حتى روينا عن ابي علي
قال ومنها ايضا الاستقرا
نستعملن في مواضع ولن
والاصل في اطلاقنا اذا جرى
تشارك الصلت وعمرو واختصم
والمال بين خالد وعمرو
قبيله او بعده وذاك لن
ايضا ومنها انهم قد ذكروا
ان كان فيهما اختلاف قد عرف
ما بين اسمين وكانا اتحدا
لمثل جاء اثنان بالغروب
وذاك بالاجماع عنهم ينقل
وقال نور الدين مهما ظهرا
بانما الواو التي قد تعطف
بغير ترتيب ولا معية
فاعلم بانه اذا ما حلفا
لا ياكل الزبيب والتمر مثل
فانه يحنت في اليمين
في حالة واحدة او اكلا
مرتبا مع مهلة أو مع عدم
والتمر ثانيا ففي جميع ما
الا اذا قيد بالمعية
كائن يقول التمر لست اكل

ومنه نقل عن ائمة اللغة
قد ادعى الاجماع في المروى
فاننا الواو نراها كثيرا
يصح ترتيب بها او تقترن
حقيقة وذاك مثل ما ترى
سيف وخالد على حمر النعم
وجاءني زيد وعمرو يجري
يصح ترتيب به كما زكن
في الواو بين اسمين حين تبصر
فانها تأتي كما تأتي الالف
فمثل لا دليل أيضا وجدا
على تقارن ولا ترتيب
كذا اتاني امرأة ورجل
لديك مما ها هنا قد ذكرا
لمطلق الجمع الذي قد يعرف
وبان ما قالوه في القضية
يوما لـدينا حالف ووصفا
وبعد ذاك للجميع قد اكل
وهو سواء اكل الاثنان
للمر ثم بالزبيب قد تلا
او انه الزبيب قبلا التقم
قلنا به الحنت له تحتما
او كان بالترتيب في ذى الصفة
ومعه الزبيب هذا القائل

أو قبله أو بعده فذاك لا
 ما كان حالفا عليه حسبا
 كذاك لا يحنث أيضا ان اكل
 أو كان للزبيب أيضا اكلا
 كذاك لا يحنث أيضا ان يقل
 عمرو فانت ضالق ثم وصل
 وهكذا ان كان عمرو رجلا
 والواو تستعار للحال بحق
 وذا كائن يقول شخص مثلا
 اعتق فلانا وعلى قيمته
 قيمة ذاك العبد ان اعتقه
 لان واو وعلى القيم
 اذ ليس من وجه هنا ان تعطف
 فعليته لطلب والثانية
 وبين هاتين بلانزاع
 وتلك الاحوال شروطا تعطى
 فان معنى المثل الذى هنا
 لقيمة له فمن ثم لزم
 ان اعتق السيد ذاك العبد

يحنث الا ان يكون فعلا
 كان به فى اللفظ قد تكلمنا
 للتمر وحده متى الاكل فعل
 اى وحده بدون تمر مثلا
 لزوجه ان جاء زيد ورجل
 زيد وعمرو عند ذاك ما رجل
 وزيد من غيبته ما اقبالا
 لانها لمطلق الجمع تحقق
 لرجل لديه عبد حصلا
 فتلزم من قائلها كلمته
 سيده وعندا اطلقه
 تكون للحال ولا ينبهم
 فالجملة الاولى بدون ما خفا
 اسميه بخبر ذى جائيه
 نعرفه كمال الانقطاع
 لكونها تقيدن كالشرط
 اعتقه ياذا حال كوني ضامنا
 عليه ان يغررها فيما غرم
 حسب الذى من قول ذا تبدى

(الفاء)

الفاء للتعقيب فى الحقيقة
 وجود ما قد عطفته اذ وفّت
 بعد وانه عبارة عن صورة
 بعد وجود ما عليه عطفّت
 وهو سوا للعطف هذى اتت
 بعدية 'ثانى بغير مهلة

أو انها جاءت لسربط جملة
وقد تكون تلكم البعديه
يقال قد تزوج المعلا
ان لم يكن ما بين عقد انبرم
الا مدى الحمل ولو مداه
كذا دخلت بصرة فالكوفه
شيئا ولا بينهما بل ارتحل
فليس من حنت على من حلفا
ان انت كلمت سعيدا فعلى
ان كلمت سعيد ثم فصلت
فكلمت على فالطلاق لا
وذلك التعقيب منها انعدما
كذاك مهما كلمت ايضا علي
أو كلمتهما كلاما واحدا
وهكذا ان كلمت لواحدا
والفاء للتعليل ايضا تاتي
في حكم علة كنحو دخلا
وهي تخصها هنا باسم السبب
وندخلن طورا بنفس العلة
كمثلا يقال للدي غدا
ابشر فقد اتاك غوث الباري
باق وهو علة الابشار ثم
وهي على الحاليين لاتخرج عن
خلفا لمن في سببية زعم

جوابهم بالشرط مهما جاءت
في كل شيء حسبه مرئيه
عميرة فانجبتيه فحالا
وبين ان تأتي بابتها الاثم
كان طويلا حسبا تراه
ان لم يقم في الصرة الموصوفه
من هذه لهذه حتى وصل
لزوجه وقال فيما وصفا
فانست منى طالق بعجل
من بعد ذاك بزمان طولت
يكون حيث الفصل قد تطاولا
وهو على التعقيب كان اقسما
قبل سعيد لاطلاق ينجلى
في حالة واحدة منها بدا
ممن ذكرناه بغير زائد
فتدخلن في البعض من حالات
هذا الشتاء فتاهب عجلا
يقال فاء سبب ان تنتسب
ان تلكم العلة كانت دامت
في قيد ظالم عليه قد عدا
فالغوث من بعد ابتداء الابشار
وفاء تعليل هناك قد تسم
حكم لتعقيب لها كان زكن
بانما التعقيب فيها ما لزم

وفرع الاحناف اهل الكتب
فمن فروعهم على فاء السبب
جواب من يقول انى بعت لك
قالوا كلامه قبول البيع
لانه حرية قد ذكرنا
وهى لترتيب ولا يرتب
الا متى ما ثبت القبول
اى من طريق كان لاقتضاء
اى هو حر دون فا او وهو حر
ومن فروعهم على التعليل
فى قائل لعبد ادالى
فانه فى حينه يعتق
اد الى ما مضى لانك حر
ومنه من قال لحربي الد
قالوا فذا له الامان حصلا
تقديره عندهم لانكا
وقال نور الدين والذى هنا
وهذه قواعد الاصحاب
والفاء قد تخرج فى آونة
وذا هو التعقيب ثم تجعل
كالوا وفى نحو اتانى سعد
والفاء تاتى تارة بمعنى ثم
من بعد قوله خلقنا النطفة
لان بين خلق ذى الاشياء

فى فاء تعليل وفاء السبب
قول الفتى فهو حر لا كذب
ذا العبد عن كذا كذا لن اعضلك
وانعتق العبد بذا الصنيع
بحرف فاء بعد ايجاب جرى
قالوا على الايجاب عتق ينسب
فيثبتن ذلك المقول
خلاف ما ان قال دون فاء
بالو او قاله فلا عتق استقر
ما قاله منهم او لو التحصيل
الفا فانت يا فتى حر لى
تقديره حسب الذى قد حققوا
من ما هنا العتق له قد استقر
انزل فانت آمن من النكد
ينزل حين ذاك ام لم ينزلا
ياصاح آمن ولن انالكا
مطابق للحق فيما عندنا
شاهدة له بلا ارتياب
عن الذى لها من الحقيقة
هذى مجازا وهنا تستعمل
فخالد قبيله يشدد
كقول ربي جل فى الذكر الاتم
الى تمام ما هناك قد اتى
آونة من الزمان الجائى

وهى بمعنى الواو فى الافتاء
فدرهما لخالد لن اظلمما
عليه درهمان فى ذا لا اقل
يمكن فى العينين هذا يجعلن
فى ذمة فى حكم عين تلزم
فنجعل الفاء مجازا ظهرا
فى نفس عطف وعليه سلكا
الزومه فى ذاك ليس ازيدا
تعذرت هنا بلا اشكال
كأنه قد قال فهو درهم
اصح ذين اول القولين
هذا الاخير ظاهر لا يفتى
اولى من الاضمار مثلما مضى

ومن فروعهم على ذى الفاء
قول امرئ ان على درهما
فقال بعض الحنفية الاول
لانما الفاء لترتيب ولن
بل بين فعلين وذى الدراهم
وذلك الترتيب ما تصورا
عن تلکم الواو بحيث اشتركا
والشافعى درهما منفردا
لانما حقيقة المثال
فيحملن للابتداء ما يرسم
وقال بعد ذاك نور الدين
لانه المجاز والاضمار فى
وذلك المجاز مهما عرضا

ذكر ثم ويل ولكن

تاتى لترتيب معا والمهلة
يأكل خبزا ثم تمرا مثلا
تعاقبا بدون مهلة ترى
لعدم الترتيب فيما فعلا
فى حالة واحدة ما فصلا
على التراخى الخبز قبل اكل
للتمر فى فالحنث لذاك حصلا
لهذه الضيعة قد صيرت
على بنى بنى ليست تعدو

واعلم بان ثم فى الحقيقة
فليس من حنث على الحالف لا
فاكل الجميع مما ذكرا
كذاك ان للتمر قبل اكل
كذاك ان كان الجميع اكل
وانما يحنث ما ان فعلا
وبعده بمدة قد اكل
فقول قائل لقد اوقفت
على بنى قال ثم بعد

بطنا يلي بطنا الى طول المدا
 على الذى رتبته فاولا
 فان يكونوا اتقروضوا فيرجع
 وهكذا الحكم على طول الابد
 وثم تاتى تارة بمعنى
 فى قول من قد قال من ابنا العرب
 اذ ليس بين جريه الذى جرى
 وتأتين ايضا بمعنى الواو
 كقوله سبحانه عز وجل
 ولفظ بل يوضع للاعراض عن
 عند ثبوت الحكم للمعطوف
 كقام زيد بل عمير الاغر
 او انه فى حيز النفي كما
 كذاك لاتضرب سعيدا الا بر
 فان ما كان عليه قد عطف
 فانه فى حكم ما قد سكتا
 ولا يفي نفيها وهذا معنى
 وان يقع من قبل بل لا كانا
 كمثلى ان تقول جاء خالد
 وان اضرابهم الذى حصل
 عنه الرجوع مثل اخبار اتى
 ولا يكون ذاك فى انشاء
 اذ لا يصح ابدا ان يرجعا
 فقول انت طالق فى الحين

فانما يكون ايقاف بدا
 الى بينه صائر ما فعلا
 الى بنى بنيه ذاك اجمع
 لاول فاول من الولد
 فاء مجازا مثلما سمعنا
 جرى على الابنوب تمت اضطرب
 مع اضطراب الرمح مهلة ترى
 وهو مجاز قد رواه الراوى
 فى آخر الاعراف اى ثم جعل
 ما كان معطوفا عليه وزكن
 فى حيز الاثبات هذا يوفى
 واضرب سعيدا بل عمير اذ فجر
 جاء علي بل سعيد قدما
 بل خالد لانه لم ياتمر
 فى هذه الامثلة التى وصف
 عنه بمعنى انه لم يثبتا
 اضرابهم ذاك الذى سمعنا
 نصا لنفى اول عيانا
 لا بل سعيد الرضى الماجد
 فانما يكون فيما يحتمل
 وبعض انشاء لغات ثبتا
 ان كان فى احكام شرع جائى
 عن هذه بعد ثبوت وقعا
 واحدة منى بل اثنتين

فانها تخرج بالثلاث
 اذ قوله واحدة انشاء
 لا يمكن عنه الرجوع ابدا
 وقوله بل اثنين بعد
 فصار كل ما به قد لاثا
 فان يقل انك طالق غدا
 فانها تطليقتين تطلق
 ان علي لفلان درهما
 فانه بذاك انما لزم
 اذ يقصدن بمثل ذا الكلام
 تدارك بنفي الانفراد
 ليس بنفي اصله الذى خلا
 مثال ذاك سن ام عمرو
 فانما الخمسون بالبقين
 وذاك اخبار وقد يحتمل
 لكن لفظ لتدارك وضع
 ينشاء هذا من كلام قد مضى
 لكن على ان يكن توهمها
 مجى على لاختلاط علما
 فهي تفيد ما هنا اثبات ما
 فان يقع من قبل تلك مفرد
 يكون منفيًا ومنه يدرك
 وذاك مثلما لنا كان مضى
 وتاتين ما بين جملتين

منه ولو ابدى للاكتراث
 شرع وما فى ذلكم وراء
 فطلقة واحدة هذا غدا
 تطليقتان اخريان تبدو
 من عد تطليق له ثلاثا
 لا بل بهذا اليوم تطليقى بدا
 خلاف اقرار به قد ينطق
 بل درهمان وله لن اظلما
 عليه درهمان من هذا الكلم
 فى عادة تكون للانام
 اى للذى به اقرب بآدى
 كيف وهذا فى الاخير دخلا
 خمسون بل ستون عاما تجرى
 داخلة فى عدد الستين
 عنه الرجوع بعد علم يحصل
 وذاك رفع لتوهم وقع
 كمثل ما جاء سعيد المرتضى
 من كان قد خاطبت قبلا عدما
 ولتلازم غدا بينهما
 قد جاء بعدها ثبوتا حتما
 فواجب ما قبل هذى يوجد
 توهم النفي لما يستدرك
 فى المثل الذى قبلا فرضا
 فتوجبن تغايرا فى تين

تغاير الاخرى لتلك الاولى
 لكن عمير لم يجى او معنى
 لكن سعيد حاضر ليحصلا
 ثم التدارك الذى نعينا
 بشرط ان ينتظم الكلم
 تداركها اقبلها وقع
 اولها ان بتحققنا
 قالوا ارتباط معنى كيما
 والثانى من ذلك ان يكونا
 غير محل النفي كيما يمكنا
 اما اذا ما احد الامرين
 هنا على استثنافها كمثما
 تزوجت بدون اذن حلا
 اكن اجيزه بالف درهم
 نفى اجازة النكاح أولا
 فليس من معنى هنا ان يثبتا
 وانما يكون ذاك منتظم
 لكن بالفين اجيز ما هنا
 فى قدر المهور لا فى اصل

اما بلفظ نحو جاء معوله
 كسافر المختار من ذا المغنى
 معنى تدارك بما قد فعلا
 فانما استفيد من لكن هنا
 اى يصلح ما بعد لكن يرسم
 وان ذلكم بامرین يقع
 ما بين اجزاء الكلام هنا
 يحصل عطف فى الكلام تما
 محل اثبات هنا يقينا
 بينهما الجمع الذى نكون
 فاق فتحملن بدون مين
 ان قال سيد لبعض من اما
 لست اجيز ذا النكاح المملى
 لانه فيما نرى من كلم
 بلفظه الذى به نقولا
 بالالف او بزايد عما اتى
 لو قال لا اجيز عن الف علم
 ليحصل التدارك الذى عنا
 عقد النكاح وانتهى ما نلى

ذكر او

لاحد الشئيين او ما قد علا
 او بين اشيا وهناك ثبتا
 ثبوت حكم ما هنا تحصلا

واعلم بان لفظ او قد جعل
 اى انه ان بين شئيين اتى
 فانه بوضعه دل على

لواحد من ذينك الشئيين
فقول من يقول اعتق ذى الامه
فانما يكون عتقه جرى
اما التى لها اشار أولا
فان يك المامور عتقا او قعا
فماله يوقعه بعد على
فان عرفت ذاك فاعلم واتبع
فانها تفيد للتخبير
فان مثل قول شخص افعل
على طلاب احد الامرين
عند جواز الجمع بين ما علم
كائن تقول لامرئى للفقها
وتارة فى طلب المذكور
وهو الذى يدعونه التخييرا
أو الصغير وثبوت ما ذكر
بحسب القرائن الحاصلة
بان يكون قوله قد جاء من
لاحد الا عليا أو رجب
فى كل شخص منهما يقينا
أو كان فى مقصوده ان يظهر
كائن يقول خذ لذا من مالى
ومن هناك قيل فيمن حلفا
الا فلانا أو فلانا ان له
كذلك لا اقربكن اصلا

أو تلکم الاشيا بدون مين
أو اعتقن هاتين نص الكلمة
لاحد اللذين كانا ذكرا
أو اللتين لهما قد عدلا
فى الامة الاولى وفيه اسرعا
اخيرتين وكذا العكس اجعلا
بان او ان تك فى الانشا تقع
أو الاباحات من المذكور
هذا اذن أو ذاك فهو استعملا
فى تارة واحد الشئيين
واسمه اباحة لدى الكلم
جالس أو المحدثين النبها
مع امتناع الجمع فى الامور
كنحو بع لى عبدى الكبير
اى من اباحة وتخيير صدر
فان من دلائل الاباحة
عقيب حظر نحولن اكلمن
أو تعرفن الصفة التى رغب
كالفقهاء والمحدثينا
سماحة منه بما قد ذكرا
أو خذ لذا فهو من الحلال
ان لا يكلمن شخصا عرفا
يكلم الاثنين فى ذى المسئلة
ان قال الا زينبا أو مثلا

فانه من تين ليس موليها
فيمن عداها من الزوجات
لقد برى محمد بن حنظله
الا قروشا او دنا نير فله
لانها مواضع الاباحة
وتوجبن او مساواة لدى
انك طالق غدا او بعد غد
بانها طالق في الادنى
انك طالق غدا او بعد غد
او الذي ما بعدها على سوا
او التي في قوله بانما
لاخر الآية فهي ما هنا
ذلك مع بعضهم فهي لدى
مثل التي فهي كالحجارة
فصار معنى ذاك بل يصلبوا
بقتل نفس وباخذ مال
ان اخذوا المال فقط فينا
اذا اخافوا لطريق من يمر
وان تكن او وقعت في الخبر
اي غالبا كجاء زيد او عمر
والفرق بين هذه الثلاثة
اخبار ناطق بانه غدا
لاحد الشئيين او ما ازيدا
حصول شك متكلم على

وانما ايلأوه قد بقيا
ولو يقول في كلام آتى
من كل حق كائن لى قبله
ان يدعى المالين فى ذى المسئلة
ومن دلائل العموم جاءت
حكم كقول قائل قد ابتد
فانهم قالوا بما هنا ورد
من ذينك الوقتين حيث معنى
ان الطلاق فى غد فيك نفد
ليس من التخيير ماله روى
جزا الذين حاربوا رب السما
جاءت بمعنى بل وقد تعبنا
من قال بالذى هنا قد اوردا
اوانها اشد عند القسوة
اذا هم فى حينهم قد حاربوا
بل تقطعن أيديهم بحال
بل انهم من ارضنا ينفونا
وفيه قول غير ما هنا ذكر
فانها توجب شك يعترى
كذاك تشكيكا وابها ما صدر
بانما الشك بدون مرية
يشك فى اسناد حكم قد بدا
وانما تشكيكه ان يقصدا
ذهن الذى يسمعه من الملا

وذاك فى اسناد حكم لاحد
 وصاحب الكلام عالم بما
 وذلك الابهام ممن ابهما
 خفاء من اليه حكم اسندا
 لكننة وذاك كالاظهار
 انا واياكم اتى على هدى
 وقد تفيد للعموم او متى
 او الذى كان بمعناه جرى
 فاول كما اتانى زيد
 لا ذا ولا ذاك ومنه لانطع
 معناه لاتطع لهذا لا ولا
 والثان ان تقطع باليمين
 كان فعلت ذاك او ذا قصدا
 او كان فى استفهام انكار كما
 معناه ما اتيت شيئا منهما
 والسرفى افادة العموم
 فانها لاحد الامرين
 ثم انتفاء الواحد المبهم لن
 فقوله سبحانه ولا تطع
 اى لاتطع لاحد ممن ذكر
 وانها نكرة جاءت لى
 وربما تخرج او عن كونها
 ما بين فعلين مجازا حصلا
 وهكذا ايضا بمعنى الا

شيئين او ما زاد عن هذا العدد
 قلنا به او كان ليس عالما
 ان يقصدن من كان قد تكلمنا
 على الذى يسمع منه ما بدا
 لنصفه فيما اتى للبارى
 او فى ضلال بين وفى ردى
 ما استعملت سياق نفى قد اتى
 كالنهي لفظا او بمعنى قدرا
 او خالد وانه يريد
 منهم ايثما او كفورا مبتدع
 لذاك بل عن الجميع فاعدلا
 ان جاء بالاثبات فى التبیین
 لا افعلن من ذاك شيئا ابدا
 اجئت هذا او لهذا مقدا
 وقال نور الدين فيما رسما
 منها بهذا الموضع المرسوم
 قد وردت بدون ما تعيين
 يعقل الا بانتفا كل علن
 الى تمامها فمعناه وقع
 لا آثما ولا الذى كان كفر
 سياق نفى فعمومها بدا
 عاطفة فاستعملت بعينها
 بمعنى حتى هى او معنى الى
 ان لتناسب هناك حلا

ما بين أو تلك التى ذكرنا
والمانع الذى لها قد يمنع
فذاك لفظى يكون أنا
فذلك اللفظى نحو ما أتى
مخاطبنا نبيه ليس لك
لقول ذى الآلاء أو يتوباً
فان عطف الفعل للاسماء لا
فحملوا ما قد أتى فى الآية
ومانع المعنى فنحو قولك
أو تعطينى ما من الحق لزم
وذلك كون لزوم يفعل
مع عطفها فتسقط الحقيقة
وهو الذى المعنى له قد احتمل

حروف الجر ذكر الباء

وهذه الحروف عند المعنى
من كونها للعطف أيضاً تقع
ومعنوياً تارة اتاناً
فى الذكر عن الهنا وثبتاً
شئ من الامر أتى هنالك
عليهم أو يوقع التعذير
يكون جائزاً على قول الأولى
من لفظ أو على معانى الغاية
لمن بدين تطلبين الزمكا
فانما المقصود من هذا الكلم
لاجل اعطاء هنا لايحصل
ثم استعير عند ذاك الغاية
كذلك الاستثناء أيضاً محتمل

وهى لالصاق بها يجاء
للشئ بالشئ وايصال بدا
ان كان مفضياً لنفس ما يجر
قبضته من ثوبه أو البدن
ما يقربن مما يجر مثلاً
وقال نور الدين والحبر الأبر
بانما الباء لتدخلنا
حائط عمرو أو جدار أحمد
تستوعب الآلة فى قول الأولى

ومن حروف الجر هذى الباء
وذلك اللصاق تعليق غدا
وذاك نوعان حقيقى يقر
كمثل امسكت بزيد ان تكن
ثم مجازى اذا افضى الى
نحو مررت بسعيد الاغر
فان عرفت ذاك فاعلمنا
فى آلة نحو مسحت بيدي
فها هنا تستوعب المحلل لا

وتارة قد تدخلن على المحلل
مسحت بالحائط كفى فهنا
ومنه قوله تعالى فامسحوا
في الرأس ان يستوعبن بالمسح في
من صحننا والحنفية الاول
والشافعي الفرض عنده اقل
لو شعرة لاجل اطلاق امسحوا
يسقط عنده بادنئ واقل
وذاك مردود بان لو كانا
لفعل المختار ما عنه اثر
لاجل اسقاط لواجب حصل
لنا واتروة دون الناصية
من واجب أو جائز تعبنا
أما بفعل وله قد فعلا
ومالك يقول ان الواجبا
ويستدل للذي قد حصله
بينها حديث نجل زيد
كان توضى ولراسه مسح
وهكذا ايضا قياسه على
وقال نور الدين بعدما ذكر
بان ما جاء عن الاواب
لاجل ما ان نجمعن بين ما
اما القياس فبه لا يشتغل
والباء قد تاتي للاستعانة

كمثلما في قول قائل مثل
تكون لاستيعاب آلة لنا
بروسكم فلا لزوم يلصق
وضوءه في قول جل السلف
لاجل ما في هذه الآية حل
ما يطلق اسم المسح فيه لو يقل
بروسكم والمطلق المتضح
ما يصدقن عليه اسمه جعل
كمثلما من قوله اتانا
لو مرة واحدة طول العمر
لكنه لم يمسحن فيما نقل
قطعا وما في الشرع قال والراوية
الا وشرعنا له قد بينا
أو نحو تعليم لمن قد جملا
يمسح كل رأسه مستوعبا
بانما الآية جاءت مجملة
بانما المبعوث بالتسديد
واستوعب الرأس حديث متضح
آي التيمم الذي قد نزل
وذاك مردود بماننا اثر
فزال محمول على استحباب
من الدليلين هناك علما
ان لا قياس بين اصل وبدل
ايضا وهي طلب المعونة

كمثل قولهم كتبت بالقلم
لنحو الصاق هناك تتبع
فى الباء لا يفارقنها اصلا
بحسب ذا القول الذى قد حرروا
وقال نور الدين ذا هو الاصح
فيما اذا ما دخلت اذ جاءت
اذ انما بهذه قد يستعن
ثم من الوسائل الا ثمان
بالف درهم فان القصدا
بذلك المملوك اذ يباع
وسيلة اليه ليست تنكرن

بالشئ قد قالوا على شئ علم
وقال بعض ان هذى ترجع
لانما الالتصاق معنى حلا
فالاستعانة التى تقرّر
لتستفاد من قرائن تصح
وقد تفيد معنى الاستعانة
على وسائل وآلات تكن
على مقاصد لهن شان
كمثلما فى ابتعت هذا العبد
من ذلك البيع هو انتفاع
وذاك فى الشئ المبيع والتمن

ذكر على

كراكب على الحصان حلا
آخرها فى الذكر هذا نزلا
من أمرها فى وضعها الذى استتب
عليهم وفى الكتاب ما نرى
ذنب واننى اخاف منهم
بعض بنص الآى هذا نزلا
اما الاخير فمجازى يرى
عرف على العموم حسبما حكوا
نحو له على دين زايد
ثم على لقصاص آتى
جميعها معنى الوجوب قابلة

لفظ على حقيقة لاستعلا
كذا عليها وعلى الفلك الى
وذاك صورة وهذا ما غلب
او كان معنى نحو قد تأمرا
فى قوله جل على لهم
كذلك فضلنا لبعضهم على
والاول استعلا حقيقى جرى
ووضعت على بوضع الشرع او
قالوا لشيئين الوجوب واحد
كذا على بدل الصلوة
فقوله على فى ذى الامثلة

وذاك عرفا لغويا كانا
 فهي باصل وضعها لاستعلاء
 اى لغويا لحصول معنى
 فقول قائل علي دين
 فمن اقر انما عليه
 فيحكم من عليه انه لزم
 الا اذا وصله وقالوا
 فيحملن بانه كان معه
 فلو حملناه على الدين لزم
 ثانيهما الشرط كقول من يقل
 على ادا الف من الدراهم
 قد صار مشروطا على حصول
 فهو كانت طالق ان انت
 وكونها للشرط فى القضية
 وهى مجاز لغوى حيث ان
 ثم على تستعملن بمعنى
 كحالة المعوضات المحضة
 معنى لاسقاط كبيع وكذا
 فقول من يقول انى بعثكا
 بعثك هذا العبد منى بكذا
 ما كان مذكورا هناك من عوض
 فمن تقل لزوجها طلق على
 فبئها واحدة فما فعل
 وماله شئ عليها ابدا

ووضع شرع لهم قد بانا
 وما هنا صارت مجازا يتلى
 تشبيه الاستعلاء بها هنا
 كقولهم تركبه الديون
 لخالد الفان من جنيته
 عليه فى ذمته ديننا حتم
 وديعة من بعد ذاك حالا
 وديعة لخالد مستودعه
 الغاء لفظ لوديعة علم
 لزوجها انك طالق جمل
 فانما طلاق ام سالم
 الف يحسب لفظه المقول
 لالف درهم لنا سلمت
 حقيقة عرفية شرعية
 فى شرطهم معنى اللزوم قد زكن
 باء مجازا فيكون هنا
 تلك التى لم تحتل فى الصفة
 اجارة عقد نكاح نفذا
 عبدى على كذا فمعنى ذلكا
 فانه يلزمه فى حين ذا
 وهكذا ما بعده ايضا عرض
 الف ثلاثا اننى لن اقبلا
 من الطلاق فهو رجعى حصل
 من ذلك الالف الذى قد حددا

تحتملن للشرط والمعاوضه
لكونها حقيقة عرفيه
من المجاز اللذ هو المعاوضة

حيث على فى الصورة المفترضة
فحملها اولى على الشرطيه
شرعية اجدر فيما فرضه

ذكر من

موضوعة على ابتداء الغاية
او زمنا كصمت من مبدأ صغر
أوضحه المحققون الاول
بان ما للاتبدا تحققا
أو ما يفيد مثلها ان حصلا
من الشياطين وكل مارق
اليه فالباء بهذا المنهج
والباء للتبعيض اذ يؤتى بها
هناك وهو بعض ما بمن يجر
فذلك المأخوذ شيء ظهرا
اخذت من دراهم عند حمد
من لبيان الجنس فى حال وجد
حق وذاك عشرة من فضة
وجهين فى زيادة تستعملا
يختل مع اسقاطها ان عنا
فانما المعنى هناك ينجلي
فانها فى ذا الكلام ان تزد
عم فلو تسقط مما علما
وذاك شيء لم يكن مستورا

لفظة من فى اللغة الاصلية
كانت مكانا كخرجت من حجر
وهى فالتبعيض قد تستعمل
والفرق بينها وما قد سبقا
يحسن ان يقابلن لها الى
نحو اعوذ بالاله الخالق
لانما معنى اعوذ التجي
جاءت تفيد لمعانى الانتهاء
تعرف ان يكون شيء قد ظهر
كنحو خذ من مالهم فيما نرى
أو انه مقدر كنحو قد
اي انني اخذت شيئا وترد
نحو علي لابي امية
وتأتين زائدة وهى على
احدها زيادة والمعنى
كقولهم ما جاءني من رجل
ما جاءني من ذلك الجنس احد
افادت التنصيص فى نفى لما
لما فقد تنصيصها المذكورا

معنى اذا تسقط من ذاك المحل
فانها هنا متى ما ترد
وتاتين كالباء طورا اذ تخط
رب السماء اى بامر يجرى

ثانيهما زيادة ليست تخل
كقولهم ما جاءنى من أحد
ليست سوى لمحض تأكيد فقط
كقول يحفظونه من أمر

ذكر الى وحتى

على انتهاء ما هنا من غاية
أما الى فان تكن قد دخلت
تاتى وتاجيل وتأخير ترد
بان يكون الشيء ذا ثبوت
عند انتهاء وقته المذكور
لكان ذاك ثابتا بحالة
والله لا اكلمن لبكر
فهى لتوقيت اليمين صائره
لكانت اليمين تاتى للابد
شهر ونحو ذين مما عقلا
كلامه قابل لتوقيت زكن
تكلم منه وايجار علم
ما قد ذكرناه فتأتين الى
او زائد فهى لتوقيت الاجل
لاجل تأخير لبيع فصلا
ذاك الكلام حينما كان بدا
لذلك التوقيت والتقدير
ثلاثة من أوجه قال الاولى

وذا ان موضوعان للدلالة
كانت مكانا او زمانا حصلت
على زمان فهى للتوقيت قد
وان معنى ذلك التوقيت
فى الحال وهو ينتهى بالفور
وانه لولا الذى من غاية
فيما ورائها كقول عمرو
الى ثلاث فالثلاث الحاضرة
وانه لولا ثلاث قد تعد
كذاك قد أجرت ذى الدار الى
وشرط ذا بان يكون الصدر من
كالمثل الماضى فكل من عدم
قابل لتوقيت هناك فعلى
فى نحو بعته الى شهر مثل
ذاك الذى قدر فى الكلام لا
لو كان ما قلنا به لفسدا
لعدم قابلية المذكور
ولفظ حتى فهى تاتين على

احدها ان تأتين للجبر
فواحد ان تأتين معنى الى
وان هذا الوجه فهو الاصل فى
والثان من هذين أن تكونا
تقول للكافر اسلم مقبلا
وما هنا ليست تجبر الا
خلافها فى الاول الذى ذكر
كمثل حتى مطلع الفجر وما
اى سر الى ان تدخلن للحرم
ان تأتين للعطف وهى ما هنا
فى انها تفيد معنى الغاية
وبين ما للجبر ان ما لجبر
اما التى للعطف جاءت فهى لن
وان ما تعطف فالواجب ان
جزءا لما قبلها قد سبقا
نحو ضربت القوم حتى خالدا
لاجل ما من اختلاط وجدا
اما التى للجبر جاءت فيرى
تجويز كون ما يليها جائى
من قبلها كتبت فى البارحة
كذلك صمت رمضان حتى
كما يكون منه جزءا علما
بجر رأسها وانما لزم
جزءا لما من قبلها يكون

وهى على نوعين حيث تجرى
اى لانتهاء غاية قد جعلنا
موضوعها وذاك غير مختفى
حتى بمعنى كى متى تأتيننا
حتى لجنة النعيم تدخلا
مؤولا من ان وفعل يتلى
فانها فيه الصريح قد تجبر
اول سر حتى تجيء الحرما
الثان من أوجهها الذى رسم
مثل التى جاءت لجبر علنا
والفرق بين هذه العاطفة
تأتى بمعنى كى كمثلا غبر
تأتى بمعنى كى كما عنها زكن
يكون ما من بعدها قد يأتين
وداخلا فى حكمة تحققا
أو أنه كمثل جزئه غدا
ضربت للسادة حتى الابد
أكثر من كان مضى وغبرا
متصلا بأخر الاجزاء
حتى الصباح ولم افق من رقدتى
فطر وما افطرت فيه بتا
كمثل السمكة عند الغد ما
يكون ما بعد التى للعطف تم
أو مثل جزء منه قد يبين

من حيثما أفادت الغاية لا
اذ تقتضى العطف تغايرا فما
فان ذاك غاية لما اتى
كنحو مات الناس حتى الانبياء
كمثل جاء الناس اجمعونا
أما التى للجر ليس يجب
فى حكم ما من قبلها اى لعدم
جزءا لما من قبلها قد ثبتا
فى حكم ما من قبلها فى حال
ولم يكن يدخل فى موطن
ومثل حتى الجر قال النبلا
فتدخلن معها الغاية فى
كما اتانا فى كلام الفرد
الى مرافق فهذى تدخل
وتارة لا تدخلن كمثما
فالليل فهو غاية للصوم
وان تجرد عن معانى الغاية
على معانى الفاء باستعارة
كنحو ان لم آت حتى اتفد
ثالثها تكون حرفا لابتدا
وهى التى قد دخلت على جمل
اسمية تكون أو فعليه
قولهم مازالت القتللى الى
مثال ما ان تدخلن فى جملة

من حيث انها لعطف تجعللا
من بعد حتى العطف كان علما
من قبل ذاك فى علو ثبتا
أو فى دنو كان ذاك جائيا
حتى الاولى للناس يحجمونا
دخول ما كان لها قد يعقب
وجوب ان يكون ما من بعد تم
لكنه يدخل ما بعد اتى
وذا هو الغالب فى استعمال
وذلكم بحسب القرائن
فيما ذكرناه من الحكم الى
حكم المغيا دونما توقف
فلتغسلوا وجوهكم والايدي
عندهم فى حكم ما قد يغسل
فى آية الصيام ايضا رسما
وكان غير داخل فى الحكم
عاطفة فتحملن بحالة
فهى كفاء قد اتت عاطفة
عندك اى فاتغدى يا ولد
يستأنفن معه الكلام ابدا
وكان الاستئناف فيها قد حصل
مثاله فى الجملة الاسمية
آخره اى صار بعد اشكلا
فعليه كلام رب العزة

قراءة السرفع لبعض السلف
من ان يكون ما قبيلها وجد
فى قول نور الدين تاج الادبا

حتى يقول ذلك الرسول فى
ولم يكن فى الابتدائية بد
لما يليها من كلام سببا

فى الظرفية

يكون أو يكون للمكان
فى الكوز أو فى الجب والانىاء
وذلك كمثـل زيد فى البلد
مع الزمان حكمها ان اظهرت
وانت طالق غدا فلتذهبي
من نية قالوا سواء ان عنا
قالوا الطلاق حاصل بحالة
عند طلوع الفجر حكمه استتب
قالوا الطلاق واقع بحالة
كذلكم قالوا بلا تردد
تطلق فى الليل مع الوصول
وذاك بالاطلاق فى الوجود
أو طالق فى يوم ياتى بكر
قيد لايقاع الطلاق فيه
مع ما تلاها صلحت ان تقعن
ذا الشئ فى البيت لنا يحل
قيد اتى لحكم ذاك الامر
فانت منى طالق فلترحلى
او زائد ثم تولت بعجل

لفظة فى للظرف ان زمانى
كانت حقيقة كمثـل الماء
أو انها معنى المجاز قد ترد
والحكم فيها ان تكن قد اضمـرت
فقول انت طالق فى رجب
وماله فى الصورتين ها هنا
فانهم فى الصورة الاولى
أول يوم كان من شهر رجب
وهكذا فى الصورة الثانية
عند طلوع الفجر من يوم غد
فيمن يقول طالق فى الليل
وهى مع الزمان للتقييد
كطالق يوم يجيىء عمرو
فذلك اليوم بلا تمويه
وهكذا مع المكان ان تكن
قيدا لذاك الحكم نحو كل
فان ذكر البيت حين يجرى
فمن يقل ان بت فى ذا المنزل
باتت الى نصف من الليل أقل

من بعد نصف ليلها واقبلت
الى الصباح فالطلاق قد عرا
ليلتنا سعاد لم ترتحلى
مذ تغرب الشمس بفجر ينجلى
فى الصورتين مثلما له ترى
جر بفي كذاك بالزمان
وليلغ ما لا يصلح قيدا هنا

اسماء الظروف

وهى لفظ لتقارن وضع
ما قبله أو بعده اذ كونا
بعد مجازا فى الذى سمعنا
ان مع العسر ليسرا حيث حل
وانها بوضعها لقد تدل
بها وبعد عكس قبل قد عرف
موضوعة فى اصلها المقرر
واحدة مع اثنتين عدا
ثلاث طلاقات فتذهبن
يدخل بها اذ قوله الذى علم
انت ثلاثا قد رواه الصادق
واحدة يقول قبل واحدة
واحدة تطلق منه اصلا
قائمة بتلك الاولية
لها فلم يبق محل زايد

أو انها فى منزل قد دخلت
أقل من ذلكم أو اكثرا
فان يقل ان بت فى المنزل
فها هنا حتى ترى فى المنزل
فيحنتن فان هذا اعتبرا
بان يقيدن بالمكان
ان كان معنى فى هنا تضمننا

وان من اسما الظروف لفظ مع
وهو سواء وصفوا به هنا
وانه يستعملن بمعنى
كقوله سبحانه عز وجل
وقبل منها لتقدم جعل
لسبق ما قد كان فى المعنى وصف
فهذه اى بعد للتاخر
فقول انت طالق ياسعدى
أو قبلها اثنتان يوجبنا
قد كان مدخولا بها أو كان لم
كمثل قوله لهند طالق
اما ذا لفظ الطلاق حده
أو قبل اثنتين فليس الا
ان كان لم يدخل اذ القبلية
لان فاعلا الضمير عائد

واحدة بعد اثنين حالا
ان كان داخلا بها او ما دخل
قبل وذاك ظاهر لا يختفى
موضوعة قالوا لمعنى الحضرة
كما اتانا فى الكتاب الاسمى
لان معناه ولا كلام
سبحانه الاسلام ما عنه بدل
عندى لهذا الرجل المغم
فيحملن بانه قد اودعه
عندى له الف ديونا حالا
لانه فى جملة يحتمل

لاخر ولولها قد قالوا
فمطلقا ثلاث طلقات جعل
والحكم فى بعد بعكس الحكم فى
ولفظ عند وهى فى الحقيقة
كنحو عندى درهم او حكما
الدين عند ربنا الاسلام
الدين من حكم الهنا الاجل
فقول من اقر ألف درهم
دل على نفس حضورها معه
دون الديون واذا ما قالوا
فانه على الديون يحمل

كلمات الشرط

ما جاء فى مقال من كان خلا
عند حصول جملة ثانية
فانت يا هذا من الاحرار
حاصلة عند دخول الدار له
قد شك فى وجوده وفى العدم
كذاك قطعي وجود جائى
الا اذا كانت به تنزل
مثال قطعي الوجود المثبت
ان كان ذا والدك المحببا
ما كان قد ابداه من لفظ وفى
منزل من قد كان يجهل الابا

من كلمات الشرط ان وهى على
حرف لتعليق حصول جملة
فى مقبل كان دخلت دارى
فتلكم الحرية المبجلة
وتدخلن ان هذه امر اعدم
اما على قطعي الانتفاء
فانها هناك لا تستعمل
منزلة المشكوك قصد نكتة
قولك لامرئ وقد علق الابا
فاحسنن اليه والنكتة فى
تنزيل من كان له قد خاطبا

اذ لم يراعى لاييه الحقا
 مثال ما ان تدخلن هذى على
 قول الاله فان استقرا
 فانما استقرار ذلك الجبل
 ممتنع قطعاً ونفس النكتة
 من كلمات الشرط لو وهو وضع
 كلو اتى زيد لاکرمت عمر
 حيث مجيء زيد ها هنا امتنع
 وذاك فيما ان يك الشرط سبب
 أو انه منه اعم اما
 من ذلك الشرط كما فى لو بدا
 فالامتناع اذ اتى فى الشرط لا
 اذ الضيا قد يوجد بدون ما
 فان عرفت ذاك فاعلم ان ما
 لعبده لو قد دخلت المربعاً
 لكن بعض الفقهاء البصرا
 فى قوله جل ولو اعجبك
 قال فلو قال لزوج مثلاً
 فانها بذاك ليست تطلق
 وقال نور الدين والذي اقتضت
 وهكذا ايضاً قواعد العرب
 الا اذا نوى بما كان حصل
 لان جعل لو بمعنى ان هنا
 وقد مضى تقريرنا للمسئلة

حين اساء نصوه وعقا
 ما كان قطعي امتناع حصلاً
 مكانه سوف ترى الابرا
 عند تجلى ما عليه قد نزل
 فى ذاك اظهار امتناع الرؤية
 على امتناع لامتناع ان يقع
 فامتنع الاكرام فيما قد ذكر
 فالامتناع بامتناع قد وقع
 مساوياً جزاءه الذى وجب
 ان كان ذلك الجزاء اعم
 بدر الدجى كان الضياء وجداً
 يستلزم منع جزاء حصلاً
 ان يطلع البدر المنير فى السما
 يقوله القائل اذ تكلمنا
 عتقت فالتحق به لن يقع
 قد استعاروه لان كما ترى
 عن صاحب المرأة هذا قد حكى
 طالقة لو قد دخلت المنزل
 او تدخلن كمثلاً قد ينطق
 له قواعد الاصول ومضت
 ان لا طلاق واقعاً بهذا السبب
 طلاقها فبالنوى التطبيق حل
 من المجاز المستعار ان عنا
 بانما المجاز لا يصار له

الا اذا ما كان مع قرينة
اما اذا ما قال لو دخلت
فهذه الغاء قرينة تكن
لانما السلام التي قد تدخلن
فيقع الطلاق بالدخول
كمثلما لو قال ان دخلت
ومنه لولا وهو حرف يجرى
كنحو لولا خالد لجئتكا
اليه من اجل وجود خالد
كحكم الاستثنا فلما تطلق
انك طالق سليما لولا
لانما معناه انما عدم
لاجل ما دخولك الدار فقد
الا اذا انت دخلت الدار
ومن حروفه متى وهى ترد
فطالق انت متى سعاد لم
بما اذا عن الطلاق امسكا
لو ان ذاك الوقت كان قد يقل
متى اردت تطلقن متى ترد
وذاك حيث انما لفظ متى
وهو فقد تناول الزمانا
اين فطالق من الحبال
لايقصرن فى مجلس بل تطلق
ثم اذا وهى لظرف جاءت

تمنع من ارادة الحقيقة
دارى فانت طالق بالبت
لجعل لو هنا بمعنى لفظ ان
جواب لو والفاء فى جواب ان
فى مثل هذا الكلم المقول
لدار ياهند فقد طلقت
لمنع شىء بوجود الغير
فالامتناع صار فى مجيئكا
وحكمها فى المنع فى القواعد
حليمة بقول زوج احمق
دخولك الدار لى من حلا
وقوع تطليق عليك منحتهم
صار كانت طالق ام حمد
فذاك كاستثنائه قد صار
لزم من ابهم لازم فقد
اطلقنك تطلقن وتنصرم
فى زمن امكن ياتى ذلكا
وقوله انك طالق جمل
فى مجلس او بعد مجلس وجد
لزم من ابهم كان قد اتى
طرا كما تناول المكانا
اين تشائين ولا ابالى
فى اى موضع تشا تفترق
يضاف نحو جمليمة فعليمة

تستعملن للظرف وحده فقد
كما اتى فى الآى بالتحقيق
معناه وقت غشيان نفذا
بلا سقوط الظرف فى حال زكن
خرجت اى اخرج لست اقعد
كان من الخروج منك انحتما
بالشرط حيث فى الكلام برزا

فى معنى الاستقبال ذلكم وقد
بلا اعتبار الشرط والتعليق
فى سورة الليل اذا يغشى فذا
وهكذا للشرط قد تستعملن
نحو اذا خرجت يا محمد
وقت خروج لك تعليقاً لما
على خروجه كتعليق الجزا

ذكر كيف وغير

فى الاصل للسؤال عن حال يقع
بحثاً عن الحال التى بها وجد
لغير ذلكم من الحالات
عند ملاحظات حال تحصل
اجلس وانها لقد تستعمل
خلوها عن سول او شرط بدا
كيف وجدته وعنه لا تحد
حال بها عند سؤال شاعا
من ذين يحملن على ذا علنا
يمكن حمله على شرط بدا
قال لعرس حين أولته المجن
فانها طالقاً يرونا
بأى حالة هناك وجدا
للشرط ان يكون فعل الشرط عن
ككيف تجلس اجلسن متئدا

واعلم بان لفظ كيف قد وضع
تقول كيف خالد اذا ترد
اى اصحيح ام مريض آتى
وفى معانى الشرط قد تستعمل
كنحو كيف تجلسن يارجل
اى كيف فى مجرد الحال لدى
كقولهم اضرب سعيدا الالد
فان يكن امكن ان يراعى
او مع شرط او مجرد هنا
او لا فيلغى فمثال ما غدا
عند مراعاة لحال قول من
بكيف تجلسين تطلقيننا
بنفس ذلك الجلوس ان بدا
وبعضهم يشترط فيها ان تكن
والفعل للجزاء جنسا واحدا

ومن يرى القول ندا المقال
لا يستقيم بل هناك يلزم
يقال في جوابه عيانا
نوى فذلك الطلاق يقع
مثال ما الحمل به قد امكنا
قول سعيد لسليما انت
فانها تطلق كيف شاءت
اي اثنتين أو ثلاثا ان تكن
مثال ما الغاؤه تعيينا
قول الفتى لعبده انك حر
من حينه ذاك لان العتق لا
وغير تأتي صفة لنكره
ولا تعرفن بالاضافة
وتأتين ايضا للاستثناء
ما بينها وبين حيث ان
مغاير لحكم ما قبل اتى
والفرق بين ذينك الحالين
اولها استعمالها فى الصفة
خلاف حالها مع الاستثنا
الثان ان لو قال جاءنى رجل
ان عليا جاءه او ما اتى
بانما غير على وصلا
ولو يقول جاء قومى غيرا
يفهم منه ان زيدا ما وصل

فما اتاه الزوج فى المثال
الغاء كيف فى مثال يعلم
بانه ان الطلاق كانا
بغير تعليق كما قد يوقع
على مجرد احوال عيننا
منى طالق بكيف شئت
واحدة أو كان بالزيادة
تشاء ذا فى مجلس لها زكن
كذا اعتبار الحال لما يمكننا
كيف اردت فالتعاق مستقر
كيفية له متى ما حصلا
كجاء شخص ثم غير ميسره
لشدة الابهام فى ذى الحالة
لاجل ما شبه هناك جائى
ما بعد كل واحد مما زكن
كجاء قومى غير زيد الفتى
فى لفظ غير جاء من وجهين
يختص بالمنكور فى القضية
ففيه والتعريف يثبتنا
غير على لم يكن فيه حصل
بل ان ذاك خبر قد ثبتا
اليه لا يفيد غير ما خلا
زيد بنصب رائها مسطورا
وذلك عرفا ولغات للاول

فباختلاف ذينك الحالين
فقول من اقر درهم وقع
بنصب غير يوجب في الكلم
لان ذاك مثل قوله يقع
وان يكن قد جر غيرا او رفع
اما مع الرفع فانها صفة
فهو كمن قال على درهم
وحالة الجر تكون فيه
فيثبتن اقراره بالدرهم

يختلف الحكم لدى هاتين
على لابن عامر غير ربع
ثلاثة الاربعاع من ذا الدرهم
علي درهم له الا ربع
فدرهم عليه كامل وقع
للدرهم الذي قبلا عرفه
مغاير لربع عندكم
لغوا ولا معنى لها تحويه
عليه كاملا بلا تلثم

مبحث الصريح والكناية

والقول في الصريح والكناية
وذلك من حيثما استعمال
وان ما بينهما وبينهما
قالوا عموما وخصوصا قد علم
كناية وبعضها صريح
حقيقة وبعضه كما ترى
فبعضه كناية والبعض
وهكذا الكلام في الكناية
اما الصريح فهو ما تكشفوا
لكثرة استعمالهم له وقد
وحكمه ثبوت ما قد يجب
على نوى لانه من حيثما
قام مقام ما له من معنى

قسمان للمجاز والحقيقة
لفظ على معناه اذ يقال
حقيقة ثم مجاز رسما
لانما بعض حقائق الكلم
والبعض من صريحه يلوح
من المجاز والمجاز ان جرى
منه صريح ليس فيه رفض
الى مجاز والى حقيقة
منه المراد بينا بلا خفا
كان مجازا او حقيقة ورد
به بلا توقف يرتقب
وضوحه من لفظه الذي سما
هناك في ايجاب حكم عنا

بحيث صار ما اليه ينظر
لا مالها من اى معنى ثابت
فى ظاهر الحكم وان لم يقصد
فانه يصدقن ان قال قد
ان كان للذى يقول محتمل
انك طالق هنا يا جارية
لاجل ما اطلاقها منه فقد
وفى القضاء فهو لا يصدق
اما الكنايات فلفظ ما ظهر
كانت مجازا او حقيقة ترى
ان ينطقن بكلام يستدل
كعرفت وغائط وهى على
فانه ما استتر المراد به
يكون ذاك او مجازا ظهرا
وما نكون هجرت وقد غلب
كناية ثم المجاز ان غدا
وغير ذى تعارف بينهم
وقد غدا مشتهرا بينهم
على امور يقع الطلاق
وهى على ثلاثة اقسام
من ذاك ما يصلح للجواب
لا يصلح سبا وشتما كاذبهى
وهكذا تقنعى تخمري
ومنه ما يصلح للجواب

نفس العبارة التى تعبر
فيحكم من بموجب العبارة
اما بدينه السديد الامجد
نويت غير موجب اللفظ الاسد
وذا كما اذا نوى بما يقل
رفعا لقيد الحس عن ذى الغانية
يصدقن ديانة فيما قصد
اذ لفظه الصريح فيما ينطق
منه مراد قائل بل استتر
وانها فى لغة العرب الذرى
به على المكني عنه حيث حل
عرف الاصولين حسبما انجلى
فى نفسه حقيقة لا تشته
فذى الحقيقة التى لم تهجرا
معنى مجازها لدى نطق العرب
فيه تعارف صريح قد بدا
فانه كناية عندهم
لفظ الكنايات الذى قد يرسم
من اجلها ويجب الفراق
تكون عند النطق بالكلام
ويصلح للرد فى الخطاب
وكاخرجى ونحو قومى واغربى
وما جرى مجراه نحو استترى
والشتم لا للرد فى الخطاب

كباشن وبتة برييه
ومنه ما يصلح للجواب لا
كما يقال استبرئى للرحم
وللكنايات لدى الكلام
ثبوت ما بها اريد فى الكلم
فان يكن لم ينو شيئا فهنا
وعدم الاثبات للكناية
فيدفعن موجب الكناية
وذاك كالحدود فهو لا يحد
أقر من طرق الكنايات كما
أو قال قد واقعتها من كلما
كذلك بالتعريض لا يحد
كقوله لست انا بزانى
فانه من الكنايات يعد
فان تقل لو ان شخصا قذفا
فقال شخص آخر هو كما
مع انه ليس من الصريح
بان كما فذلك التشبيه قد
فى موضع يقبله وذا المحل
فنسبة له الى فعل الزنى

كذا حرام وكذا خلية
للرد والشتم اذا ما حصلا
ومثله اعتدى بلا توهم
حكمان فاسمع ذاك فى نظامى
مع نية له وقصد انبرم
لم يقض بالثبوت فيما عينا
ثانيهما ما يندرى بالشبهة
ان كان مما يدفعن بالشبهة
اذا على النفس بما يوجب حد
ان قال قد جامعتها ملتزما
ليس صريحا فى كلام رسما
ان كان فى كلامه ذا يبدو
معرضا هنا بشخص ثانى
وليس فى امثال ما قلناه حد
لرجل قذفا وما فيه خفا
قلت يحد الثانى ايضا منهما
اجيب فى ذلك بالتوضيح
تفيد للعموم اينما ترد
عندهم وصف العموم قد قبل
يكون من دون احتمال ها هنا

مبحث دلالة اللفظ على الحكم

دلالة مع علما البيان
من ذلك اللفظ الذى قد عنا

ولتعلمن بانما معانى
وعلما الاصول فهم المعنى

ان يطلقن وذلكم بالنسبة
فذلك اللفظ هو الدليل
وعالم بوضعه الذى جعل
وفهم معنى اللفظ بالكيفية
ونقسمن هذى الى اقسام
الى تطابق كزيد قد يدل
وهكذا ايضا دلالة الاسد
ثم الى تضمن قد يعلم
لل بعض من انواعه المعروفة
من قال ريت حيوانا راكبا
فان لفظ حيوان ما هنا
من بين انواع له كثيرة
ركوبه على الحصان المختبط
وهكذا الى التزام علما
معناه نحو ما لنا قد كتبنا
فانه دل على التفرقة
وذلك شىء لازم للمعنى
وهذه الدلالة التى ذكر
وذلك عقليا يكون اوسوى
وانه لاجل ما قد وصفا
واللفظ ان كان على معناه دل
بماله قد كان من عبارة
او باقتضائه فما دل على
فذلك ما دل على ما سبق له

لعالم بالوضع فى ذى الصفة
وذلك المعنى هو المدلول
ياخذ بالدليل فهو المستدل
دلالة وضعية لفظيه
ثلاثة تأتيك بالتمام
على فتى سمى بذاك وعقل
فى الحيوان الضارىء الذى عهد
كالحيوان دل فيما يفهم
من دون باقيها كما فى صفة
على حصان يتمشى لاعبا
دل على الانسان حيث بينا
وذلكم لاجل ما قرينة
اذ غيره لايركبن عليه قط
كاللفظ اذ دل على ما لازما
قد حلل البيع وحرم الربى
بين الربا والبيع فى القضية
اى ذلك الفرق الذى وصفنا
فمطلق اللزوم فيها المعتبر
وبينا او غيره كلا سوى
يجرى الوضوح عند هذى والخفا
فانه اما عليه قد يدل
او باشارة او الدلالة
معناه من عبارة قد حصلا
بال بعض من تلك الثلاث الحاصلة

اعنى تضمننا مع التزام
مثال ما يدل بالعبارة
اي آية النكاح من ذكر العدد
فلتتكحوا من النساء ما لكم
فهى مسوقة لتبيين القدر
لنا مع الجمع وانها تدل
من طرق واضحة المباني
مثال ما قد دل بالتضمن
اذ عاتبته حينما تزوجا
كل فتاة عنده فطالقة
فموضع العتاب ها هنا قصر
لبعض ما كان له تضمننا
على طلاق غير ام الحسن
وهو مصدق هناك ان يقل
ويحكم بطلاق الكل
مثال ما يدل بالتزام
وقد احل الله للبيوع
فانه عبارة لن تبهما
لان ذاك انما قد سيق رد
بانما البيع كأمثال الربا
اما الذى يدل بالاشارة
على الذى ليس له السياق من
او التزام أو تضمن حصل
آية بيع والربا التى مضت

تطابقا قد مر فى الكلام
دلالة الطباق ما فى الآية
وهو الذى أنزله الفرد الصمد
قد طاب مثني وثلاثا تعلم
ذاك الذى اباحه رب البشر
على الذى قلناه فى هذا المحل
مطابقات اللفظ للمعاني
قول الفتى لزوجه ام الحسن
بغداة ثانية وابتهجيا
يعنى بها الثانية المشافعة
للفظ عن معنى العموم المنتشر
فدل ما قال به وبيننا
وذاك شئ جاء بالتضمن
نوى طلاقا لسعاد أو جمل
عليه مع اهل القضا والفصل
قول الاله الواحد العلام
وحرم الربا على الجميع
فى الفرق ما بين البيوع والربا
على الذى يزعمه اهل الكند
فرده عليهم مكذبا
فانه ما كان ذا دلالة
دلالة التطابق الذى زكن
مثال ما على تطابق يدل
فان ذا اشارة قد عرضت

وذا هو المطابق القضية
 قول الفتى الماضى لام الحسن
 ان كان انما الكلام ساقا
 فانه يحكم فى ذا الموطن
 من كان قد خاطبها وارسلا
 طلاقها ايضا مع التى عنى
 طلاق غيرها كما لا يختفى
 ما قال فى الذكر علا وجلا
 رزقا وكسوة لهن حاصلة
 ليس الى الامات بل الى الاب
 فذاك مضر ومقصود حصل
 ذاك الكلام والمقال الحق
 وهكذا صحته الشرعية
 الا على طريق الاستلزام
 صدق الكلام لغة وعرفا
 عن امتى النسيان والخطا معا
 على ضميرها هنا قد حذف
 اثم الخطا واثم نسيان يقع
 هو الضمير ذلك الذى حذف
 واحتاجه فى وضعه الوجيه
 فى هذه الامة موجودان
 صحة ذلك الكلام اذ وفا
 ولتساءل القرية فى الكتاب
 وشبهة سؤال نفس القرية

على بيان حله والحرمة
 ومثل ما قد دل بالتضمن
 كل فتاة بتهما طلاقا
 على طلاق غير ام الحسن
 بانما الطلاق واقع على
 لانما كلامه تضمننا
 لو انه عبارة قد كان فى
 ومثل ما بالالتزام دلا
 سبحانه ان على المولود له
 فانها اشارة فى النسب
 اما الذى بالاقتضاء كان دل
 قد يتوقعن عليه صدق
 او صحة له هى العقلية
 وذاك لا يكون فى الكلام
 مثال ما عليه قد توقفنا
 قول النبى المصطفى قد رفعنا
 فان صدق ذا الكلام وقفا
 تقديره عن امتى لقد رفع
 فلفظة الاثم التى هنا نصف
 ذاك الذى الكلام يقتضيه
 لانما الخطا مع النسيان
 مثال ما عليه قد توقفنا
 عقلا كلام الواحد الوهاب
 فالعقل لا يجيز دون مرية

فصحة الكلام قد توقفا
مثال ما عليه قد توقفت
ما جاء عن نبينا المعجد
الا بمسجد ولا صياما
لولا الذى قد كان من تقدير
ومن كمال فى الحديث الاول
وما يكون بدلالة يدل
لا فى محل النطق اى ذاك يرى
ثم الاصوليون كانوا قسموا
على معانيها لقسمين هما
فما عليه اللفظ دل فى محل
اى أنه يكون للمذكور ثم
وهو سواء نطقوا بذلكا
وهو لما يدل بالعبارة
وما يدل باقتضاء حصلا
وفسروا المفهوم بالذى ذكر
لما يدل بدلالة فمن
وهذه اعنى التى حكيها
من صاحبنا الاكارم الاراوع
فيقسمن ما بدلالة يدل
قدما بمفهوم الخطاب الجارى
مفهوم ما وافق مع مفهوم ما
اما الاخير فهو سوف ياتى
وذلك الاول فهو كلما

على ضمير لفظ اهل حذفنا
صحته فى الشرع حينما وفقت
ان لا صلوة لجوار المسجد
لاحدا ما بيت الصياما
لصحة فى الخبر الاخير
ما صح ذا الكلام فى الشرع الجلى
فهو الذى عليه هذا اللفظ دل
حكما لغير ما هناك ذكرنا
دلالة اللفظ التى قد ترسم
ما كان منطوقا وما قد فهما
نطق هو المنطوق حيثما حصل
حكما ومن احواله حالا علم
او لم يقع نطق به هنالك
والذى يدل بالاشارة
بذلك المعنى لقد تناولا
من قبل فى تفسيرنا الذى غير
هناك فانظره لكيما تعرفن
فهى طريقة الاصوليين
وغيرهم ايضا من الشوافع
ذاك الذى قد عبرت عنه الاول
قالوا لقسمين بلا انكار
كان مخالفا لما تقدا
بيانه باوضح الصفات
قد وافق المسكوت عنه منهما

حكم الذى قد كان منطوقا به
لانه اما بان يكونا
أولى بذاك الحكم حالا واحق
لانه اشد فى المناسبة
وذا كتحرير لضرب الام
ذاك الذى من قوله قد فهما
فانما المقصود من ذا الحكم
والضرب والشتم على الموصوف
وان هذا النوع فهو ما يسم
او انه مساوى المنطوق
لمال ذى اليتيم الذى قد فهما
ان الذين يأكلون مالا
فانها قد صرحت بالحكم
وهى بمفهوم لها دلت على
وهكذا اتلافه بغير
جميعه من أكل أو اتلاف
وهو الذى لحن الخطاب قد يسم
وحكم مفهوم الموافقات
اى انه يفيد فى المدلول
تحرير اكل المال الايتام
بان ما عداه من انواع
يدخل تحت حكمه الذى فرض
قد اقتضى لعدم قطعنا به
اى الخطا وحلف الايمان

وذاك نوعان اتى فى بابيه
ما سكتوا عنه ويتركونا
من الذى كان به قبلا نطق
بذلك الحكم الذى قد اوجبه
والاب او ما مثله كالشتم
ولا تقل اف تعالى لهما
تحرير ايذاء اب وام
اشد ايذاء من التافيف
فحوى الخطاب فى اصطلاح قد علم
يكون كالتحرير للتحريق
من قول ذى الآلاء بارىء السما
ذى اليتيم ظلما قاله تعالى
فى حجر اكل مال اهل اليتيم
تحرير حرق مالهم قال الاولى
اكل وان الحكم فى ذا الامر
وحرقه فهو سوا يوافق
واللحن للخطاب معناه علم
افادة القطع غداة ياتى
قطعا فان نسمع من التنزيل
فاننا نقطع فى الاحكام
اتلاف مالهم ومن ضياع
الا لعارض هناك قد عرض
وذاك نحو القتل من مصيبة
غير الغموس فان يوجبان

كفارة فالعمد والغموس فى
والقصد من ذلكم الزجر الاتم
من قتل نفس وانتهاك حرمة
وذلك المعنى فى العمد وفى
اشد من ذلك فى قتل الخطا
والعارض الذى هنا امكان ان
من صفة التكفير فى الخطا وفى
غير الذى قلناه من زجر هنا
بان يكون القصد بالكفارة
والعمد والغموس ليس يقبل
وان يك المسكوت عنه خالفا
فهو الذى سمي له من وصفه
كقولهم فى الغنم السائمة
بان غير السائمات لم تكن
فالسوم منطوق به كما ترى
وحكم منطوق به ايجاب
والحكم فى المسكوت عنه عدم
واسم هذا النوع من ذا الباب
واختلفوا فى كونه دليلا
اثبتته قوم دليلا لهم
وبعضهم اثبتته دليلا
وجاء فى مقال الشافعية
فيما عدا مفهوم ذلك اللقب
اما أبو حنيفة فزيفه

ذلك أولى وهو غير مختفى
عن ارتكاب ما نهى عنه الحكم
يمين حالف برب العزة
يمين غاموس لمبدى الحلف
وفى سوى الغاموس حين سقطا
يكون ذا المعنى الذى قد يقصدن
غير الغموس من صنوف الحلف
لانه فيما رأينا امكنا
هنا تداركا لامر فائت
ذاك لشدة بهن تحصل
لحكم منطوق به وجانفا
بانه المفهوم للمخالفة
زكاتها مفهوم هذى اللفظة
فيها زكاة ابدا وتلزم
وغيره المسكوت مالم يذكر
امر الزكوة فيه اذ يصاب
ايجابها به فليست تلزم
عندهم الدليل للخطاب
وحجة واثرا مقبولا
فى اللفظ من حيث لغات تعلم
من جهة الشرع لهم مقبولا
بان ذاك حجة فى اللغة
فلا يكون حجة لدى العرب
اعنى به المفهوم للمخالفة

وكان قد انكره ولم يرى
واثبت الكثير من احكام
بما ذكرنا من مفاهيم وقد
من جهة استصحاب حكم الاصل في
مثال ما قلنا من الصفات
في غنم معلوفة قد قربت
من جهة الاباحة الاصلية
والخبر الذي روى الرواة
فانما اوجب للزكاة
دون سواها فبقى هناك ما
كذلك ايضا عنده فيما عدا
قيل وقد وافقه فيما ذهب
واختار في المفهوم للمخالفة
بان ذاك حجة من حيثما
عن جملة تذكر من أئمة
وغيره قالوا جميعا في خبر
بانه دل بان المطل من
وهم يقولون بمثل ما كتب
والمصطفى من قول ربه فهم
سبعين مرة فان الله لن
بان حكم ما على السبعين
بحيث قال حسبما روينا
ومنكر المفهوم للمخالفة
على مقالته باشيا كتبت

ذاك دليلا عنده معتبرا
اثبتها سواه من اعلام
اثبتها أبو حنيفة وعد
اباحة ثبوتها في الموقف
عدم وجوب تلکم الزكاة
فان هذا الحكم عنده ثبت
فالاصل لا زكاة في القضية
في الغنم السائمة الزكاة
في غنم سوائم ان تاتي
عدا على الاصل الذي تقدا
ذی الصورة التي هنا قد اوردا
جماعة من غير صحبه النجب
اصحابنا اهل النهى والمعرفة
وضع اللغات للذي قد رسما
لغاتنا منهم أبو عبيدة
مطل الغنى ذاك ظلم يعتبر
غير الغنى فهو ظلما لم يكن
بما دروه من لسان للعرب
في آية التوبة تستغفر لهم
يغفر في الآية هذا قد زكن
زاد خلاف حكمها يقينا
وسايزيده على السبعين
قد استدل حينما قد زيفه
منها بانهم يقولوا لو ثبت

اخذ بمفهوم لكان احتاج فى
وذلك الدليل اما على
ولا مجال ما هنا للعقل
فانه اما تواترى
وذلك التواترى لم يكن
ورد قولهم بما لنا روى
يثبت بالاحاد مثل نقل
وسيوبة والهمام الالى
وهو على سبعة انواع تعد
شرط ووصف لقب واستثنا
مفهوم وقت ثمت المكان
من تحت مفهوم الصفات اما
فنحو قول الواحد الجليل
كذلك انفقوا عليهم اتى
فيفهم من من آية اولة
ومن اخيرة حصول رفع
والحصر يأتى تارة بانما
فى انما الحكم لله
وتارة فانه قد جرى
من بعض ما قلناه ما والا
الا كريم وكذا تقديم ما
كالعالم الصلت بمعنى لاسوى
وهكذا ضمير فصل يوجد
ايضا وغير ذلك مما بينا

ثبوتيه الى دليل نقتفى
يكون او من طرق للنقل
ثم الذى قد جاءنا بالنقل
قد جاءنا او ذاك احادى
والثان فى ذاك به لا يؤخذ
بانما المفهوم امر لغوى
ابى عبيد والخليل العدل
عبد المليك بن قريب الاصمعى
مفهوم غاية وحصر والعدد
وزاد بعض فوق ما ذكرنا
وذا فى التحقيق داخلان
ما كان بالغاية قد يسمى
ثم اتموا صومكم لليل
حتى يضع حملهن مثبتا
ترك الصيام مع دخول الليلة
وجوب انفاق بعيد الوضع
كمثلما فى قول بارى السما
وهكذا جميع ما ضاهاه
بغيرها من ادوات الحصر
كقول من يقول ما المعلا
من حقه التأخير حيث رسما
اذ لم يكن هناك عهد انطوى
زيد هو العالم اى لا احد
سواه حيث لم يكن عهد هنا

وانما الحصر بما والا
والخلف فى افادة الحصر لنا
بانما الحصر قد استفيد من
وقال بعض انها لما تفد
وقيل والمختاران الكلا
لكنه يفيد بالمفهوم لا
والعدد الذى ذكرنا فكما
فى الحد فاجلدوهم قد قالوا
يفهم منه ان ما قد زادا
وكان قد خالف فى ذا بعض من
وقيل والمختار مع اصحابنا
لان ذاك الحكم لو قد ثبتا
فانه لما يكن لذكر
ايضا وامة الامين المصطفى
من جعل ذلكم ثمانين تعد
والشرط نحو اكرمن عمارا
مفهومه ترك لاكمام متى
وكان قد خالف فيما وصفا
واجتج فى ذاك بانه يرد
فى قول ذى الجلال والآلاء
اذا اردن عند ذا تحصنا
لا يعملن به باجماع السلف
جوابنا نقول فى ذى الآية
فانه جارٍ بمجرى الاغلب

اقوى من الباقي اذن واجلى
بما عدا هذين بعض بيننا
منطوقها اى انما وما زكن
للحصر راسا اينما كانت ترد
يفيد حصرا اينما قد حلا
يفيد بالمنطوق حيث حصلا
قد جاء فى الذكر لنا ورسمنا
عدا ثمانين لهم كمالا
على الثمانين فحظر عادا
قال بمفهوم لغاية زكن
والشافعيين ثبوته هنا
فيما يزيد فوق عد قد اتى
ذا العد من فائدة فى امر
قد فهمت فى حد من قد قذفا
خطر الذى زاد على هذا العدد
ان جاءنا ودخل الديارا
لم ياءت او يدخل لدار ذا الفتى
بعض الشيوخ وله قد زيفا
ليس لتقييد كمثما تجد
لا تكرهون على البغاء
فان مفهوم الشروط ها هنا
ومثل ذلكم كثير قد عرف
ومالها من النظر الثابت
ذاك الذى يعتاد عند العرب

وانه لم يقصدن بما ذكر
واننا نسلن بان لا
فانما المفهوم فيما أن تكن
اما الصفات وبها يراد ما
فنحو اكرم الرجال العلماء
وكان قد قال به في الاول
وغيرهم ومن بمفهوم اللقب
ابن سريج اكثر المعتزلة
 واحتج من كان له ما سوغا
بانما تعليق حكم تما
لم يتصف به كما ان علما
لاننا نعلم باستقراء
فان ذاك انما قد كانا
فان تقل قد جاء زيد الابر
لاجل توضيح الذي قد جاء
لم تقصدن بذلك الذي ذكر
وقد اجاب البعض من ثقات
لاجل توضيح فانها ترد
بل انما التقييد هو الاغلب
كمثلما في قوله قد افلحا
فكل ما فيها من الصفات
هنا بتخصيص فلاح آتى
وحدهم اى دون من عداهم
والخلف في مفهوم ذلك اللقب

شئ من التقييد حسبما ظهر
مفهوم في هذى الامور اصلا
قد كملت شروطه كما زكن
قد كان وصفا في المعانى رسما
مفهومه سواهم لا تكرما
الشافعى وكذا ابن حنبل
قال وقد انكر هذا واجتنب
وهكذا الاحناف لما تقبله
بانما المعلوم من حال اللغا
بالوصف لا يفيد نفيا عما
ذلكم بلقب تحققا
لغاتنا في وضع وصف جائى
هناك للتوضيح حيث بانا
لفظه الابر انما صدر
من نفر تشاركوا الاسماء
نفى مجى من لم يكن منهم ابر
ان الصفات مثلما قد تاتى
ايضا لتقييد كما فيها عهد
من حالها بلا خلاف يكتب
المؤمنون لتمام وضحا
فانما ذاك بياننا آتى
بمن غدا من اهل ذى الصفات
لانه سبحانه ارتضاهم
اثبت به بعض وبعضهم نكب

وقد اريد ما عدا المشتقا
كعلم واسم جنس يحصل
اكرم محمد الرجال فهما
هذى النسا وكان قد قال بما
وهكذا يروونه للصيرفى
وكان قد قال بمنع ما وصف
واجنح من قال به من الاول
ان علق الحكم على اسم وقد
ولم يعلقه على اسم عما
بانـه بذاك لم يعلقا
علقه الله عليه اذ حكم
صدقه فمن هناك يعلم
فى غيرها من حيوان علقا
وقد اجيب عنه ايضا انما
فى غير اغنام بحيث لم يقم
ليس لاجل حكمه الذى رسم
فليس من فائدة فى الذكر
الا لايجاب الزكوة فيها
ايضا ولو كان بمفهوم اللقب
لكان قول قائل محمد
لانـه بذاك قد تضمننا
كذلك ايضا خالد موجود
اذ صار من سواه معدوما على
اما الذى قد كان فى الاستثنا

به من الاسماء فيما حقا
وذاك نحو ان يقول الرجل
مع من به يقول ان لا تكـرما
قلناه بعض صحبنا فى القدماء
ايضا وللدقاق غير مختفى
جمهور قومنا ومن منهم سلف
بانما الهنا عز وجل
جاء على الخصوص حيثما ورد
فها هنا لنعلمن علما
اذ لو غدا بذلكم معلقا
وذاك نحو ان نقول فى الغنم
لو انما هذى الزكوة تلزم
ايضا به الزكوة اذ تحققا
نعلم ان ليس زكوة تلزما
على وجوبها دليل يلتزم
بذلك الوجوب فى صنف الغنم
لهذه الاغنام فى ذا الامر
فقط حيث قد غدا مبدئها
يؤخذ فى احواله حيث نصب
رسول ذى الجلال كفرا يوجد
انكار باقى الانبياء الفطنا
يكون كفرا ماله مزيد
تضمن الكلام فيما عقلا
كقامت النساء الا حسنا

مفهومه بان حسنا لم تقم
وليس فى مفهوم الاستثناء
كذلك جمهور المخالفين
من قولهم بان الاستثناء من
وعكس ذلك فى الذى تروى الكتب
يجعل ذا المفهوم من أبواب
ورد ذا بانه ما صرحا
بنفى شىء لا ولا اثبات
فانه يقال قام القوم
او قال قام القوم الا احمدا
خلاف قول من اتى طروقا
فانه نفي مجيء النوق
وان اقوى كل هذى السبعة
والحصر حتى ان قوما زعموا
وقال نور الدين والصحيح
واضعف الجميع مفهوم اللقب
ثم يليه بعد مفهوم العدد
بانه من جملة المنطوق
وبعده الحصر بغير انما
وبعده بانما وبعده
وبعده مفهوم شرط غاية
اى ذاك ترتيب المفاهيم التى
ولتعلمن بان من قد زيفا
يحتج للانكار من اشياء

وقال نور الدين بعدما رسم
خلف مع الموافقين جائى
الا الذى للحنفى رويننا
نفيهم ليس باثبات زكن
ثم كثير من مشايخ الادب
منطوقهم فى مقتضى الخطاب
فى لفظه الذى لنا توضحا
وذلك المنطوق حين يأتى
ولم يقم محمد الكريم
فلم يقم من حيث كان قعدا
قد جاءت الانعام الا النوقا
افاد بالمفهوم لا المنطوق
مفهوم الاستثناء وشرط غاية
فيها من المنطوق حيث نرسم
فيها مفاهيم متى تلوح
ثم يليه الوصف فى ضعف وثب
والبعض مفهوم العدد قد يعد
ايضا وليس منه فى التحقيق
وهو من المنطوق بعض زعما
حصر بما ايضا والا يبدو
مفهوم الاستثناء وذا فى القوة
قلنا بها فى ضعفها والقوة
قدما لمفهوم الخلاف ونفى
منها الذى فى النظم قبلا جائى

وان منها ما لنا عنهم رفع
يفيد تقييدا لما صح بان
وانه يعلم دون ما فند
وقال نور الدين هذا قد يرد
لغير تقييد فلا يمنع قط
بل يحملن لعدم التقييد ان
وان يك الدليل ما قام على
والشرط في وجود هذا النوع ان
وعدم تخصيص لحكم اقتضى
ولتعلمن بان مقتضى عدم
اشياء منها ان يكون ما ذكر
واعتاد حيث العرب تذكرنا
تقييده وانما قد تذكر
من سائر الاحوال في الوجود
في صفة الربائب اللواتي
فهذه الصفات في الربائب
فانما الغالب في الربيبة
فلا تخص حرمة الربيبة
بل عند ناكل ربيبة تعد
فلم يكن في الآية الكريمة
وان منها ان يكون ما ذكر
لسائل عن حكم ذاك الامر
كما اذا ما قال هل في السائمة
يجاب في سائمة الاغنام

لوصح كون الوصف هاهنا وضع
ياتي هنا لغير تقييد زكن
بانه لغير تقييد يرد
بانما وروده متى ورد
من كونه أيضا لتقييد يخط
دل على ذاك دليل وزكن
ذاك فالتقييد هذا حملا
ليس يكون هاهنا امر زكن
بذلك المذكور حين انتهضا
تخصيص حكم بالذى هنا رسم
جار بمجرى الاغلب الذي ظهر
شيئا ولا تريد منه هنا
لانه الاغلب والمشتهر
كما اتى في ذكرنا المجيد
تكون في الحجور من بنات
جارية تكون مجرى الغالب
تكون في الحجور للتربية
بمن على حجورنا تربت
فانها حرم علينا للابد
شئ من المفهوم في القضية
فانما جاء جوابا مشتهر
بعينه وكيف هذا يجرى
من غنم لنا زكوة لازمة
زكاتها تؤخذ بالتمام

فان ذكر السوم لا مفهوم له وان منها ان يكون ما ذكر لكون من يسمع جاهلا بما اى دون حكم ذلك المسكوت بان فى الاغنام تلك السائمة فليس للسوم هنا مفهوم واعلم بانه اذا ما اقترنا وكان ذاك بطريق عطف فانه اما يكون الثانى اى لا يتم ماله من معنى كقولهم جاء سعيد وعمر مشارك الاول فى ذا الحكم او ان يكون الثانى مما ذكرنا مثل اقيموا للصلوة وكذا فليل لا تشاركن الثانية فى كل احكام على التمام فانما يكون للنقصان فى لو لم يكن يشاركن الاول وانما هذا كلام كامل فليس منه يلزم التشريك فى وذلك العطف عليه لا يدل وجوب تشريك لى الاحكام وجاء بالآية مستدلا عن الصبى مثلما قد نرفع

لكونه جواب من قد سألناه فانما جاء به من قد ذكر كان من الحكم له قد لزما عنه فيعلمن بالثبوت زكاتها على الجميع لازمة ايضا وتم ماله نروم امران فى كلام واحد لنا ثان على الاول فى ذا الوصف من ذينك الامرين ذا نقصان الا اذا لوحظ عطف هنا فالثان مما ها هنا لنا ذكر وذاك باتفاق اهل العلم بنفسه استقل حيثما جرى اتوا الزكوة بعدها على هذا لما قبيلها تكون جائبة لانما الشركة فى الاحكام ما كان معطوفا مع التعاطف فى ذلك الحكم الذى قد حصلا وليس نقصان عليه داخل حكم فان ذاك عنه ينتفى وقد روى عن بعض قومنا الاول وذاك بالاطلاق فى الكلام ايضا على رفع الزكوة اصلا عنه الصلوة فالزكوة تتبع

بأنما القرين فى ذا الباب
 وذاك بالاطلاق قد تعينا
 على خصوص واحد يقول
 لحرمة القروء فيما يتلى
 هذى القروء فى كلام ذى العلى
 بانه لو لم تكن ذى القردة
 لم يقرن بينهما فى الذكر
 وانت تدري أنه لا يلزم
 تشريكها فى كل حكم قد جرى
 فى ذلك الحكم الذى هنا يخط
 وهى بهذا الموضع الذى ورد
 منهم قروء جعلوا ومن جعل
 لحرمة القروء مما قد نزل
 مثل الخنازير بلا تفرقة
 قوما على صورتهم القردة
 مع النكال من عظيم القدرة
 خبائثا فى الذكر هذا رسما
 لانها شاركت الخنازرا
 تقارن فى الآى قد تبينا

باب النسخ

لعرب ازالة الاعيان
 ياتى بمعنى النقل لا الازالة
 قد نسخ الكتب لنا الخليل

ومذهب البعض من الاصحاب
 يعطى له حكم الذى قد قارنا
 ان لم يكن قام هنا دليل
 بالحكم دون الثان فاستدلا
 بعطف تلکم الخنازير على
 وحاصل استدلاله اذا ورده
 مع الخنازير سوا فى الامر
 وقال نور الدين فيما يرسم
 من التقارن الذى قد ذكرنا
 وانما يلزم تشريك فقط
 فى تلکم الجملة وحدها فقد
 كون الذين بهم الخسف نزل
 ايضا خنازير ولكن يستدل
 يجعلها فى خبئها والخسة
 دليله مسح عظيم المقدره
 والمسح من دلائل الاهانة
 والله ربنا علينا حرما
 فهذه القروء حرم حجرا
 فى الخبث والدليل للخبث هنا

وان معنى النسخ فى لسان
 وقال بعض انه فى اللغة
 قالوا فان العرب اذ تقول

فانها تقصد انه نقل
ولا تريد عند هذى الصفة
وان معناه بوضع الشرع
بحكم شرع آخر من بعدما
والنسخ أمر جائز بلا جدل
أى ملل الاسلام مع سواها
فلا خلاف فى جوازه نرى
خلفا لبعض من يهود كفرة
من ملة الاسلام ممن قد سبق
بالنقل والعقل فاما العقل
من فعل ربى واذا ما كانا
فأنه اما بأن تعتبر
تفضلا من ربنا على ما
أو انها لم تعتبر فان تكن
فظاهر جوازه جبهارا
يفعل ما يشاؤه من امر

ما كان فى هذا الى ثان مثل
بانسه ازال بالكلية
فانه رفع لحم شرعى
قد ثبت الاول ايضا منهما
متفق عليه مع كل الملل
من ملل كافرة نراها
بينهم عقلا ونقلا اثرا
وبعض من ان قال لن نعتبره
واحتج من على جوازه اتفق
فحيث أن النسخ قالوا فعل
فعلا لربى ذى الجلال باننا
فيه مصالح تكون للورى
عليه جمهور من القدامى
لم تعتبر مصالح فيما زكن
اذ يفعلن ربنا مختارا
بلا اعتراض احدا ونكرا

وان تكن تعتبر المصالح
اذ جاز فيها الاختلاف يأتى
اما الذى من النقول آتى
كان حلالا فى زمان آدم
ثم اتاه النسخ بعد ما ثبت
كذا الختان كان جائزا على
فصار واجبا على شريعة

تفضلا كذا الجواز واضح
حسب اختلاف كان فى الاوقات
فان الاستمتاع بالاخوات
بين بنى لم يكن محرما
فى سائر الشرائع التى اتت
عهد الخليل فى الذى قد نقلا
موسى الكليم بعد ذا بمدة

والجمع للاختين كان حلالا
وبعد ذا صار من الحرام
واكثر اليهود يزعمونا
فبعضهم يمنعه عقلا وقد
عبيد عمرو وسواه علنا
وذهبت طائفة منهم الى
يحتج من يمنع من اجازة
بانه ان يك فعل امرا
فالنهي عن ذاك قبيح وكذا
وانه على جميع ما قدر
وكل ذاك باطل لا يقبل
مصلحة تكون فى زمان
فالامر جاء فى زمان المصلحة
واحتج من يمنع من جواز ما
ونقلوا عن الكلیم ان لا
وهكذا ايضا عن التوراة
ما دامت الارض ودامت السما
اجيب انا قط لن نسلمنا
من قول موسى كيف وهو انما
بعضهم وهو فتى الراوى ندى
ولا نسلمن فى ذا الآتى
تلك التى انزلها الله على
اما ثبوتها بما عندهم
لأنها قد حرفت وقد شهد

فى شرع يعقوب النبى قبل
فى كل شرع كان للاسلام
فى النسخ غير جائز يرونا
وافقه على الذى عنهم وجد
ممن بما يقوله لا يعتنى
منع جواز ذاك نقلا حصلا
ذلك فى العقل الصحيح الثابت
به يعد حسنا بين الراوى
عكس الذى قلنا على هذا الخدا
يلزم جهل أو سفاه قد صدر
اجيب ان الفعل حيث يحصل
وهكذا مفسدة فى ثانى
والنهي فى المفسدة المتضحة
قلناه نقلا بالذى قد رسما
نسخ لشرعه يكون اصلا
تمسكوا بالسبت حين يأتى
كذا روه فى مقال زعما
بان ذا المنقول والمترجما
قد قيل موضوع به قد زعما
وكذب على الكلیم المهدى
ثبوتها فى نسخة التوراة
موسى نبیه الكلیم أولا
فلا يكون حجة وتلزم
بذا عليهم الكتاب المعتمد

أما وقوع النسخ فهو ثبتا
اذ شرعة الهادى ولا نزاعا
كذلك ايضا الشرائع الاول
وذلك اجماعا وان ما وقع
فليس ينبغى بان يخالفنا
من بعدما قد حصل الاجماع
أما محل النسخ نهى امر
لو وردا بصيغة الاخبار
وهكذا نهيتكم عن هكذا
كقوله جل اعلنت لكم
اى ميتة والدم والخنزير
كذلك لله على الانسان
لكنه يشترطن فى صحة
بان يكون ذان فرعيين
اذا هما قد وردا كانا على
أو كان فى معرفة الصفات
كما أتى فى قوله اعلم ان لا
ونحوما ذكرته كذلك لا
نحو اطيعوا الله والرسولا
كذلك ايضا خبر لم يأت فى
وينسخ الكتاب والسنة مع
ذلك الذى بالحكم عنه عبرا
وجائز نسخ تلاوة بلا
كما أتى عن عمر قد كان فى

لنا بنقل متواتر اتى
قد نسخت ما قبلها اجماعا
فبعضها للبعض ناسخ حصل
فهو دليل للجواز متبع
شخص من الاسلام فيما وصفا
على وقوعه ولا نزاع
جاء بهن شرعنا الاغر
نحو امرتكم بهذا المقدار
وكلما يجرى على هذا الحذا
بهيمة وحرمت عليكم
وما أتى من بعده مذكور
حج لبيته مع الامكان
نسخ بامر وبهى مثبت
فلا يصح النسخ فى هذين
معرفة الرحمن جل وعلا
لله ربه واسع الهبات
اله الا الله ربه جلا
يصح نسخ ما علينا نزلا
فذلك لا يبدلن تبديلا
أمر نهى نسخ ذاك منتفى
معناها المقصود فى لفظ وضع
فالنسخ للجميع لما يحجرا
ان ينسخ الحكم الذى قد فصلا
ما انزل الله على الهادى الوفى

الشيخ والشيخة مهما زنيا
ونسخ حكم دون ما تلاوة
كمثل نسخ آية السيف لما
وكاعتداد كان بالحول نسخ
وبقيت تلاوة الآيات
مثال ما ان ينسخ الحكم معا
عن عائش في العشر من رضعات
وقال نور الذين ما ذكرت من
والحكم طرا ثم نسخ واحد
فذاك ما عليه جمهور السلف
قال وبعض منهم قد خالفوا
ونسخ حكم دونها وقد منع
وجائز ان تنسخن الفحوى
وذاك قول وبه قد صرحا
قال وقال صاحب المنهاج لا
مثاله ان ينسخن قول الولد
مع ضربهم وقد يجوز ايضا
بدونها كمثما ان ينسخا
بان يباح دون ضرب قالوا
وهكذا جماعة المعتزلة
وصحح البدر له واما
وذلكم ان تنسخن الفحوى
لصاحب المنهاج تفصيل زكن
حكم لدى الفحوى هناك اجدرا

فلترجموهما كذاك رويا
فذاك جائز بدون مرية
قد كان قبل ذاك نصا رسما
بالعشر والاربعة الذي رسخ
في الذكر حتى الحشر مسطورات
تلاوة ما جاءنا ورفعنا
حرمن ثم نسخ خمس آتى
جواز نسخ لتلاوة زكن
دون الاخير فى كلامى الوارد
من الاصوليين طرا والخلف
فى نسخها بدون حكم عرفا
من نسخ واحد بلا ثان تبع
واصلها معا على ما يروى
اهل الاصول فى الذى توضحا
اعرف فى ذلك خلفا نقلا
لأبيه او أمة أف بجد
ان ينسخن الاصل منها رفضا
تحريم تافيف وكان رسخا
فذاك جائز لدينا حالا
واختاره ابن حاجب وعمله
عكس الذى له ذكرنا ثما
بدون اصلها فقيه يروى
وهو بانه اذا ما لم يكن
من حكم اصلها الذى تقررا

فى كونه غنه نهى اوامرا
 من دون اصلها كمثلما يصح
 مثال ذاك قوله ان يكنا
 فها هنا اصل معا وفحوى
 وجوب ان يثبت عشرون رجل
 وتلكم الفحوى ثبات واحد
 فجاز نسخ هذه الاخيرة
 من دون اصلها الذى قد علما
 قالوا فلما كانت الفحوى هنا
 فى الحكم اى لا اولوية ترى
 فنسخ واحد من الاثنين
 اذ ليس من وجه هناك ابدا
 وان تك الفحوى من الاصول
 فالنسخ للفحوى لذاك ممتنع
 للوالدين دون ما تأفيف
 بان يباح الضرب فيهما وذا
 ويحرم التأفيف فيهم جزما
 فنسخها من دونه لا يأتى
 وينسخ المفهوم للخلاف
 ذاك الذى قد ثبت المفهوم
 كذا دليل الظن فيما وصفه
 اذا اتى من بعده وما هنا
 على مذاهب لبعض وهو من
 من جملة الادلة الشرعية

به فنسخها يجوز ان جرى
 فى الاصل نسخ دونها ويتضح
 عشرون صابرون منكم علما
 فالاصل فى ذاك على ما يروى
 لثنتين فى القتال ان نزل
 لعشرة فى حالة الشدائد
 وهو ثبات واحد لعشرة
 ثبات عشرين لما قد رسما
 واصلها مستويين علما
 لواحد بالامر دون آخر
 دون الاخير جاز دون مين
 قد اقتضى منع الذى قد حددا
 أولى بحكم فيهما مفصول
 كنسخ تحريم لضرب ان يقع
 حيث من البعيد والضعيف
 اغلظ حكما واشد فى الاذى
 وهو كما ترى اخف حكما
 اذ فيه نوع من مناقضات
 من دون اصله الذى يوافق
 به وذاك عندهم معلوم
 ينسخه المفهوم للمخالفة
 من الجواز انما قد انبنى
 يجعل مفهوم الخلاف ان يكن
 اما الذى يمنع فى القضية

فالنسخ لا يرى له حلا ولا
 ينسخه سواء مهما حصل
 ولا يكون النسخ فيما حده
 فذاك وجه قوله فى الزعم
 اشكال فى جوازه ان حصل
 نسخ لفرعه الذى بعد ظهر
 نسخ لاصل لا يصح ان يقع
 منه هناك حكم فرع واقتطع
 وغير ذلك من الامور
 اهل الاصول وله قد قرروا
 بقاء فرع بعد نسخ متضح
 حجتنا لقولنا المكين
 نسخ لحكمها الذى لها وقع
 فليس من فرع هنالك نره
 نسخ لاصله الذى منه انتزع
 بلا دليل وهو بطل قطعاً
 فالبعض من ذاك عليه متفق
 اما الذى فيه اتفاق العلما
 حكمين شرعيين قد تعيننا
 يزيل للتعبيد الشرعى
 نسخاً لتكليف علينا تما
 بما اتى من حكمنا الشرعى
 منفصلاً عن الذى قد نسخا
 والغاية التى بها يجاء

اى يمنع كونه دليلاً
 يقول لا ينسخ غيره ولا
 لانه غير دليل عنده
 بلا دليل مثبت للحكم
 ونسخه مع اصله المعلوم لا
 ونسخ اصل للقياس المعتبر
 اما بقاء حكم هذا الفرع مع
 لانما الاصل هو الذى انتزع
 من الحلال او من المحجور
 وذا المقال ما عليه اكثر
 وصحح البدر وقيل بل يصح
 فى اصله وقال نور الدين
 اى لا يصح انما العلة مع
 قد خرجت عن كونها معتبرة
 ايضا ولو صح بقاء الفرع مع
 لصح ان يثبت حكم شرعاً
 وان للنسخ شروطاً تستحق
 وبعضها فيه خلاف رسماً
 فكون ناسخ ومنسوخ لنا
 فالعجز والموت بكل حى
 مع ان ذاك الحال لا يسمى
 كذا زوال حكمنا الفعلى
 وان منها كون ما قد نسخا
 ومتأخراً فالاستثناء

ليسا يسميان نسخا ايضا
اما التى فيها الخلاف وقعا
من جنس واحد من الكتاب
وان من ذاك اشتراط البدل
وهكذا اشتراط كون ما نسخ
أو مثله فهى شروط تعتبر
كذلك نسخ قبل وقت الفعل
فقيـل ذاك جائـز لانما
امكانه فى العقل اى امكان ان
اى ليس امكان وجود ما ذكر
هى اختبار من غدا مكلفا
مصمما بعزمه عليه
أو انه لايتهيـان لما
فيحكمـن عليه بالضلال
ونسـخ آية الى غير بدل
من الاصوليين والخلاف عن
فانه فيما لنا عنه نقل
وقال نور الدين والحبر الابـر
وقوع ذاك فى كتاب البارى
من ذاك نسخ ما اتى فى الخبر
لصائم من بعد فطر فهو قد
ان يك بعد مغرب قد افطرا
من حينه الى تمام الثانى
ولم يكن لذلك الامساك ثم

اذ لا انفصال فيهما فيمضى
فكون ناسخ ومنسوخ معا
وسنة جاءت عن الاواب
لذلك المنسوخ مهما ينجلي
اخف من منسوخه الذى رسخ
مع بعضهم وبعضهم لها هدر
أو قبل ان يوقع فى محل
شرط جواز النسخ عند العلما
يعتقدونه بعقل وفطن
بالفعل والحكمة فيما قد سطر
هل يتهيـا لامتثال وواف
فيحصل الثواب من باريه
قلناه بل على الخلاف عزمنا
لقصده وعدم الامتثال
والحكم جائز لدى جل الاول
داود وهو الظاهرى يرفعن
يمنع من نسخ الى غير بدل
حجتنا على جواز ما ذكر
وسنة المبعوث بالانذار
وجوب امساك عن المفطر
كان على الصائم واجبا يعد
ان يمسكن عن كل مفطر يرى
فنسخ الوجوب بعد أن
من بدل وفعله لنا لزم

بل ان اردنا نمسكن امسكنا
ومنه فيما قد روى لنا الثقة
على مناجاة لصفوة الرسل
والنسخ بالابدال يأتين أخف
فنسخه الى الاخف منه
ونسخه لبديل منه يحق
فقد مضى جل الاصوليينا
والشافعى فى الجواز خالفا
فزعموا بانه ليس يصح
وقال نور الدين والجواز فى
اما اذا مصلحة لم تعتبر
وان نكن قد اعتبرنا المصلحة
وقد تكون مرة بالاثقل
من ذلك نسخ الوجوب الاقدم
فانما وجوب هذا قد نسخ
كذاك نسخ الحبس للزواني
وينسخ الكتاب بالكتاب
كعدة بالحوال كانت تجرى
كذا الوجوب فى ثبات الواحد
بما اتى بعد من التبيين
ومنه نسخ آية السيف الخدم
وذلك النوع كثير قد ورد
وينسخ القرآن أيضا بالخبر
وقد تلقت امة الرسول

وان اردنا نفطرن افطرننا
وجوب تقديم لتلك الصدقة
فنسخت من بعد لا الى بديل
ويأتين اثقل مما قد سلف
متفق عليه نعلمنه
اثقل فى التكليف منه واشق
الى جواز ماله حكيما
والظاهرى مثله بلا خفا
نسخ الاخف بالاشق المتضح
ذاك هو الاصح عند السلف
فان ذاك ظاهر لمن نظر
فقد تكون بالاخف لائحته
ايضا وهذا واقع فى الاول
لصوم عاشوراء من محرم
برمضان بعده وقد رسخ
فى البيت بالحدود فوق الجانى
على اتفاق العلماء الاقطاب
باشهر أربعة وعشر
لعشرة فى الخوض للشدائد
ثبوت شخص واحد لاثنتين
لجملة الآيات فى الذكر الاتم
ولم يخالف فى جوازه احد
ان كان ذا تواتر أو قد شهر
له مع الشهرة بالقول

وذلك كالنسخ فى الوصية
 بقوله ان لا وصية تحق
 ومثل حبس الزانيات الثابت
 قد صار منسوخا بما قد نقلنا
 وانما قد صح نسخ الذكر
 لانما المشهور عن خير الورى
 بصدقه يقطع حيثما يرى
 والنسخ بالمشهور والمقبول
 وتنسخ السنة بالقرآن
 من الكتاب نسخت ما ثبتا
 كانت لنحو المسجد الاقصى وقد
 كذاك صوم عاشور المحرم
 فصار منسوخا بما قد ذكره
 وهكذا السنة أيضا تنسخ
 توارى بتواترى
 مثاله ما جاء بالبشير
 الا فزوروا وما قد وردا
 فان لها بشرب فى الرابعة
 ثم اتى بشارب كأس الطلا
 فنسخ القول الذى منه بدا
 والنسخ للتواترى ان يكن
 بما اتى من طرق الأحاد لا
 لانما التواترى قطعى
 وذلك الظنى للقطعى لا

للوالدين من نصوص الآية
 لوارث روه نقلنا من طرق
 فى البيت واجب بنص الآية
 قد جعل الله له سبلا
 بسنة مشهورة فى الامر
 المتلقى بالقول ان جرى
 كمثله ما يكون قد تواترا
 نسخ بقطعى من الدليل
 كقبلة البيت ذى الاركان
 من سنة الرسول قبلنا واتى
 تحولت بما من الآتى ورد
 وجوبه بسنة المكرم
 سبحانه فى آية فى البقرة
 بسنة اكملها قد ترسخ
 كذاك أحاد بأحادى
 نهيت عن زيارة القبور
 فى شارب الخمر حديث وجدا
 ولتقتلوه فى حديث مثبت
 رابعة وعندها لم يقتلا
 بتركه وكله قد وردا
 من الكتاب او اتى من السنن
 يصح فيما عنهم قد نقلنا
 والثان ظنى اتى فى الشرع
 يعارضن لاجل ضعف حصلا

ايضا وان الصحب اجمعوا على
من طرق الآحاد مثلما اثر
فاطمة لاندعن ابدا
الى مقال امرأة لا نعلم
وجوزت اعلام اهل الظاهر
قال الامام البدر وهو ظاهر
حجتهم في ذلك ما قد نقلنا
قد سمعوا منادى الرسول
ثم استداروا نحوها والمصطفى
ايضا وان الهاشمي الهادي
يبلغوا الاحكام ناسخا وما
اجيب عن اولها بانما
قد علموا نسخا لتلك القبلة
بما لهم كان من القرائن
كان يقلبن وجهه الى
بان يولييه لنحو الكعبة
والمسلمون يتوقعوننا
وقد اجيب عن مقال ثانى
مسلم فيما اذا ما قامت
وقد توفرت شواهد على
اما اذا لم تقم القرائن
فغير ما مسلم لصاحبه
وقال نور الدين ذا الجواب لا
فانه لم يبلغنا عن رجل

رد الذى خالف ما قد نزلنا
عن عمر الفاروق نقلا في خبر
كتاب ربنا وسنة الهدى
تصدق ام تكذب فيما تزعم
ان ينسخ الآحاد للتواتر
ما عن ابي محمد قد اثروا
بانما اهل قباء الفضلاء
في هذه القبلة بالتحويل
لم ينكرن عليهم ما وصفا
قد كان يرسلن للآحاد
مبتدأ كان وكل علما
اهل قباء الفضلاء الكرما
وانها قد حولت للكعبة
لانما المختار في مواطن
نحو السماء طالبا رب العلى
في مرة ذلك بعد مرة
ذاك وهم من ربهم يرجونا
بانما ذاك بلا نكران
قرائن بصدق هذى الحالة
صدق الذى بلغ ما قد حصلا
بصدقه فيما هناك كائن
بانه قد صح نسخ الحكم به
يقاوم احتجاجهم ما قد خلا
ممن غدا يرسله خير الرسل

الى القرى يبلغن وسعا
والترك للقبول منه وعلم
قد كان يرسلن الى مكان
وليس من قرائن هنا تدل
ولا شواهد هناك تتضح
الا لدى شواهد قرائن
لوسع الناس بان يردوا
مما به قد جاء هؤلاء
وذلك اللازم شيء باطل
واعلم بان كل واحد عرف
يأتى مخصصا على العموم
كملتما مضى بيان ذاك فى
ولا يكون واحد مما نعد
فمنع كون ذين ناسخين
بانه اما بان يكون كل
مستندا جاء الى دليل
ذاك الدليل ليس بالقياس
او انه قد جاءنا عن غير ما
فذلك القياس والاجماع
لانما النص لهن عارضا
قال واما منع كون ذين
فانما الاجماع لا يصح ان
لانما أى الكتاب والسنن
ولا يصح النسخ بالقياس قط

للناس رد ما اليهم رفعا
بانما الواحد ممن قد رسم
مبتعد كمصر مع عمان
بصدق ما ترفعه هذى الرسل
وانه لو كان هذا لا يصح
على الذى قالوه فى المواطن
شيئا من الذى هناك يبدو
عن الرسول صاحب اللواء
فهكذا الملزوم ايضا عاطل
من القياس ثم اجماع السلف
مبيننا لمجمل معلوم
محله موضعا للمنصف
من ذين ناسخا ومنسوخا نجد
فحيثما قد جاء فى التبيين
فرد من القياس اجماع حصل
فالنسخ ثم جاء من قبيل
ولا باجماع اتى للناس
مستند من نحو شرع علما
حينئذ بطل ولا نزاع
وما يعارض النصوص رفضا
قياسنا الاجماع منسوخين
ينسخ بالآيات حتما والسنن
نقد ما عنه بوقت وزمن
لما سيأتى بعد ذا فيما نخط

كذلك بالاجماع بعد مدة
 هنا الى معرفة المصالح
 فلو نقول انهم قد اجمعوا
 من قبلهم لم يخل اما ان يكن
 او اجتهاد عند ذاك اولا
 لما ستعلمنه تبيننا
 وان يكن لهم هناك مستند
 فلا يصح ابدا او يتفق
 يخالفون لا ولا ان يرفضوا
 لان الاجتهاد والقياس لا
 وذاك يقتضى لكون مستند
 يصير ناسخا هنا او راجحا
 ولا يصح يجمعوا على عمل
 لانما ذلك اجماع اتى
 اما القياس فكذلك لا يصح
 لانما صحته فيها اشترط
 اقوى واعلامه او يكون
 فكونه ينسخ امر بطلا
 وجوز البعض من الاعيان
 ان ينسخ النص باجماع صدر
 بما روى من قول عثمان الاجل
 قال له لاي شىء تحجب
 والله فى كتابه تعالى
 والاخوان قال بعد ما جرى

اذ لا طريق ابدا للامة
 ولا مفاسد ولا قبائح
 على خلاف ما عليه يجمعوا
 لهم دليل من كتاب اوسنن
 والثان باطل غدا منحلا
 من انهم غير مفوضينا
 من آية او خبر لهم ورد
 من الاولى اجماعهم كان سبق
 الا لآخر له يعارض
 تبطل نصا عندهم قد حصلا
 اجماع من مضى من ارباب الرشد
 على استناد للاخير اتضا
 قطعاً بمنسوخ واضعف حصل
 على خطأ فمن هنا لم يثبتنا
 ان ينسخن ايضا لما قد اتضح
 ان لا يعارضه قياس منضبط
 مساويا له متى يبين
 من كل وجه وهنا الحق انجلي
 وذاك عيسى اى فتى ابان
 واحتج للذى له كان ذكر
 لنجل عباس متى له ساءل
 بالاخوين الام فيما تذهب
 ان كان اخوة له قد قالوا
 ليسا باخوة وذا لن ينكرا

اجابه وانقطع الكلام
يعنى بذاك انهم قد اجمعوا
وقد اجيب قوله بانما
اذ نحن بالمفهوم فى ذا قلنا
وان زين الاخوين ابدا
فان يكن يثبت ما ادعاه من
فواجب تقدير نص اجمعوا
او لا فاجماعهم الذى صدر
وقال نور الدين ذاك العليم
بان معنى الاخوة الذى ذكر
فى حجبها بالاخوين فقد
يمنع عن اعطاء حكم الاخوة
وانما غاية ما فيه هنا
بان للاخوين حكم الاخوة
بانما الاخوان لا كالاخوة
قد صار منسوخا لقلنا قد نسخ
قد علمته المسلمون ووعوا
فنسخه بذلك الدليل لا
ثم طريق النسخ والتبيين
فواحد ان تعلم المقدما
وتعلمن ما غبدا مؤخرا
بانما الناسخ من هذين ما
ويعرف السابق فى ذى الحالة
وهكذا ورود اخبار اتت

حاجبها قومك يا غلام
بانها محجوبة فتمنع
يكون ذاك الحال نسخا علما
وبدليل قاطع اثبتنا
ليسا باخوة بقاطع بدا
اجماعهم عثمان فيما قد زكن
لاجله على الذى قد رفعوا
من جملة الخطا فليس يعتبر
وحاصل الجواب لا نسلم
فى الذكر منسوخ باجماع صدر
لاجل عدم لدليل وارد
للاخوين فى تراث الميت
بانما اجماعهم قد بينا
قال ولو سلم فى القضية
فى بابنا وان معنى الآية
ذلك ايضا بدليل قد رسخ
واستندوا اليه فيما اجمعوا
بما من الاجماع فيه حصلا
كائنه باحد الامرين
من الدليلين اللذين اصطدما
من زين فلتحكم بعيد ان ترى
جاء اخيرا للذى تقدما
بالاطلاع مع نزول الآية
عن النبى المصطفى وثبتت

ويعرف السابق من معرفة
بان يقال انه قد نزلا
وان ذا الحديث ايضا قد ورد
او انه فى غزوة معروفة
وان يكن لم يعلم المقدم
حينئذ توقف ويمتنع
٤٢ لا اذا كان دليل يوجد
والثان منسوخ فللدليل
وقال بعض العلماء يختار
وهو ضعيف حيث ان لم يكن
واختار بعض العلماء الاكارم
ما بين قطعيين والخيار مع
وجهه ذاك ان من تخيرا
فانه لا بد ان يواقعا
والثان من دينكم الامرين
بان هذا الحكم او بانما
وبكذا منسوخة وما ذكر
وفى القوى يلية فى قول الاول
بدون ان يصرحن بلفظة
الآن خفف الله عنكم
قد كنت عن زيارة القبور
الا فزوروا كذاك كنت قد
عن ادخار اللحم من اضاحى
اما اذا قال الصحابى بان

تاريخ ما جاء به من مدة
عام كذا شهر كذا مما خلا
عام كذا شهر كذا من المدد
وغيره فى الغزوة الثانية
من دين من مؤخر فيلزم
تمسك بواحد مما سمع
بانما الناسخ منها واحد
يصار فى النسخ وفى التبطل
من دين واحد له يصار
لواحد مرجح فى موطن
بان يكون الوقف مع تصادم
تصادم الظني ان كان وقع
عند تعارض لقطعى جرى
له اختياره دليلا قاطعا
نص من الشارح بالتبيين
هذى الدلالات بها نسخ سما
اقوى طريق النسخ دون ما شجر
ان يذكرن ما على النسخ يدل
نسخ وذا كقول رب العزة
وما عن النبى ايضا يرسم
نهيتكم فى سالف العصور
نهيتكم فيما مضى من الامد
فادخر وافليس من جناح
ذا الحكم منسوخ بما هنا زكن

فما رآه الاكثر من الاول
ان يكن المنسوخ قطعيا غدا
فلا خلاف فى قبول ما نقل
وذهب الكرخي فى منقوله
فى ذاك مطلقا دليله على
ليس بقول صاحب الجليل
ذاك الذى به الصحابى اخبرا
فالقول من ذاك الصحابى الابر
لناسخ بنفسه حيث ورد
ذين الدليلين اللذين اعترضا
واعترضوا هذا بان ما زكن
بان يكون ناسخا فهكذا
معينا لناسخ قد علما
الشيء قد لايقبل ابتداء
كالشاهدين ليس يقبلان
وان هما يوما على انسان
ذاك الذى كان ماله الى
وكالشهادات من النسوان
وتقبلن فى الولادة التى
وهكذا قول الصحابى العلم
لكنه يأتى دليلا رسخا
ذاك الذى ماله يصير
وصاحب المنهاج قولا ابدى
هنا على الخصوص حيث فى العمل

بان ما قال به لا يقبل
اما اذا ما كان ظنيا بدا
لنا الصحابى بنسخ فيه حل
الى وجوب لقبول قوله
ذلك ان النسخ مهما حصل
وانما ذلك بالدليل
بانه لناسخ لما جرى
معين للناسخ الذى ذكر
لانه يعلم انما احد
ناسخ والآخر منسوخ مضى
عن الصحابى متى لم يصلح
لا يصلح يأتى دليلا محتدى
وقد اجاب فيه بعض العلماء
فيقبلن فى انتهاء جاء
فى الرجم مهما شهدا فى زانى
قد شهدا بصفة الاحصان
رجم ففيه دون شك قبلا
مردودة فى نسب الانسان
مالها لنسب مثبت
ليس يكون ناسخا لما علم
لنا على تعيين ما قد نسخا
لناسخ وارتفع المحذور
بان ذا عندي ضعيف جدا
بذلك الظنى ابطال حصل

لحكم قطعى وليس يبطل
بيان ما هنا لنا قد ذكرنا
فانما الحكم الذى قد ثبتا
يكون قطعيا بلا ريب حصل
فى ان واحدا من الاثنين
فان حكمه بظن قد بطل
قال فلا يصح ما هنا ذكر
بان ذا التضعيف فهو انما
فيما اذا ما الناسخ الذى بدا
لا يتوجهن على ما ان يكن
لانما الابطال انما بدا
لا بمقال من صحابى علم

قطعيانا بالظن حين يحصل
فى الخبرين ان هما تواترا
بكل واحد من الذى اتى
فان بظنى هنا كان العمل
قد صار منسوخا بلا تعيين
مع كونه فى الاصل قطعيا حصل
وقال نور الدين والذى ظهر
يتجهن حسبا قد فهمما
وعين صاحب ظنيا غدا
ذلك قطعيا وحاله زكن
بذلك القطع الذى قد وردا
كمثلما قدمته وهو الاتم

الركن الثانى فى مباحث السنة

طريقة واحد العادات
نافلة اى انها زيادة
وللاصوليين ما رويننا
غير الكتاب الناطق المبين
وأول من هذه الامور
فانهم ان اطلقوه نصا
قد جاء الا السنة القولية
قولا وفعلنا من سواء صدرا
مع قدرة على نكير ظهورا

وانما السنة فى اللغات
وفى اصطلاح الفقهاء عبادة
وفى اصطلاح للمحدثيننا
عن النبى المصطفى الامين
من قول او من فعل او تقرير
هو الذى باسم الحديث اختصا
لا يفهمن منه فى القضية
وذلك التقرير فهو ان يرى
فيسكتن عليه لما ينكرا

انواع الوحي

ربى الى نبي ارتضاه
وهو اجتهاد في الامور كائن
فيها بيان من الهه يخط
له هنا في الاصل خمسا من صور
مشابه صلصلة من الجرس
اشد حالات لوى قد نزل
بصورة لرجل من الورى
من كل قول قد اتى من ربه
من سائر الحالات فيما يروى
قد صار مسموعا بسمع فهمها
في روعة نفيا كما يرام
بان روح القدس في روعى نفت
من قبلها في قوة قد تعتبر
شئ من الذكر العزيز المثبت
جميعه من جهة السمع حصل
معنى بلا واسطة من الملك
دون الذى من قبلها كان سبق
في نومه بالامر من رب الفلك
بسورة الكوثر من رب العلى
حق وحجة بدون ما شجر
وسائر المكلفين العقلا
بين بنى الاسلام ممن وحدا

وذلك الوحي الذى اوحاه
نوعان فالواحد منه باطن
تلك التى لم ينزلن عليه قط
والثان وحي ظاهر وقد ذكر
احدهما ان ياتينه بحس
وهذه الحالة في قول نقل
ثانية ياتيه قد تصورا
فيملين عليه ما جاء به
وان تين الحالتين اقوى
لانما الوحي بكل منهما
ثالثها ان ينفث الكلام
كما اتى عن خير مرسل بعث
وهذه الحالة دون ما غبر
ولا يجر بهذه الكيفية
لانما القرآن حينما نزل
رابعها يلهمه الله الملك
وانها في القوة التى تحقق
خامسها ان ياتينه الملك
قيل ومن ذلك وحي نزلا
وكل ما قلناه من هذى الصور
على النبي المصطفى خير الملا
بلا خلاف نعلمنه ابدا

يناله بعد اجتهاد علما
 نص وفيه خلف اهل العلم
 وجل صحب واهل فيما نقل
 حنيفة والشافعى الانجب
 اى فى الحروب ان اليها برزا
 وقوعه لقول بارىء السما
 لهم كذا جاء وما استبنتا
 لو اننى استقبلت من امرى ما
 ما سقت هديا هكذا قد نقلنا
 بانه لو جاز ما قد قالوا
 سواء من مجتهد فى الامة
 منع خلاف قوله ان حصلا
 نتبعن قوله فيما عنا
 او انه عن اجتهاد ونظر
 فالاجتهاد منه وحى بطننا
 يلهمه المهيمن العلام
 ان هو الا وحيه تعالى
 قلناه فى الحكم الذى قد ابرما
 ذلك فى حكم به قد صدعا
 وان يرجحن سوى ما وقعا
 من صحبه فى الحرب ان تاجج
 يراه صحبه السراة الفضلا
 فيرجعن لقولهم مؤيدا
 فى بدر عن راي له وفكرة

اما الذى قد كان باطنا فما
 وبعد ما تأمل فى حكم
 فمنعته الاشعرية الاول
 واحمد جوزه ثم ابو
 ودون حكم الدين بعض جوزا
 واختار بدر العلما الفظما
 عفا الاله عنك لم اذنتا
 كذاك ما عن النبى رسما
 كنت له استدبرت فيما قد خلا
 واحتج من يمنع هذا حالا
 جاز خلافه كمثله حالة
 وانعقد الاجماع فى الناس على
 اجيب ان الله قد الزمنا
 وهو سواء منه عن وحى صدر
 خلاف غيره فلا خلف هنا
 اى انه من ربنا الهام
 ما ينطقن عن الهوى قد قالوا
 واحتج من يمنع من وقوع ما
 دون الحروب انه لو وقعا
 لجاز فى ذلك ان يراجعا
 كمثلهما قد كان ذلكم يجي
 فانه كان يرى الراى ولا
 ثم يراجعونه فيما بدا
 كمثلهما قد جاء فى المحطة

فراجعوه بعد هذا فقبل
وهكذا فى الصلح بالاحزاب هم
بثلث من تمر المدينة
فرد عن رأى رأى وما به
كذلك ايضا راجعوه ثانية
حتى لقد اخبرهم بالحال
اجيب ان الاجتهاد ان اتى
فانه يخالف اجتهادا
لانها تادية الاحكام
ايضا وفى تأدية الاحكام
وعن خطأ كان والا لم تثق
خلاف رايه بحرب عن له
وقال نور الدين والمختار من
جواز ان يكون قد تعبدا
فى حكم دين كان او آراء
لكنما وقوع ذاك منه لم
ثم الذين جوزوا تعبدا
قد وقع الخلاف بينهم على
فيه فجوز الخطأ بعضهم
وما اتى فى آية الاسارى
حتى النبى قال لو قد نزلا
لم ينج منه ابدا غير عمر
وأخرون منعوا ان يصدرا
لانما الامة من امر الخطأ

رايهم ومن مكانه انتقل
يصالح الجيش الذى لهم وهم
فراجعوه بعد فى القضية
قد هم فى الصلح لامر حربه
فى صلحه المعقود بالحديبية
بانه وحى العلى العالى
منه على احكام شرع ثبتا
منه برأى وحروب عادا
فخلفه فيها من الحرام
يعصم عن مزية الاقدام
منها بشيء لو به كان نطق
فانه ليس بهذى المنزلة
هذى المذاهب التى تدون
بالاجتهاد فى جميع ما بدا
سياسة فى الحرب واللقاء
ينقل لنا الا بحرب تضطرم
خير الانام باجتهاد قد بدا
جواز ان يخطأ صفوة الملا
لما اتانا لم اذنت لهم
من لوم ربه له جهارا
من السما فينا عذاب وبلا
لانه كان لقتلهم نظر
منه الخطأ عند اجتهاد قد جرى
معصومة عند اجتهاد ضبطا

احق من بينهم بالعصمة
 ينفرن عن قبول قائلته
 وقال نور الدين في المسئلة
 نبينا رأيا لمن تأملا
 بالاجتهاد ان نقل في احمد
 من جملة الوحي الذي له جرى
 من اجتهاده بعيد جدا
 ما كان ظنه اليه قد يؤد
 فلا خطأ حينئذ قد جرى
 حقوقه طرا على المراد
 ان هو الا الوحي منه يوحى
 امر الخطا من فعله في شيء
 من العتاب في كلام ذي العلى
 فانما عاتبه على العجل
 مثل انتظاره الذي قد استقر
 قد منعوا خطاه ان يكونا
 على خطأ ان كان منه قد صدر
 قد جوز الخطا له عيانا
 ينبهن ولا يقرر لا لا
 ذاك وانه عليه قد اقر
 فنعلم بانما باريه
 دليل شرع واجب ان يتبع
 من امة الهادى الى طرق الرشده

فالمصطفى المختار هادى الامة
 ايضا وان الشك في اصابته
 فيبطلن غرض بالبعثة
 وان في التجويز للخطا على
 فاننا في صحة التعبد
 وان الاجتهاد من خير الورى
 فكونه يخطا فيما ابدى
 لانما المطلوب ممن اجتهد
 لا غير ما قلنا به في الامر
 ان كان قد وفى للاجتهاد
 ايضا وما قد جاءنا تصريحاً
 ليس يجوزن على النبى
 اما الذى كان عليه نزلا
 فى البعض ايضا من اموره فعل
 فى امره والوحي لما ينتظر
 ثم الموجوزون والذين
 قد اجمعوا بانه ليس يقر
 فان يكن اخطا مع من كانا
 فانه على خطاه حالا
 فان يكن على اجتهاده استمر
 لم ينزلن عليه عتب فيه
 الهمة فكان منه ما وقع
 بلا خلاف يعلمن بين احد

مبحث الحديث

فانه اما بان يتصلا حتى الى الهادى به قد يصلا عنه فلا ينهى لهادى الامة بعض من الصحب الهداة النبلا خبير الورى واسطة تحصلا تذكر هنا واسطة كما لزم والراوى لم يذكر لها متى رفع بالمصطفى فذاك نوعان جعل به ولكن لم يكن كما لا والمستفيض عنه عند الاول اى اتصال كامل على الوفا بينهم فى الاصطلاح الشاهر يمكن منهم كذب ان يحصلا بحيث ان لا يمكنن منهم كذاك حتى ينتهى فى الغاية بعينه اللفظ عن الهادى السبل تواتر اللفظ وان يكن نقل تواتر المعنى الذى قد وصفوا فانها اربعة للناظر جماعة كثيرة من البشر تواترا فيما رويننا قطعما لما تكن عندهم بكثرة

الخبر المنقول عن خير الملا بحيث يرويه الذى قد نقلنا أو انه يفصل فى الرواية بل انه يقتصرن به على او كان فى اسناد ذلكم الى ما بينه وبين راويه ولم او بين بعض من رواه تقع اما الذى اسناده قد اتصل فواحد ما اتصل اتصالا وهو الذى عبر بالمتصل ومنه ما يتصلن بالمصطفى وهو الذى يعرف بالتواترى وهو الذى جماعة ترويه لا فى عادة عن جملة مثلهم تواطؤ بكذب فى العادة الى النبى المصطفى فان نقل فانه يدعى على عرف الاول معناه وحده فهذا يعرف اما شروط ذلك التواتر فواحد ان ينقلن للخبر فالنقل من اربعة لا يدعى لانه قد قيل فى الاربعة

الثان ان يكون عد من نقل
ان يتواطأ مثلهم على الكذب
من كثرة وغيرها من صفة
لانه ما من عداد كونا
فى حالة تكون من احوال
الا ترى عائش لما مرت
فنبحت لها كلاب الحوالب
وعند ذاك بالرجوع همت
ثم بما لا ولد الزبير
عسكرها على كلام الزور
بانه لما يكن بالحاء
وذاك فيما جاء للاعلام
ولم يكن شك ولا نكير
واشترطوا فى هذه الصفات
شتى ولم يجتمعوا من قبل
ومنه ان يكون من قد اخبروا
فيما به قد اخبروا يدعوه
جماعة لا يتصور ن بحق
منهم هناك كذب من غير ما
بل انما خبرهم قد اتفق
وان من أجل مراعاة لما
تخالفت اقوال اهل العلم من
فى عد من بخبر منهم حصل
ان خمسة فصاعدا كانوا حصل

لا يمكن عادة عند الاول
لاجل حال فيهم قد استتب
لا لمجرد لتلك الكثرة
الا ومنهم الوفاق امكنا
وذاك ما لا ينكرن بحال
بالحوالب المعروف بين الرفقة
اذ خرجت بالجيش بين العرب
لخبر تروى لهادى الامة
فى اربعين رجلا من خير
فشهدوا فى الموضع المذكور
بل انما هذا بجيم جائى
اول زور كان فى الاسلام
فى الاربعين انها كثير
بان يكون القوم من جهات
ما ان يؤدوا خبرا بالذقل
ليس لهم من عرض وينظر
لذلك الاخبار مع كونهم
فى عادة بانه قد اتفق
تواطىء من شأنهم قد علما
ليس لاغراض هناك تعتلق
قلناه من معنى هنا قد رسما
اصحابنا وغيرهم ممن زكن
علم فجاء النقل عن بعض الاول
بخبر منهم الينا قد وصل

علم صحيح وبصدقه وجب
وقال بعض ان يكونوا عشرة
وقيل باثنى عشر عشرينا
واشترط البعض من الاصحاب ان
وقال بعض العلماء سبعونا
وثالث الشروط ان يكونوا
مستنديين للمشاهدات
وعن ملوك وعن البلدان
فيخرجن بذلك الاخبار عن
جمع كثير كان من جهات
او انما القرآن مخلوق فلا
تواترا في الاصطلاح الاصلى
يمكن فيها نظر لكل
فما لكثرة المخبرينا
وكان بعض العلماء في الحالة
كمثلما يكون في الشهادة
بانه لو كان ذا لم يشترط
بقتل عيسى المجتبى العلم به
وقال نور الدين هذا الشرط
لان اهل قسطنطين مثلا
لحصل العلم لنا بذا الخبر
قال واما خبر اليهود
فلاختلال الشرط للتواتر
اما بقرن اول قد كان او

ان نقطعن فليس فيه من ريب
فصاعدا فهذه المعتبره
وقال بعضهم باربعينا
يكون في ذى الاربعين موتمن
فصاعدا لغيرما حكينا
في خبر كانوا له يبينوا
كنحو اخبار عن الاصوات
ونحو مطعوم من الالوان
امور عقل مثلما لو يخبرن
عن حدث في العالمين آتي
يكون ما قالوا به ووصلا
لانما امور هذا العقل
ذى فكرة وفطنة وعقل
في هذه من اثر يرونا
يشترط الاسلام والعدالة
مستندا في هذه المقالة
افاد اخبار اليهود المختلط
وذاك باطل ولم يشتهبه
فيما اراه فاسد منقطع
لو اخبروا بملكهم قد قتلوا
لو ان كل القوم كان قد كفر
بقتل عيسى الطاهر الرشيد
في نقله بينهم في الغابر
في اوسط القرون حينما رووا

اي لقصور الناقلين ثما
وقال والظاهر فيما قد نرى
فى اول القرون منهم فلذا
ليس لعدم العدل والاسلام
فان اتانا خبر كمثما
من كونه شروطه مستكমা
لانه مع هذه الامور
وكل ما افاد للضرورى
ثم على القطع بصدق الصورة
منها الوجوب فيه ان يعتقدا
ثم وجوب لاتباعه وان
ذاك من المسائل العلمية
تفسيق من خالفه ولو غدا
وكون علمنا بمدلول الخبر
من الضرورى مقال صاحبنا
وقد اتى عن بعضهم فى الاثر
وقال نور الدين فى المسطور
بانه لو نظريا حصلا
فى العلم عنه ومن المعلوم
من قد تواترت لهم بالصفة
ومثل مصر والعراق فهم
بل هم على القطع بها يتفقوا
كما على القطع بما قد شاهدوا
وان دون رتبة التواتر

عن عدد تواترى ثما
بانما القصور انما جرى
لما يكن تواترا فيحتذى
بعد ثبوت عدد الاقوام
له وصفنا فى الذى تقدا
فاقطع بصدقه متى ما وصلا
يفيدنا علما من الضرورى
بصدقه نقطع فى الامور
تفرعت مسائل كثيره
ان من مسائل اعتقادنا بدا
يؤخذ بالمدلول منه ان يكن
ومن مسائل لهم جلية
ذاك بتأويل هنا مستندا
ان كان من تواتر لنا ظهر
والبعض من اهل الخلاف عندنا
بانما ذلك شىء نظرى
حجتنا بانه ضرورى
لوقع الخلاف بين العقلا
ان اولى العقول والفهوم
اخبار بلدان كمثما مكة
لا يتخالفون فيما يرسم
وليس ما بينهم تفرق
توافقوا وبالذى قد عهدوا
فى خبر رتبة ذاك الشاهر

قطع باجماع لهم قد تما
 انظري ذاك ام ضرورى
 يجمع بانه يفيد القطع ثم
 من شبهة اى فى اتصاله غدا
 من خبر عن واحد قد رسما
 معنى وصورة لمن تنبها
 لم تتلقى ذاك بالقبول
 لشبهة قد جاء فى الماثور
 فى اصله ليس بمعنى بادى
 كانت تلقته عن الرسول
 يقينهم وفوق ما قد ظنا
 بين احاد وتواتر سما
 صحابة بشرط التواترى
 فى الثان والثالث من قرن ظهر
 على القبول فهو الذى شهر
 عنه وبالمشهور مع بعض الورى

فيوجب التواترى علما
 ولو تخالفوا على المذكور
 اما الذى قد كان مشهورا فلم
 فليس فى التواترى ابدا
 لاصورة كلا ولا معنى وما
 فان فى اتصاله لشبها
 من حيث ان امة الرسول
 وفى اتصال الخبر الشهور
 اى صورة لكونه احادى
 لانما الاممة بالقبول
 وقد افاد ذاك حكما دونا
 وهو على ذا رتبة قد صارما
 وهو الذى لم يتصف فى اعصر
 لكنه من بعد ذلك اشتهر
 فقبلوه ولديهم استمر
 وبعضهم بالمستفيض عبرا

الخبر الاحادي

ممن روى لنحو صفوة الرسل
 اى انه الشروط لم يستكمل
 فى نقل ما تواتريا علما
 قد نسبوا له الى احاد
 وحكمه عند اولى التحصيل
 فى العلم قطعاً لو اتانا نقلاً

وخبر اسناده قد اتصل
 لكنما اتصاله لم يكمل
 تلك التى الذكر لها تقدا
 فان ذاك الخبر الاحادى
 من نقلوا له عن الرسول
 بانه ليس يفيد اصلا

كما افاد خبر التواتر
كمثلما افادها المشهور
لعملا به لدى حصول
لانما الظن بصدق خبر
واختلفت امة خير مرشد
بخبر الواحد بعض منعنا
واختلف المجوزون قالوا
بانما تعبد بما وصف
لو جاز في العقل وعن بعض اثر
ثم تخالفوا فبعض قالوا
فقط لكن قد راي بعض الاول
لكنما الصحيح فيه يوجب
اما وجوب عمل بخبر
بالعقل والنقل فاما ما علم
بان من له طعام احضرا
من يغلبن في ظنه تصديقه
فانه اذا عليه يقدم
فانه للذم قطعاً يستحق
اما ثبوته من النقل فقد
عن احمد يبعث للسعاة
النازحات والقرى يروونا
ما يلزمنا عليهم في المال
قبول ما جاءوا به كما رفع
قد اجمعوا طرا بلا عناد

ولا الطمانينة في الضمائر
لكنه يفيد ان يصير
شرائط تذكر في النقول
عدل لنا يحصل عند النظر
على جواز ذلك التعبد
وبعضهم جوزه ووسعا
بعضهم اذ اظهر الجدالا
ليس بواقع ولم يكن عرف
بل جائز وواقع ما قد ذكر
بانه ليجب الاعمالا
بانه يوجب علما وعمل
لعمل من دون علم يطلب
من واحد فثابت في النظر
من العقول فهو ما لنا رسم
وبعد ذا يخبره من الوري
بان فيه السم اذ يذوقه
مع ظنه بانه مسمم
وذلكم معنى الوجوب المتفق
يعلم من تواتر لنا ورد
ويبعث العمال للجهات
عنه لمن اليه يبعثونا
وكان قد الزمهم بحال
ايضا وصحب المصطفى ومن تبع
ان ياخذوا بخبر الأحاد

ويعملوا به لدى الامور
انهم ليرجعون ابدا
فيحكموا به كمثله خبر
فانهم فى حكمهم تحيروا
انى فى المجوس لست ادرى
واكثر السئوال فيما قد ذكر
عن النبى قال سنوابهم
لكنه لا تؤكل الذبائح
وعمر قد كان فى ديات
ليس يسوى ثم بعد ذا ترك
لما راي الكتاب عند عمرو
كذاك ايضا بكتابه عمل
وقد روى ان ابا بكر الابر
اصحابه كذاك ايضا عمر
وبحديث عمرو ايضا عملا
وكان كل ذلك الذى ذكر
بل كان منهم بذاك العامل
فكان اجماعا على فرض العمل
والتابعون مطبقون طورا
على قبول خبر قد وصلا
فكان ذاك الامر اجمعا وقع
فان يقولوا انه كما نقل
كذاك ايضا ردهم قد نقل
كمثلما رد ابو حفص عمر

بيان ما قلناه فى المذكور
لخبر من واحد لهم بدا
سليل عوف فى المجوس القدر
وشأنهم حتى يقول عمر
ما اصنعن ان حار فى ذا الامر
حتى روى سليل عوف الابر
سنة اهل الكتب من قبلكم
منهم كذا نسائهم لا تنكح
اصابع فيما الينا اتى
مذهبه الذى عليه قد سلك
سليل حزم ناطقا فى الامر
فى صدقات غنم وفى الابل
قد كان ايضا يرجعن الى خبر
كذاك عثمان على حيدر
مقداد فى حكم مذي نزلا
من غير انكار من البعض صدر
ومنهم مصوب والقابل
بخبر من واحد لنا نقل
وفقها الامصار ممن مرا
من طرق الآحاد لما نقلنا
من الصحابة الذرى ومن تبع
قبولهم لواء متى حصل
لخبر من واحد قد وصلا
ما نقلت فاطمة من الخبر

ومكذا ايضا أبو بكر الاجل
فى شأن ذلك الطريد الحكم
قد كان آذنا له فى رده
فقد تعارضت روايات الاول
اجيب اننا لانسلمنا
كمثل نقل كان للقبول
فى شأن ذاك الرد اخبار نقل
لكونها من طرق الآحاد
لاجل ذاك ردها بعضهم
فما اتى من فاطم من الخبر
ومانع الجواز للتعبد
ومن جواز اخذنا به فقد
من ذاك قول الله فى كتابه
كذلك ان يتبعون الا
قالوا اتى النهى بلا ارتياب
وسنة وخبر الآحاد لا
فلا يكون حجة لذا السبب
ايضا وقول بوجوب العمل
فانه يؤدى الى عمل
لانما فى خبر الآحاد
اجيب ان آية قد وردت
فيما يكون العلم منه قد طلب
على اتباع الظن انما بدا
وفى الامور الاعتقادية

رد لما عثمان كان قد نقل
ان النبى المصطفى للامم
من حيثما قد كان بعد طرده
فها هنا تساقط فيها حصل
بان نقل الرد فى ذا المعنى
بل الذى قد جاء فى المنقول
جدا وما رد لها الصحب الاول
وانما ردت لشك باذى
فى حين ذاك دون بعض منهم
جاء القبول فيه من غير عمر
بخبر الآحاد مهما يرد
يحتج فى هذا باوجه تعد
لا تقف ما ليس لك العلم به
ظنا اتانا فى الكتاب يتلى
عن اتباع الظن بالكتاب
يفيد الا الظن مهما حصل
لاجل ذلك اطراحه وجب
بخبر الآحاد مهما يصل
بالمعارضات مما قد نقل
تعارض بدون شك باذى
على اتباع الظن انما بدت
اى ذلك الذم الذى قد انتسب
فيما من الامور قطعيا غدا
وما نقول فى الفروعيات

العمليات وذاك جمعا
وقد اجيب عن مقال ثانى
لان من صوب كل مجتهد
لان حكم الله فى كل احد
فان تعارضت له الاخبار
فهو الى الترجيح يرجعنا
فهو على الخلاف فى الاعمال
او انه مخير فان ما
واحتج من قال بان ما نقل
ويوجب العلم جميعا وهم
بانه يلزمنا ان نعمل
بما مضى قبل من الادلة
عن اتباع الريب والظنون
بانما الآحاد مهما رفعوا
لانه لو كان لم يوجب لنا
ان نعلن به وقد نهينا
وقد اجيبوا انما نهينا
فيما غدا المطلوب علما فيه لا
وقال نور الدين ذاك الاروع
لقولهم فى خبر الآحاد ان
قاعدتين من اصول الدين
والمسلمون فارقوم لما
قد اثبتوا اصول هذا الدين من
وغيرها بخبر الآحاد

بين ادلة اتتنا تسمى
ان لا تضاد بهذا الشأن
فغير قادح عليه ما يعد
منهم فما اليه ظنه يؤد
وما درى نسخا هنا يصار
فان عن الترجيح يعجزنا
يطرح الكل لهذا الحال
قالوه من تناقض لن يلزما
من جهة الآحاد يوجب العمل
اهل الحديث من له قد ترجموا
بخبر الآحاد مهما وصلا
وقد اتى النهى بنص الآية
فها هنا نعلم باليقين
يلزمنا لعمل علم معا
علما فغير جائز لنا هنا
عن اتباع الظن اجمعينا
نحن بان تنبع المظنونا
فيما غدا المطلوب فيه العمل
بان اصحاب الحديث فرعوا
يوجب اعمالا وعلما ان يكن
عظيمتين ومتينتين
ابدوه من مقالهم تهجما
مسائل للاعتقاد تعرفن
حجتهم على الثبوت البادى

لهم على وجوب ذلك العمل
 بين فروع واصول اول
 دل على قبول ما قد رسما
 منها بان ذاك لا يكون قط
 لذاك عن بعضهم قد يروى
 فعرضه على الكتاب المنزل
 عن النبي المصطفى خير البشر
 عنى رواه القادة الاحبار
 فانه عنى بلا ارتياب
 فليس عنى هكذا قد وصفا
 وحاصل الرد على القاعدة
 فانما يؤخذ با ليقين
 لا يثمر اليقين فى الفؤاد
 فلا يجوز ترك ما قد اثمرا
 الا ترى عائش زوج المصطفى
 رأى محمد الهه الاجل
 قد قف شعري من كلام منك حل
 فى الذكر لا تدركه الابصار
 من خبر يثبت روية الاجل
 تعذيب ميت ببكاء الامل
 وازرة بها نفت هذا الخبر
 وانها عن الهدى لباعده
 خالف ما جاء من القطعى
 وانها فرع على الاولى

بانما الادلة التى تدل
 بخبر الآحاد لم تفضّل
 وقد اجيب قولهم بانما
 بجملة من الشروط تشترط
 مصاد ما لما يكون اقوى
 بانه متى الشروط تكمل
 يلزم للذى اتانا فى الخبر
 بانها ستكثر الاخبار
 فكل ما وافق للكتاب
 وكل شئ للكتاب خالفا
 وقال نور الدين فى القضية
 ان الكلام فى اصول الدين
 فيه وما جاء من الآحاد
 وانما يثمر ظنا للورى
 علما لما يثمر ظنا عرفا
 حين اتاها سائل يسأل هل
 قالت له يا ايها الذى سأل
 ثم قلت ما قاله القهار
 وان فى ذلك رد ما نقل
 كذاك ردت علش لنقل
 ثم قلت قول الاله لا تزر
 فان تكن عرفت هذى القاعدة
 فاقض بررد كل آحادى
 والفت الى القاعدة الثانية

فبوجوب لقبول الواحد
لو خبز الواحد كان خالفنا
حجتهم على ثبوت القاعده
بانه اذ كان كل ما حصل
يوجب علما عملا بما نطق
فى حالة القبول فالواجب ان
اجيب اننا قطين نسلمنا
من الدليلين لعلم اوجبا
بل اننا نقول بعض ما يخط
كخبر الآحاد حيث ينقل
فى ان ما عن واحد قد رفعا
لكنما عدالة الراوى الابر
فاين ياترى حصول العلم من
قبل ولو حصوله سلمنا
ما بين علم بالكتاب قد حصل
من سنة وبين علم حصلا
فيلزمن رد الضعيف حيثما
فانه دمت بهذه الادلة
وخبر الآحاد مهما صادما
فمذهب الاكثر من اصحابنا
والمتكلمين تقديم الخبر
فيعملن حسب هذا بالخبر
وقدم القياس مالك الاغر
فالخبر الذى اتى يخالف

قضوا بحسب هذه القواعد
دليل قطع فهو لن يزيها
اي هذه التى تراها فاسده
من الدليلين الينا ووصل
لم يك بعضها من البعض احق
نقبل كل واحد مما زكن
بان كل واحد قد علما
وعمل معا متى ما نصبا
يوجب للاعمال وحدها فقط
لانه ليس يشك عاقل
محتمل للصدق والكذب معا
نرجح الظن بصدق للخبر
هذا فلا علم هناك يحصلن
فواجب ان لا نساويننا
وبتواتر الينا قد نقل
من طرق الآحاد لما نقلنا
قد كان للاقوى انى مصادما
ما قد بنوا لهم من القاعدة
قياسا فالخلف فيما قدما
وجل قول الفقها من غيرنا
هنا على قياسنا الذى ظهر
دون القياس والقياس قد هدر
وغيره ايضا على هذا الخبر
قياسهم عندهم مزيف

وجاء قول عن ابي الحسين وهو بانه اذا ما العلل فذلك القياس قال اقدم وان تكن اصولهم قطعيه فان ذاك موضع اجتهاد بانما العلة مهما نصبح من خبر كان القياس صادما اذا غدا وجودها فى الفرع وان يكن وجودها فيما وصف وان يكن خلاف ذاك فالخبر واحتج من قال بتقديم الخبر باوجه اولها الاجماع من فانهم كانوا متى ما نزلت يحاولون الاجتهاد فيها فيما له ترد من اصول فان اصابوا خبرا فى النازلة وتركوا التعويل ثم والنظر اما رايت عمر الفاروقا فى دية الجنين حينما نقل وقال لولا خبر ترويه وان ذا نص صريح من عمر الثان ان الخبر الذى نقل خلاف حالة القياس الحاصل ودون نص لا يصح اصلا

غير الذى قلنا من القولين من طرق القطع الينا تصل من خبر عن واحد قد يرسم لكنما علتهم ظنيه وعن فتى الحاجب قول بادى ثابته يوما بنص ارجح فذلك القياس صار اقدا يحصل من طرق اتت بالقطع من جهة الظن فها هنا نقف اقدم من قياسهم فليعتبر على القياس مطلقا متى ظهر صحابة الرسول ارباب الفطن حادثة عندهم واعضلت وينظرون نظرة اليها او يسمعون شيئا من النقول صاروا له وانتهت المحاولة من بعده على سوى هذا الخبر قد ترك القياس والتدقيقا فيه اليه خبر وقد قبل كنا برأينا قضينا فيه بان من قياسهم اولى الخبر بنفسه صار دليلا مستقل فذاك محتاج لنص فاصل والمستقل من سواء اولى

ثالثها ان معاذا قدما
والمصطفى صوبه فيما اتى
ومن يقدم القياس المعتبر
قال اذ الاخبار يعترىها
وذلك القياس من جميع ما
ورد ذا ان دليل العمل
صيره كمثله مامون الغلط
ايضا وفى القياس ربما حصل
ويشترطن بعض الاصولينا
اى فى قبوله شروطا تنضبط
فى ذلك القبول ان يكون ثم
لان ما من هذه الانواع
وكثرة للناقضين استلزما
بين صحابة الرسول من مضر
شخص من الصحابة الاعلام
وقال نور الدين لا نسلم
الا اذا ما كان فى اصول
حجتنا لعدم اشتراط ما
ان دليلا لوجوب العمل
ما بين ما به تعم البلوى
فى العمليات مع ان الاغلبا
عموم تكليف بها واجمعا
على قبول خبر الآحادى
من غير تفصيل لما تعم به

نصا على القياس لما حكما
فهذه لهم دليل ثبتا
على الذى قد جاءه من الخبر
نسخ وكذب غلط ياتىها
قلناه سالم فصار اقدا
بخبر الواحد حين ينجلي
فيؤخذن به بدون ما شطط
غلطهم عند تعارض العلل
فى خبر عن واحد ياتينا
احدها بان بعضهم شرط
فى غير ما البلوى به كانت تعم
توفرن لنقله الدواعى
فاكتسب الشهرة مما علما
فليس يختص بنقل ما ذكر
دون الذى عداه من اقوام
لما اتوه من شروط لهم
دين الاله الملك الجليل
قالوه فى الفروع ما قد علما
بخبر الواحد لم يفصل
وما به تخص فيما يروى
نقول فى احكام شرع المجتبى
صحابه المختار فيما رفعا
فى العمليات على العباد
بلوى وما ليس وذا لن يشتبه

واحتج من يشترطن لما ذكر
احدها ان العبادات متى
فانما عموم فرضها اقتضى
كما جرى العادة من قديم
الثان قالوا ان ما قد نقلنا
فانه لا بد ان يبيننا
اذ كلها الى وجوب العمل
ثالثها بانه قد نقلنا
رد لما عن واحد قد يروى
فعمر الفاروق رد خبرا
وذلكم ان ابا موسى وصل
وخارجا من بابه استقاما
ثلاث مرات يقول ادخل
قال ابو موسى من السنة ذا
حتى اتى بشاهد يصدق
كذا ابو بكر حديث الجدة
وهو بان المصطفى قد فرضا
حين روى له مغيرة الى
جوابنا عن اول قد علما
بان ما فى النفس قد يستعظم
ونقضين باستفاضة لما
وليس تقضى باستفاضة لما
فغير ما يستغربين لديهم
من الامور ليس شان العادة

باوجه نذكرها لمن نظر
كان على العموم فرضها اتى
ظهور نقلها ظهورا مرتضى
بنقل كل حادث عظيم
ان كان فرضا ويعم للملا
لامة المختار اجمعينا
بذاك مدفوع بدون جدل
عن الصحابة السراة الفضلا
فيما به كانت تعم البلوى
جاء بالاستئذان من بعض الورى
لمنزل الفاروق فى حاج حصل
وعند ذاك كرر السلاما
فاستنكر الفاروق ما قد يفعل
وعمر لقوله قد نبذا
ما كان فى ذاك به قد ينطق
رد من الناقل لما يثبت
سدسا من المال لها به قضى
ان كثر الراوى ومن قد نقلنا
بانما العادة تقضى دائما
فانه ينتشرن لديهم
يستغربين من كل امر دهما
عدا الذى قلنا به وعلمنا
من التكاليف وما يستعظم
فى ذلك الامر بالاستفاضة

كمثما يعلم بالمشاهدة
 وان تك العادة فى شىء قضت
 من دون غيره فليس يحمل
 ثم عن الثانى جوابهم رفع
 على جميع من اتاه العلم عن
 اى تلکم الخمس ففرضها علم
 فتجب استفاضة الخمس وما
 فالمصطفى خوطب ان يبلغا
 فمثل هذا النوع ليس يقبل
 ولو روى راو لنا ونقلنا
 عن هذه الخمس التى تواترا
 وثالث الوجوه عنه ذكرنا
 لم يرددا للخبرين قبل ان
 من أجل ان الخبرين مما
 لكنما ردا لذلك الخبر
 واشترط الكرخي فى قبول ما
 بان يكون فى سوى الحدود قد
 فانه لن يقبلن ويسمعا
 لانما الحدود مثما زكن
 وان تجويزا لكذب القولة
 ورده بعض من النقاد
 لما يكن بشبهة مفاده
 تثبت كون تلکم الحدود
 كمثما يثبت ذاك بالخبر

بدون انكار ولا معانده
 هناك باستفاضة وانتهضت
 عليه غيره لما قد يحصل
 بان بعض العمليات شرع
 فرض به كصلوات تعرفن
 وذلك التكليف للخمس يعم
 كمثما من كل فرض علما
 ذلك من امكنه ان يبلغا
 فيه عن الواحد قول ينقل
 مزيد شىء من فروض للملا
 نقطع بالكذب له ونهدرا
 ان ابا بكر وان عمرا
 يكثر من رواهما وينقلن
 عمت به البلوى وما هما
 شكا لضعف كان فى الراوى ظهر
 جاء من الآحاد نقلنا علما
 جاء فاما ان يكن نقلنا بعد
 من واحد اذا له قد رفعا
 بالشبهات تدفعن ان تكن
 فى خبر الآحاد اى شبهة
 بان كونه من الآحادى
 مثل الشهادات اذ الشهادة
 لها استحق فاعل السمود
 والرد وجهه على ما قد ذكر

بانما شهادة العدلين
مثل احتمال خبر الواحد له
لنا اقامة الحدود قد شرع
مع درئها بالشبهات ان ترى
شيئا بها فهكذا تكون
قد شرع الاخذ بها لنا لما
فكونها للكذب ايضا تحتمل
وجائز لكل من قد يعلم
نقل حديث المصطفى بالمعنى
وقيل لايجوز ذاك بل لزم
ينقله باللفظ والمعنى معا
كذا يجوز حذف بعض الخبر
ما لم يك المحذوف قيذا وجدا
كالشرط مع عطف البيان والبدل
فالشرط فى الاغنام مهما وصلت
والعطف للبيان فى السائمة
وان فى الاغنام اربعين
ولا تبيعوا الحب او يشندا
ولا تبيعوا بركم بالبر
كذلك فى اغنامنا السائمة
لان حذف مثل ذى الامور
فلا يجوز حذفها كذلك لا
اى لايزاد فوق ذلك الخبر
لانما الزيد على هذا كذب

تحتملن لكذبهم والممين
والله فى الذى الينا انزله
بما به قد شهدا لو ما وقع
ثم احتمال الكذب لن يؤثر
اخبار احاد لنا تبين
كان من الدليل قد تقدما
ليس بشبهة بها الحد بطل
بلغت العرب ووضع لهم
بدون لفظه الذى قد عنا
على الذى يروى حديثه الاثم
حتى يؤديه كما قد سمعا
مع رواية لبعض آخر
لذلك المذكور حينما بدا
والغاية استثنا ووصف يتصل
لاربعين الشاة شاة حصلت
الغنم الزكاة دون مرية
منها لشاة فرضها يقينا
فمثل لغاية تبسدى
الاسواء بسواء يجرى
زكاتها هذا مثال الصفة
يخل بالمعنى لذا المذكور
يجوز ان يزداد فيما حصلا
ما ليس منه فهو مما قد حجر
قطعا وان ذاك حرم مجتنب

على سوى نبينا من البشر
مع انما النص صريحا وردا
فى كاذب عليه قد تعمدا
لكن اتى القبول للزيادة
اى انه ان كان هذا الخبر
وكان فى رواية الاخير
فان ما قد كان من زيادة
لانه كمثل ان لو قد نقل
مالم يقم عليه فى الرواية
هنا دليل انه كان غفل
وذا كما لو فى مكانه حضر
لن تقضى العادة فى الجماعة
من تلكم الزيادة التى ذكر
فانه يقضى بحكم العادة
والنقل بالمعنى لما رويناه
وينسبن للحسن البصرى
واختاره البدر كما فى مذهب
والمنع مطلقا اتى لتعجب
وقال نور الدين فيما نمقا
بانما المقصود من رواية
تادية لذلك المعنى فقط
فى لفظ سنة النبى المصطفى
خلاف قرآن علينا انزلا
فان عرفنا ما هنا تبينا

فكيف بالكذب على الهادى الابر
عن النبى الهاشمى احمد
فليتنبوا فى الجحيم مقعدا
فى خبرا ذا اتت عن ثقة
يرويه عدل ورواه آخر
زيادة عن اول مذكور
يقبل مهما جاءنا عن ثقة
بنفسه لخبر قد استقل
تلك التى تكون بالزيادة
حين روى ذاك الحديث ونقل
جماعة كثيرة من البشر
بان يصابوا كلهم بالغفلة
فينقلنها واحد ممن حضر
بغفلة الواحد لا الجماعة
مذهب اكثر الاصولييين
وهكذا ايضا الى النخعي
اصحابنا اهل عمان النجب
ونجل سيرين بنص الكتب
حجتنا على الجواز مطلقا
حديث هاديننا من الغواية
فما علينا من تعبد بخط
نتلوه فى اوقاتنا على الوفا
لاخلف فى الامة فى ذا نقلا
فانه حينئذ جاز لنا

بان نؤدى المعانى التى
بغير الفاظ لها لكنما
مع ضبط من كان روى للمعنى
فى ذلك العدول يحصلنا
لان ذلكم هو المقصود من
ايضا وان الصحب عنه نقلوا
متحدات لكن اللفظ اختلف
وكان لم ينكره فى الصحب احد
واحتج من يمنعه بما اتى
يا رحم الله امراء قد سمعا
وبعد اداها كما قد سمعا
الى الذى افقه منه قاله
لان نقله بلفظه الا تم
وليس فيه من دلالة على
ايضا وانما الحديث ضمنا
اداؤه بلفظه وبالبنا
عبادة اداؤه قد لزما
اجيب انما وجوب ذاك فى
لاجل ما من الدليل كان خص
عبادة لو انما تاليه
خلاف سنة لهادى الامة
بلفظها الذى لها قد حصلا
قالوا وفى الفاظ هذه السنن
نقلها بلفظها المثبت

نفهمها من واردات السنة
يجوز ما قلنا به وعلمنا
بحيثما ان ليس يحذرنا
نقص ولا زيادة فى المعنى
ايراد سنة النبي المؤتمن
اخبار فى وقائع لا تجميل
وشاع ذلكم وذاع وعرف
فقد جرى محل اجماع وجد
عن النبي الهاشمى مثبتا
مقالتي ثم لها كان وعى
ورب حامل لفقه جمعا
وقد اجيب انما دعى له
هو الاحق لامرىء كان حزم
منع رواية بغير اللفظ لا
عبادة لاجل ذا تعينا
كحالة القرآن اذ تضمننا
بلفظه الذى به قد رسما
كتاب ربنا العزيز المنصف
ان تلاوة للفظ بنص
لم يفهم المعنى الذى يبيده
اذ لم تكن تلاوة للسنة
عبادة لله جل وعلا
بعض عبادة علينا يلزمنا
كحالة الاذان والاقامة

فقد علمنا بالذى قد وقعا
نقل له كمثما كان ذكر
منه وتبديل للفظ هنا
فاتما ذاك بالفاظ تخص
اى لخصوص ثابت لديها
بتكلم الادلة المنقولة

كذاك توجيه تحيات معا
بانما لفظ الحديث معتبر
ولا يصح قط سلخ المعنى
وقد اجيب انما له ينص
فغيرها لا يحملن عليها
دون سواها من معانى السنة

شروط الراوى

منه الروايات اذا ما ينقل
بان يكون بالفا حد الحلم
رواية لها الصبى ينقل
مميزا وضابطا كأن الفتى
لا تقبلن منه لو كان فطن
بانة فى الكذب ليس ياتم
ان يجترى على مقالة الكذب
شكا بصدقه لهذا المعنى
شرط لدى القبول للرواية
على الصبى لم تكن محققه
وهو صبى حينما قد حملا
فبعضهم قبولها قد سوغا
والقول بالقبول قول الاكثر
تقبل ممن بالجنون يبتلى
على اتفاق العلماء فيه
يضبط ما رواه ضبطا حاوى

يشرط فى الراوى الذى قد ينقل
جملة اشياء فمنها ما رسم
فباتفاق العلماء لا تقبل
وبعضهم يقبلها منه متى
وقال نور الدين والصحيح ان
لانما الصبى حيث يعلم
فمنه لا يؤمن فى قول الارب
وقد افاد ماله ذكرنا
ايضا وان صفة العدالة
وانها فيما نقول والثقة
اما اذا كان لها تحملا
ثم لها ادى متى ما بلغا
وردها بعض لحال الصغر
الثان ان يكون عاقلا فلا
وهكذا ايضا من المعتوه
ثالثها بان يكون الراوى

يتقن معنى مع سماع حافظا
فكل من يغلب سهوه على
ومن يكون السهو يعتريه
اغلب فالخلاف فيه نقلا
وبعضهم قد رد ما يرويه
وقال بعض موضع اجتهاد
فان على ترجيح صدقه يدل
وان يكن ليس له دليل
واحتج من يقبل للرواية
على قبول قول من قد كثرا
فانهم اذ عثروا بكثرة
هدده عائشه مع عمرا
رواية وعند ذا ما منعوا
ولم يكونوا فرقوا وبينوا
وبين ما لم يك فيه مطعن
رابعها بان يكون متصف
يقر بالشهادتين ناطقا
فانها من مشرك لا تقبل
واختلفوا فيمن له الشرك لحق
فجاء في قول لبعض ينقل
وقال بعض العلما لا تقبل
كذاك ايضا فاسق التأويل
حجته من رد القبول منهما
يعده هذا ركونا لهما

بكل ما كان له قد حفظا
ضبط له فباتفاق اهملا
ولم تكن حالة ضبط فيه
فبعضهم لقوله قد قبلا
لاجل سهو كان يعتريه
معناه ان ينظر في ذا البادي
هنا دليل فمقاله قبل
فانه من حقه التعطيل
مع ذاك بالاجماع للصحابة
ذهوله وسهوه الذي عرا
سهو واغلاظ ابي هريرة
وقد نهوه بعد ان يكثرا
من القبول للذي قد يرفع
بين الذي قد كان فيه مطعن
فهذه لهم دليل بين-
صفات من كان باسلام عرف
بما اتى محمد مصدقا
وذاك اجماع روته الاول
من وجه تأويل له بغير حق
بان ما يقول منه يقبل
منه مع الذي عليه يحصل
يقبل او ليس من المقبول
ان قبول ما اتانا عنهما
وفي كتاب ربنا قد رسما

لا تركنوا الى الذين ظلموا
وكافر التأويل والذي فسق
وقال نور الدين لا نسلم
كمثلما لسنا نقول ابدا
او انه يساءل ذميا الد
وكان قد اخبره فعلا
فان ذا منه باجماع الاول
وهكذا من يعملن بخبر
مع قوة الظن بصدقه لما
واحتج من يقول بالقبول
وفسقه لا يمنع ان يحصل
فواجب قبولنا لحقه
اذ ان من يعتقدن للكذب
كالازرقين وكالصفريه
يكون اقوى دون شك واتم
وان هذا الوجه عندى ظاهر
أبو محمد على رد خبر
خامسها بان يكون من روى
من فعل ما يهلك من ذنوب
وقال نور الدين هذى الحاله
فيخرجن بذلك الذى فسق
لانه لم يتجنب فعلا
اما الذى فى فسقه تأولا
فانه فى دينه عدل وفى

لاخر الآيه جاء فيهم
فالكل منهم ظالم النفس بحق
بانما هذا ركون لهم
لمن نرى يساءل حربيا عدا
عن لقطة او عن طريق او احد
بخبر منه لصدق حصلا
ليس يعد بركون ان فعل
من فاسق التأويل او ممن كفر
كان من القول الذى تقدا
بان حال الكفر بالتأويل
ظن بصدق ماله قد نقلا
اي لحصول ظننا بصدقه
من جملة الشرك الذى قد يرتكب
فظننا بصدقه فى القولة
وقال نور الدين فى الذى رسم
لو نص ذلك الامام الماهر
من فاسق التأويل كان قد ظهر
مروة تحفظه كان حوى
وما يشينه من العيوب
لديهم تعرف بالعدالة
لم يتأول فى الفسوق وجه حق
ما كان قد اهلكه اذ ضلا
ان يجتنب ما عنده قد حظلا
قبول ما يرويه خلف السلف

ويخرجن من يفعل البدنية
او انه يخالط الارذالا
فان من تكون هذى صفته
اذ ليس من مروة عليه
وانه لا يؤمن منه الكذب
وباشتراط تلکم العدالة
تسقط للقبول فى قولهم
بانه عدل امين الحاله
لانما المشروط فى القبول
ظن بصدقه وصدق من جهل
بل يستوى الحال لهذا السبب
ايضا ولو ظن الذى كان سمع
بحاله فانه ما صح له
لانما ادلة السماع
ظن فان يتبعون الا
فحرم الذكر علينا نتبع
وخصص الاجماع من ذا الكل
لظن صدقه فيبقى ما عدا
وذهب البعض من الاسلاف
الى قبول خبر المجهول
ساقوا لوجه بها احتجوا فمن
بالثبت فى رواية سمعنا
فان نكن بالفسق لم نعلم فلن
ورد ما قالوه فى ذى الصفة

ايضا كمثل الحرف الرديه
والسفها يجالس الانذالا
فانه لا تقبلن روايته
تمنعه من فعل ما يريده
لما هناك من قبيح مرتكب
فيمن روى فحالة الجهالة
ممن روى وكان ليس يعلم
او انه ليست له عدالة
لخبر من واحد منقول
ليس يظن ان لنا شيئا نقل
ظن بصدقه وظن الكذب
بصدق هذا مع جهالة نقيع
ان يقبلن منه ما قد نقله
قد منعت لنا من اتباع
ظنا ولا تقف دليل دلا
للظن تحريم عموم قد وقع
قبول اخبار اتت من عدل
ذلك فى احكام تحريم بدا
اسلاف قومنا اولى الخلاف
ثم على ذلكم المقول
ذلك قالوا اننا لم نؤمن
الا بحيث الفسق قد علمنا
يلزمنا تثبت فيما زكن
لسنا نقول سبب التثبت

تحقق الفسق ولكن سبب
وذلك لا يرتفعــــــــــــــــن الا
الثان قول الا بطحى الطاهر
ورد ما قالوه فى ذا المعنى
بانما الظاهر فى المجهول
ثالثها بانما الشرع الاجل
فى ذبحه وملك ما قد باعا
فواجب بان نفاس سائر
ورد ان الشرع قد جوز ما
ومن قبول ما رواه منعا
وسادس الشروط فى الراوى بان
اى بخلاف ماله كان رفع
وذلكم فان من قد ينقل
خلافها فان ما قد عملا
اما لشيء فى رواية حصل
وكل ما قلنا به فى حالته
وسابع الشروط ان لا يدعا
سواه من اهل العلوم فمتى
عند سماعهم لما قد بينا
للطعن فى الراوى بلا محالة
وثامن الشروط لا يكون قط
تأول ممن لها يروى فان
فعن قبولها لذك يوقف
لان ذا التأويل منه انما

تثبت ظن بفسق يثب
اذا عرفنا فى الانام العدلا
باننا لنحكمنا بالظاهر
باننا لسنا نسلما
صدق الذى ابداه من مقول
جوز ان نقبل عنه ما نقل
ونحو ما قلنا ولا نزعا
اخباره بذاك وهو ظاهر
قلتم ولو فسوقه قد علما
عند تيقن لفسق اوقعا
ليس يكون بالخلاف يعملن
عن النبى الهاشمى المتبع
رواية وكان هذا يعمل
يوجب تهمة له مع الملا
او لتساهل يكون فى العمل
يخل بالقبول فى راويته
للاخذ بالذى روى ورفعنا
ما تركوا للاخذ بالذى اتى
فالترك انما يكون ها هنا
او انه للطعن فى الرواية
فى هذه الرواية التى تخط
تأول الراوى لها وقد زكن
وردها اذ امرها لا يعرف
كان لشيء فى الذى قد رسما

مثل حديث ولها قد عارضا
تاسعها ان لا يكون من نقل
لانه قد قيل فى التدليس
وانما رواية الملبس
وصفة التدليس ان يروى من
ويوهمن انها عن غير
ليقبل السابع للرواية
ويوهم الذى له كان نقل
او كان من عنه روى مساميا
يقول قد روى فلان لى ولم
عن ذلك الفاضل فى العدالة
حيث غدا مشتهرا بما ذكر
او كان ايضا للذى عنه نقل
ذاك على نقص به وقد ترك
ويعمدن بعد الى اسم آخر
فهذه انواع تدليس الخبر
وان فى التدليس اى شدة
انى لئن اذننى احب عندي
عاشرها ان لا يكذب الرجل
كما اذا روى عن البحر الابر
ولم يحدث احدا به فما
لو كان عدلا ذلك الذى نقل
اما اذا ما قال لست اعلم
او لست ادري اننى رويتها

او نحو ما قلناه مما ناقضا
مدلسا فيما روى عن الاول
بانه نوع من التدليس
لا تقبلن كذا فى المدلس
كان روى رواية ويرفعن
من يأخذن عنه للمذكور
كمثل اخذ عن ابي هريرة
بانها عن ابن عباس الاجل
لمن غدا فى المكرمات راقيا
بميزن له بوصف قد علم
ليقبل السامع للرواية
من ذلك الاسم هو الشخص الابر
اسم به مشتهر وقد يدل
لذلك الاسم الذى فيه الركك
عن اسمه الذى به قد شهرا
ثلاثة وكلها عيب ظهر
حتى روى بعضهم عن شعبته
من ان ادلسن فيما ارويه
اى من روى الاصل الذى عنه نقل
فقال انى ما رويت ذا الخبر
رواه هذا قد غدا منهدما
لانما الشك بهذا قد حصل
لما روى هذا ولست افهم
او لم اكن احفظنى امليتها

ومن رواها جازم في الامر
فانها تقبل في ذا الشأن
ونحو ذاك باتفاق يحتمل
نسى لها فنقبلن ممن روى
مثال ما قلناه انكار الفتى
من خبر القضاء باليمين
فكان بعد ذلك سهيل
حدثني ربيعة عنى وقد
وقال نور الدين نحن لم نرد
لكن رددناه لعدم صحة

بانها عنه بدون شجر
لصحة الذم والوسيان
بان يكون من روى عنه الرجل
لكونه عدلا ومعناها حوى
سهيل ما عنه ربيعة اتي
وشاهد منفرد امين
يرويه عن ربيعة يقول
ساق الحديث كاملا وما جحد
هذا الحديث للذى هنا نجد
هذا الحديث عند اهل النحلة

صفة العدل وحكم التعديل

باب به اذكر وصف العدل
العدل من يفعل كل ما يجب
جميع ما قد حرم الاله
فمن يكن بهذه الصفات
وواجب قبول ما قد نقلنا
وان فوق رتبة العدالة
وهو بان يفعل فوق ما وجب
ويترك فوق المحرمات
مخافة الوقوع فيما فيه
وان فوق رتبة الصلاح
وهى بان يسار عن الرجل
بحسب طاقة له ويترك

وحكم تعديل لاهل الفضل
عليه من اوامر ويجتنب
سبحانه وعنه قد نهاه
فانه عدل من التفات
وما به يشهد ما بين الملا
درجة الصلاح والنزاهة
ما كان قد امكنه مما ندب
جميع ما لا باس فيه اتي
باس ويبدى الضر في اهليه
رتبته صديقة الفلاح
الى فعال الفضل حيث تحصل
فوق المحرم الذى قد يهلك

ما لم يكن بأس به لاحذرا
وان تين الرتبتيين من عمل
اما الذى يشترط فى الرواية
فانها درجة العدالة
نعم اذا تعارضت فيما نزل
والجمع ما بينهما بصفة
تقدم رواية الذى غدا
لانما الظن بصدق الافضل
فمن تكن قد علمت عدالته
وان تكن لم تعلم اخذا
ويخرجن فى النقل للتعديل
وذاك فى القبول للرواية
كذلك التجريح دون ميين
تخريجهم تعديلهم فهو خبر
فى الخبر الذى هنا قد انضبط
اذ لا سبيل لليقين حصلا
فانه بخبر من عدل
وجاء عن بعض المحدثين لا
اى فى رواية شهادة ترى
شهادة على الذى قد عدلا
فاعتبروا فى ذاك ايضا العدد
لسنا نسلمن فيما ذكرنا
وليس من وجه هنا ان يحكما
لانه لم يك من دليل

شئ من الامور مما ذكرنا
بها فذا مزيد فضل قد حصل
من القبول ثم فى الشهادة
لاغيرها مما هناك قاله
رواية العدل ومن منه اجل
من الصفات لم يكن فى المكنة
بالفضل عن وصف العدول ازيدا
اقوى لذا يقدم ان يقل
فيقبلن رواية شهادته
بقول من يعدلن فى نحو ذا
مقال عدل واحد مقبول
او انه قد كان فى الشهادة
لان كل واحد من ذين
لما يكن شهادة والمعتبر
حصول ظننا بصدقه فقط
والظن بالعدل وجرح فى الملا
يحصل مهما جاءنا بالنقل
يثبت ذا بو احد من الملا
لانما الجرح وتعديل الورى
ومن بجرح قد رموا من الملا
وقال نور الدين هذا القول رد
بانه شهادة بسل خبر
انهما شهادة عليهما
على الذى ابدوه فى ذا القيل

وليس من اخير عن شخص مثل
لأنما المطلوب في ذا حالا
والقطب قد مال الى قبول
دون الجروح واتى في الاثر
اذ جوز التعديل دون ميين
كأنه ينظر في قبول
دون البرأت فليست تقبل
على الصحيح عندنا والمعتبر
والفرق ما بين ولاية لدى
ومثله التجريح ظاهر لنا
من طرح ما كان رواه الرجل
ان تثبتن منه البرأت به
من كون ما رواه او ما شهدا
ثبوت معنى تلکم الولاية
وصحبنا لم يشرطوا في أمر
غير معدل لذاك واحد
واشترطوا في الامر للبراءة
والخلف في كيفية التأدية
فالباقلائي يقول يكفي
اي ان يقول ذلك المجرح
بان هذا الشخص عدل مثلا
قال الجويني ان يكن ذا عالما
ان كان قد جرح أو قد عدلا
فانه لابد في التعديل

بالشيء حكم شاهد له حصل
حصول ظن بالذى قد قالوا
قول من الواحد في التعديل
ذلك عن سعيد المبشر
بواحد والجرح بالاثنتين
ولاية بواحد مقبول
الا بعدلين لنا قد نقلوا
وقال نور الدين بعد ما ذكر
براءة وبين تعديل بدا
اذ لم يكن يلزم فيما عندنا
وكون ما يشهد ليس يقبل
كذاك غير لازم في جنبه
به لدى الانام مقبولا غدا
لما ذكرناه بهذى الحالة
تعديل شاهد وجرح يجرى
ومثله الراوى بلا تباعد
عدلين في القول الصحيح الثابت
لوصف تعديل وجرح مثبت
اطلاقهم في مثل هذا الوصف
وذلك المعدل الموضح
وان ذا مجرح بين الملا
اطلاقة يكفي كما قد رسما
اما اذا ما كان هذا جاهلا
والجرح عنده من التفصيل

له ابو يعقوب حين اوضحا
واختاره بعض من المشاركة
فى الجرح والتعديل ممن وصفا
بل ليس بد من بيان السبب
تعديلهم يكفى بلا توقف
للشافعى ذلك الحبر الارب
بعكس ما قال به وما ذكر
ف قيل انه من التعديل
لا يروين الا عن العدل الفطن
بما روى المجهول من مسائل
شرط لدى القبول للرواية
اولا فلا وحكمه بما شهد
شرطا على القبول للشهادة
شرطا على القبول للرواية
فليس ذاك الامر تعديلا حصل

وقال نور الدين هذا صححا
وقال بعد ذاك فيما نمقه
وقيل بالاطلاق ليس يكتفى
لو انه من عالم مهذب
وقال بعض انما الاطلاق فى
اى دون تجريح وهذا قد نسب
وقال بعض العلما ممن غبر
والعدل ان روى عن المجهول
لانما الظاهر فى العدل بان
ومثل ذاك عمل من عامل
ان كان من يقول فى العدالة
فان ذاك الحال تعديل يعد
كذلك اذ يذهب فى العدالة
اما اذا لم ير للعدالة
ولا الشهادات جميعا والعمل

القول فى عدالة الصحابة

فقال اكثر الاصوليينا
وفقها القوم به تقول
فقال صحب واصل ومن تبع
من فسقه منهم لنا تجلى
ومن على مجراه كان يجرى
كغيرهم لا يقبلن بحالة
منهم وكانت استقامت حالة

والخلف فى الاصحاب يذكرونا
بانهم كلهم عدول
وبعد ذا الخلاف بينهم وقع
والاشعريون جميعا الا
ولم يتب كمثلى نجل صخر
وقيل ان الصحب فى العدالة
الا الذى قد ظهرت عدالته

أو الذى عدله معدل
وقيل كلهم الى حين الفتن
وبعد ذاك فالذى قد دخلا
لانما الفاسق ممن قد ذكر
وذاك عن عمرو فتى عبيد
لانه كان يروى التوقفا
من الذين اقتتلوا يوم الجمل
كذا الامامية عنهم رسما
وقال نور الدين ذى الاقوال
قال وبعض ذاك صار بطلا
وذا هو القول بتجريحهم
والقول بالجرح لهم عن كمل
فان هذين على ما نقله
وابعد الكل عن الحق لما
فاله قد رضى عن الذين
كذاك قال الله تحت الشجرة
جملة آيات من الكتاب
للصحب طرا بثبوت الفضل
ومن كلام المصطفى الاواب
مثل النجوم فباى منهم
وبعد ذا فى البعد ما قد ذكره
بانما العدل لهم قد ثبتا
اى انه من قبل تلکم الفتن
مبطل ثبوت بغي منهم

وغير ما قلناه ليس يقبل
لهم عدالة وامرهما زكن
فى تلکم الفتنة لما يقبلا
غير معين اذ الامر اشتجر
يرفعه بعض اولى التمجيد
فيمن بفسق قد غدا متصفا
ثم عن النظام جرحهم نقل
الا الذى كان عليا قدما
جميعها عن غيرنا تقال
والحق ليس يقبلنه اصلا
جميعهم فانه منهمدم
الا الذى قدم فى الامر على
اشنع اقوال لهدى المسئلة
عارض ما فى الذكر كان رسما
قد بايعوا محمد الامينا
وكم من المدح لهم قد ذكره
شاهدة بدون ما ارتياب
والصدق فى احوالهم والعدل
يرويه بعض انما اصحابى
قد اقتديتهم فقد اهتديتم
مؤثرا من قاله الاشاعره
وذاك بالاطلاق فيهم اتى
وبعدا وهو كما قد تنظرن
وفسق باغ وضلالا يعلم

والذكر قد صرح لاجدالا
فان بغت احدهما فقاتلوا
مصرح بان من بالبغى جا
والقتل حده الى ان يرجعا
وكل من عن امر ربه خرج
ففاسق بالقطع مثل من كفر
وحده القتل الى ان يرجعا
وان فى هذا كفاية ترى
ولم تكن تجذب به امراس الهوى
وقال نور الدين والفاصل ما
ومما اتى مطابق القرآن
بان نقول انهم عدول
الا الذى قد كان فسقه زكن
اما بعيدها فمن قد علما
وهو الذى كان عليه المصطفى
وهى الجماعة التى قد بايعت
وبايعت من بعده الفاروقا
وهى الجماعة التى قامت على
ونصبت حيدرة الشهم الاجل
ويوم صفين لمن تقهقرا
لاجل ان تقيم حد البارى
وكل من منه البقا لم يعلما
فلا يسارعن الى التعديل له
لكثرة المفتنين والفتن

بالفسق للبغاة حيث قالوا
من قد بغت وهو خطاب شامل
فانه عن امر ربي خرجا
عن بغيه الى الهدى ويقلعا
وحده القتل لما فيه درج
فخارج عما به الله امر
عن كفره الى الصواب مسرعا
لكل من انصف من هذا الورى
الى الردى فيهلكن فيمن غوى
بين الخصوم فى الذى قد رسما
وسنة المبعوث بالايمان
طرا لهم على الورى تفضيل
منهم قبيل ما بدا من الفتن
منه البغا على الذى تقدما
فذاك عدل مطلقا وذو وفا
صديقنا على الوفا وتابعت
والتزمت ذلكم الطريقا
عثمان بالنهى الى ان قتلا
وحاربت لديه فى يوم الجمل
وفارقت يوم تحكيم جرى
فيمن بغى وكان ذا اصرار
على الذى قلنا به ورسما
الى اختيار حاله فى المسئلة
ولاختلاط من وفى بمن فتن

الخبر الغير المتصل

للمصطفى فذاك غير المتصل
أو ذا انقطاع أو غدا متصلا
وذا هو الموقوف فيما عرفوا
على ثلاثة من الاقوال
ما كان فى اسناده راو سقط
فزائد من اى موضع يكن
يرفعه التابع نقلا علما
ذلك من كبارهم قد جاء
وكفتى مسيب الخبر السنى
مثل ابى حازم او كالزهرى
للمصطفى بعض كبار من تبع
ما يرفعه التابعى الاصغر
يدعونه منقطعاً وعلماً
من المراسيل لصحب احمد
له الصحابى على السمع حمل
عن النبى فهو منه قد حمل
لانه ادرك منه الزمنا
قبل ظهور فتن لديهم
منهم كما من قبل هذا قد ذكر
ان يأخذن رواية من فاسق
من الصحابى باجماع السلف
للتابعين او لمن لهم تبع

وكل ما الاسناد فيه لم يصل
وهو سواء كان ذاك مرسل
الى صحابى عليه يوقف
واختلفوا فى حد ذى الارسال
اولها ما للاصوليين خط
اى واحد من الرواة قد زكن
الثان للمحدثين وهو ما
الى النبى المصطفى سواء
مثل ابى الشعثا ومثل الحسن
او من صفار التابعين الغر
وثالث الاقوال ما كان رفع
فحسب هذا عندهم يعتبر
فانه يدخل فى احكام ما
ويقبل المرسل ان كان بدا
بلا خلاف حيث ان ما نقل
فان يقل قال النبى او يقل
بانه قد سمع القول هنا
والصحب كلهم عدول علموا
الا الذى قد كان فسقه ظهر
والعدل منهم دون شك يتقى
فيلزم الاخذ بمرسل عرف
وان يكن ذلك مرسل وقع

ففى قبوله اتى الخلف على اولها يقبل ان كان نقل وذاك للجمهور ينسبوننا بانما المرسل ليس يقبل وثالث الاقوال عن عيسى فتى بانه من صاحب ليقبل والشافعى انه لن يقبلا ما قد يقويه من الظواهر او عمل من صاحب رضى مثل مراسيل سعيد او يكن واختلفت شيوخ من قد ارسل او عرفوه انه لا يرسل وقال بعض القادة الاسلاف على قبول مرسل للصحابى فليس ينبغى الخلاف فيه قد ارسلوا ولم يكن قد انكرا بل انهم كانوا بلا تجادل ومنه ما عن البراء يذكر سمعته من الرسول المجتبى يعنى بانه يقول قالا ولم يكن يسمع منه اذ نطق فالبجر قد ارسل فى رواية وحينما قد سالوه بعد هل اجاب لا بل انما رواه لى

مذاهب تنتقلها عن الاولى له فتى عدل باطلاق حصل والثان عن بعض المحدثينا وذاك بالاطلاق عنهم ينقل ابان وابن حبيب لنا اتى او تابعى او امام ينقل الا اذا يعضد هذا المرسلا وذلكم كمثمل نص شاهر وهكذا ارسل تابعى اسنده غير الذى قد يرسلن ومن له اسند حتى وصلا الا عن العدول حيث ينقل ونقل اجماع من الاحناف فانه لظاهر الصواب لانما الصحب بلا تمويه منهم فتى قط لارسال جرى بين مصوب له وعامل ان ليس كل ما به اخبر الا بانا ابدالن نكذبا خير الانام ذاك لن يزالا لكن رواه من به كان اتثق بانما الربى مع النسبى سمعت هذا القول من هادى السبل اسامة عن النبى الافضل

قالوا ولما ينكرن عليه
فكان ذاك الامر اجماعا على
ومنه ان البحر كان قد ذكر
لم يقطعن قد كان للتلبية
وبعد ذاك الامر ايضا اخبرا
فضل بن عباس ولما ينكر
وقد روى ان فتى العباس
الا قليلا من احاديث على
قال فتى ابان والذي اصح
انهم اذ لم يردوا خبرا
كذلك ايضا لم يرد واخبرا
فيصبح الاجماع منهم على
كمثل اجماع على قبول
وبثبوت ذلك الاجماع
يحتج قابل لما قد ارسلنا
وذلك لما ثبت الاجماع
على قبول مرسل من الخبر
فواجب ان يقبل الارسل
ان يكن المرسل عدلا قبلا
من تابعي الصحب على قبول
مع انه لم يرفعن عن احد
وهم قبيل مرسل وبيننا
من ذاك ما للنخعي يرفع
من واحد عن ابن مسعود الابن

ارساله وما اتى يرويه
تصويبه فيما له قد فعلا
ان النبي المصطفى خير البشر
حتى رقى لجمرة العقبة
بانه اخبره بما جرى
عليه ما جاء به من خبر
لم يسمعن من رسول الناس
كثرة ما يرويه عن خير الملا
لما هنا قد ذكروه واتضح
لانه عن واحد قد صدرا
من اجل ارسال عليه قد طرا
قبول مرسل اليهم نقلا
لخبر عن واحد منقول
وصحة وعدم النزاع
من الحديث مطلقا ونقلا
من صحب احمد ولا نزاع
لاجل عدل كان في الراوى ظهر
في كل وقت حينما يقال
مع انما الاجماع كان حصلا
ما كان مرسلا من المنقول
منهم لمرسل من الاختيار رد
مصوب فيما له ياتونا
انى اذا كنت الحديث اسمع
قلت لقد حدثنى وقد ذكر

فلان عن سليل مسعود وان قلت لقد قال فتى مسعود بانه قد يرسل المرويا ووقع الارسال فى عديد وقدروى ابن الحاجب الارسال عن والنخعى وعن الشعبي فكان ذاك الامر اجماعا اتى فليس من وجه لدفعه وقد ما كان مرسلا من الاخبار حدوثه على الذى قد رفعا والخبر المقطوع ما قد وردا او فعله قد كان موقوفا وذا والخبر الموقوف ما قد قصرا بالقول او بالفعل لو منقطعا نعم ومنه قول صاحب المصطفى الى النبى فاذا اليه كما اتى عن جابر الصحابى نعزل فهو من قبيل ما رفع اذ غرض الراوى بيان الشرع وقول صاحب لقد امرنا نؤمر او كنا نهينا ولنا كذاك قوله من السنة ذا كذاك قوله انا بالمصطفى كذاك تفسير وقد تعلقا

سمعت عن جماعة ما اسمعن يعنى بما ابداه فى المقصود حيث يكون ظنه قويا مما رواه جابر بن زيد فتى مسيب كذا عن الحسن وغيرهم من تابع وفى على قبول مرسل وثبتا جاء لبعض العلماء بان رد ذلك بدعة وامر طارى قد كان بعد المائتين وقعا من تابعى من مقاله بدا ليس بحجة لنا فيحتذى على الصحابى كمثلى عمرا وهل يسمى اثرا ان وقعنا كنا كذا نفعل ما لم يضافا اضافه فى القول من يرويه كنا على عهد النبى الاواب لو ان ذاك اللفظ موقوف وقع وقيل لا يعطى لحكم الرفع بضم همز وكذلك كنا ابيح حكم الرفع يعطى ان عنا يعطى لحكم الرفع مهما اخذا اشبهكم ايضا صلوة عرفا بسبب النزول اذ تحققا

وكحديث لغيره سمع
لبابه باظفر قد تقرر
والتابعي اذ يقول كنا
لحكم مرفوع وموقوف زكن
صحابه بل انه مما قطع
الى زمانهم فوقفا احتمل
بانهم عليه كانوا اطلعوا
وعدم ذاك الامر ايضا يحتمل
لربما لا ينسبن اليه
وان عن صاحب شيء قد اتى
وذاك مما لا مجال فيه
كما عن الحبر فتى مسعود
فى خبر العراف او ذى السحر
بما على محمد قد انزلا
لاجل حسن الظن بالصحابه
اما الضعيف فهو ما كان قصر
سبب الوهن الذى فى سنده
ثم المضعف الذى لم يجتمع
بل ان فى المتن له او السند
وبعضهم قواه وهو اعلى
ومنكر ما متنبه لا يعرف
فلا متابيع له كلا ولا
مثاله نقل ابى نكير
عن ابيه عن عائش كلوا البلح

كانت صحابه النبى المتبع
صوب بعض فيه مما يرفع
نفعل فهو ليس بمنحنا
أن لم يكن اضاف هذا لزمن
فان يكن اضاف ما منه وقع
لانما الظاهر مما قد حصل
وقرروا ما كان منه يقع
لان تقرير الصحابي الاجل
تقرير خير الخلق اذ ياتيه
وكان موقوفا عليه ثبتا
للاجتهاد من فتى ياتيه
يروى من الاخبار فى الوجود
من جائهم متصف بالكفر
فحكمه الرفع على ما نقلا
قال به الحاكم فى القضية
عن درجات حسن من الخير
كمثل طعن جاء فى مستنده
قالوا على ضعف به كان وقع
قد كان تضعيف لبعضهم وجد
من الضعيف عندهم واجلى
من غير راويه وليس يوصف
من شاهد له بذاك حصلا
الى هشام عروة الزبير
بالتمر هذا منكر قد اتضح

وذو الشذوذ ما رواه نقل
الى غريب وعزيز منفرد
راو بما له من الرواية
ولغريب ذا صحيح ينقسم
وذا هو الغالب منها يعرفن
ثم العزيز وهو ما قد انفرد
والفرد ان ينفردن من روى
وهو على انواع فى الرسائل
فيما روى عن النبى الطهر
بقاف ثم اقتربت فما اتى
فقد روى له عبيد الله عن
ومنه ما يقيدن براوى
بحيث ان لم يرو عن فلان له
مثل حديث كان فى الوليمة
لم يروه عن بكر الاوائل
الافتى عينة فما ذكر
والحكم فى ذلك بالتفرد
بعد تتبع لطرق ما ورد
هل شارك الراوى الاخير ام لا
من بعد كون ذاك فردا انما
من آخر يصلح أن يخرجنا
فان يكن بلفظه التوافق
وا ن يكن ذلكم بالمعنى
وان يكن باللفظ أو بالمعنى

وقسمته العلما من الاول
فذلك الغريب ما كان انفرد
أو بالذى فيه من الزيادة
وغيره الضعيف فيما قد رسم
ثالثها الغريب ذلك الحسن
اثنان أو ثلاثة به فقد
اى واحد عن واحد له حوى
فان من ذلك قول القائل
يقراً فى الاضحى معاز الفطر
بذاك الاضمرة واثبتا
وافد الليتى فردا فى السنن
قد كان مخصوصا به وحوى
الافلان هكذا اذ نقله
بالتمر والسويق مع صفية
و وائل ما كان عنه ناقل
هو الغريب عندهم قد اعتبر
فانه يكون دون فنند
من خبر يظن انه انفرد
فان هم كانوا رووا ما يتلى
راو له وافق فيما رسما
حديثه للاعتبار حيث جا
سمى متابعا بذاك نطقوا
سمى شاهدا كما عرفنا
لم يوجدن من كل وجه يعنى

فأنه حينئذ يحقق
 وذلك الموضوع ما به نطق
 وتحصر من عندهم روايته
 الا مبينا ويحرم العمل
 وسبب المكذوب نسيان صدر
 ويعرفن بان يقرر من وضع
 او بقرينة على الراوى ترى
 فانهم قد وضعوا اخبارا
 ركافة الالفاظ والمعانى
 فللحديث عن اولى الافكار
 بعرف ثم ظلمة لا تنكر
 وقال نور الدين مما يعرف
 ان عارضت له اصول القطع
 ما بينه وبينها كمثما
 فانه معارض قد صار
 وقوله ليس كمثل البارى
 قاطعتان بانتفاء الروية
 وبانتفاء للمشابهات له
 والجمع ما بينهما لا يمكن
 من جمعهم فى ذاك شىء باطل
 أما الذى منقطعا معهم يسم
 من الرواة من مكان واحد
 بحيث لا يزيد سقط كل
 ومعضل وذاك ما يسقط من

فيه التفرد الصريح المطلق
 كذبا على الهادى وسمى المختلق
 وذاك حيث تعلمن حالته
 به على الاطلاق دون ما جدل
 او افتراء او سوى ما قد ذكر
 له بانه لذاك قد صنع
 او كان فى المروى هذا ظهرا
 يشهد بالوضع لها جهارا
 وعدم القوة فى المبانى
 ضوء كمثل الضوء للنهار
 كمثل ظلمة الدباجى تبصر
 به الذى كان بوضع يوصف
 بحيث لا يمكن امر الجمع
 فى خبر لروية قد رسما
 بلا وهو يدرك الابصارا
 شىء فهاتان بلا انكار
 عن الاله الفرد رب العزة
 فى وصفه او ذاته المبجلة
 وما له قد حاولوا ودونوا
 قطعاً ولا يقول هذا عاقل
 فمنه ما يسقط راو منعدم
 او من مكانين اتى او زائد
 منها على فرد من المحل
 رواية اثنان أو ما زاد عن

عن مالك قال الرسول المصطفى
وصححوا انهما قد قبلتا

مع التوالى مثلما قد وصفا
فذان من نوع الذى قد ارسلا

مبحث فعله صلى الله عليه وسلم

يأتى على انواع وهى ما اعد
جبلة نسبته لن تجهلا
اى انما خلقتة الجلية
والشرب والنوم ولس الاهل
ونحو ما قلنا من الموجود
لكل شخص باتفاق الامة
منه لشيء فى الكتاب وجدا
فانما هذى بيان عرفا
عليه قول المصطفى الهادى السبل
والحج فهو جاء بالتبيين
لآخر الآية مما انزلا
وكل ما جاء بنحو ذلكا
من فعل هادينا الى سبل الهدى
او لعموم سنة الاواب
فى هذه الصلوة ان قمنا نصل
اتاه من فعل بها قد رسما
اذ المعاصى لاتجوز منه
حكم الذى جاء مبينا له
فانه ان يكن المبين
ايضا من الوجوب لا يخل

وفعل هادينا الى سبل الرشدا
فواحد منها جبلى الى
يعنى بذاك الخلقة الاصلية
محتاجة اليه مثل الاكل
كحالة القيام والقعود
وحكم هذا النوع فى الاباحة
الثان منه ما بياننا وردا
او سنة مثل صلوة المصطفى
لقوله جل اقيموا حيث دل
صلوا كمثما رايتمونى
لقوله جل والله على
لقوله عنى خذوا المناسكا
وثالث الانواع ما قد وردا
مخصص العموم للكتاب
كمثما لو قد نهانا عن عمل
ثم ردائة بها سوى فما
مخصص عموم نهى عنه
وحكم هذا النوع مع ما قبله
او جاء تخصيصا هناك يعلن
من الوجوب كان ذاك الفعل

كذلك الكلام فى الخصوص
كذلك الفعل الذى قد خصصا
وقد مضى بيان كل منهما
ورابع الانواع ما قد قام نص
مثل نكاح تسع زوجات معا
وكجوب للضحى والاضحى
حيث دليل الشرع كان بينا
فغير جائز لباقى الامة
تلك التى اوقعها عليه
قالوا فاما منع تزويج بما
فظاهر بالنص فى الكتاب
قيلم ليل وضحى واضحى
بانه ليس يحل لاحد
بانها عليه شئ وجبا
 وخامس الانواع ما جاء على
وهو على قسمين ما قد تعلم
او يندبن او يباح او يذم
ومثله يكون باقى الامة
مالم يكن قام دليل يمنع
لقوله كان لكم فى المصطفى
ظاهرها الوجوب للتأسى
وذاك فى ايجاب ما قد وجبا
وفى استباحة المباح واتى
ان التأسى بالنبى احمدا

ان كان واجبا من النصوص
يكون واجبا وقد تخصصا
عند محله فراجع لهما
ان النبى المصطفى به يخص
وكقيام الليل فيما رفعها
ونحوه مما بنقل صحا
خصوصه بما هنا تعيينا
يتبعه فى هذه بالجهة
لانها من الخصوص فيه
زاد على الاربع مما علما
ومنع الاتباع فى ايجاب
فوجهة فيما لدينا صحا
ياتى بذى الطاعات وهو يعتقد
لو جاز ان يفعلها منتدبا
غير الذى قدمته مفصلا
صفاته اى ان هذا يلزم
فحكمه على الذى منه علم
فى النذب والوجوب والاباحة
به التأسى فى الذى قد يوقع
لاسوة حسنة فتقتفى
بالمصطفى الهادى بدون لبس
وهكذا فى نذب ما قد ندبا
قول لبعض العلماء مثبتا
فى فعله لا يلزم احدا

الا الذى قامت دلالتة على
اذ لا دليل يقتضى وجوب ما
ان لم يكن يأمرنا ان نفعل
كقوله فى الخبر المصون
وقوله عنى خذوا المناسكا
وأية الآسوة لا نسلم
اى فى وجوب للناسي حالا
بيان اجمال بها باننا
ما كان لازما علينا نتبع
ولم يكن هذا لنا تميزا
يبين لنا الذى قد يلزم
ورد انه بانما يصح
لو لم يكن من قبل ذا تعينا
ان نتأسى فيه بالهادى الابر
فى صور بيانها تقديما
فذا هو المقصود دون مرية
فالواجب امثال ما فيها ورد
وقال نور الدين ثم اننا
اى فى وجوب ذلك التأسى فى
كمثلما الوجوب فيها يقع
ايضا الى ازواجه الكرائم
وفى الذى اصبح ايضا جنبا
وفى زواجه على ميمونة
الثان من اقسام هذا النوع ما

تكليفنا به وجوبا شملا
بفعله الهادى علينا لازما
كمثل فعله الذى قد فعلا
صلوا كمثما رايتمونى
وما يكون من قبيل ذلكا
قالوا بانها لتكفى لهم
لانها قد وردت اجمالا
فى فعل خبر الخلق قد علمنا
فيه وغير ذاك ايضا قد وقع
من ذاك الا بدليل برزا
فيه اتباعه وما ينحتم
ما قلتموه هاهنا ويتضح
لنا الذى ليس بلازم لنا
اما وقد بان لنا وقد ظهر
فنعلم ان ما عداهما
فى الآية الكريمة الواردة
وذا هو المطلوب منا ان نؤد
لندعى الاجماع فيما قد عنا
غير العبادات بها ديننا الوفى
فانهم من بعده قد رجعوا
فى شان قبلة اتت من صائم
لم يفسدن صومه ويذهب
وهو حرام او حلال الصنف
صفاته عندهم لم تعلم

من الوجوب او سوى الوجوب وما هنا قرينة دلت على اهو على الوجوب ام سواء فالخلف ما بين الاصوليين فنحن نوقعنه عليه بانه على الوجوب حملا والشافعى قال محمول على وقيل محمول على الاباحة وفى مقال جاء لابن الحاجب فان ذاك يندبن والا واحتج من يرى الوجوب ها هنا بأية الاسوة والذى اتى وبعموم فى وما آتاكم ايضا وان المصطفى المتبعا فخلعوا نعالهم كما خلع باننا لو اجب ان نتبع على الوجوب حيث كان يعلم اما بحيث ذاك لما يعلما والثان قد اجب عنه انما فى أى ما آتاكم الرسول لقوله بعد وما نهاكم والخلع للنعال منهم فلما صلوا كمثما انا اصلى واجتج من يقول انه ندب

بل فعله جاء من الحبيب جهات فعله الذى قد فعلا اتاه خير الخلق اذ اتاه على الذى يحمل قد رويناه فقال بعض العلماء فيه فلازم ايقاعه على الملا ندبة فقط ما قد فعلا عن مالك قد جاء فى الرواية ان بان منه القصد للتقرب يباح والوقوف قول يتلى بما من الوجوب قد تعينا فى قوله فاتبعوه مثبتا خذوه وانتهوا كما نهاكم حال الصلوة نعله قد خلعا اجيب عن اولها بما سمع ونتأسى بالرسول المتبع بان هذا الفعل فعل يلزم فلا دليل انه قد لزم مراد قول الله بارىء السما اى ما به امركم نقول عنه فهذه دليل اقوم قال لهم وكان معهم علما لاجل ذاك خلعوا للنعل بانه لو كان بشىء قد وجب

لاستلزم التبليغ بالقول ولا
وانما امر الاباحة انتفى
اي آية الاسوة فى الافعال
واحتج من يقول بالاباحة
من حيث لا دليل قد دل على
لاجل ما قلناه فى ذى الصفة
اجيب انما دليل النذب
فاتبعوه فانتفى الاشكال
بانه ان بان قصد القرية
بانه يكون قصد القرية
رجحان ما كان من الفعل حصل
على وقوع تلكم النذبية
والقائلون بالوقوف انما
لاجل ما نعارض الادلة
ونحن قائلون ان الحملا
لانما افعال صفوة الملا
الا الذى قام دليل عنده
وقد ترفعنا عن الاباحة
له على سواه لم تشتبه
لانما الوجوب امر لزم
لم يكف فى اثباته ما قد ورد
لاجل ما من احتمال حملا
وقال نور الدين بعد ما جرى
بالاضطرار الحاصل المعلوم من

تبليغ من مقالته قد نقلنا
لاجل ما فى الآى كان عرفا
فصار مندوبا بكل حال
بانها تحققت فى الجملة
ما فوقها ندبا وجوبا حملا
قد وجب الوقف على الاباحة
يحصل حتما من مقال الرب
واحتج ايضا الذين قالوا
ندب والا فمباح الصفة
قرينة مثبتة فى الصورة
على تروكه فمنها يستدل
يباح عند عدم القرينة
قد وقعوا فيما هنا قد رسما
عندهم فى هذه القضية
له على النذب الصحيح الاولى
شرع له وغيره ممن تلا
بانه به يخص وحده
به لما يكون من قرينة
ورتبة الوجوب لم تبلغ به
لا يثبتن بلا دليل علما
من فعل خير الخلق والهادى الرشيد
فيه كما سمعته فيما خلا
يعرف حكم فعل صفوة الورى
قرائن الاحوال فى قصد زكن

لان ما قد جاء بالضرورة
فما له المشاهدون عرفا
فيجب اتباعه عليهم
فواجب ايضا علينا العمل
ان كان من تواتر قد نقلا
ويعلمن حكم فعل المصطفى
من الوجوب ومن الندية
فيعلمن بمقتضى ما وصفا
ويعلمن حكمه بكونه
لمجمل من الخطاب قد عنا
كالغسل منه للذارعين معا
فى قوله جل وايدىكم الى
اما طريقنا لكونه اتى
او اننا نعرف بالقرينة
بانه كان امتثالا فعلا
وماله المختار كان ياتى
من بعد نهيه لنا ان نفعل
ففعله يشعر بالاباحة
كذلك ان يسوى الرداء
اذ لا تجوز ابدا عليه
وقد امرنا نحن فى افعاله
فنقطعن بان ما قد فعلا
فذلك تخصيص لما قد عما
كذلك ما قد فعل الهادى ولم

فذلك حاصل مع الامارة
من فصده ضرورة بلاخفا
وان الينا نقلوا ما يرسم
به لدى صحة ما قد نقلوا
او من سواء والينا وصلا
ايضا بما كان له قد وصفا
وهكذا الكلام فى الاباحة
لذلك الفعل النبى المصطفى
اتى به لاجل ما تبينه
فحكمه حكم الذى قد بينا
مرافق بعد نزول وقعا
مرافق حيث اتانا مجملا
مبيننا اما بقول ثبتا
قرينة الحال لدى ذى الفعلة
لذلك الخطاب لما نزل
من الفعال حالة الصلوة
فعلا بها مخالف ما عقلا
كمثل ان يرمى للنخاعة
وكل ما من مثل هذا جاء
معصية لربه باريه
ان تقتدى به وفى اقواله
من بعد نهى منه كان حصلا
من نهيه السابق منه جزما
نعلم جهات حكم فعل قد الم

فانه من جملة المندوب
لم يك واجبا فندب ثبتا

ولا دلالة على الوجوب
اذ قد امرنا بالتأسي فمتى

مبحث تقريره صلى الله عليه وسلم

اذا اتى من احمد البشير
من احدا وكان قولا سمعا
ما قد رأى وانه ما انكرا
يكون تقريراً لمن قد فعلا
بلا خلاف كائن بين الاول
ذلك القول الذى له حكوا
كالكفر بالله وما كالكفر
مر الى كنيسة لها قصد
ما كان منه ذلكم تقريراً
الى كنيسة وكفر من كفر
من النبى الصادق البشير
بذلك الفعل وما ينكرا
انكاره والنكر لما يفعلا
مما لنسخ كان ايضا يحتمل
فما السكوت عنه تقريراً حصل
عليه فى حضرته ما قد جرى
بذلك الإنكار فى ذا الموقف
بانه يعلم من افعاله
وغير غافل فان كان احتمل
تقرير للذى لديه غفلا

باب به انكرم للتقرير
اذا رأى المختار فعلا وقعا
وكان قادرا على ان ينكرا
فان ذاك الامر من خير الملا
فهو دليل لجواز ما فعل
لكن بشرط ان يكون الفعل او
لم يعلمن بحرمة والحجر
فلو رأى الهادى مجوسيا وقد
وانه لم يظهر النكير
على جواز مرور من يمر
ولتعلمن بان للتقرير
شروطا احدها ان يشعرا
والثان ان يكون قادرا على
ثالثها بان يكون ما فعل
فيخرجن الكفر بالله الاجل
رابعها ان لا يكون انكرا
سواه خوف أن يكون مكتفى
خامسها ان يعلمن من حاله
وانه منتبه لما فعل
بانه هناك غافل فلا

بانه مستبشر لما جرى
بانه لما بدا مستبشر
لكن على تعبد ليس يدل
يكون حكم فعله متى جرى
تقدم التحريم قبل ما زكن
وبالنكير عند ذاك لم يقم
نسخا لتحريم هناك قد خلا
بيان ما كان علينا اجملا
على الصحيح مع اولى العلوم

وذاك كله اذا لم يظهر
اما ولو من حاله قد يظهر
كان على الجواز ذلكم ادل
والحكم في التقرير من خير الورى
يكون ناسخا ومنسوخا فان
ثم رأى من يفعلن ما حرم
لكان تقرير الذى قد فعلا
وهكذا يكون مهما حصلا
وهكذا مخصص العموم

القول فى مذهب الصحابي

هل حجة على سواء ان وفا
ثلاثة مذاهب عمّن خلا
له سواء قوله الذى وقع
اذ قوله ان عن سماع حلا
فحجة نقلهم تتبع
فرايهم من رأى غيرهم اتم
للخلق فى بيان احكام الهدى
فيه النصوص آخرا وأولا
وذاك بالاطلاق عنهم وحدا
برأيهم حسب الذى قد يروى
محتمل وثابت عليهم
فان يكن محتملا ان يغلطا
فى رأيه له بان يقلدا

ومذهب صاحب فيه اختلفا
يلزمنا اتباعه أم لا على
احدها يلزمنا ان نتبع
يدرك بالقياس كان ام لا
فانهم ان نقلوا ما سمعوا
وان يكن ذلك عن رأى علم
اذ شاهدوا طريق خير من هدى
وشاهدوا الحال الذى قد نزلا
والثان لايجوز ان يقلدا
لانهم قد بان منهم فتوى
وللخطا فى الاجتهاد منهم
لعدم متعة لهم من الخطأ
فيمنعن من غدا مجتهدا

كمثالما يكون ايضا ممتنع
 ثالثها تقليده الواجب فى
 اذ ليس من وجه لذاك ينسب
 والكذب منهم منتف اما متى
 فغير واجب لان القولا
 وكل من بالاجتهاد قال
 وقال نور الدين فالصحيح
 ان لا يكون حجة على احد
 يلزم ان ليس يكون اصلا
 بيان ذاك انما الخلف اتى
 فلو غدا قول الصحابى العلم
 يلزم ان يكون من قد سبقا
 يصير حجة على سواء
 يتبعونه وليس يسمع
 ويعلمن بدون ريب وجدل

تقليد تابع ومن له تبع
 ما لم يحصل بقياسنا الوفى
 الا السماع او يكون الكذب
 ادرك بالقياس ما عنهم اتى
 بالراى منهم شاهر تجلى
 يخطىء حالا ويصيب حالا
 فى مذهب الصحاب اذ يلوح
 سواء اذ لو حجة هذا يعد
 بينهم خلف بقول يتلى
 بين الصحاب والنزاع ثبتا
 على سواء حجة لا تنهدم
 منهم الى قول به قد نطقا
 فيلزم من كل من عداه
 خلافة لانه المتبع
 بانما الخلاف بينهم حصل

خاتمة

من رسل هل ذلكم شرع لنا
 ام لا على مذاهب ثلاثة
 شرعا لنا هذا باطلاق يخط
 شرعا لنا اتباعه تحققا
 ندري بقاءه وانه رسخ
 لم ينسخ منه شرعا لزما
 بان يقصه علينا المنزل

والخلف فى شرع الذين قبلنا
 ما دام لم ينسخ بشرع ثابت
 المذهب الاول لا يكون قط
 المذهب الثانى يكون مطلقا
 لانه حيث يكون ما نسخ
 المذهب الثالث ان يكون ما
 لنا بشرطين فاما الاول

اي ربنا او النبي المصطفى
ثانيهما يكون ذلكم على
كمثلما فى قوله تعالى
يا قوم اوفوا الكيل والميزانا
حكاية عن لوط فى القضية
وهكذا ما فى الكتاب اتى
النفس بالنفس الى آخر ما
فهذه الآيات قص ربنا
وكان لم ينكر علينا فيها
وقصها الله لنا بجهة
فكان ما قد قص فيها وشرع
وان ذا هو الذى اختار له
قال وانه لقائل بان
او الرسول المصطفى ايضا على
فليس شرع من مضى ما قد علم
لانما المحل للنزاع فى
لا فى الذى قد كان مشروعا لنا
نفس المقال ان شرع من غير
واجتج من يقول فيما بينا
لو انه لم ينسخن بانما
قد كان اصلا فى شرائع الاول
فى قوله اذ اخذ الله الاجل
لاخر الآية حيث بينا
فانهم فى حكم امة لمن

من غير انكار له قد عرفا
جهات تشريع علينا انزلا
اذ عن شعيب قد حكى المقالا
كذلك ما فى قوله اتانا
انكم تأتون للفاحشة
حكاية ايضا عن التوراة
انزله وقصه رب السما
بانها شرع لمن من قبلنا
شيئا من الاحكام اذ يحكيها
تشريعه جل لهذى الامة
شرعا لنا فلزم ان نتبع
شيخى وفى كتابه عدله
يقول مهما قصه مولى المنن
جهات تشريع لنا وانزلا
لكنه شرع نبينا الاتم
مالم يكن يشرع لنا فى الصحف
فكان ما اختار له الشيخ هنا
ليس بشرعنا وهذا قد ظهر
بانه لما يكن شرعا لنا
نبينا الهادى لنا من العمى
حيث على ذلك نص الذكر دل
ميثاق انبيائه الطهر الاول
فيها الذى الزمهم وعينا
يبعث بعد من رسول مؤتمن

فى صفة اتباعه فلا يصح
تابع شرع من مضى من الامم
بان يكون تابعا متبعا
واحتمج من يقول فيما حصلا
ما دام لم ينسخ بنقل وردا
فالنقل ما انزل فى محمد
اذ الهدى اسم لايمان معا
فواجب على النبى المصطفى
وقوله فى الذكر ايضا قد شرع
ما كان قد وصى به نوحا الى
لما به يدان للرحمن
اجيب عن ذاك بتخصيص الهدى
بالاصل للشريعة الغراء
اما الذى كان من العقل ورد
ذاك الذى قد كان شرعه نسب
من ان يكون مرسلا ببعثة
من رسل فشرعه كذا لا
به يبعث لرسول آخر
وقد اجيب نحن لا نسلم
اذ شرعة الرسول ذاك السابق
خلاف وصف كان بالرسالة
ان تنسخ عن الرسول بعدما
مع اننا نقول انه لقد
ينسخ ما مضى من الشرائع

بان يكون المصطفى لما اتضح
اولا فانه على ذاك لنزوم
وفيه حظ ما به ترفعا
بانه شرع لنا قد جعلنا
والعقل ايضا فاستمع لما بدا
مبيننا فبهدهام افتده
شرائع جميع ذاك جمعا
اتباع شرع لهم قد سلفا
لكم من الدين الحنيف المتبع
آخرها والدين اسم عقلا
من شرعه جل ومن ايمان
ودينه اللذين تم وردا
وذاك ايمان بذى الآلاء
فهو بانما الرسول المعتمد
اليه لم يخرج على ما قد كتب
من ياتين من بعده بمدة
يخرج ان يكون ايضا عملا
ما لم يقم دليل نسخ صادر
لما من القول له ابدىتم
يصح نسخها ببعث اللاحق
فانها لا يمكن بحالة
قد ثبتت له بوصف لزما
قام الدليل واضحا ومعتمد
بشرعنا ذاك المبين الطالع

الا الذى قد قصه المرحمن
هنا على سبيل تشريع لنا
فى قوله جل اذ خلوا فى السلم
وقول خير الخلق حينما نظر
امتهوكون انتم مثلما
والله لو كان فتى عمرانا
الا اتباعى هكذا قد وردا
من حال صاحب المصطفى الرجوع مع
الى قياسهم والاجتهاد
للبحث عن حادثة وواقع
فكان ذاك الامر اجماعا على
ليس بشرع ابدا لنا وان
ما لم يقصه الهنا الاجل
على سبيل انه قد شرعا
وهذه مسألة فرع على
صورتها هل كان سيد الورى
تعبد الله له بشريعة
ام لا وانما بشرع مبتدا
وقال نور الدين والقول الهدى
وهو سواء ها هنا قد وافقا
او انه خالف اما قبلا
وقال بعض لم يكن تعبدا
وقال بعض لم يكن تعبدا
اذ ليس من علم لنا نعلمه

او قصة نبينا المصان
وذا كمثل ماله قد بينا
الى تمام ما هنا من نظم
شيئا من التوراة فى يدى عمر
تهوكت اهل الكتاب قدما
حيالما وسعه ذا الانا
ايضا وانه لمعلوم غدا
فقد هم نصا من الهادى وقع
لا يلفتون نظرا فى البادى
الى الذى مضى من الشرائع
ان شرع من من قبلنا كان خلا
لم يات به نسخ ولم يبدل
او النبى المصطفى خير الرسل
لنا فيلزم بان نتبعا
مسئلة يقول بعض النبلا
من بعد مبعث له تقررا
من قبله من انبياء قادة
قد جاءنا قولان عنهم وجدا
بانه جاء بشرع مبتدا
بعض شرائع لمن قد سبقا
مبعثه ففيه خلف يتلى
بشرع من من قبله ان اهتدى
وآخرون وقفوا وهو الهدى
الا بما انتهى اليها علمه

ثم كلا الحالين ممكن نرى
 من سيرة المختار هادى الامة
 لم يتعبد ابدا بشرع من
 قال وفى توحيده لربه
 فانه كلف كل العقلا
 عليه قبل البعثة المعلومة
 موافقا فى الامر محفوظا غدا
 من ربه وحسن توفيق له
 من ربه وحفظه مقرونا
 حتى انتهى الى زمان فيه
 والله ما قربت شيئا اصلا
 حتى اذا اكرمى ذو المنة
 ذلك فضل الله يؤتيه لمن
 امله باليمن الجسام

فى حقه اما الذى قد ظهرا
 بانه قد كان قبل البعثة
 كان مضى من قبل ذلك الزمن
 وما تقوم حجة العقل به
 به وقد وفق صفوة الملا
 وبعدها وكان قبل البعثة
 من قذر الكفار تسديدا بدا
 فقد نشأ فى كنف اظلمه
 منه باملاك يسددونا
 اراد ربه بان يعليه
 من هذه الاصنام عنه يتلى
 بالفضل منه جل والنبوة
 يشاؤه والله ربه ذو المنن
 من مبدأ الامر الى التمام

الركن الثالث فى مباحث الاجماع

باب به اذكر للاجماع
 وانه فى اللغة العزم على
 يقال خالد على ذا اجمعا
 والاتفاق فتقول قومي
 اذا عليه اتفقوا راضينا
 والفقها اتفاق اهل العلم
 فى زمن وقيل باتفاق
 فى زمن كان على امر وقد

وما من الوفاق والسناع
 شىء اذا كان عليه اقبلا
 اذا عليه كان عزما اوقعا
 قد اجمعوا على كذا فى اليوم
 وهو على عرف الاصوليينا
 من امة الهادى لنا فى حكم
 امة خير الخلق بالاطلاق
 زاد هنا بعض على ما قد يحد

ولم يكن يسبق لهذا الامر
فيخرجن باول التعريف
اما على التعريف ذاك الثانى
وان للاجماع فيما آتى
بيان كل واحد من ذاك فى
اذا يشاء ذو الجلال المقتدر
وصورة الاجماع ان ينطق كل
بانه يحرم او قد يجب
كذا كذا وهكذا ان يفعل
فعلا يواطى فعل صاحب كآ ن
باربع من التكابير ولن
او انهم يتفقوا ايضا على
منهم اذا نافى صلوة العيد او
فيصبحن ذاك اجماعا على
أو بعضهم يعمل ايضا عملا
ويسكت الباقون بعد ما انتشر
فيهم مع القدرة منهم على
لكن عليه يسكتن كلهم
ان الصلوة فى الكسوف تشرع
ولم يكن ينكر ما قال احد
منهم على شرعية الصلوة
فلو يقول مثلا قد تفرض
لثبت الاجماع منهم على
فانما الاجماع فى المنقول

خلف قد استمر قبل العصر
عوام ذى الامة كالضعيف
فداخلون هم بلا نكران
عنهم شروطا ومحلا ياتى
محله باللفظ والمعنى الوفى
فنستمد العون منه والظفر
شخص من المعتبرين اذ قبل
يباح او يكره او قد يندب
كل من المعتبرين فى الملا
صلوا على جنازة للمرتهن
يزيد بعضهم ولن ينقصن
ترك لشيء مثل ترك حصلا
نحو الذى قلناه مما قد روى
ان ليس هذا واجبا ان يفعل
او انه يقول قولافى الملا
مقاله وفعله وقد ظهر
انكاره ولا نكير حصلا
كما اذا ما قال بعض منهم
فينشرن فيهم ويسمع
منهم فذاك الامر اجماعا يعد
فى حال ما كان الكسوف آتى
ولم يردوا قوله ويرفضوا
فرضية لها ولن يحولا
نوعان اما واحد فقولى

وذاك ما تتفق الاقوال
اما السكوتى فما فيه حصل
عند سكوت من بقى عليه من
وقدرة على النكير حاصلة
حكم مخالف لحكم الثانى
فانه حجة قطع يعتبر
وخالف النظام والروافض
فزعموا بانه لما يكن
قال وحجة الجماهير على
بعد كمال لشروط فيه
ادلة من الكتاب المنزل
اما من الكتاب امة وسط
بذلك احتج الجبائى اولا
قال فربنا لهم قد انزلا
لدى الشهادات وذى تستلزم
ويقتضى ذلك وصف العصمة
فان علمت ما هنا فيحرم
وقوله فى ذكره المبين
ووجه الاحتجاج بالذى بدا
فى قوله كما ترى من يتبع
كما توعد الذين شاقفوا
فواجب بان يكون حجه
اما دليلهم من الاخبار
من قوله امته لا تجتمع

عليه او تواطأ الافعال
قول لبعضهم وهكذا العمل
بعد انتشار ذاك فيهم يعلن
وكل واحد من النوعين له
اما الذى بالقول واللسان
منكرها مع الجماهير كفر
والبعض من خوارج وناقضوا
بحجة يلزمنا ان نقبلن
ان الذى بالقول كان حصلا
حجته قطعية نلفيه
وسنة الهادى واجماع جلى
قال جعلناكم وفيها قد بسط
والبعض من اصحابنا ممن خلا
منزلة الرسول لما فضلا
ان حصلت عدالة عليهم
من الخطا لتلك الجماعة
لاجل ذلك الخلاف لهم
من يتبع غير سبيل المؤمن
بانه سبحانه توعدا
غير سبيل المؤمنين المتسع
رسوله وكابروا وناقضوا
فاتضحت بذلك المحجة
فما اتى عن احمد المختار
على ضلالة كذا عنه رفع

وكان بعض العلماء الاكابر وعنه ايضا فى كلام قد عرف عدوله الى تمام الخبر من سره بحبوة فى الجنة وهكذا قد جاء فى رواية اى قيد شبر قد اتى فقد خلع وكم من الاخبار فى ذا الشأن من طرق صحيحة مختلفة متحد هناك معناها وان فان معناها لقد تواترا شجاعة تذكر عن على لان ذى الاخبار حيثما بدت وذا هو الاجماع للجميع اليه كالرجوع للكتاب قال وان ما يكون واردا فلا يجوز ان يك الساكت لم ان يتركز عليهم النكيرا كمثما لو قد روى راو لنا زيدت على حد لفرض ما سبق صحته لايمكن السكوت له كذا ذى الاخبار حيث جاءت منزلة الكتاب ثم السنة فى فرضها رجوعهم اليه لو عند رواية لها بصحة

يجزم فى ذلك بالتواتر يحمل هذا العلم من كل خلف وقوله فى خير مؤثر فانه يلزم للجماعة بان من فارق للجماعة لريقة الاسلام هكذا رفع واضحة جلية المباني على تواتر اتت متصفة تخالفت عبارة كما زكن كمثما تواترت فيما ترى كذاك جود حاتم من طى فهى على اصل كبير وردت ثم وجوب ذلك الرجوع كذاك عن بعض اولى الالباب هناك فى اصل كبير وجدا يعلم عن الراوين صحة الكلم بل انه ينكر هذا فورا ان فريضة على الخمس هنا فان من لم يعلم ما قد نطق عن رده او نكر ما قد نقله تنزل الاجماع بين الامة تلك التى تواترا قد جاءت لم يعلم الساكت حسبما رأوا انكرها فى حالة الرواية

فنعلم من بهذه الطريقة على وجوب لاتباع الامة اما دليلهم من الاجماع ثم وتابع البدر له فيما نظر قد جمعت على خطأ من خالفنا قال وان العادة المشاعة ان تك عظمى ليس تجمعن على الا لامر من دليل قطعى فاستلزم المذكور قطعاً يعلم على دليل كان بالقطع انجلى قطعهم بخطاء لمن غدا لم نحن له نعلم بما قد كانا أما السكوتى ففيه يحكم موجبة لعمل ولم تفقد فمن يخالف لسكوتى وضح كمثلما لا يحكم بفسق من لانما التفسير ليس ينطبق وفى السكوتى يرى بعضهم وقال بعض لم يكن بحجة قول اتى من عالم قد انفرد ان ينظرن لنفسه لو خالفنا وقال نور الدين والصحيح ما لما من الحجة اوردنا على ولتعلمن يا ابهذا الواعى

صحة اخبار لنا مروية فيما عليه اجتمعت من كلمة فهو كما ابن حاجب له رسم وهو بان صحب صفوة البشر اجماعهم وذاك عنهم عرفا لتقضين بانما الجماعة تخطئه لاحد من الملا ليس بظنى اتى فى الشرع اى بحصول الاطلاع منهم لاجله قد اجمعوا طرا على مخالف لما رأوه من هدى لهم من الدليل واستباننا بانـه حجة ظن لهم علما كنقل واحد عدل وجد لا يحكم بفسقه على الاصح يخالف الآحاد من نقل السنن الا لمن خالف قطعيا نطق بانـه حجة قطع تلزم راسا ولكن ذاك فى منزلة فيلزم من يكون مجتهد ذاك السكوتى الذى قد وصفا جئنا به من قبل ذا مقدما صحة ما قلناه فيما قد خلا بانما الوقوع للاجماع

من اهلـه لمـكن وهـكذا
 لنـحونا لمـكن كـذا يـعد
 عنـهم فـلا اسـتـحـالة فـى أـمر
 قـال وقـد خـالف فـى الـاول مـن
 فـزعـم النـظام والـروافـض
 بانـما الـاجـماع شـيء مـمتـنـع
 بقـولـهم ان انـتـشـار الـامـة
 لـكل فـرد مـنـهم فـيـمـتـنـع
 اجـيـب ان اـهل الـاجـتهـاد
 ولـهم اى اجـتهـاد سـامى
 فـعـنـد ذـا لا يـلـزم امـتـنـاع
 مـنـهم عـلى الحـكم الـذى قـد وقـعا
 وفـى المـقام الثـان بـعض مـنـهم
 بانـما الـاجـماع لو قـد صـح فـى
 بانـما ذـلك اجـماع حـصل
 بـانـه لو ذـلك الـاجـماع صـح
 اى قـاطـع او كـان عـن دـليـل
 فـواجـب فـى نـقلـه ان يـنـتـهـى
 و ان يـكـن ذـلك عـن دـليـل
 فـيـمـنـع اتـفـاقـهم قـالوا عـلى
 لـاجـل الـاخـتـلاف فـى القـرائـح
 بان ذـاك لـيس شـيئاً مـمتـنـع
 ان تـقع الغـنـيـة بـالـظـنى
 وذـلك الطـنى قـد يـكـون

بـلـوغ عـلم بـاجـتـماع نـفـذا
 نـقل لـاجـمـاعـهم لـن بـعد
 مـن ذى المـقامـات الثـلاث الغـر
 ذـلك بـعض مـن غـوى ومـن فـتن
 والبـعض مـن خـوارج اذ عـارضوا
 وقـد اتوا عـلى امـتـنـاع قـد وقـع
 يـمـنـع نـقل الحـكم فـى القـضـية
 اجـمـاعـهم فـى حـكم و احـد وقـع
 نـاس قـلـيـلـون لـدى العـداد
 فـى البـحث عـن مـسـائـل الـاحـكام
 ان كـل و احـد لـه اـطـلاع
 عـلـيـه ذـا الـاجـماع مـنـهم مـعا
 خـالف ثـم قـد اتـانا بـزـعم
 ذـات لـه فـالـعلم مـنا مـنـتـفى
 حـجـتـهم عـلى الـذى عـنـهم نـقل
 لـكان اـما عـن دـليـل مـتـضـح
 ظـن فـان عـن قـاطـع مـنـقـول
 لنـحونا كـما اليـهم مـنـتـهى
 ظـن اتى لنـحو ذـاك الجـيـل
 مـضـمـون ما كـان اليـهم نـقـلا
 وقـد اجـيـب بـكـلام و اضـح
 فـى الطـرفـين ان يـكـن يـوما وقـع
 عـن نـقلـهم لـذـلك القـطـعـى
 ايـضـا جـليـا حـيـنـما يـبـين

خالف ايضا حيثما انهم
من بعد ما قد جوزوا ووقعوا
يطلعن عليه فى ذاك الزمن
حصول اجماع لمن قد غبرا
فانما العادة فى الانام
لنا كذا الحصول لليقين
بعض من اهل عصرهم قد جاء
او كخمول او كاسر يعرض
من قبل ان يقول فيه الثانى
من مستحيل عادة بين الورى
وما اتى تواترا بعيد
لهذه الامور فى ذا المعنى
فى النقل عن ماض من الاكابر
ظن اذا كان لديهم حصلا
جاء من النظام والخوار
اجماعنا لنا دليلا اسنى

وفى مقام ثالث بعضهم
من صحة النقل الينا منعوا
امكان ان يوجد مع امكان ان
حجتهم بانه لو قدرا
يوما على حكم من الاحكام
تقضى بمنع نقله المبين
لاجل ما تجويزنا خفاء
لعارض وذاك اما مرض
او كذب رجوع عانى
قالو ولو سلم فالنقل نرى
لان الآحادى لا يفيد
اجيب اننا لا نسلمنا
فاننا نقطع بالتواتر
يقدمون قاطع النص على
ونحن لا نعتد بالانكار
وبعض شريعة فنثبتنا

أهل الاجماع

يعتبرن وفاق كل مجتهد
كل الذى ملكة له يجد
احكام هذا الشرع بانضباط
ثم مرادهم هنا بالمتبع
ممن يكون بالصلاح متصف
من كان فاسقا فلا يعتبر

وفى انعقاد كل اجماع ورد
متبع مرادهم بالمجتهد
يقتد ن بها على استنباط
من الادلة التى لها تقع
من كان سالكا طريقة السلف
فيخرجن بما هنا قد يذكر

بما من الخلاف منه يقع وهو الذى قد حاد عن طريقة لاجل تأويل به قد فسقا فانما خلاف هؤلاء لا اجماع من مقاله قد اعتبر قال ابو هاشم بل يعتبر من مؤمن ومظهر ضلالا ما قال خير الخلق ليست تجتمع ونحوه من سائر الاخبار لامعة الهادى وهذى تطلق من مؤمن ومن اخى فسوق عموم ذلك الحديث خصا قول الاله لتكونوا شهدا عدالة قال ومهما كان صح عن الذين اعتبروا فى صحة فسوق احدى الفرقتين صيرا وباشتراط اهل الاجتهاد اجماعهم ذاك الذى قد خطوا هم الاولى قد عرفوا بجمع بالنقل عن شيوخ اهل العلم فانما خلافهم لا يعتبر وجاء فى قول لبعض يؤثر وهكذا اجماعهم يعتد من حيث انهم اولو التحصيل

كذلك ايضا يخرج المبتدع اسلافنا والقادة الأئمة او انه اشرك اوتزندقا ينقض اجماعا لدنيا حصلا من قاله الحق وارباب البصر من صدق النبى فيما يخبر حجه على الذى قد قالوا على الضلال امتى كذا رفع فالظاهر العموم فيه جارى على جميع من به يصدق وقال نور الدين فى التحقيق بأية بها الكتاب نصا اذ انه يشترط فيمن شهدا خروج من فسوقه قد اتضح اجماعنا عرفت دون شبهة قول سواها ثم اجماعا جرى دون سواهم لدى انعقاد يخرج قيل الفقهاء فقط مسائل اى من فروع الشرع وليس باستنباطهم والفهم فى صحة الاجماع من اهل النظر بانما خلافهم يعتبر دون سواهم متى ما يبدو لما عن الاله والرسول

قد اقبلوا للدرس للاحكام
ويخرجن ايضا الاصولى
فقط دون سائر الشرائع
وقيل بل خلافه يعتبر
الا اذا كان لهم قد وافقا
وقال نور الدين فى ذا الحال
ليس يخطى البعض منهم بعضا
وانما حجية الاجماع فى
من هذه الاقوال انما تكن
هنالك فىلزم العمل
ولا يكون حجة قطعية
يحكم بالفسق وبالضلال
الا اذا الامة طرا تجتمع
ومن على الحق معا والفاسق
فان على حكم تجمعوا ولم
وانفرضوا جميعهم عليه
فها هنا يكون ما قد اجمعوا
وذا باجماع جميع من غدا
بعد كمال لشروط يأتى
منها بان ليس يكون ما هم
مخالفا للنص من كتاب
وان يكون ينقل الاجماعا
لغير ذاك من شروط تعتبر
فذلك الاجماع لو قد حرروا

وحفظها باية اهتمام
وهو الذى يعرف للاصول
فخلفه لا يقدر فى الواقع
لا يعقد الاجماع حين يصدر
ودونه الاجماع لن يتفقا
واعلم بان اهل ذى الاقوال
اذ ذاك موضع اجتهاد يمضى
كل مقال قد اتى للسلف
ظنية مع من لها يثبتن
بذاك والعلم بها لا يحصل
اجماعهم واضحة جلية
لمن لها يخالفن بحال
عالمها وجاهل والمبتدع
ومؤمن ولم يكن مشاqq
يسبقهم فيه خلاف قد علم
من غير ان يرجع بعض فيه
عليه حجة بها قد يقطع
يعتبر الاجماع من طرق الهدى
ذكر لها فى النظم بالصفات
قد اجمعوا عليه فى امرهم
او سنة الهادى الى الصواب
لنحو ما تواتر قد شاعا
ودون ما قلنا به وما ذكر
حجته ظنية تعتبر

وليس يكفى ابدا فى صحة
اى من غدا مجتهدا منهم لدى
لو بلغ المتفقون لعدد
من اهل الاجتهاد فى ذا الامر
وزهد الخياط ممن قد سلف
ان خلاف واحد واثنين لا
بل ذلك الاجماع حجة غدا
ان عليكم بالسواد الاعظم
ومن حديث للنسبى الاظهر
وقيل فى المتفقين ان هم
كان اتفاقهم على ما حصلا
ورد هذا والذى له سبق
من الجميع وهو فيما قد يخط
وهكذا اجماع اهل طيبة
ليس بحجة لان اهلها
وانما المفروض ان يجتمعا
اما جميع من غدا مجتهدا
او كل من هناك من عوام
وقد اتى عن مالك اذا اجتمع
فانهم لحجة قال وان
وقال بعض والذى قد اشتهر
بفعل اهل طيبة حتى لقد
ليسستاب مالك وحجته
طيبة لخبثها تنفى ورد

اجماعهم وفاق بعض الامة
خلاف بعض الآخرين ان بدا
جم ولو خالف واحد فقد
واتفق الباكون دون نكر
وابن جرير وسوى من قد وصف
يخرم للاجماع مهما حصلا
قاطعة لاجل ما قد وردا
لغير ذا من خبر مترجم
يوجب ان نتبعن للاكثر
قد انكروا خلاف ذا بينهم
يعد اجماعا ودون ذا فلا
بانما المراد اجماع يحق
ليس بموجود فلا اجماع قط
عند خلاف غيرهم من امة
بعض من الامة ليس كلها
جميع امة على ما وقعا
ومن يكون عالما منهم بدا
وعلماء قيادة اعلام
اهل مدينة الرسول المتبع
خالفهم غيرهم فيما زكن
عن مالك بانه رد الخبر
قال فتى ذويب فيما قد ورد
لذاك قول المصطفى مدينته
ذاك بانه دليل قد ورد

فى شأن فضلها وذاك الامر لا
بان اجماعا لاهلها انحتم
فى مكة ذلكم ايضا وما
ثم كبار علما الصحابة
حيث على وابن مسعود ابو
منها وقد حلوا بارض الكوفة
ثم ابو الدرداء فى الشام وفى
كذلك فى مدائن سلمان
فاى اجماع به يعتد
وهكذا اجماع اهل البيت
ليس باجماع وفى مقالة
بان اجماعهم اذا وقع
حجتهم على الذى قد حرروا
معصومة من الخطا ان يقعا
ورده بعض من الائمة
لهم فانهم وغيرهم معا
فمثلما جاز على غيرهم
كذا اتفاق العمرين ان وقع
عند خلاف غيرهم حيث هما
ولا اتفاق الخلفا الاربعة
لانهم من امة الهادى الابر
وقال بعض الظاهرية الاول
يكون حجة على سواهم
فان عرفت انما الوفاق من

يستلزم فى ما لنا قد نقلا
يكون حجة والا للزم
من قائل بذاك فيما علما
كانوا بجانب عن المدينة
موسى وغيرهم جميعا ذهبوا
وانس كذلك فى البصرة
ربذته كان ابو ذر نفى
وهم كبار الصحب والاعيان
وما لهؤلاء فيه عقد
عند خلاف من سواهم ياتى
يرفعها الاصل الى الزيدية
فانه لحجة لا تندفع
ان جماعة الذين ذكروا
فى القول أو فى الفعل منهم معا
لسنا نسلن ثبوت العصمة
على سواء فى الخطا ان وقعا
امر الخطا يجوز ايضا فيهم
فلا يكون ذاك اجماعا شرع
بعض من الامة او من علما
يكون اجماعا لباقي الامة
بعض يجوز خلفهم بلا شجر
بان اجماعهم اذا حصل
والحق غير ما به قد يزعم
جميع اهل الاجتهاد ان يكن

معتبر فى صحة الاجماع
بعض فلا يعد اجماعا وان
فاعلم بان التابعى ان علا
فى زمن الصحب كمثله جابر
من كان مدركا من الصحب يعد
كذلك مع خلافه لا ينعقد
بانه عندهم لا يعتبر
بل انما اجماعهم قد انعقد
وقال نور الدين ايضا وعلى
والخلف فى ذلكم مع من غدا
صحابه الهادى فهم قد زعموا
ورد هذا انما المعتبر
وليس من ريب لدينا يجرى
لاجل ذلكم به يعتد
ايضا وان الصحب حسبما رفع
فعلماء التابعين كانوا
كمثله جابر شريح والحسن
ايضا وان التابعى لو اتى
بعض من الامة دون ما شجر
فكيف لا يعتد بالخلاف
فلا يصح القول من انسان
وانه لقولهم مخالف
كذلك الاجماع ايضا لم يكن
دون سواه من زمان وجدا

ثم وفاق البعض مع نزاع
قد كثر المتفقون فى زمن
ورتبة للاجتهاد وصلا
يلزم ان يعتبرن فى سائر
وفاقه لهم وفاقا ان وجد
اجماعهم وفى مقال قد وجد
فان يخالفهم فخلفه هدر
بدونه لو جانبنا عنهم بعد
هذا ابو محمد ممن خلا
لم يعتبر اجماع من كان عدا
ان ليس يعتد به ويبرم
اجماع اهل العصر حين يصدر
بانه صار من اهل العصر
ودون ان يوافقن لابد
لم ينكروا فتا ويا لمن تبع
يفتون فى زمانهم وبانوا
وابن مسيب وغير من زكن
من بعدهم فانه قد ثبتا
فان يكن ممن يرانيه اعتبر
منه اذا ما جاءنا يوافي
اجمعت الامة للعدنانى
فاى اجماع هناك يوصف
قد قيل موقوفا على اهل زمن
اذ الجميع امة لاحمدا

فليكن اتفاق كل عصر
فان اجماع الاولى من بعد
يعد اجماعا كاجماع اتى
وقد اتى للظاهرية الاول
ان ليس يعتد باجماع وفا
اما محل القول بالاجماع
قضيه نص بها لم يثبت
ولم يكن بها خلاف علما
اما النصوص فلكونها غدت
قال واما السبق للخلاق
فلا يجيز صحة الاجماع فى
لانما خلافهم تضمننا
اى واحد من ذينك القولين
وقوع اجماع بواحد فقط
بان ذاك الحق كائن خطأ
وفى مقال جاء للكرخى
اجماعهم بعد خلاف يقع
كمثلما لو كان لما يسبقا
والشافعى عنه فى المسئلة
ان اجمع المختلفون الاول
اذ ليس من قول لغيرهم على
وان يكن غيرهم قد اجمعا
وقال نور الدين والذى سبق

يعد اجماعا لهم ان يجرى
صحابه الرسول اهل الرشد
من الصحابة الاولى وثبتا
وهكذا عن احمد ايضا نقل
من بعدهم والحق ما قد سلفا
فانه يسدون ما نزاع
من الكتاب لا ولا من سنة
لبعض من كان لهم تقديما
اقدم فى الشرع متى ما وجدت
فيما ذكرناه عن الاسلاف
مسئلة فيها خلاف السلف
لكون كل واحد مما هنا
حقا فلا يصح دون مين
لانه يصيرا اجماعا يخط
وذاك لا يصح لكن سقطا
وغيره ينقل فى المروى
يصير حجة بها قد يقطع
فى ذاك خلف بينهم تحققا
وبعض اصحاب ابى حنيفة
فحجة اجماعهم لا تبطل
خلاف ما قالوا به مما خلا
فلا لما مروما قد وقعا
من ذا هو الاصح معنا والاحق

شروط الاجماع

شروط ابيها لكيما تعرفا
للمجمعين عند ذاك مستند
او اجتهاد كان فى القضية
بالقطع او بالظن عندهم ورد
كان لنا مزيد امر وجدا
وهكذا توسع فى العلم
اجماعهم فى الاثر المنقول
ان نحسن بهم الظنونا
الا وعندهم لذاك مستند
كمثل اجماع على تعيين
وكان ذاك الامر فى خلافه
ثمانيا او سبعة وتما
من المهاجرين والانصار
حد لمن يحسوا لكاسات الطلا
عهد الرسول والخليفة الوفى
قد وقع الاجماع منهم وجرى
باربعين وبها صار القضا
بانه لم يك ما قد اوقعوا
بل انه محض اجتهاد استوى
لدين ذى الجلال ثم سدوا
الى دليل عندهم تعيينا
على هوى ولا جفاف يقع

وان للاجماع مع من سلفا
اولها بان يكون قد وجد
من الكتاب وكذا من سنة
وهو سواء كان ذاك المستند
فان علمنا ذلك المستندا
فى الاطمئانية عند الحكم
وان جهلناه لى حصول
فانه لواجب علينا
وان اجماعهم لم ينعقد
من قبل الشارع بالتبين
امصار عينوا لهدى الجمعة
فاروقنا فانه قد سمى
ولم يقم عليه بالانكار
وكاجتماع منهم ايضا على
فانه يجلد اربعين فى
وبعد ذاك فى زمان عمرا
بانه يزداد فوق ما مضى
وقال نور الدين نحن نقطع
فى هذه الاشياء قط عن هوى
قد نصحوا امتهم واجتهدوا
وانهم مستندون ها هنا
ولا يجوز منهم ان يجمعوا

خلفا لمن قال بذاك الحال
واحتج فيهم قائلانهم
ما كان للاجماع من قائمة
فائدة الاجماع فى هذى الصفة
تمت ان كون ذاك المستند
فما عليه اتفق الـذينا
اما استناد الظن من رواية
والخلف فى صحة جعل ما رسم
كذلك فى كون القياس مستند
تخالفوا اما الصحيح الـرفع
عن القياس او عن اجتهاد
فانهم عن اجتهاد اجمعوا
كذلك فى امامة الصديق
الشان ايضا يشرطن فى صحته
نص من الكتاب او من سنة
مخالف لما عليه اجمعوا
على خلاف النص للكتاب
فهو ضلال ومحال تجتمع
وبعض اهل الاعتزال يزعم
ايضا على خلاف اجماع سبق
بانه ليس يصح يجمعوا
ايضا وان الحق ان المعتبر
من امه دون الذى سياتى
فانما خلاف من قد جاء من

من فرق الـاهواء والضلال
لو للسـدليل افتقروا بينهم
اجابة بعض من الائمة
سقوط بحث حرمة المخالفة
لدليل قطع عندهم كان ورد
بصحة الاجماع قائلونا
احادهم او كان من اماره
مستندا معهم لاجماع علم
مع اجتهادهم لاجماع وجد
بانه لجائز ان يجمعوا
وذلك عن صحب الرسول بـادى
فى قتل اهل ردة وشرعوا
وحد من يشرب للـرحيق
ان لا يرى هناك فى مسـالته
ولا من الاجماع بين الامة
فانما الاجماع حين يقع
او سنة تكون للـاواب
امتـه على ضلال وبدع
بانه يصح اجماعهم
وقال نور الدين والقول الـاحق
على خلاف ما لهم قد يقع
اجماع اهل كل عصر قد ظهر
من بعدهم فى سائر الـاوقات
بعد انقضاء عصر به الاجماع عن

بالاتفاق عندهم لا يعتبر
وثالث الشروط فى ذا الامر
اى عصر من قداجمعوا ابو على
وهكذا ابن فورك والبعض من
وقال نور الدين والجمهور
معناه ان لا يظهر الخلاف من
فى تلكم الحادثة التى وقع
وفى الحياة احد قد يوجد
وقال بعض العلماء يشترط
وقال نور الدين والصحيح ان
لانما الدليل لن يعتبر
توافقا من اهل عصر يرمى
واحتج من يشترط فى الامر
ان ابا بكر لى العطاء
وخالف الفاروق فى التفضيل
على الذى كان رأى له ابو
شرط انقراض عصره والا
وقد اجيب انه لم ينقل
فى الصورة الاولى ولا الثانية
عهد ابى بكر لما كان عمر
ورابع الشروط ما يروونا
وهو بان يشترط فيمن اجمعوا
مثل عداد كان للتواتر
تواطؤ منهم على فعل الكذب

ولا يكون قادحا فيما غبر
فانه قيل انقراض العصر
قال به واحمد بن حنبل
اصحابنا قال به كما زكن
قالوا بان لا يشرط المذكور
من كان يمكنه ان ينظر
اجماعهم كان عليها وانقطع
من اهل اجماع له قد عقدوا
ذاك باجماع سكوتى فقط
لا يشرط انقراض عصر او زمن
ذاك وانما غدا معتبرا
على مقال واحد فى الحكم
لما ذكرناه انقراض العصر
قد جعل الصحب على سواء
من بعد اجماع لهم معقول
بكر وذاك يقتضى ويوجب
ما جاز ان يخالفهم اصلا
عنهم بذاك الامر اجماع جلى
لو صح اجماع بهذى الحالة
يخالف الاجماع بعد ما صدر
له لبعض من اصوليينا
بان يكون عندهم قد يقع
بحيث ان لا يمكن فى الظاهر
وقال نور الدين والحبر الارب

بان جمهور الاصولييين
حيث دليل السمع لم يفصلا
بل انه لامة الهادى اعتبر
قيلا ولو لم يبق من امته
فحيث انه هو الامة ثم
اما سبيلنا الى معرفة
امر من اثنين على ما نتلو
اما المشاهدات عندهم فان
معاصرا لاهل اجماع وقع
ما اتفقوا عليه من قول جرى
او قد يرى من بعضهم قطعاً ومن
مع انتشار ذاك وارتفاع
وقد تحقق السكوت انما
فان تين الحالتين مثلما
حكم له وذكره تقدما
والنقل نوعان فواحد بان
تواتر فذاك اجماع قطع
ان كان ذا فى نفس اصل الامر
يفسق من خالفه ونازعا
مثل كتابنا ومثل السنة
الثان من انواعه ان ينقلا
نقل اتى من خير الآحاد
بانه يكون حجة على
لانه كان به لم يقطعا

لما ذكرنا ليس يشترطونا
بين عداد وعداد حصلا
قل هناك العد فيهم او كثر
الا امرؤ منفرد فى وقته
فقوله لحجة لا تنهدم
ما كان من اجماع هذى الامة
وهو المشاهدات او فالنقل
يكون من شاهد اجماعا زكن
فينظرون منهم ويستمع
بالقطع فى قضية بين الورى
باقية السكوت عما قد زكن
تقية مع ذلك الاجماع
كان رضى بالقول منهم علما
قلناه اجماع وكل منها
فى أول الباب هناك رسما
ينقل ما كان من الاجماع عن
به كما يشاهدن متى وقع
اجماع قطع حيثما قد يجرى
اذ جعلوا الاجماع شيئا قاطعا
احكامه فى القطع بالدلالة
اجماعهم لنا الى ان يصلا
وحكم هذا النوع فى العباد
وجوب اعمال واما العلم لا
لو انه فى نفس امر وقعا

ذلك اجماعا غدا مستكملا
من طرق الآحاد اذ يأتينا
قال الغزالي وبعض من خلا
بخبر الآحاد لا يصح ان
وقال بعض لم يكن للفرق من
واحتج من خالف في ذا الامر
فانه حجة قطع تتضح
ايضا وفي اثبات اجماع الهدى
اثبات اصل بظنون تنعت
اجيب عن اولها بانما
فانما يكون حجة لما
عن الخطا فان تواترا بدا
اولا فظننى كمثلى خبر
وان يكن قد جاء فى مسألة
فالخلف هل يزداد غير ما ذكر
على مقالين فبعض منعنا
فليس بالجائز قال يحدث
وقال بالجواز بعض مطلقا
قال اذا لم يرفع الثالث ما
فجائز كمثلى ان ياخذ من
خلاف ما ان يرفع الكل فذا
لان رفع الكل من قولهم
وقال نور الدين هذا ينسب
مثال ما ان كان لم يرتفع

لان نقله متى ما حصل
صار وقوعه لنا مظنونا
بانما الاجماع مهما نقل
يكون حجة ولا ان يقبل
وجه لان الكل حجة اذن
بانما الاجماع حيث جرى
وخبر الواحد فيه لا يصح
بخبر من واحد لنا بدا
والاصل بالظنون ليس يثبت
اجماع اهل العصر حين انبرما
لكونه اخبار من قد عصما
فذلك الاجماع قطعى غدا
اذا اتى عن الرسول الاظهر
قولان فى الماضى عن الائمة
من بعدما خلافهم كان استقر
ذلك مطلقا ولم يوسعا
من بعد ذلكم مقال ثالث
وجوز البعض ولما يطلق
كان من القولين قد تقدا
كل من القولين طرفا يعرفن
يكون غير جائز فلينبذا
خرق لاجماع فذاك يحرم
الى الجماهير روته الكتب
به المقالان القديمان معا

بان يقول بعض امة الابر
لنية وقال باقى الامة
فيأتين من بعد ذا من يكرر
لنية وبعضها لا يفتقر
وهكذا فسخ النكاح المثبت
فقل مفسوخ بها وقيل لا
بان بعض ذاك يفسخنا
فذاك قول ثالث لا يرفع
بل انه من كل قول منهما
مثال ما يرفعهن طرا
قيل بمنع الرد فى هذى وقد
والارش للوطى فرد الامة
يكون قولاً ثالثاً ويرفع
واحتج من يمنع ذاك مطلقاً
فصل حيث لم يفصلن احد
قالوا فيلزم لهذى الصفة
اجيب ان القول بالتفصيل لن
بل ذاك تقرير له قد وردا
تخطئه الامة كلها على
بان كل من غدا مجتهدا
قالوا فان المتخالفين
فالثالث الذى اتى بعدهم
قلنا المراد بسبيلهم هنا
ليس الذى فيه الخلاف كونا

ان الطهارات جميعاً تفتقر
جميعها لم تفتقر لنية
بان بعض هذه يفتقر
فذاك لا يرفع كل ما ذكر
بما اتى من العيوب الخمسة
فان يكن هناك قول حصلاً
والبعض لا يفسخه ان عنا
لدينك القولين حين يقع
قد كان اخذا لطرف علما
وطى فتاة مشتراة بكرا
جاء مقال البعض انها ترد
بدون ارش عند هذى الصفة
لما من القولين كان يسمع
بانما الثالث اى من لحقنا
فخالف الاجماع بعد ما انعقد
تخطئة منه لكل الامة
يكون قولاً للخلاف ينفين
وغير لازم من الذى بدا
مذهب من كان يرى من الملا
فى هذه الفروع فهو فى هدى
هم الذين آمنوا بقينا
متبع غير سبيل لهم
ما اجمعوا عليه من امر عنا
بينهم فاتضح الحق هنا

وحجة القول لاهل الظاهر
احداث قول ثالث ممن تبع
من امة الهادى فدل ما جرى
بيان ما قلنا به فى الواقع
قال بزوجة وام واب
وقال فى زوج وام واب
فجاء بالتفصيل فى المسئلة
بل قال بعض ان ما كان بقا
وبعضهم اعطى لها واشبعها
فما اتى عن ابن سيرين الاجل
وقال نور الدين فى القضية
قول الذى اجاز ذاك مطلقا
من ذينك القولين ام لم يرفعا
من احد خلاف اجماع السلف
ثم خلاف امة الهادى على
على جواز الرأى فى القضية
مثل الذى صح لمن كان مضى
بل انه يلزم من كان اجتهد
خلافهم فى ذاك حين اجتهدا
عندى كما ليس يصح قط له
بعد تمكن وبعد القدرة
والقول فى الاجماع ها هنا انتهى

بانـه جاء بـلا تناكر
ولا نكير بعد ذاك قد وقع
على جواز ما هنا قد ذكرنا
ان فتى سيرين وهو تابعى
للأم ثلث من جميع النشب
للأم ثلث ما بقى من نشب
ولم يفصل علما الصحابة
فى الصورتين الام هذا لحقا
ثلث جميع المال فيهما معا
فذاك قول ثالث هنا حصل
عندى اصح هذه الثلاثة
اى رفع الذى لهم قد سبقا
اذ الحرام عندنا ان وقعوا
دون الذى عداه من خلف عرف
قولين دلنا متى ما حصلنا
فصح بعدهم لباقي الامة
من اجتهدهم وراى عرضا
خلافهم اذا راى ان الاسد
وما له فيها بان يقلدا
يقلدن مجتهدا قد ماثله
منه على اجتهداه فى الصفة
فالحمد لله على نيل النهى

الركن الرابع فى مباحث القياس

قياسنا فى اللغة التقدير نقول قاس توبنا بشير

هل يكملن جبة قياسا
 كذا المساواة يقال ايضا
 اى ان ذا الشيء مساو صار
 وفى اصطلاح للاصوليين
 ان يحملن مجهول حكما على
 كالخمر حكمه من المعلوم
 وفى اصطلاحهم يسمى اصلا
 ونحوه من الامور فهو ما
 نص من الذكر ولا من سنة
 واسمه الفرع واما الجامع
 وهو الذى كان لاجله وجد
 وذاك كالاسكار فى الخمور
 لاجل سكره فمهما وجدا
 من صورة فواجب ان يحملا
 وواجب اعطاؤهما ذا الحكم
 اذ كان بين الصورتين جمعا
 فهذه الاركبان للقياس
 الاصل وهو الصورة التى نزل
 كالخمر والفرع وهو صورته
 بعينها وذلكم مثل التتن
 وذلكم شئ يكون الحكم
 فان يك الوصف هناك زالا
 وقد بقى مع ذاك زكن رابع
 وهو الوجوب النذب والتحريم

ان كان قد قدره اذ قاسا
 هذا لذلك قياس يرضى
 لذلك الشئ ولا انكارا
 فذاك ما تعلمه يقينا
 معلومه بجامع قد حصلا
 بالنص فى الذكر على التحريم
 بالتتن المجهول حكما قبلا
 نص على حكم له تقدما
 ولا من الاجماع بين الامة
 فانه الوصف الصريح اللامع
 حكم على الاصل الذى قد اعتمد
 فالخمر قد صار من المحجور
 ذلكم الوصف بشئ وبدا
 لصورة والحكم فيها عقلا
 لذاك هذا جامعا يسمى
 فى حكم واحد متى ما وقعا
 ثلاثه معلومة للناس
 فيها من الشارع حكم وعقل
 لما ترد احكامها مسطورة
 والثالث الوصف الذى قديجمعن
 فى الاصل من اسبابه يتم
 فالحكم ايضا يفقدن حالا
 وذا هو الحكم الصحيح الواقع
 كراهة اباحه ندوم

مثال ما قلناه فى المذكور
 فالحكم فيما قد ذكرنا الحجر
 لانه الذى به يشبه
 فانه الفرع ووصف يجمع
 والوصف بالعلة يعرفونا
 وكل واحد من الاركان له
 وليس من باس بسوق امثله
 لقيس فرعهم على الاصل الاتم
 من ذاك جلد قاذف للمحصن
 على الذى للمحصنات قذفا
 فى قاذف للمحصنات جائى
 وقاذف المحصن من رجالنا
 ومنه ايضا سريان عتق
 قيس على سريان عتق العبد
 قد وردت فى احد قد اعتقا
 والعبد فيه شركة فينتعق
 فقاى بعد المسلمون للامة
 وذا لاجل الاستوا فى العلة
 وذاك كون كل فرد منهما
 وعتقه قربى الى السميع
 فهذه الاشياء عند الناس
 لانما العلة فى الاصل معا
 فمن قبيل لقياسنا الجلى
 قياس معنى والخفى فهو له

قيس نبذهم على الخمر
 والاصل فى ذلك هو الخمر
 اما النبيذ وهو المشبه
 بينهما الاسكار حيث يقع
 اى فى اصطلاح للاصوليينا
 ببسط سياى موضحا للمشكلة
 فى ذا المكان توضحن سبله
 ليحلى المراد للذى فهم
 من الرجال بالقياس البين
 فالنص فى الآية دون ماخفا
 مصرحا وذاك فى النساء
 قاس عليه المسلمون ها هنا
 فى امة ماسورة بالرق
 فان سنة الرسول المهدى
 حصته من عبده واطلقا
 جميعه العبد لعتق قد لحق
 على العبيد فى عتاق لزمه
 ما بين ذا العبد وتلك الامة
 قد كان بالملك عليه حكما
 فهذه العلة فى الجميع
 جميعها واضحة القياس
 والفرع قد بان ببياننا لامعا
 هذى ويدعى فى كلام الاول
 امثلة توضحن مشكلة

فار اتى الخلاف فى الطهور
برجسه يقيسه على السبع
عندهم فالفار ايضا يوجد
على وحوش طاهرات السور
كعقرب وذرة مجندلة
جاء بحل ميتة الجراد

من ذاك ما قالوا به فى سور
وفى نجاسة له فمن صدع
لانما سور السباع مفسد
وقاسه القائل بالطهور
كذا قياس ميت ما لادم له
على الجراد فحديث الهادى

مبحث الاصل والفرع وشروطهما

حكم بها من الاله ذى العلى
قد عبروا فيما له ياتونا
كالخمر حيث ان وصف الحرم
تحريم كل مسكر مزيف
من حيثما قد حرمت ما يسكر
حكم الربى بنص قول احمد
شابهه وماله قد لائما
فيه ونحو ذاك مما كتبنا
هو دليل الحكم بين الناس
رب العلى سبحانه كآية
جاءت من النبى هادى الامة
هذا الذى قالوا به ونقلنا
كذا حديث قد اتى بالحجر
بانما الاصل الذى تاصلا
قياسهم فحسب ما قد رفعنا
تحريم شرب فى المثال الاول

أصل القياس صورة قد نزلا
وهى التى عنها الاصوليون
من اصطلاح بمحل الحكم
فيها اتى بالذكر فهى الاصل فى
ان لم تكن لسنة نعتبر
وهكذا البر ففيه وردا
فقس عليه الارز مع جميع ما
من بعد ان تستنبطن وصف الربى
وقيل ان الاصل للمقياس
يعنى دليلا قد اتى من جهة
من الكتاب او كمثال سنة
فالاصل فى ذين المثالين على
لاية قد حرمت للخمر
فى الربويات وبعض جعلنا
حكم لصورة عليها وقعا
فالاصل فى المسئلتين ينجلي

وفى المثال الثانى تحريم الربا
 أولها وهو مقال الاكثر
 والفرع فهو الصورة التى ترد
 مثل النبيذ فهو فرع الخمر
 والارز فرع البر فى التحريم
 او من مكيل كادخار يجرى
 واشترطوا فى قياس فرع متضح
 لهم قياس دونها فالاول
 وهو تساوى الاصل ثم الفرع فى
 وذاك فى قولهم كالسكر
 وفى النبيذ مثلا فان غدا
 قياسهم هناك اجماعا ورد
 فى برهم وفى الاروز مثلا
 ذلكم الارز عليه ايضا
 الثانى ان يساوين الاصلا
 فلا يقاس ذلك التيمم
 فى انما التثليث فيه قد يسن
 لصفة التخفيف كان جائى
 يصيب ما اصاب من عضو وقد
 فلا يقاس بوضوء يفرض
 مغلظ وذلك التيمم
 فبمجرد القياس الحاصل
 بل ان يكن عليه نص قد يدل
 اولا فبالقياس وحده فقط

لكنما مختارنا والمجتبى
 من الاصوليين اهل النظر
 فى حكمها الفرع الى اصل وجد
 فى الحرم حيث كله ذو سكر
 ربا اذا الكل من المطعوم
 على خلاف علة فى البر
 على اصوله شروطا لا يصح
 عليه كانوا اجمعوا وعولوا
 وجود علة به لا تختفى
 فان هذا يوجد فى الخمر
 مساويا له والافسدا
 وهكذا الطعم فانه وجد
 فصح أن يقاس فى قول الاولى
 فى كون هذا ربو يامحضا
 فرعهم فى حكمة للمولى
 على الوضوء ابدا عندهم
 لانما التيمم الذى زكن
 وذاك هو المسح للاعضاء
 يخطىء ما اخطاء منه لا يحد
 فى شرع تثليث لانما الوضوء
 وانه مخفف عندهم
 لا يثبت التثليث فى المسائل
 فانه بالنص يثبت العمل
 لا يثبتن ما هنا عنهم يخط

وثالث الشروط فى المنقول
اى فى ثبوت الحكم حيث علل
توجب مثل ذاك فى فرع اتى
خلاف ذاك الحكم فالقياس
وذا كقول البعض فى صلوة
اى فى ركوعات لها زائدة
فيشر عن فيها ركوع زائد
تزداد فيها خطبة فاثبتا
حكما مخالفا لحكم الاصل
زيادة الخطبة فى ذا الامر
ولا يصح عندنا او يرتضى
ورابع الشروط ان لايسبقا
شرعا لحكم الاصل كان يفرض
على تيمم اتى بالصفة
كأن يقول الشافعى مثلاً
وضوءنا طهارة قد يطلب
فيها كمثّل حالة التيمم
ان التيمم الذى قلتم شرع
كيف نقيسه على ما ذكرنا
وقيل ان قام دليل يعرض
غير الذى من القياس ذكرنا
بذا القياس مع دليل حصلا
واعلم بان وصفا الذى ثبت
وهو المسمى علة فاما

بان يساوى الفرع للاصول
قد اثبتت حكما لاصل يحصل
فلو قد اقتضت بفرع ثبتا
هناك فاسد ولا التباس
خسف فى الاستدلال فى الركعات
بانها تشريع فى جماعة
كالجمعة الغراء حيث توجد
بتلكم العلة فى فرع اتى
لان حكم الاصل فى ذا الفصل
والفرع زيد لركوع يجرى
ذلك اذ لا وجه لها هنا اقتضى
شرع لحكم الفرع قد تحققا
وذلكم مثل قياس للوضوء
وذاك فى شأن وجود النية
للحنفى حينما تجادل
بها الصلوة فالنيات تجب
فقال من للحنفى منتضى
من بعد شرع للوضوء قد وقع
وانه عن ذاك قد تاخرا
على وجوب نية على الوضوء
فانه صح بان يستظهر
وكان قياسا ثابتا اولا فلا
لاجله احكام شرع رتبت
يكون منصوفا عليه جزما

او انه مستنبط والكل
او انه بقيده ملتزم
اجراء حكم معه بحيثما
وان يكن مقيدا فقد لزم
فى كل صورة تكون من صور
ذلك الاصل الذى فيه ورد
ويأتين ذكرها ايضا فما
لذلك التعليل حيث يأتى
فاجعله علة لحكم قد ذكر
اعنى بذاك صورا قد كنتا
ان يكن الوصف مقيدا بدا
وان يكن غير مقيد ورد
كائن تقول ربويا جعل
فنسبرن الوصف ماذا حصل
ام كونه يطعم ام قد يدخر
ام كونه مما له نركى
جميعها فى البر يوجدنا
لا يصلح قط لتعليل جرى
اى كونه برا وبعض ذاك لا
لما من الشروط سوف يأتى
لصفة الطعم هنا فنرسم
قيسا على البر كذا ان نجعل
طعما به وكونه مدخرا
لما من الوصفين ها هنا ذكر

من ذين اما مطلق منحل
فان يكن ذا مطلقا فيلزم
يوجد ما لم يك منع علما
هنا اعتبار قيده الذى رسم
وانه لينبغى ان نعتبر
حكم باحدى الطرق التى تجد
وجدته يصلح من وصف سما
على شروط ذكر هن آتى
واجر هذا الحكم فى كل الصور
لذلك الوصف بها وجدنا
فاعتبرنه عند قيد وجدا
فاعتبرنه مثلما له تجد
ذا البر من وصف به تحصلا
لكونه يرا تقول مثلا
ام كونه يكال ام من التمر
فهذه الاوصاف دون شك
لكن بعضها كما عرفنا
لكونه قد صار وصفا قاصرا
يصلح حيث صار لم يستكملا
فننتقى من هذه الصفات
حكم الربا فى كل ما قد يطعم
علته فى ذا المثال الاول
فواجب هنا بان نعتبر
فى كل صورة تكون من صور

فحيثما تفرقا يرتفع
وحيثما نوافقا فنحكم
ثم اعتبارنا لوصفين معا
بانه الوصف الذى يركب
والبعض منهم يجعل التعليلا
ويجعل الآخر من هذين
مثال ما قلنا به القتل فقد
بان يكون جا على جهات
فالقتل ان جاء على وجه الخطا
كذاك قتل غير عدوانى
فان وجدنا الوصف وهو القتل مع
فواجب لذاك اثبات القود
مثال ما ان كان مانع حجب
فانما وصف ابوه تجد
فلا يقاد والد بولد
وانه عندهم لا يشترط
لذهب للعالم المستنبط
واشترطوا ايضا لحكم الاصل
شروط لا يعتبر القياس
اولها ان لا يكون مثلا
بذلك العموم للفرع فلا
قد كان مسكرا على الخمر متى
ما للرسول روت الاعلام
لان ذا الحديث قد تناولا

حكم الربا حالا ولما يقع
هناك بالثبوت فيما يرسم
هو الذى بعضهم له دعا
وانه لعللة تركب
باحد الوصفين فيما قيلا
قيدا وشرطا جاء للتبيين
يشترط فى ايجابه امر القود
عمد وعدوان متى ما ياتى
لا يوجب قودا لمن سطا
لا يوجب القصاص فى المروى
قيديه عمد ثم عدوان وقع
الا اذا ما كان مانع وجد
بان يكون ذلك القاتل اب
مانعة فى القتل من امر القود
لو باعتداء كان مع تعمد
عدم مخالقات فرع منضبط
لو من صحابة الرسول المقسط
ذاك الذى به القياس يدلى
بدونها مع الذين قاسوا
دليل ذاك الحكم قد تناولا
يصح قيس لنبيذ مثلا
نجعل دليل الحرم فى خمراتى
بان كل مسكر حرام
بما من العموم فيه حصلا

تناول الخمر الذى قد حرما
حينئذ بالنص لا قيس رسم
ينسخ ولكن كان ثابت القدم
قياس فالقياس فيه بطلا
اثبات حكم لم يكن قد ثبتا
يثبت فلا فائدة تكون ثم
عقليا الحكم متى يبين
يصح مع جمهور من كان خلا
بانما القياس فى العقلى صح
ينسب للشرع كمثلى الحرم
وهكذا الكلام فى الاباحة
فى قولهم وذاك كالتسمية
لا تثبتن بقياس افرغا
فى لائط وطيء به الحد لزم
كواطيء لغادة حصان
لانما اجراء هذى الاسما
فبالقياس مثل ذا لم يثبت
منهم امام الحرمين الاقدم
وغيرهم من علماء مدركه
وقال بعض تثبت الحقيقة
فيما رآه السالمى الافضل
فليس للقياس من محل
يخرج عن الطريقة التى تؤم
شرع وما يعرف بين الناس

لذلك النبيذ ايضا مثلما
فذلك النبيذ انما حرم
الثان ان يكون ذاك الحكم لم
فانه ان كان منسوخا فلا
اذ حكمة القياس حينما اتى
فان يكن قيس على حكم ولم
وثالث الشروط لا يكون
فانما القياس فى العقلى لا
وجاء عن بعض مقال متضح
ورابع الشروط كون الحكم
والندب والوجوب والكراهة
فيخرجن بذاك حكم اللغة
فاللغوى لا يقاس فاللغا
وذاك نحو ان يقال فى الكلم
فسم من يفعل هذا زانى
فان هذا لا يصح حتما
ثبوته بوضع اهل اللغة
وذاك عن جماعة قد يرسم
وذهب الرازى وابن بركه
ان اللغات بالقياس تثبت
دون المجاز والصحيح الاول
لانما اللغات محض نقل
وخامس الشروط كون الحكم لم
تلك التى تعهد فى قياس

فى الحكم ان يعلن بعلة
 او انها من علل مستنبطة
 يوجد ايضا لوجود العلة
 فى صورة واحدة من الصور
 على محل واحد ويحصر
 فى موضع كان سوى ذاك المحل
 قياسهم فانها تنحصرن
 تاتيكن فى النظم على اتساع
 له من الاحكام تعليل زكن
 والظهر لم اربع كانت تاتي
 ثلاث والفجر اثنين جعل
 وثنى السجود حين سجدوا
 فالكل من هاتين مهما تقع
 قياسنا فيما وردن فيه
 عليه فالوجوب فيها مستتب
 لم يدعوا قتلا ولم يتهم
 لا يسقطن بل تلزمن التادية
 ولم تكن على الجميع تلزم
 فيمن له يحلفن من رجل
 فانه مخالف الاصول
 قد خالفت ايضا بلا التباس
 وللشريك فى كمثل الدار
 من نحو ميراث ولا سواء
 عند جناية الخطا الحاصلة

وذلك المعهود من طريقة
 منصوصة ذى العلة المنضبطة
 وكونه فى صور كثيرة
 فيها ولما ذاك قد قصر
 وان يكون الحكم لما يقصر
 مع وجود ماله من العلل
 ثم الامور الخارجات عن سنن
 على ثلاثة من الانواع
 فاول الانواع ما لا يدركن
 كعدد الركعات فى الصلوة
 والعصر اربع ومغرب الى
 وكيف ذلك الركوع يفرد
 وكقسامة ومثل الشفع
 خالفتا ما كان يقتضيه
 الا ترى قسامة ومن تجب
 على الذى عليه اوليا الدم
 وباليامين عنهم امر الديه
 ووجبت على عداد يعلم
 وجعلوا الخيار فيها للنولى
 وكل ما ذكرت فى النقول
 كذلك الشفعة للقياس
 فى انها تلزم للجوار
 وماله من سبب حواه
 وكرجوب ديه العاقلة

الثان ان يكون ذا الحكم وجد
اي علة لديهم مفهومه
لكنه لم يك من نظير
لسافر صلاته عند السفر
فالقصر حكم شرعه فى النظر
والحكمة التخفيف عن سفره
وهذه الحكمة طرا عرفا
لكنه قد عدم النظير
وحيثما الاسفار دون مرية
حض بها حكم لقصر قد علم
والغوا الشقة فى سواها
لاجل ذاك لا يصح قالا
فى حضر من الصلوة يقتصر
ثالثها بان يكون قصرا
من نوعه ذلكم المذكور
لكنه مع ذاك ايضا قد قصر
اوجب قصره له ومثلوا
وذاك ان سيد البرية
فى انه يبيعها لمن يرد
قال الربيع السيد المبجل
ثم اراها لآخر وقالا
ومنه ما خص به فى الثابت
من انه يقبل ما به شهد
ومنه ما يروونه عن النبى

فى صورة وعلة له تحد
وحكمة عندهم معلومه
له بامر الشرع كالتقصير
بدون ان يكون قصر فى الحضر
لاجل ما مشقة فى السفر
فهذه العلة مثلما ترى
فى ذلك الحكم بدون ماخفا
فماله مشابه يصير
مظنة تكون للمشقة
وجعلوها علة للحكم ثم
لو حصلت ايضا بما عداها
لمن غدا يزاول الاثقالا
فالقصر مشروع لشقة السفر
ذا الحكم فى بعض لافراد ترى
عند وجود ذلك النظير
لاجل ما دليل شرع معتبر
له يبيع للعرايا يجعل
رخص للذى له العريه
بخرصها تمرا كذا عنه ورد
ان العرايا النخل يعطى الرجل
من بعد لا طريق عندى حالا
لديهم خريمة بن ثابت
بينهم لوا انه كان انفرد
خير الورى اذ قال يوما لابى

بردة اذ بجذع من معز
وانه لا يجربن احدا
فهذه الانواع بين الناس
فلا يصح ان يقاس ابدا
وسادس الشروط ان لا يثبتا
نص مصادم لنص قاطع
ولا يصح باتفاق العلما
ففيه خلف هل يرجحنا
مخالف القياس او يرجح
وسابع الشروط قال العلما
يؤخذ من اصل وكان ثبتا
ثبوته من القياس لم يصح
عند الجماهير من الاثمة
يحكيه للبعض وللحنابلة
قال وهذا القول عين مذهب
قال وفي ذاك اعتراض ينقل
واحدة في كل ما هنا يخط
كقول بعض الناس في السفر جل
فربويا صار كالتفاح ثم
وان تك العلة ليست واحدة
لان علة لفرع تظهر
اما الذي للاصل كان قد بدا
وذا كائن يقال في الجذام
منفسخ فيفسخ النكاحنا

ضحى بان ذالك قد يجزى
بعدك هكذا لنا قد وردا
خارجة عن سنن القياس
شئ على ذلك طيلة المدا
بما عليه من قياس قد اتى
فذلك القياس غير واقع
اما اذا الطنى كان صادما
اخذ بظنى لهذا المعنى
اخذ بما من القياس يلمح
ان لا يكون حكم اصل علما
من القياس فاذا كان اتى
قياسهم عليه لا ويتضح
وقال نور الدين فى القضية
بل انه يصح أن يقاس له
اصحابنا الشم الهداة النجب
بانـه اذا تكون العلل
فانه لضائع ذكر الوسط
بانـه المطعوم دون جدل
يقيس تفاحا على بر علم
فذاك للقياس شئ افسده
حينئذ فى الاصل لا تعتبر
من علة فى الفرع لما توجدا
عيب به البيع لدى الانام
كقرن والرتق مهما لاحا

ثم على الجب تقيس القرنا
قالوا فان علة الفروع
وهى كون ذاك عيبا يعرفن
وانما فى ذلك المعتبر
لاجل ما قياسه بالجب
وذاك الاستمتاع عند القرن
وثامن الشروط يرفعن عن
كذلك ايضا بشر الميسى
عليه من اصل بان يتفقا
كما اذا عن الوضوء ترسم
كحالة الصلوة فالخصمان
بان ذى عبادة اذ توقع
على وجوب نية التوضى
بانها عبادة والنية
فذلك القياس لما يثبت
وبشر احتج على المعين
قد اجمعوا طرا بان يعللا
لم يأمن القائس فى ذاك الخطا
صحة ما كان به قد عللا
قيس على الخمس من الصلوة فى
ولا على شهر الصيام العاطر
وليس من وجه هناك قد منع
لم ياءت بالتعليل فيه نص
اجاب بعض العلماء بقاله

بفوت الاستمتاع اذ تعينا
وهو جذام ظاهر الوقوع
لم تعتبر فى اصله وهو القرن
فوات الاستمتاع حيث يظهر
وعلة فى الاصل كانت تنبى
لم توجدن فى فرعه المبين
ابى محمد المذهب الفطن
قالا بان يشترط فى المقيس
فى حكمه الخصمان اذ تحققا
عبادة فيها النيات تلزم
متفقان دون ما نكران
قالوا فلو لم يكن المنازع
موافقا على صلوة الفرض
واجبة لانها عبادة
عندهما لما هنا من صفة
بانما الاصل اذا لم يكن
ولا اتى النص له معللا
اذ لم يكن يعلم علما ضبطا
ايضا وغير جائز ان يجعلنا
ايجاب ست ان ذاك منتفى
كذلك فى ايجاب شهر آخر
قياسهم الا بكون ما وقع
ولا عليه اجمعوا ونصوا
بانسه ان قامت الدلالة

حتمًا بقيس يثمر الظنون
يصير في قولهم المرسوم
بأنه حكم الله فينا
من بعد ما الظن علينا سقطا
اجماع من من قبلنا كان خلا
اما صلوة الخمس حيث كنا
قياسنا في هذه المذكورة
فقد طريق لحصول علة
لاجل ذا القياس في هذى انتفى

باننا المتعبد ونا
فذلك المظنون كالمعلوم
فاننا قد نعلمن يقينا
حينئذ فنامنن امر الخطا
لو انه لم يحصلن نص ولا
كما من المعلوم يحصلنا
ورمضان انما لم يثبت
اي في وجوب غيرها من جهة
وجوبها في غير ما قد وصفا

مبحث العلة

تعريفهم للعلة الشرعية
ما سوف نبديه لكم ونسرد
معرف على وجود الحكم
لديهم والعلة العقلية
ان التى من العقول تجعل
كان من الحكم الذى قد حصلا
بانما كون المكان يحترك
فذاك غير موجب المعلول
امارة دلت على المعلول
على وجوب ان يقام الحد
وجود ذلك الزنى من احد
عند وجود حالة التحرك
يصح ان تعلم ما بين الملا

والخلف بين العلم في صفة
على اقاويل ومنها الاجود
بانما العلة دون وهم
والفرق بين العلة الشرعية
في خمسة من اوجه الاول
موجبة لما بها قد عللا
فالحركات توجب بدون شك
اما الذى للشرع من تعليل
فعلة الشرع لدى التحصيل
ان الزنى اماراة تعد
فالحد لا يكون من مجرد
كمثلما يثبت في المحترك
الثان ان علة العقول لا

الا بعيد ان يكون قد علم
لانه هو الطريق قد حصل
الاترى باننا لا ندرى
الا بعيد ان علمنا الجسم
وعلة الشرع فتلك تعلم
وجوب حد فى الذى كان زنى
بانما امر الزنى منه وجد
ثالثها فى علة العقول لا
اى انما وقت وجودها لدى
فلا يصح الاختلاف فى الزمن
فالله ذات علة العقول
فلو تراخى ذاك عنها خرجت
رابع هذى الواجه الجلية
لا تقعن فى حال ما قد توجب
غير وجودها وهذا لم يكن
وانما ذا لحصولها غدا
المقتضى الذى لاجل ذاك قد
فلو وقوفها على شرط اتى
لما يكن ايجابه لها هنا
قال وفى ذلك قلب حصلا
وخامس من اوجه قد حررت
وهى التى لا تتعدى ابدا
تصح فى العقلى ان تكونا
كون الاله عالما لذاته

حكم هو الموجب عنها ان الم
الى الثبوت وعليها كان دل
تحركا فى الشئ كان يجرى
له تحرك بعلم تما
من قبله فاننا لا نعلم
الا بعيد ان علمنا ها هنا
ومثل ذلكم كثير اذ يعد
تفارق المعلول حيث حصلا
ثبوت معلول يكون واحدا
بينهما بل ذاك واحد زكن
صيرها موجبة المعلول
عما عليه ذاتها وانزعجت
قالوا بان العلة العقلية
معلولها على شروط تكتب
شرطا لايجاب كما عنه زكن
شرطا على وصف لها قد عهدا
يوجب موجبا لها متى وجد
من غير ذلك الذى قد ثبتا
لذاتها على الذى تعينا
لجنسها وذاك لما يشكلا
بانما العلة مهما قصرت
عن اصلها لنحو فرع وجدا
كمثل تعليل به ياتونا
فغير جائز بمخلوقات

والخلف فى الاحكام مهما حصل
بانها فى اصلها التعليل حل
فذا وما لم يوجدن فليطلب
ما يقتضى له المقام ثم قد
فمنهم الموجب للتعليل
وذاك ما لم يمنع التعليل
مثل خلاف النص او اجماع
وقال بعض العلماء اذ برزا
يصلح للتعليل اذ يوافق
وقال نور الدين بعد ما ذكر
لان تعليلهم بـكلـ
يسد ابواب القياس سدا
فى تلكم الاحكام دون ما فند
اوصاف للتعليل كل يصلح
وعدم التعليل فى الاحكام
فلا يعلن منها الا
والقائلون الاصل فى الاحكام
تعليلها تخالفوا فى صحة
من حكمنا الشرعى ما لم يمنعنا
من الكتاب او حديث قد اثر
فمنهم المذهب ان كلما
ان قياسهم عليها قد يصح
وصحح الامام نور الدين
لان فى احكامنا الشرعية

نص عليها قال بعض من خلا
فما على علته نص حصل
تعليله وذلكم بحسب
كان الخلاف بين من هنا تجد
بكل وصف كان للاصول
بالشئ منها مانع قد قليلا
او نحو ذلكم من الانواع
يعلن بالوصف اذ تميزا
دون الذى عداه من اوصاف
وهو الصحيح عندنا والمعتبر
ما كان من اوصاف ذاك الاصل
ثم الى تناقض قد ادى
فان يكن فى ذلك الاصل وجد
فانها يختار منها الارجح
اصل يقول البعض من اعلام
ما جاء فى التعليل نص يتنى
ان هى جاءتنا بنص سامى
قياسهم بكل حكم مثبت
من القياس مانع قد وقعا
او كان من اجماع ارباب البصر
قد كان من احكام شرع علما
وبعضهم يمنع منعاً متضح
من ذاك ما فى آخر القولين
ما لم يكن يدري له من علة

ما وجه فرضها الذى يحتم
نعرف قياسها على الوجه الاتم
ثم اختصاص ذاك بالاوقات
معرفة المعنى ونعنى العللا

وذاك كالديات اذ لا يعلم
قال واذا لم نعرفن الوجه لم
وعدد الركوع والسجداث
وصحة القياس فرع لعلى

مبحث العلة الشرعية

منضبط مجاوز لا قاصر
مع كل شخص بالقياس يعترف
فيما يكون دون هذا الامر
قد قام بالموصوف حيث عنا
ترى كثيرين ليطلقونا
بان ذا معنى له معقول
معنى مرادهم بهذا المقول
معلومها كذاك عنهم علما
ما كان من افعال ذى الجوارح
والجرح علة القصاص ان وجد
وشرب خمر علة للجلم
ونحو ذاك من امور الشرع
كل خفى كان من صفات
من نحو سخطهم ونحو الحب
خلفا عن الاعلام فى العصور
ما كان من اوصافهم قد استقر
ذلك كالشقة حيث توجد
واحدة بل باختلاف جاءت

وعلة الشرع فوصف ظاهر
هذا الذى عليه لما يختلف
والخلف بين العلماء يجرى
مرادهم بالوصف ثم معنى
لاجل ذا من الاصوليينا
معنى على العلة اذ يقولو
وان هذا غير ما معقول
معلوم علة لهم وغير ما
كذا مراد الظاهر المتضح
كالقتل فهو صار علة القود
كذا الزناء علة للحد
والسرقات علة للقطع
فيخرجن بهذه الحالات
مرادهم بها صفات القلب
فان فى التعلييل بالمذكور
وذلك المنضبط الذى ذكر
بحاله فيخرجن مالىس من
فانها لم تنضبط فى حالة

اى باختلاف الحال قد تختلف
 فقد ترى فى حالة واحدة
 من دون غيرهم الا ترى السفر
 على الذى ليس له من راحله
 وهو لذى الملك واصحاب الغنى
 لكثرة الآلات مع توفر
 ثم مرادهم بما يجاوز
 يوجد فى غير محل الحكم
 والكيل يوجد بغير الخمر
 وان ذا الوصف بهذى الصورة
 فتخرجن ما لم تكن تعدت
 فى ذهب وهكذا فى الفضة
 لا يوجدن فى غير دين حتما
 والخلف فى تعليلهم بها اتضح
 وقيل بل يصح فى المنصوصة
 وقال نور الدين فيها والاصح
 اذ علة الشرع الجليل السامى
 وحيث ذاك صح فى المنصوصة
 فى صفة الصلوة عن فحشاء
 وهذه العلة طيلة المدا
 وهو اذا يثبت فى المنصوصة
 وحيث ان المصطفى لو عللا
 لم يتعبد بالقياس لاحد
 والوصف ايضا لازما قد يدلى

بقدر حال فى الانام تعرف
 مشقة فى بعض ناس اتت
 مشقة وامرها كان ظهر
 مع قلة الزاد وما قد ماثله
 يكون راحة بقللة العنا
 اسباب راحة لهم فى السفر
 ما كان من وصف هناك يبرز
 وذاك كالسكر ومثل الطعم
 وغير ما نعرفه بالبر
 يدعون به بعللة تعدت
 عندهم وذاك كالنقدية
 فان وصف هذه النقدية
 وعللة قاصرة يسمى
 يصح مع بعض وبعض لا يصح
 تعليلهم لا غيرها من علة
 جواز ذاك مطلقا كما اتضح
 اشارة دلت على الاحكام
 كقوله سبحانه فى الآية
 ومنكر تنهى كذاك جائى
 لا تتعدى للصلوة ابدا
 لا مانع منه لدى الثانية
 بعللة والله زبى ذو العلى
 فنعلمنها علة لو لم تعد
 معناه لا ينفك عن محل

حكم كمثّل ثمنية تصب
وذلكم عند ابي حنيفة
وزهب قد خلقا اثمانا
والثمنية التي قد تعلمنا
قد ضربا او كان لما يضربا
لاجل ذا الوصف الذي قد فرضا
اى غير لازم محل الحكم بل
اذ ليس من صفاته اللازمة
فالكيل لا يلزم الحبوب بل
والوصف قد ياتى جليا حينما
فذاك للسقوط للنجاسة
وانه ياتى خفيا حينما
وذا كتعليل ثبوت الحكم
وقيل بالوصف الخفى المعنى
لانما الوصف الذى به يعمل
وهو الذى كان هنا خفيا
لانما الخفى لايعرفا
وقد اجيب ان وصفا عرفا
لكنه بالصيغ الظاهرة
مثل دلالة لايجاب معا
او بدلالة هنا مؤثرة
فمن هنا يجوز ان يعلا
والوصف قد يكون ايضا مفردا
ما كان من أمر الزكوة قد وجب

لهذه الزكوة فيما قد ضرب
قال فان حجرا من فضة
وان هذا الوصف حيث كانا
ليس بمنفك يقينا عنهما
حتى الزكوة فى الحلى تجبا
وقد يكون الوصف ايضا عارضا
ينفك عنه ويكون فى محل
له وذا كالكيل عند الرربة
تباع وزنا وبكيل فى محل
وذاك كالطواف يذكرنا
من هذه الهرة اى علة
فيه غموض ليس مستتبنا
على رضى من عقدوا وتم
ليس يجوز ان يعلننا
معرف لحكم شرع قد حصل
فليس بد ان يرى جليا
بما يكون مثله فيه خفا
لو انه كان به امر الخفا
تلك التى عليه كانت دلت
قبولهم على الرضى ان وقعا
صار من الاوصاف تلك الظاهرة
به ولو فيه خفاء حصلا
وذا كمثّل ثمنية لسدى
فى الفضة البيضاء جميعا والذهب

كذلك الاسكار للتحريم
للربويات بمثل البر
وقد يكون الوصف فى التعيين
اى انما العلة قد تكون
فصاعدا وعلية يعتبر
وكل وصف من جميع ما ذكر
وذلكم كما اذا عللنا
بالكيل والجنس معا فالكل من
واعلم بانما الخلاف قد حصل
علة حكم عندهم مركبا
يعنى بان لا بد فى الثبوت
حتى ولو قد كان كل يعمل
مثل اجتماع غائط بول معا
فان كل واحد لو انفرد
فان تكن تجمعت فالمجتمع
على وجوب الطهر للانسان
جميعه يكون علة على
وبعضهم يمنع كون العلة
بان تكون بانفراد ترد
ما كان اقواها وباقى ما ذكر
فعلة موجبة امر القود
وذلك العمد مع العدوان
ثم استدلوا للذى عنهم ورد
وحجة الجمهور فى القضية

فى هذه الخمر وكالمطعموم
وكل ما كان كهذا الامر
مركبا هناك من شيئين
مجموع امرين متى تبين
جميع ذا واحدة اذ ينظر
يكون للعلة جزاء معتبر
ثبوت حالة الرباء هنا
دينك للعلة جزؤ قد زكن
على جواز ان يكون ما جعل
من جملة الاوصاف قال النجبا
للحكم من جميع ذى النعوت
فى الحكم بانفراده اذ يحصل
كذلك مذى ورعا فوقعا
بالحكم صار مستقلا اذ وجد
من ذاك علة جميعه يقع
كذلك قيل العمد والعدوانى
ثبوت امر قود بين الملا
تركبت بل أوجبوا فى الصفة
وجعلوا العلة مما عدوا
فانه قيد لها قد اعتبر
عندهم فانها القتل فقد
على مقال لهم شرطان
باوجه وكلها مما يرد
على جواز كون هذى العلة

وصفا مركبا بان المصطفى
فى المستحاضات بما قد ركبا
وذلك حيث انه قد اعتبر
ايضا وما يثبت كون المنفرد
به اعتلا لا كون ما ركب من
فمثلا يجوز ذاك الاول
ومثلا العلة كانت جزما
وهكذا ايضا تكون حكما
مثال ان يعللن باسم
لمستحاضاة له قد ساءلت
توضيء ثمت صلى لو قطر
فانه دم لعرق انفجر
وهو دم بها ووصف عارض
فهى كمثما تراها علة
والاسم مهما علة قد وردا
كضارب وقاتل من فعل
فجائز ان يجعلنه عله
يجوز فى قولهم ان تجعللا
وانه ان لم يك اشتق كما
فغير جائز به التعليل
ولجواز كان لانتقاله
فى موضع لهذه الاشارة
وهكذا الاسم الذى قد قاما
وان يكن اسما لجنس كرجل

صلى عليه ربه وشرفا
علل حسب ما اتى عنه النبا
اسم دم ووصفه حيث انفجر
به اعتلا لا يثبتن كما تجد
تناسب نص وسير يعرفن
يجوز هذا دون فرق يحصل
وصفا فهكذا تكون اسما
مرتبا على الدليل الاسمى
قول النبى الهاشمى الامى
عن استحاضة عليها نزلت
منك دم ياهذه على الحصر
فذاك تعليل باسم قد ظهر
وهو انفجار قد اتى للحائض
قد ركبت فى وضعها من جملة
فان يكن ذلك مشتقا بدا
فانه يجوز فى ذا الفصل
لانما افعالهم فى الجملة
فى هذه الاحكام حتما عللا
لفظة زيد حيث كانت علما
اذ لا لزوم فى الذى نقول
وانما يوضع فى احواله
وهذه لما تكن بعلة
مقامها الحكم له قد داما
وامراة وفرس وكجمل

فمنهم من جوز التعليل به
والبعض من اهل الاصول والنظر
وذا هو الصحيح عند السمع
باللفظ من هذى اللغات حلا
فالشرع لم يعلقن ويثبت
وانما علقها فيما نرى
وقال نور الدين فى ذا المعنى
فساد ما اعتل به الحبر ابو
اى فى ثبوت حكم زان عاهر
من حيث انه جميع ذا نسب
قد سمت الدخول فى المضيق
وكل من يدخل فى المضيق
وكل من قد استحق اسما
الا الذى قام دليله فقد
على ثبوت حكم شرع حتى
قال وما فيه من الفساد
ويظهرن ايضا فساد مذهب
لقهوة البن بحيث رسمت
ويظهرن ايضا فساد مذهب
من صاحب البغى قد استدلا
فانسه طهارة للارض
فهذه المذاهب التى ترى
جميعها قد تثبت بعلة
وان ذاك باطل بيان ما

مثل ابي محمد فى كتبه
ومنهم من لم يجوز ما ذكر
لانما تعليل حكم الشرع
عندهم ما لا يصح اصلا
احكام شرعنا بلفظ اللغة
ونفهمن بمعان اخرا
بما هنا قلناه يظهرنا
محمد وما اليه يذهب
للائظ وواطىء فى الدبر
الى الزنى يعتل انما العرب
زنى وقال بعد ذا التدقيق
بالفرج فهو الزانى بالتحقيق
زان فامر الحد فيه تما
صير اسم العرب علة وحد
قد اوجب الحد بذاك بتا
لا يختفى على اخى سداد
من قال بالتحريم والتجنب
بقهوة كخمرة اذ وسمت
من قال فى طهر دم منسكب
بان سفك دمه اذ حلا
فذاك قول لم يكن بالمرضى
وكل ما كمثلها قد ذكرنا
حكم من الشرع باسم اللغة
كان من البطلان فيه رسما

بانه عليه كان قد لزم لكل عمران يسمى بيتا له حج وثبوت حرمة لكل من محمدا يسمى الى الذي ليس له من غاية وقال نور الدين في ذا القيل بالاسم في مواضع لانا اى ذلك المعنى الذى قد قاما مثال تعليل بحكم قد حصل فالمصطفى قد قاس اجزا الحج عن على قضاء الدين للعباد علة ذا كون الجميع ديننا لانه عبارة عن وقع والخلف في تعليل حكم شرعى فقال جمهور الاصوليينا كذاك ايضا علما التحصيل ابي سعيد في الذى قد خرجا وغيرهم من علما الاصحاب والبعض من اهل الاصول قد منع وحجة الجمهور ما تقدا دينا العباد علة لاجزا وايضا العلة حين تجعل فلا امتناع قط في ان يرسم على سوى ذاك من الاحكام

ثبوت حرمة لبيت بالحرم ثم ثبوت لجواز يوتى سيدنا الهادى لخير ملة وهكذا ايضا بحسب الاسما وان ذاك باطل بحاللة وانما نجيذ للتعليل مرادنا منه هناك المعنى بالذات لا لفظا له استقاما حديث اخت ختعم الذى نقل والدها لما اتته نساء لن عنه لدى الاجزاء والسداد وذاك من احكام شرع فينا فى ذمة وذاك حكم شرعى بحكم شرع وارد فى السمع بان ذاك جائز يقينا من صحبنا كالعالم الجليل كذا ابو نبهان فيما عرجا اهل الهدى والصدق والصواب ذاك وقال لا يصح ان يقع من جعل هادى الخلق من سبل العمى حج عن الغير وقال اجزى معنى اماراة اذا ما تحصل هناك الشارع معنى علما كمثل ان يقول فى الكلام

انى اذا عليكم حرمت
فلتعلموا انى حرمت كذا
وان بمعنى باعث قد تجعل
فى انه يكون دون مين
على الاخير منهما مستلزما
على انفراده من المصلحة
ولتعلمن بان ما قد جعل
فانه فى تارة يكون
مثل دم والانفجار الثابت
والدين فى حديث الختعية
وتارة مستنبطا كالكيل
ذاك الربى حاصل امر العلة
منضبطا وظاهرا تعدى
ولازما وقاصرا فى مرة
فى النقد او كالطعم فى امثال بر
فى جعل ذاك من صنوف العلة
وللقيام باموره كذا
فى جعل هذا للقيام عليه
فكل واحد من الوصفين
لصحة انتقاله ويأتى
وذلكم مثل الرضى فى صحة
وكلها يكون فيما ضبطا
فالعتان دون ما نكران
لذلك فى حكمين قد تماثلا

كذا كذا او اننى اوجبت
او اننى اوجبت ذا على هذا
فلا امتناع ها هنا قد يحصل
ترتيب واحد من الحكمين
ما لم يكن يحصل من بعضهما
وذاك ما ليس به من مربة
للحكم علة به قد علا
عليه منصوصا متى يبين
هناك فى حديث الاستحاضة
كذا الطواف فى حديث الهرة
والوزن الادخار فى تعليل
بانها وصفا تجى فى مرة
كالسرقا وكقتل يبدى
كالتمنية التى قد مرت
وعارضا تكون ايضا كالصفر
اى لاحتياجه الى السولية
يكون ايضا الجنون بهذا
بامر مجنون تعانى كله
يكون عارضا بدون مين
وصفا خفيا هو فى حالات
بيع وفى التزويج للغانية
عليه منصوصا كذا مستنبطا
ان تختلف فقد تؤثران
كحرمة الوطى بحيض نزلا

وبعدده لعدم غسل يحصل
فقد تؤثرون فى أحكام
كقتل حر ورقيق حصلا
وفى القصاص اثرا وفى القيم
ويصدرن عن علة واحدة
كالملك للمبيع مع ملك الثمن
ملك به ويصدرن بواحد
عن علة واحدة حكمان
وهكذا الوجوب للكفارة
جاءت بشرط خطأ فى الفعل
من غير شرط كوجوب كان فى
وتقتضى الاحكام للمحل
لحرمة الدخول فى المساجد
وتقتضيها فى سوى المحل
يوجب للقصاص فوق واحد

وعلى اذا انت تماثل
تخالف فى صفة الالتزام
فانه فيما نرى تماثلا
وذلك فيه تخالف علم
حكمان من شرطين فى القضية
بشرط كون ذين مما يثبتن
من الشروط حسبما فى الوارد
مثل وجوب دية الانسان
فان ذين صدرا عن قتله
وذا ان يصدران عن واحدة
كفارة والاتم عن حنث يفى
كالحيض يقتضى بقول الكل
قراءة الحائض قول الواحد
ايضا وذلك كمثل القتل
هناك او جماعة لازائد

شروط العلة

والعلماء اشترطوا فى العلة
شروط لا ينتظم القياس قط
أول ذاك كونها فى الاصل
فلا يصح ان يعلننا
فى موضع الحكم فلا يقال قد
وذا لان صفة الجمود
لانها من مائعات تضبط

لصحة القياس فى القضية
الابها وهاك ما قد اشترط
موجودة وهو محل الفصل
بالوصف وهو ليس يوجدنا
حرم ذا الخمر لكونه جمد
فى الخمر لما تك بالموجود
كذلك ايضا عندهم يشترط

فى صحة القياس كون العلل
توجد فى الفرع فلا ينتظم
فى ربوية اذا ما يعتبر
او قد جعلت الكيل علة الرما
موجودة فيما هناك سبقا
له ولا يصح ان يكالا
الثان من شروطها ان لا يقع
يمنعها من جريان فى صور
ان لم تكن تجر بشيء من صور
فلا يصح عندهم بحالة
على محل الحكم دون مرية
عنها بما من مانع قد يوجد
لابنه عمدا وعدوانا بدا
بان نقيسه بقاتل احد
لاجل مانع بهذى الصفة
وثالث الشروط ان لا يوجد
معارض حكما لتلك العلة
نصا كاجماع قبيظلنا
مثال ذاك ان يقول الشارع
بان كل سبع طهر يحس
لانه سبع ونحو ما ذكر
لما اقتضى ظاهر نص الشارع
ورابع الشروط ان يكونا
فى كل صورة تكون العلل

وهى التى توجد فى الاصل الجلى
قياس بطيخ غلى يرمهم
وصف الربى فى برنا ان يدخر
لان كلتا الصفتين غير ما
وذا هو البطيخ اذا ما من بقا
لاجل ذا وصف القياس زالا
لتكم العلة مانع منع
مقيسة فانها فيما ذكر
لمانع يمنع مما قد ذكر
فيما نرى قياس تلك الصورة
لاجل ما تخلف فى العلة
وذا كما لو يقتلن الوالد
فانه ليس يصح ابدا
اى اجنبيا فى الوجوب للقود
وذاك هو حالة الابوة
نص واجماع هناك قد بدا
فانها ان تك قد عارضت
وذلك القياس يفسدنا
او كان اجماع هناك واقع
فقال ذاك القائس الكلب نجس
فان ذا مخالف بلا شجر
فغير مقبول بلا تنازع
ذا الحكم موجودا ومستبينا
فيها وعنهما قط لا تنتقل

الا لمانع وذا الشرط يسم
ولا خلاف فى اشتراطه على
قال ومعنى الاطراد المثلث
عند ثبوتها لدى كل محل
عنها بشرط لا ومانع حصل
بالاتفاق قيل ثم لا يكن
ان ينتفى الحكم اذا هى انتفت
ممن يجوز تعليل حكم واحد
عن بعضهم ان انتفا الحكم الاتم
فانما اشتراطه يبنى على
بعلتين لانتفاء الحكم
واعلم بان الخلف ما بين الاول
وذاك فيما ذكروا تخلف
فى البعض من فروعها المرسومة
اولها التخصيص شئ يحرم
منصوصة تكون عند اختها
هو اقتضاؤها لحكم فاذا
فليس من عليه تعتبر
بانه يجوز ان تخصصا
لانها اشارة للحكم
ان تقتضى للحكم فى مكان
ثالثها يجوز فى المنصوصة
لانها فى ذات نص قد علم
رابعها يجوز فى المستتبطة

بالاطراد عندهم كما علم
ما كان فى المنهاج عنهم نقلا
ان يثبتن حكم هذى العلة
فلو تراخى ذاك ليس لخلل
فامر عليتها حتما بطل
فى هذه بد بان تنعكسن
قال وفى ذاك خلافاً وفت
بعلتين مثلما فى الوارد
عند انتفاء علة له تؤم
منع لتعليل لحكم حصلا
عند انتفا دليله الاتم
على جواز ان تخصص العلل
احكامها عنها وفيما وصفوا
على مذاهب تعد خمسة
وهو سوا فى ذلكم عندهم
لانما طريق عليتها
تخلف الحكم وعنها انتبذا
الثان ما قالوا به وذكروا
وذاك مطلقا على مالاخصا
فجاز فى مقال اهل العلم
عندهم دون مكان ثانى
ذلك دون هذه الثانية
منزلة اللفظ الذى كان يعم
من دون ما منصوصة منضبطة

دليلها نص وانـه يعم
 تخصيصها لما هنا لك اتضح
 يكون باستنباطهم قد علما
 لانها اشارة فى الواقع
 فيما بالاستنباط كان علما
 أو لانتفا شرط اتى فى الواقع
 فان ذاك لايـجوز اصلا
 عن صاحب المنهاج والتبيين
 منع من التخصيص فيها مطلقا
 بانما تخصيصها اذا طرا
 وقال وامتناع هذا راجع
 لانما اطرادها اذا جرى
 بدون خلف ها هنا مثبت
 فى الانعكاس يشترطن ام لا
 علتهم لاصلها بالبطل
 ذاك الذى الحكم به قد وردا
 فواجب بان يكون منتجس
 عادت لرجس الكلب بالتبطل
 للسبع بالطهر وعنه قد علم
 عن الدخول البيت فيه الهر حل
 بيتا وفيه الكلب فى المنقول
 يعنى فليس نجسا قد يقع
 تنظرها حكما لاصل علما
 تاخرت عن حكم اصل يحصل

لان ما جاءت من النص الاتم
 لكل موضع لها فلا يصح
 لانه تناقض خلاف ما
 فليس من تخصيصها من مانع
 خامسها جواز ما قد رسما
 حيث الخصوص لحصول مانع
 وان يكن لغير ماقد يتلى
 وقد روى الامام نور الدين
 بانما مختارنا والمنتقى
 وقال والحجة فيما قد نرى
 فانه من اطراد مانع
 لكونها بالنقض علة ترى
 فانه شرط اتى فى الصحة
 وانما خلافهم قد حلا
 وخامس الشروط ان لاتدلى
 اى انها تبطلن اصلا بدا
 مثال ذاك الهر سبع مفترس
 كالكلب فالحالة فى التعليل
 لانما نبينا كان حكم
 لانه قال وقد كان سئل
 مع امتناعه من الدخول
 بان هذا الهر قال سبع
 فنقضت علتـه كمثما
 سادسها ان لاتكون العـلـل

اذا الحكم دون باعث له اتى
 من القياس للوضوء اولا
 وذاك فى شان وجوب النية
 هو الصحيح فى المقال القسط
 فى العلل العقلية التى تخط
 دون التى للشرع تاتينا
 علامة للحكم كانت عرفت
 ان لا يكون عندما ما مقدرا
 بعدمى الوصف حيث يحصل
 بانه يصح كون العلة
 فى الحكم ان كان وجوديا بدا
 وذاك باتفاق من قد بانا
 فعلة ذا فى وجوب الحد
 على انتفائه فلا يكون
 ان عدميا الخلاف يجرى
 وذاك قول للجماهير اتضح
 فواجب عليه امر القتل
 له العقوبات لاجل ما جنى
 فى الحكم وهو ذو وجود ظهرا
 يصح بيعه لما قد حصلا
 جاءت على حكم وكان عدمى
 عدما بحكم وهو حكم قد ثبت
 قال الجماهير به من علما
 يصح علة باطلاق زكن

ان لو تاخرت لكان ثبتا
 مثال ما تاخرت ما تد خلا
 على تيمم لهم مثبت
 وعدم اعتبار هذا الشرط
 ان ذاك انما يكون مشترط
 تلك التى للحكم توجبنا
 فالعلة الشرعية التى وقت
 وسابع الشروط فى وصف جرى
 فحكمنا الشرعى لا يعلل
 وقال نور الدين فى المسئلة
 امرا ذاك الامر موجود غدا
 وهكذا ان عدميا كانا
 مثال ذلك الزنا المردى
 وعلة كذلك الجنون
 وان فى تعليلهم بالامر
 فقيل مطلقا به التعليل صح
 مثال ذاك الحال لم يصل
 وهكذا لم يمثل فحسنا
 فعلة ذى عدمية ترى
 وقولنا ليس بعاقل فلا
 فان هذى علة بالعدم
 وقيل فى العلة لاتكون بت
 وقال نور الدين والصحيح ما
 فى الامر مهما عدميا كان ان

من حيث ان العلل الشرعية
لا توجب كالعلة العقلية
امارة للحكم او باعثة
كمثل ان يكون اثباتا يصح
الاترى ان خلو المنزل
امارة جلية نلفيها
كمثلما ان اختلاف الناس
امارة واضحة تجلى
ايضا ولا خلاف بين احد
فى انما المعجز حيث برزا
لعدم قدرة بمثل تحصل
ثامنها بان تكون العلة
لشارع فى شرع ذاك الحكم
اى تلكم العلة مهما وجدت
تستنبطن من حكم ذاك الاصل
عن ابن حاجب لنا قد رفعه
وصاحب المنهاج حينما نظر
قال لان النص حين يدلى
فان يك استنبط علة لما
صح واصبحت بدون وهم
فى الفرع ثم بعد ليس يلزم
ثم مرادهم بتلك الحكمة
او دفع ما كان من المفسدة
فانها اللذة مع ما كانا

فانها كاشفة جلية
فهذه الشرعية السنية
وذلك الباعث والامارة
يصح ان يكون نفيا متضح
والدار من غلمانها والخول
بانما الامير ليس فيها
وكثرة الداخل والحراس
بانما الامير فيها حلا
من امة الهادى الامين احمد
فانما يثبت ذاك معجزا
فالانتفاء للثبوت علة
لحكمة مقصودة تشتمل
لانها فى قول اهل العلم
نفس امارة بحيثما بدت
فانها تكون دورا يدلى
والبدر فى اشتراط ذاك تابعه
هذا يقول ان فيه لنظر
دل على حكم لذاك الاصل
قد اقتضى النص من اصل علما
امارة على ثبوت الحكم
دور كما ابن حاجب قد يزعم
فانها التحصيل للمصلحة
ثم الذى اريد بالمصلحة
لها من الوسائل استبانها

والالـم المراد بالمفسدة
والكل من ذلكم نفسى
او دنيوى فاذا تعارضا
او علتان كان فى واحدة
وكان فى الاخرى زوال مفسدة
لم يمكن فالدفع للمفسدة
فالدفع للفساد عندهم اهم
والكل من دفع مفسد ومن
الى ثلاثة الى حاجى
اما الضرورى ففيه الحال
وذلكم خمسة اشيا تجعل
ويشـرعن تحريم شرب الخمر
فانما العلة فى تحريم ما
والحكم فيما قد ذكرنا الحرمة
الثان حفظ الدين قد قالوا وله
والقتل للزنديق والمـرتد مع
فعلة الجهاد كفر الكافر
والحكم فيه الفرض فى الجهاد
وعلة القتل لمن تزندقا
زندقة فيه وسحر حمله
او الجواز ثم نفس الحكمة
وعللوا فى القتل للمـرتد
والحكم فى ذاك وجوب القتل له
وانما الحكمة فيما ذكرنا

مع الذى له من الوسيلة
او بدنى وكذا دينى
يوما دليـلان وقد تناهضا
من تينك التحصيل للمصلحة
والجمع ما بينهما على حده
قدم على الجالب للمصلحة
من الحصول لمصالح تتم
جلب مصالح فذاك يقسم
ولضرورى وتحسينى
يفضى الى ضرورة تنال
فالحفظ للعقول منها الاول
من أجله كذاك كل سكر
اسكر سكر قد غدا ملازما
والحفظ للعقول فهو الحكمه
قد شرع الجهاد والمقاتله
ذى السحر والجزا لارباب البدع
او بغى باغ او كسحر ساحر
او نديه ايضا على العباد
كساحر فى سحره تزلقا
والحكم فى ذاك وجوب القتل له
فى ذاك حفظ الدين من مضرة
بما من ارتداده قد يبدى
او الجواز لارتداد فعله
من ذاك حفظ الدين من شرك جرى

و حفظ نفس ثالث وان له
 عقوبة لمن غدا متهما
 كمثله العلة والحكم هنا
 من قود ودية الانسان
 وهكذا الحكمة فيما قد سبق
 ومنه اخذ من تربى للولد
 وهكذا شراء ما قد ياكل
 لانما حياة ذلك الولد
 رابع ذاك الحفظ للنسول
 وهو الذى بعضهم قد عبرا
 وانه لاجله كان منع
 لو لم يحرم ذلكم ويجتنب
 فانما العلة فى ذاك الزنى
 وجوب ان يقام حد الفعل
 خامس ذاك الحفظ للاموال
 قد شرع الحد على قطع الطرق
 وكل انواع الضمانات ترى
 اتلاف مال الغير او اخذ جرى
 وجوب ان يقام حد السارق
 وهكذا الالتزام للضمان
 فهذه خمس الضروريات
 فشرع الحفظ لها فى كل
 وزيد نوع سادس عن بعض
 وانه من اجله قد شرعا

شرع القصاص والديات الثقلة
 بالقتل فالاتلاف للنفس وما
 وجوب ما قلنا وما تعينا
 عقوبة تلحق هذا الجانى
 من ذاك حفظ النفس من ضر لحق
 ذاك الذى ليس له ام نجد
 وما له يشرب ايضا يجعل
 توقفت على الذى هنا نعد
 من اختلاط ومن الدخول
 عنه بحفظ نسب ان ذكرا
 امر الزنى والحد فى الزانى شرع
 ما عرف النسل ولم يضبط نسب
 والحكم تحريم له تعينا
 وحكمة المذكور حفظ النسل
 وانه من اجل هذا الحال
 وهكذا الحد على من قد سرق
 وانما العلة فيما ذكرنا
 والحكم فى الذى هنا قد سطرنا
 وقاطع الطرق على الخلائق
 لتلف المال يفعل الجانى
 قد روعيت فى اجمع المالات
 شريعة قد انزلت للرسول
 وذاك فيما جاء حفظ العرض
 حد على الذى لقذف او قعا

والحكم باللعان فالوقوع فى
 علتة ثم وجوب الحد
 وحكمة المذكور فى شرع الحكم
 والرمى من شخص لعرس بالزنى
 فذاك علة اللعان الكائنه
 وحكمة المذكور حفظ عرض
 ويلحقن بالضرورى ما وقف
 اى انه شرط حصول مصطله
 او انه شرط اتى لدفع
 مثل اعتبار لبلوغ كانا
 كذا اعتبار كان للتكافى
 وهكذا التحريم للخلوات
 وهكذا تحريم شرب ما يقل
 به من الناس مبالغا على
 لانما قليلها يدعو الى
 وتلكم الخلوة تدعوه الى
 وذلك الحاجى والمراد ما
 وذان نوعان فمنه ماله
 وانه لاجله قد شرعا
 كذا مساقاة كذا المضاربة
 من كل انواع المعاملات
 ولو ظننتها من الضرورى
 الى المعاوضات ليست تاتى
 اى تلكم الخمس التى تقدا

عرض الانام بكلام القاذف
 فيه هو الحكم بلا تعدى
 حفظ لعرض المرء من قذف يذم
 بحيث لا شهود عنده هنا
 والحكم فى ذلكم الملاعنه
 تلك الفتاة من قبيح يفضى
 ذاك الضرورى عليه وعرف
 كانت ضرورة الينا لائحه
 مفسدة ضرورة فى الوقع
 فى قتل من حاربنا عيانا
 فى حالة القصاص اذ يوافى
 بالاجنبيات من الغادات
 من مسكر ورجسه مع عن يقل
 ابعادها ورفضها بين الملا
 كثيرها من نال منها اولا
 امر الزنى والكل مما حظلا
 تمس حاجة اليه دائما
 لنفسه يحتاج ان يناله
 بيع نكاح واجارة معا
 ولاية وما كهذى المرتبة
 فهذه الاشياء حيث تاتى
 فحسب الاحتياج فى المذكور
 لغوت شىء من ضروريات
 فيها الكلام قبل ذا متمما

مثل شرا لماكول والتاجير
 من الصغار بالذى قد كفله
 لغيره الحاجة حينما بدت
 الى الحصول ولاجله شرع
 لانه فيما اتى فى النقل
 لو دونه يكون ذا تمام
 والشرط والرفع لغبن يقع
 يدعونه المكمل للحاجي
 فذاك فيما جاء فى البيان
 له لدى اهل النهى والشان
 موافق القياس حيث وردا
 اما موافق القياس ان وفا
 من جملة الادناس والنزاهة
 كذا الزكوة صلة الارحام
 مثل تخلص من استرقاق
 كذاك الاتصاف بالمروءة
 وكل ما كان كهذى الحالة
 خلافة شهادة لا يرتضى
 وكان عدلا للصالح متبع
 عن تلكم المناصب الشرعية
 لكان ايضا الصلاح حصلا
 مفسدة فيه اذا ما جعللا
 ونحوها موافق القواعد
 فكالمكاتبات بين الناس

وقد يكون بعضها ضرورى
 على رباية الذى لا ام له
 الثان من انواعه ما وجدت
 لكنه وسيلة كان وقع
 وجوب تكفير ومهر المثل
 اشد فى النكاح للدوام
 كذلك الخيار ثم الشفع
 فان هذا النوع فى المروى
 اما الذى يدعى بالاستحسانى
 ما قضت العادة بالاستحسانى
 وذاك قسمان فمنه ما غدا
 ومنه ما كان له مخالفا
 فانه كحكمة النظافة
 خصال ابراهيم بالتمام
 وهكذا مكارم الاخلاق
 كذا من البخل ومن دناءة
 من كرم حرية بساله
 ومثل سلب العبد حالة القضا
 لو كان ذا عقل ودين وورع
 لانه الناقص فى القضية
 وهو ولو كان لذاك جعللا
 كمثما يحصل فى الحر ولا
 فهذه الاشياء حسب الوارد
 اما الذى خالف للقياس

اى بين سيد وبين العبد
شئ جميل حيث صار موصلا
لكن ذاك خاتم القواعد
بماله بيان ذاك ان ما
لو لم يكتبه وبيع احد
فى حالة القواعد الشرعية
لو انها شئ يكون حسنا
اما عبادات الى الاجسام
فلا تعلل لان العقل لا
لكن بها تدليل انفس البشر
كذلك التعظيم للديان
وهكذا استسلام هذا العبد
ان الصلوة فى كلام الاكبر

اذ الكتابة التى قد يبدى
لفك عبد من وثاق جعل
لكونه تعويض مال السيد
يسعى به العبد لسيد سما
لماله بماله لم يعهد
فهذه الكتابة الجلية
فهو مخالف القياس علنا
تنسب كالصلوة والصيام
لم يهتدى منها لمعنى اصلا
لطاعة الله المليك المقتدر
تجديد عهد كان بالايمان
والانقياد للمعيد المبدى
تنهى عن الفحشاء معا والمنكر

حصول المقصود من شرع الحكم

وذلك انواع لها تفصل
كالبيع للملك معا وحل
لحل الاستمتاع بالفتاة
فانما المقصود من بيع وفى
وحل الاستمتاع بالقرين
الثان من انواعه ان يحصل
للانزجار عن وقوع القتل
عن ارتكاب الفحش والقذف معا
فانما المقصود بالحدود

احدها ما يبقين يحصل
تصرف وكنكاح الاهل
ونحو ذلك من الحالات
نكاحه اباحة التصرف
وذا ان حاصلان عن يقين
ظنا وذاك كالقصاص جعل
والحد لانزجار كل نذل
شرب الخمر خشية ان يقعا
وبالقصاص الزجر للعبيد

والردع عن معصية الديان
يحصل بالظن وبالتحزير
عند ظهور العدل بالائمة
حصوله وعدمه سواء
وقصده منها حصول النسل
وهو حصول النسل من زوجته
وعدمه على سواء يعتبر
عدم الحصول مثل من قد ينكح
هذا النكاح النسل اينما يكن
ارجح من حصوله فى الفكرة
ذلك المقصود منه فائتا
عدم حصوله فليس يقع
قد اشتراها بائع فى الحضرة
وذلكم معرفة البراءة
ذلك شىء ظاهر الفوات
ليس بمشغول بشىء قد الم
وكلحوق ولد برجل
بغادة من مغرب مبتهجا
فى ظاهر الامر بلاشفاق
بهذه الانواع خلف عنا
حكم بها والمنع ايضا قيلا
ما كان من خلف لديهم حصلا
حكم بنفس علة ام حظلا
عين الذى يقصد فى ذى الصورة

عن قتلهم بالعمد والعدوان
والكل من ذلكم المذكور
فمن هنا ترى ظهور الطاعة
ثالثها يكون مهما جاء
كناكح ذات سواء خذل
فانما المقصود من عقده
يشك فيه فحصول ما ذكر
رابعها ما كان فيه الارجح
آيسة فانما المقصود من
وعدم الحصول من آيسة
 وخامس الانواع ما كان اتى
يعنى بان ذاك امر يقطع
وذاك كاستبرأ فرج امرأة
فانما المقصود من ذى الحالة
لرحم من هذه الفتاة
اى يقطعن هنا بانما الرحم
من قبل البائع دون جدل
من أرضنا عمان قد تزوجا
مع قطعنا بعدم التلاقى
وفى جواز ان يعللنا
اجاز بعض العلماء تعليلا
وخلفهم فى ذاك مبنى على
وذاك هل يجوز ان يعلا
وذلكم لان نفس الحكمة

لكنهم قد صححوا جواز ان
ظاهرة مضبوطة وها هنا
يعلن بحكمة مهما تكن
قد انتهى الباب بحول ربنا

انقسام كل واحد من الحكم والعلة الى الجنس والعين

يقسم كل واحد من ذين
مرادهم بالجنس فى هذا المحل
سواء الاشياء كانت هنا
ثم المرادها هنا بالعين
ليس مع اعتبار ذلك المحل
العجز فالعجز من الانسان
بما له يحتاج وصف قد علم
لما من النصوص دل واعتبر
وان هذا العجز عجز قد شمل
وعن محل كان للافعال
بنسبة للعجز للمخلوق
اجناس قد توسطت حيث تحل
كذاك ايضا عن محل للعمل
جنس من المذكور جنس مثلا
فى مطلق اى جا عن اختيار
حتى ليشملن عجز من غذا
جنس هو العجز الذى ينشاء عن
على الذى يشمل عجز من غذا
وتحتة عجز باسباب القوى
وتحتة عجز باسباب عدم

لنحو جنس ولنحو عين
ما كان اشياء كثيرة شمل
تجانست ام لم تجانست
نوع من الانواع فى التبيين
ثم مثال الجنس فى تلك العلل
فيما نرى عن حالة الاتيان
وعلة الحكم به التخفيف ثم
لعدم لخرج وللضرر
لكل ما ينشاء عن قد فعل
وخارج وذاك جنس عالى
وتحت هذا الجنس بالتحقيق
وذاك عجز ناشئ عن فعل
وهكذا عن خارج وتحت كل
تحت الذى ينشاء عن فعلا
او عدم الاختيار ايضا طارى
مسافر او من بحيس ارتدى
ذى الفعل لا عن اختيار يعرفن
فى حبسه وغير ذاك وجدا
فهو لعجز للمريض قد حوى
عقل وقد يشمل ما كان رسم

عجز الصبى تمت المجنون
وذاك هو العجز للصبى
يقابلن لكل واحد ذكر
حكم فبالعجز باسباب عدم
وهو سقوط ما غدا بحاجة
ويتعلقن بعجز بسبب
من حجه ايضا ومن جهاد
عن فاعل بلا اختيار اوجبه
فى الحال وهو لازم الاداء
ويتعلقن بفعل قد طرا
حكم وذا فيما لنا قد كتبه
فى الحال فى عبارة قد تاتى
ويتعلقن على قول الاولى
لما نشا من فاعل أو من محل
أما مثال العين فى الاوصاف
لانما الاسكار لا افراد له
لو ان ذاك فى مواضع حصل
والطعم فى حجر ربي قد جعله
لو انه يوجد فى مواضع
اما مثال الجنس فى الاحكام
أو الاباحات فان كلا
لجملة الانواع يشملنا
أما مثال العين فى الاحكام
وهكذا ايضا وجوب الوتر

وتحتة جنس بدون مين
وذى الجنون ايضا الغبى
من هذه المراتب التى تمر
عقل لهم يعتلقن حكم علم
لنية وذاك كالعبادة
تلك القوى حكم سقوط ما وجب
ويتعلقن بعجز بآدى
حكم هو السقوط للمطالبة
فى حق هذه الصلوة جأى
عن فاعل ايضا باطلاق جرى
بعض هو السقوط للمطالبة
ورخص بالقصر للصلوة
بمطلق العجز الذى قد شملا
او خارج حكم به التخفيف حل
فذا هو الاسكار غير خافى
بل ذاك وصف واحد قد جعله
كثيرة فلا اعتبار بالمحل
فانه وصف ولا افراد له
كثيرة ايضا بحسب الواقع
فذلك الوجوب كالحرام
فرد من الذى هنا قد حلا
بحسبما له تضاف هنا
وجوب جمعة بلا امام
كذا وجوب ركعتى الفجر

كذا جواز جمعة تقررت
وهكذا الوجوب للزكوة في
لغير ما قلنا به مما لا
الادى اعتبار ما للحكم من
هنا بلا شك ودون مين
هما اللذان قد مضى ذكرهما
وصف لعين ثم وصف الجنس
في الحكم من حكمهم العيني
فجنس هذا الوصف قد يؤثر
وهكذا في عين حكم عنا
في عين حكمهم وجنس الحكم
تأثير جنس وصفهم في جنس
اعنى الصلوة عن صبي ما احتلم
عقل على اهل الصبي مؤثر
لنية كان من العبادة
في جنس تخفيف فان الحائضا
وصاحب الاسفار يقصرنا
وهكذا المريض ايضا يجمع
تأثير جنس لجنازة على
كذلك تأثير لجنس ما دعا
في جنس ما كان من الحبور
وهكذا الخلوة ايضا في الزنى
ومثل تأثير لجنس الوصف
تأثير جنس حرج في الجمع ما

في غير امصار لهم قد مصرت
مثل صبي غير ما مكلف
افراد تحته تكون حالا
مواضع وذاك لا يعتبرن
وكل واحد من الوصفين
من قبل هذا والمراد بهما
فهو مؤثر بدون ليس
وحكمهم ذلك الجنسي
في الجنس للحكم الذي قد ذكروا
وعين وصفهم يؤثرنا
مثال ما قلنا به للفهم
حكم سقوط الفرض دون لبس
فان عجزه الذى كان عدم
في جنس اى سقوط ما يفتقر
وهكذا تأثير جنس الشقة
على الصلوة لا تلزم القضا
صلاته ايضا ويجمعنا
صلاته في مرض قد يقع
جنس القصاص هكذا قد جعلنا
لى الحرام عندهم قد وقعا
كشرب ما قل من الخمر
وقس عليه مثله مما عنا
في عين ذاك الحكم عند الكشف
بين الصلاتين لداع دهما

لأنه قد قيل ان الحرجا
مشقة تكون فى حال السفر
مثال تأثير لعين الوصف فى
تأثير عين السكر فى تحريم
وهكذا تأثير عين الحيض فى
وهكذا تأثير عين العدة
وهكذا تأثير عين الردة
مثال تأثير لعين الوصف
تأثير ما قد كان من اخوة
فى جنس ما يكون من حق كحق
وهكذا تأثير عين للصغر
اعنى ولاية على الاموال

جنس وان تحته قد ولجا
كذلك ايضا التاذى فى الحضر
عين لحكم فى مقال السلف
عين الشراب ذلك المذموم
تحريم عين الوطى عند السلف
يكون فى تحريم عين العقدة
فى فسخ ما من النكاح الميثب
فى عين حكمهم متى ما يوفى
اب وام قد وفوا فى الرتبة
ارث ولاية النكاح المستحق
فى جنس ما من الولايات ذكر
كذا نكاح ربة الخلخال

طرق العلة المنصوصة

تعرف عند العلماء باحد
من الكتاب ذاك او من سنة
ما قلت فالاجماع ما قد حصلا
فى اى عصر كان من اعصار
علة حكم كان قد تبيننا
ولاية لما له كانت تفى
لتلك علة باجماع الورى
ولاية تكون للنكاح
بنص شارع على وصف زكن
كان من الاحكام دون وهم

والعلة التى بها النص ورد
امرین اما النص بالعلية
او انما ذاك باجماع على
من اتفاق العلماء الاحبار
بكون وصف عندهم تعینا
مثال ذاك صغر الصغير فى
فان وصف الصغير الذى ترى
ثم عليه قيس بالصرار
اما الذى جاء من النص فان
بان هذا علة لحكم

وذلك نوعان لقد اتانا
وذلك ما دل على العلية
أو جاء بالايماء فى التعليل
لفظ وقد سموه بالايماء
وذلك نوع فى المقال الثابت
وكل واحد من الصريح
له مراتب وسوف تنجلي
فان منها وهى قوى الجملة
وذلك ذكره بلفظ وهو لم
مثال ذاك ان يقول العلل
كذلك كى يكون هذا او اذن
من أجل ذلكم فقد كتبنا
وقوله كيلا يكون دوله
وان منها ما به قد وردا
مثال ذاك لكذا او بكذا
وهذه المرتبة التى هنا
فان هذى الاحرف التى ذكر
لكن حرف اللام للعاقبة
والباء قد تحتل المصاحبة
تحتملن مجرد الشرطية
وان منها ما به الغاء دخل
اما على الوصف كما قد يرسم
على كلومهم فانهم آتى
أو كان فى الحكم كما فى آية

لانه اما صريحا كانا
قالوا باصل وضعه الميث
وذلك ما يلزم من مدلول
اشارة تنبيه نص جائى
من الذى يدل بالاشارة
والجائى بالايماء والتلويح
اما مراتب الصريح الاول
ما فيه قد صرح بالعية
يستعملن فى غير علة تلم
كذا كذا لاجل هذا يحصل
يكون هذا مثلما فى الذكر عن
على بنى الى تمام هنا
فقد ابان ها هنا تعليله
حرف على التعليل ظاهر غدا
او ان يكن كذا وما كمثل ذا
دون التى من قبلها تعينا
لو ذلك التعليل فيها قد ظهر
محتمل نحو لدوا للهلكة
وهكذا ان فى الذى قد كتبه
لذلك فيه لم تكن جلية
فى لفظة جاءت من الشرع لاجل
عن النبى الطهر زملوهم
ليحشرون هكذا قد ثبتا
فى سارق كذا فى السارقة

فقال فاقطعوا هنا ايديهما
بانما الفاء لترتيب رسم
فى العقل والتأخير حقه غدا
فجوزوا لهذه الشئون
وهذه المرتبة التى ترى
لانما دلالة الفاء على
اما الدلالات على اعتلال
وان منها ما به الفاء دخل
مثل سهى فسجد الذى رسم
وهذه دون الذى من قبل خط
اما مراتب لايماء ترى
مع حكمهم وصف فلو لم يكن
علة ذاك الحكم كان ذكره
بل كان ذو الفهم القوى والفطن
من ذاك ان يذكر من لنا شرع
كالقاضى لايقضى بحالة الغضب
اشارة ان وجود ما بدا
مانعة من صحة القضاء
فغضب الانسان شىء مشغل
يحتاج عنده بكل حال
كذلك ايضا لا نولى من طلب
مقارنا للمنع من ولاية
له وانه اذا مناسب
لايؤمنن منه ان يكون قد

فانما الحكمة فيما رسما
وان للباعث تقديم علم
فى خارج كذاك عنهم وجدا
ملاحظات ذينك الامرين
دون الذى من قبلها قد ذكرنا
ترتيبها فى الاصل هذا حصلا
فانها تكون باستدلال
فى لفظة الراوى الذى كان نقل
كذا زنى ما عز ايضا فرجم
وذلك لاحتمال حالة الغلط
وهو على ما عندهم ان يذكرنا
ذا الوصف او نظيره فى موطن
هنا بعيدا وغريبا امره
يعده من هذيان ان يكن
مع حكمه وصفا مناسبا يقع
فى الحديث حسبما تروى الكتب
من غضب فى المرء علة غدا
وناسبت لما هناك جائى
للقلب والقضاء امرا ثقل
لصحة الفكر فراغ البال
امارة فانما ذكر الطلب
يقضى بان ذاك اى علة
لان من امارة يطالب
ارادها لاجل دنياه فقد

وان من ذا النوع ما قد يذكر
كقولهم اكرم اخا العلوم
فكل واحد من العلم ومن
لكى يكون علة للحكم
وذا هو الاكرام مع علوم
كذاك ما من الحديث يوخذ
قبور ابنائهم مساجدا
من اتخاذ للقبور علة
وانه التعليل لو لم يردا
وان مما ها هنا قد نقله
كقول خير الخلق ايضا فى خبر
عن قبلة لصائم هل تنقض
اريت لو كنت تهمضت بما
اكان ذاك للصيام مفسدا
فنبه المختار فيما بينا
ليست تنزلن فى الصفات
اذ المقدمات للجماع
ومنه ان ينبهن بالسؤل عن
لذلك الحكم كمثما اتى
فى حينما يسئل عن بيع الرطب
قال اينقصن اذا جف الرطب
فنبه المختار فى النقصان
ولا يقال فهم التعليل من
لاننا نقول لو كان قدر

لاجل مدح او لذم يصدر
كذا اهن للجاهل اللئيم
جهل فانما هناك يذكرن
ذاك الذى قارنه فى النظم
اهانة مع جهله الذميم
ان لعن الله اليهود اتخذوا
فان ما فى ذا الحديث وردا
للعنهم وطردهم والذلة
لكان ذكره هنا مستبعدا
ان يذكر الشرع نظير المسئلة
حين اتاه يسألنه عمر
لصوم صائم اذا ما تعرض
ثم محجته فصار عدما
فقال لا حسب الذى قد وردا
ان المقدمات للشئ هنا
منزلة الشئ اذا ما تاتى
مثل الذى للبطن كان ساعى
شئ لان ذاك علة زكن
عن النبى الهاشمى مثبتا
بالتمر هل يجوز ذا ام يجتنب
قالوا نعم قال فلا فليجتنب
علة منع البيع فى ذا الشأن
لفظة فاء فى الحديث واذن
سقوط فاء واذن من الخبر

لما انتفى فهم لتعليل الخبر
 وان من ذلك تفريقا عنا
 كنحو للفارس سهمان معا
 وهكذا لا يرثن من قتل
 فذكره فروسة اذ بينا
 وذكره رجولة مقرونا
 وصفان فرقا لدى التقاتل
 فكان كل واحد من ذين
 وانه لولا الذى هنا ذكر
 كذاك ايضا ذكره للقتل مع
 وصف قد اقتضى بان ما ذكر
 وانه لولا الذى قد ذكرا
 وحينما من الدليل قد اتى
 نعلم من سياق ذا الحديث
 ما بين وارث لموروث قتل
 او انه بصيغة للغاية
 لا تقربوا النساء او يطهرنا
 فى الحكم بين حيضها والبلهر
 فانفقوا على النساء قالا
 فكل آية من التنتين
 بان حكم ما تلا الغاية قد
 او انه بصيغة استثناء
 فنصف ما كنتم فرضتم الا
 قد نبهت هذى بان حكم ما

بل انما التعليل باق معتبر
 ما بين حكمين بوصفين لنا
 وان للراجل سهمان وقعا
 وغيره لم يذكرن فيما نقل
 مقتربا بملك سهمين هنا
 بملك سهم حسبما يروونا
 ما بين حكمى فارس وراجل
 علة حكم عنده مقرون
 لكان ذكر ذاك لغوا يعتبر
 منع لوارث من الارث يقع
 علة منع ذاك من ارث ظهر
 لكان ذكر ذاك لغوا هدرا
 توريث وارث بحكم ثبتا
 تميز حكم كان فى التوريث
 وبين وارث لقتل ما فعل
 وذاك نحو ما اتى فى الآية
 ففيه تفريق كما عرفنا
 كذاك ايضا ما اتى فى الذكر
 حتى يضعن ذلك الحمالا
 جاءت لنا باوضح التبيين
 فارق حكم ما قبيلها وجد
 كمثل قول الله ذى الآلاء
 الى تمام ما هناك يتلى
 بعيد الاستثناء فيها رسما

فالعفو مسقط لنصف ما فرض
يوحيه طرا على الكمال
نحو اذا الجنسان كانا اختلفا
لمطلق البيع الذى قد عقدا
فان فى ذلك فرقا عرفا
وذاك بالخلاف فى الجنسين
كقول ربى ملك الاملاك
لكن يواخذن بما عقدتم
وصادر عن قصد قلب فرغا
فى شرطهم حصول ذى المناسبة
مراتب الايما عليه اذ قصد
ذاك ومعنى قوله الذى يخط
ليس يصح علة معلله
تناسب وقال بعض الكبرا
بل صح ان يكون علة تخط
مناسبات فيه حينما جرى
يشترط الظهور للمناسبة
عند تناسب هناك رسما
لا فى الذى عداه من مراتب

مفارق لحكم ما قبلا عرض
وان عدم العفو فى ذا الحال
او انه بصيغة الشرط وفى
فالخلف فى الجنسين علة غدا
خلاف ما ان كان لم يختلفا
ما بين حكم ذينك الحالين
او انه بصيغة استدراك
فى اللغو عن وصف يمين تعلم
ففيه فرق بين حكم من لغا
وقد روى الخلف لنا وكتبه
فى الوصف ان ينبهن باحد
فقال بعض العلماء يشترط
بانما الوصف الذى أومى له
الا اذا للحكم منه ظهرا
بان ذاك الامر ليس يشترط
لو انه للحكم لما تظهرا
وفى مقال بعضهم قد كتبه
فيما اذا التعليل كان فيهما
كالقاضى لا يقضى بحال الغضب

طرق العلة المستنبطة

بعلل عن شارع قد تنقل
فان تلك علة قد تعتبر
من الشروط دون خلف نقبلا

واعلم بان الحكم اذ يعلل
او كان عن اجماع ارباب البصر
عند كمال مالها قد حصلا

فى المسلمين ابدا حتى لى
فانما هم ينكرون ما حصل
وهى التى النص عليها قد حصل
فانهم هناك يثبتونا
ولا يسمون ثبوت الحكم
باسم قياس انما يدعوننا
وقال نور ديننا والتسميه
غير مسلم لهم فيها لما
اثبات حكم من دليل شرعى
وليسه من نفس علة وقد
وان يكن عن شارع ما وردا
تصريح شىء كان من اوصاف
للشئ من احكامنا فمن منع
فانه يمنع من تعدية
ذاك الذى نص عليه من شرع
فهم لذاك الحكم يطلبونا
ثم لذاك الحكم قد يجرونا
ثم التماسهم لذا المذكور
وتلك هى السير والمناسبة
وان بعض هذه الامور
فانما التناسب الذى وصف
بحجة القياس فهو اقوى
والسير اقوى عند اهل النقد
والشبهه اقوى عندهم مما ترى

من لا يرى قياسنا مستندا
من القياس فى سوى هذى العلل
اما الذى نص عليه من علل
له ولكن لم يكن يدعوننا
بذا الطريق الواضح الاتم
ذلك نصا حين يذكروننا
منهم له بما هناك باديه
ان النصوص فى مقال العلم
من نفس ذلك الدليل السمعى
نص بها الدليل حينما ورد
ولا عن الاجماع من اهل الهدى
بان ذاك علة يوافق
من القياس قائل ليس يقع
ذا الحكم عن محله المثبت
ومن يجيز فى القياس ان يقع
وصفا به الحكم يعللونا
بحيثما الوصف يصادفونا
قد ياتين باحد الامور
والدوران الطرد ايضا والشبه
اقوى من البعض لذى التعبير
اثبتة كل امرىء قد يعترف
من سائر الطرق التى قد تروى
من شبه ودوران طرد
من بعده والدوران ان جرى

اقوى من الطرد و لا انكار
نقول قد سبرت هذا الرجل
وان فى عرف الاصولييين
حصر لوصاف لاصل متضح
وحذف ما لا يصلح لما ذكر
أوصاف اصل لقياس جائى
الكيل مع طعم او اقتنيات
يقول المستدل فى ذا الامر
تلك التى تصلح للعلية
من بعضها فالكيل قال مثلا
لكونه يرجع للابطال
كذاك الاقتنيات حيث يظهر
وذا هو الطعم الذى قد شملا
قد كان مقتاتا به او كانا
وقد بقى من بعد ما سبرنا
ارجحها صفات ذا المطعوم
فقس على البر بعيدا كلما
ويكفين المستدل ان سبر
انى بحثت فانا لم اجد
فالاصل عدم غير ما قد يفرض
وصفا فواجب على من استدل
على الصحيح حيث ان المستدل
هذا الذى وجدته وما ادعى
وبعضهم يقول حصره انهدم

فالسير فى اللغات الاختبار
اذا اختبرت ما لديه حصلا
ما سوف اظهرنه تبينا
تمت ابقا ما لتعليل صلح
كأنما السابر ها هنا اختبر
مثاله فى علة الرباء
والادخار لسوى ما يأتى
بان ذى اوصاف هذا البر
وبعضها اولى بهذى الصفة
لصفة التعليل شىء بطلا
للاصل فهو باطل بحال
ما كان من هذا فروعا اكثر
لكل مطعوم وقد تناولا
ليس بمقتات متى استباننا
اوصاف هذا الاصل واختبرنا
فقلت هى علة التحريم
وجدت وصف الطعم فيه ارتسما
فى ذاك ان يقول بعدما ذكر
الا الذى ذكرته بين يدي
فان يكن قد اظهر المعترض
ابطاله وصح حصر قد حصل
له بان يقول بعد ما حصل
قطعا وصار صادقا فى الادعا
لانه قد ادعى ولم يتم

وقال نور الدين فى ذا الامر
مركبا فى الحال من امرين
بقاء ما لعلة قد صلحا
وبان ما يصلح للعلية
وذكر شرطها فيحتاج هنا
من تلكم الاوصاف فلنذكر هنا
اولها الذى بطرد رسما
من شارع الغاؤه فى كل
او يعلمن الغاه فى البعض فما
كالطول فى الانسان ايضا والقصر
لهن فى شىء من الاحكام
فواجب على امرىء قد طلبا
حذفهما ولا يصح قط ان
اما الذى قد علم الالغاء له
مثل الذكورية والانوثة
لهذه الاوصاف فى احكام
عتقا لانسان فعتق الذكر
واعتبر المذكور فى الديات
وغير ذا فواجب ان تعتبر
وهكذا الغاؤه من لزما
الثان حذف للذى لا تظهر
فان وجها لانتساب يجرى
وفى المناسبات لما يلزما
مثل الطريق الآتى بالتحقيق

وحيثما كان طريق السبر
كما ترى وواحد من ذين
والثان حذف ما غدا لن يصلحا
فى حينما يذكر نفس العلة
لذكر ما الحذف له تعيينا
لذلك الحذف طريقين لنا
وذاك ان يحذف وصف علما
احكام شرع ربنا الاجل
الغاؤه فى كلها قد علما
فان ذين الشرع لما يعتبر
وما كمثلها بلا كلام
بيان علة لحكم نصبا
يعلمن منها بشىء يعرفن
فى بعض احكام اتتنا منزلة
فالشرع لما يعتبر ويثبت
عتق متى اوجب بالالزام
يجزى مع الانثى متى تحرر
وفى قصاص فى جروح تاتي
حيث لهن الشرع كان معتبر
بحيثما يكون قد الغاهما
مناسباته لحكم يصدر
معتبر لدى طريق السبر
ان تظهرن ظهورها المتما
لكن مناسبات ذا الطريق

دون مناسبات ماله تلا
ظهور وجه لتلائم يرى
ولو بادنى ما يكون واقل
وان مالا يظهرن فيه من
ولا يصح قط ان يعلا
ويكفين من يكون نظرا
تناسب بالحكم قد تنتهض
ان الذى استبقى مثل ما هدر
رجح سبر المستدل المثبت
وها هنا ايضا طريق جائى
بيان اثبات لحكم قد يخط
وذلك استدلال قانس على
ويلغين عند ذاك ذكر ما
ثم طريق عمل بالسبر
بانه لابد من تعليل
لما من الاجماع كان عرفا
والله فى كتابه قد انزلا
سبحانه قد قال الارحمه
قالوا وهذا يقتضى بانما
من النبى الطهر وجه مصلحه
وذا هو المراد بالتعليل
وان بدا وجه اعتلال نصبه
اى بين وصف ثم حكم مثبت
بذلك الطريق فيما كتبه

فيكفين فيها على قول الاولى
ما بين وصف ثم حكم قد جرى
من الموافقات فى قول الاول
ذلك شىء واجب ان يحذفن
به اذا الحذف لزوما حصلا
بحثت لكنى له لما ارى
فان يكن قد ادعى المعترض
فى عدم المناسبات الاعتبار
لانه مناسب التعدية
وهو الذى يدعون بالالغاء
بما من الوصف قد استبقى فقط
اثبات حكمه لوصف حصلا
عداه من وصف له قد رسما
تناسب وغير هذا الامر
لحكم شرع الله والرسول
عليه اى من فقها من سلفا
بانه رسوله ما ارسلنا
للعاملين يالها من نعمة
فى كل حكم شرعه قد علما
للعالمين دون شك لاحه
فيما وجدناه من المنقول
بينهما من قوة المناسبة
فانما عرفان هذى العلة
هو الذى يدعونه المناسبة

مثال ما التعليل فيه ظهرا
فانه كالسكر فى تحريم ما
فانما الاسكار لما كانا
وكان عقلنا هو الذى قصد
وانه لاجله قد حملا
ناسب ان يمنع شرعنا الاسد
وهكذا تكون اوصاف الصغر
فانما الصغير لما وجد
وغير حافظ لما حصله
من يحفظن امواله فاثبتا
وهكذا يكون فى جميع ما
فالفرق بين ذا الطريق والذى
فى ذا الطريق حينما قد تاتى
من غير ما حصر وما ابقاء
والسبر لا تعرف فيه العلل
فذى المناسبات عند السبر
وما هنا فانها طرق الى
والوصف ان مناسبا قد ياتى
ثلاثة اول هذا القسم
والثان فيما جاء فى المنقول
وثالث التقسيم فهو بالنظر
فاول الاقسام والثانى هما
لانما الاول نفس الحكمة
الى ضرورى وحاجى معا

بقوة التناسب الذى جرى
قد كان فيه السكر وصفا علما
مغيرا للعقل واستباننا
بما من الخطاب فى الشرع ورد
من جمل التكليف من هذا الملا
من ان يكون فيه تغيير وجد
عند ثبوت لو لآية البشر
غير مميز بحال ابدا
ناسب ها هنا بان يجعل له
شارعنا ولاية لذا الفتى
اشبهه من كل وصف رسما
من قبله بانما العلة ذى
تعرف من نفس المناسبات
وغير ما حذف هناك جائى
الامع الذى هناك يحصل
شرط لصحة اعتلال يجرى
معرفة العلة فى قول الاولى
ينقسمن قالوا لتقسيمات
فذاك باعتبار شرع الحكم
فباعتبار ذلك الحصول
الى اعتبار شارع له اقر
عليهما الكلام قد تقدما
تلك التى قد قسمت ومرت
وغير هذين كما قد رفعا

والثان ما قال به ذو الفهم
 وثالث التقسيم فهو ما هنا
 فالوصف ان ناسب فهو ينقسم
 اربعة الاقسام فى قولهم
 ثم غريب وسواه مرسل
 بان وصفا لتناسب علم
 لعينه فى عين ذاك الحكم
 او ان بترتيب لحكم يعتبر
 بحيث يوجدن والحكم معا
 فذا هو الملائم الذى ذكر
 بل انه من اول الغاه
 وان يك اعتباره قد يحمل
 وانه لابد من بيان كل
 اما المؤثر الذى هنا رسم
 لعين وصفهم بعين الحكم
 او كان بالايما مثال الامر
 فى عين تحريم عليه كان دل
 بان كل مسكر حرم بدا
 قد قيل فى عين قتال دلا
 ان اقتلوا للمشركين حيثما
 فالشرك للقتل يكون علة
 لانما المشرك لو كان ترك
 ما ظهر الاسلام بالتمكين
 وكاعتبار مس ذلك الذكر

حصول مقصود بشرع الحكم
 نذكره كما لنا قد امكنا
 ينظر الى اعتبار الشرع ثم
 مؤثر وببره الملائم
 ووجه حصره بما قد جعلوا
 اما بان يعتبر الشرع الاتم
 فهو مؤثر بدون وهم
 له على وفق له كما ظهر
 اى فى محل واحد قد وقعا
 او انه اصلا لذا لا يعتبر
 فهو الغريب حيثما تراه
 وهكذا الغاؤه فالمرسل
 قسم من الاربعة التى نقل
 فذاك ان يعتبر الشرع الاتم
 بالنص او اجماع اهل العلم
 ان يعتبر تاثير عين السكر
 قول النبى المصطفى خير الرسل
 وكاعتبار عين شرك وجدا
 عليه ايماء كلام المولى
 وجدتموهم فى الكتاب رسما
 وانه وصف مناسب له
 وشانه يسلك حيثما سلك
 فذاك من ضرورة فى الدين
 فى النقض للوضوء فى نص الخبر

المستفاد من حديث من لمس
وهكذا اعتبار عين للحدث
ذاك الذى دل عليه خبر
من قاء فى صلاته او قد رعف
وليتوضا فتراه اعتبرا
فى عين احداث بهذا الغرض
مثال ما الاجماع كان اعتبرا
تعليلهم ولاية فى المال
فانه معتبر عين الصغر
والثان من اقسامه فذاك ما
فهو اعتبار الشرع وصفا قد غدا
وذلكم بان يكون ثبتا
اعنى اعتبار وصفهم بالعين
ذاك الذى اردت ان تقيسا
كمثل تعليل بحالة الصغر
فى ذى الولايات على الاموال
تعتبرن فى الجنس للولاية
على ولاية على ذوى الصغر
فى عين حكم مثل تعليل ذكر
فى حال امطار على حال السفر
فان جنس حرج معتبر
لما روى ان الرسول من مضر
او انه يعتبرن جنس العلل
فى القتل ان كان بعمد وقعا

ذكره فليتوضا حين مس
فى عين قبيء او رعاف منبعث
عن النبى الهاشمى يذكر
فانه من الصلوة ينصرف
عينا لقيء ورعاف قد جرى
فاوجب المضى والتوضى
لعينه فى عين حكم ظهرا
بصغر يكون فى العيال
فيما ذكرناه باجماع صدر
يدعونه عندهم الملائما
مناسبا فى موضع الحكم بدا
بالنص او كان باجماع اتى
فى الجنس للحكم بدون مين
عليه حكما ثابتا تاسيسا
فى حمل ما من النكاح قد قدر
فان عين صغر بحال
لاجل اجماع هناك ثابت
او جنس علة هناك يعتبر
بحرج فى حمل ذلك الحضر
فى رخصة الجمع لارباب الحضر
فى عين رخصة لجمع تذكر
قد كان يجمع الصلاة فى السفر
فى جنس حكم مثلما كان يعمل
من قاتل كذا بعدوان معا

فى حمل مثقل على المحدود
فانما جنس الجنائيات اعتبر
كمثل اطراف وعين والاذن
بين مثقل مع المحدد
يحسن فيما وجهوا توجيها
لشركة كانت بجنس العلة
تلك التى كان عليها نبها
النفس بالنفس الى الجروح
فانه جنس الجناية اعتبر
ثم الغريب ثالث الاقسام ما
كمثل ايجاب لصوم اثنين
فى صفة التكفير للظهار
لاحد يعلم ان لا ينزجر
فان الارتداد عن دخول
لكنما الشارع لما يعتبر
فى ذلك المحل بل الغاه
عند الوجود فالصيام مع عدم
فلم يفرق فيه بين احد
وبين من ذلك ليس يردعه
فالقول ان العتق لا يجزى لى
لاحد لايرد عنه العتق قط
وكان قد الغاه حكم الشارع
ورابع الاقسام ما لم يك دل
ولا على الغاه فهو المرسل

فى صورة القصاص للعبيد
فى جنس ما من القصاص قد ذكر
فالشرع حينما اتى يسوين
فى تلك الاطراف مع التعدد
بان تقاس انفس عليها
وهى التى تعرف بالجناية
قول الاله لامرئ تنبها
قال قصاص هكذا يلوح
فى جنس ما من القصاص قد ذكر
من شارع الغاؤه قد علما
من الشهور متتابعين
كذلك فى القتل ابتداء جارى
عن ذا بنفس العتق لو كان كثر
فى الحجر مشروع من الجليل
هذا المناسب الذى هنا ذكر
واوجب العتق لمن اتاه
عتق لكل الناس هكذا حتم
يردعه ذلك طول الابد
فجاء بالعموم فيما نسمعه
كفارة الظهار او قتل غدا
هو اعتبار لمناسب سقط
فليس من وجه له فى الواقع
على اعتباره دليل قد حصل
وهو الذى عبر عنه الاول

مصالح مرسلة للمنتبه
فما لك بن انس كان قبل
رعاية لحالة المصلحة
ان يضربن من عليها يتهم
ومطلقا قد رده جل الاول
ورد ذاك بعض احبار السلف
اذ ليس فيها نظر للمصلحة
وفى قبوله الغزالي اشترط
بان تكون بضرورة بدت
قطعية تكون لا ظنية
اى لم تكن مختصة بواحد
لو انه تترس الكفار
وقد علمنا نحن اننا متى
فهم علينا سوف يستولونا
ولو رمينا الترس رميا مزعجا
فتصبح المصلحة المؤلمة
لانما صيانة الاديان
داعية الى جواز رمينا
وتاتين قطعية ايضا لما
وانفس للمسلمين الكرما
قطعية لم تك بالظنية
برخص فى سفر حيث السفر
وهكذا كلية تكون اذ
مصلحة كلية قد عمت

واختلفوا فى صحة التعليل به
ذلك مطلقا وعنه قد نقل
حتى لقد جوز عند السرقة
لكى يقر بالذى به اتهم
لعدم ما على اعتباره يدل
ان كان هذا فى العبادات عرف
خلاف غيرها كبيع اوضعه
ثلاثة من الشروط تنضبط
ولم تكن حاجية مذ وجدت
كلية كذا لا جزئية
مثاله ما قد اتى فى الوارد
بالجمع ممن مسلمين صاروا
كنا تركناهم على ما قد اتى
ويقتلوننا ويأسروننا
تخلص الاكثر منا ونجا
من الضروريات عند النازلة
وجل اهلها من الهوان
للترس حتى نخلصن من العنا
ان حصولا لصيانة الدما
برمى ترس لهم قد علمنا
مثل حصول تلكم المصلحة
مظنة لشقة قد اعتبر
نجاة جمع المسلمين حينئذ
فيخرجن بالشروط للضرورة

ما لو تترس امرؤ قد كفر
ليس يحل رمى هذى الترس
ليس يقينا عند رميها فلن
وقال نور الدين في ذا الباب
وجدت انهم ليقبلونا
فهم به يعللون ما يدل
ولم يكن على اعتباره يدل
فانما الادلة الشرعية
على اعتبار تلکم المصالح
في آية الايتام قل اصلاح
مع انما المقاصد الشرعية
بجملة تاتي وبالتفصيل
الحاق ما اعتباره لم يعلم
قال فمن ذلك جعل البعض من
ارثا لمن قد طلقت ثلاثا
قيسا على حرمان من قد قتل
لان كل واحد ممن ذكر
فعل محرم لامر فاسد
لعين هذى العلة التي ذكر
في عين اثبات الميراث ولا
والصحب ذاك اعتبروا فعارضوا
بضد ما كان له قد قصدا
بارث من طلقها بالبت
كمثل حرمان من قد قتل

في قلعة بمسلم من الوري
لان فتح قلعة بالنفس
يكون رميها ضروريا اذن
اذا اختبرت مذهب الاصحاب
ذا النوع من مناسب يدعونا
عليه اجمالا كذا عنهم عقل
بالعين او جنس دليل قد حصل
دلت باطلاق لدى القضية
كما اتانا في الدليل الواضح
لهم وما في خاطرة جناح
تعتبر المصالح السننية
فينبغي لذلك الدليل
منها بما قد كان قبلا علما
اصحابنا فيمن مضى من الزمن
في السقم كيلا تاخذ الميراثا
ميراثه لكونه تعجلا
اعنى طلاق البت مع قتل حجر
فالشرع لما يعتبر في الوارد
وهكذا لجنسها لم يعتبر
لجنسه بل انه قد اهملا
من كان فاعلا لذا وناقضوا
حتى يصير الحكم طيلة المدى
معارضاً بضد ما قد ياتي
موروثاً عمدا متى تعجلا

قد عارضوه بنقيض ما قصد
فقصد من يطلقن ويخلعن
حرمان ميراث وقصد قاتل
فكان ذا مناسبا كما ترى
ذلك فى واحدة مما خلا
وان ذا النوع الذى هنا ورد
من ذاك حظر لنكاح وصفا
عجزا عن الوطى وكان يخشى
فان من يقول من ائمة
يخشى عليها عند عدم الوطى ان
وانه من نفسه قد يعرف
بان ذاك الامر محظور فما
الا القياس المرسل الذى مضى
لفعل ما يقبح من شنائع
من ان تعرضن قط لبشر
وان من ذلكم الطريق
وذلك الزنديق من قد انكرا
وقال بعض العلماء قد اختلف
واظهر التوبة قيل تقبل
وقيل ان توبة لا يقبل
لانما الجواز للتقيه
يظهر غير ما به تدينا
فلو قبلنا التوب منه ما حصل
والزجر مقصود بشرعنا فلم

اذ حرموه ارث من له وار
فى مرض ثلاث طلاقات معا
موروثة استعمال ميراث يلى
لكنما الشارع لم يعتبر
فكان ذا مناسبا ومرسلا
امثلة كثيرة له تعد
على الذى من نفسه قد عرفا
على الفتاة ضررا قد يغشى
ان الدخول فى نكاح امرأة
تهوى على المحظور مما يحرم
عجزا عن الوطى الذى قد نصف
من حجة له على ما زعما
وهو بانه لها قد عرضا
والشرع مانع واى مانع
لفعل ما يقبح فى بعض الصور
ما قد اتى فى القتل للزنديق
قول حدوث عالم قد بهرا
فيه متى تظفر بهذا المنحرف
كسائر الكفار مهما اقبلوا
بل انه بكل حال يقتل
صار له عقيدة اصليه
ان قهرته المسلمون الامنا
زجر لزنديق خبيث حيث ضل
يرجع الى اصل معين علم

كان له الشرع الشريف اعتبرا
الى مصالح لنا جمليّة
وذا هو الزجر عن الكبير
وان منها رمى من كان بغى
وهدم ما كانوا به تمنعوا
تلك التى يخشى مع البقاء
بحيث انهم بها تمنعوا
من حكم رب العرش ذى الجلال
وان من ذلكم المذكور
وهى التى تكون قوة على
كطمس انهار ومثل قطع
وان منها القطع للمواد
ان يصلن اليهم بكل
فان من قال بكلما تجد
الا قياس مرسل وهو النظر
للمسلمين وظهور العدل
ولم يكن شىء من الذى ذكر
بنص شارح لنا قد علما
وان من ذلك ما قال به
من حرقه منازل الغرامطة
فانه يحرقها كان امر
كيلا يعود وانحوا فقال له
بانهم ان مسلمين فالحرق
وان هم بالشرك قد تحققوا

بل انه يرجع حسبما نرى
يعتبر الشرع لها فى الجملة
وعن قبائح من الامور
بمنجنيق قد غدا مسوغا
من الحصون وقلاع ترفع
عودهم للبغى والايداء
واحتصنوا عما عليهم يقع
فى انفس لهم وفى اموال
افساد مالهم مع التدمير
بغى وظلم منهم قد حصلا
نخيلهم ومثل حرق الزرع
عنهم ومنع حاضرو وبادى
ما عاد نفعه لهم من اكل
من صحبنا ليس له من مستند
فيما يعود نفعه الذى ظهر
ما بيننا وطمس رسم البطل
بعينه ولا بجنسه اعتبر
ولا باجماع اتى للعلما
صلت ابو الموثر فى كتابه
ودورهم حتى تهاوت ساقطة
من بعد ما قد خرجوا منها زمر
من كان قد ناظره فى المسئلة
لدورهم غير محلل بحق
فهى غنيمة لنا لا تحرق

بغضب وقال فيما قد رسم
فاحرقوها فى السعير الجاحم
وقال نور الدين بعد ما ذكر
غير القياس المرسل الذى عهد
دين الهدى واهله الحجاج
اصحابنا وغيرهم شئ كثير

فاعرض الصلت عن القائل ثم
لابد للاقوام من مخصصهم
كيلا يعودوا نحوها كذا اثر
ما لابي المؤثر فيها مستند
وذا هو الانظار فى مصالح
قال ونحو ما ذكرنا فى اثر

ذكر الشبه

وهو لمعنيين قد جاءوا به
فانه الاخص فى المعانى
ما كان قد يرتبطن الحكم به
قياسهم لمن غدا يدر بها
تلك التى معها القياس حصلا
معتقلا به متى ما وجد
مناقضالا له متى ما ورد
فانه هو المراد ها هنا
هذا الطريق لمعانى العلة
لشبهه تناسبها لديهم
قول رواه بعضهم للصيرفى
لشبهه بالطرد حينما صدر
فى القيس للشبه الذى هنا ذكر
تشابه ما بين شيئين ظهر
وقد اتى عن بعض اهل الهمم
قياس غلبة اشتباه كتبه

باب به اذكر حال الشبه
اعم منها واحد والثانى
اما الاعم فهو ليس يشته
على وجوه يمكن عليها
وهو لكل علل تناولا
اما الاخص فهو ما الحكم غدا
احد من تعليقه بما غدا
وان ذا المعنى الذى قد عينا
والخلف عنهم جاء فى افادة
فحجة يراه بعض منهم
وذلكم للشافعى ثم فى
بانما ذلك مردود نظر
وبعضهم يقول ان المعتبر
لكى يكون ذا صحيحا معتبر
لعلة الحكم او المستلزم
بانما لعل قياس للشبه

وقال نور الدين فى المذكور
ان الطريق ذا الذى هو الشبه
وهكذا فى صورة مرتبة
أما المشابهات فى الحكم الاتم
بما من القيمات يملكننا
بالغة ما بلغت من نقد
له به من شبه قد علما
لدية الحر كما كان علم
قد رجحوا الاول مما دوننا
مملوكة لاجل شبه آتى
احواله بيان ما قد كتبوا
بياعه وقف هبات اجره
وهكذا يودعن ويضمن
الا بتكليف عليه صارا
كذلك مأمورا ومنها فقط
تشبيهه بالحر فى ذا الباب
قيمته زادت على ما يذكرن
فذلك يشبه الزنى حيث بدا
عليه حسب مقتضى الاحكام
مهر وانساب اذا ما تاتى
فكقياس الخيل فى القضية
فى عدم الوجوب للزكوة
من بعد ما قطع عليه آتى
وذلك فى اباحه للنظر

فى الحكم والصفات ثم الصورى
معنى كلامه الذى قد كتبه
يكون فى الاحكام عنده شبه
وقد يكون غير ما هنا رسم
فنحو غرم العبد ان شبهنا
فتلزم قيمة هذا العبد
وان رددناه الى الحر لما
لم يتعدى غرمه ولو عظم
فالشافعى ثم بعض صاحبنا
وذلك قيسه بقيميات
فان شبهه بهذى اغلب
بانه اشبهها فى صفة
اعارة يوصى به ويرهن
وانه لم يشبه الاحرار
وحامل الامانة التى تخط
ورجح الباقيون من اصحاب
فرجعوه لديات الحر ان
وان من ذاك نكاحا فسادا
لكونه يمنع من اقدام
ويشبه الصحيح فى اثبات
قالوا واما شبه فى الصورة
على حمير وبغال آتى
وكقياس شعر الفتاة
بشعر كان برأس الذكر

يحل ان تراه ان فيها يكن
 تراه فى قول لبعضهم خرج
 الا بان نقيسه على شعر
 تشابه فى صورة قد علما
 يشبه شعر رأسه فى الصورة
 عند جزاء الصيد عنهم ثبتا
 فى ظاهر الآية كان رسما
 مثل على ما قاله ائمتي
 على الذى غيرهم له نقل
 فذا هو الصورى فى القضية
 اما المشابهات فى الاحكام
 وبابنا ثم بدى المسئلة

بيان ذاك ان شعر الخو دلت
 فان يكن يقطع منها لا حرج
 وليس من مستند لما ذكر
 رأس الفتى وجامع بينهما
 وان من ذلك شعر العانة
 وان من ذاك خلافا قد اتى
 فانما الواجب مثله لما
 فانه يحتملن فى الخلقة
 وهكذا فى قيمة له احتمال
 وجعله كمثله فى الخلقة
 وقال نور الدين فى المقام
 اقوى من الشبه بنفس الصورة

الدوران

وجود وصف كان من اوصاف
 وعدمه ايضا مع انعدام
 لديه ذا الحكم وان زال فقد
 فى حالة الوجود طرا والعدم
 مع شدة كانت عليها تجرى
 كأن عصيرا ما به من حرمة
 يصبر لا حرمة فيه أصلا
 يكون ايضا مع وجود الشدة
 من الذى هنا لكم قد رسما
 لذاك التحريم فى خمر حصل

الدوران فى الكلام الوافى
 مع أى حكم كان من احكام
 اى انه ان وجد الوصف وجد
 فالوصف دائر مع الحكم الاتم
 مثاله تحريم تلك الخمر
 فانه قبل وجود الشدة
 وبعد ان تزول منه خلا
 على الصحيح فوجود الحرمة
 وعدمها مع عدمها فعلمنا
 بانما الشدة علة مثل

وقد اتى الخلاف فى افادة
على مذاهب اتت فى السمع
تثبت علّة به قد وضعت
ثم الاولى قالوا بذاك اختلفوا
فمنهم من يذهب اننا
وهو مقال الاكثرين ويرى
المذهب الثانى بان ما ذكر
لا يثبتن ذاك بعقليّات
المذهب الثالث انه الى
من بعد علمنا بلا تردد
بما من القياس كان وصفا
المذهب الرابع فيه يشترط
بان يكون ثم اجماع سبق
او ها هنا دلالة دلت على
طريقة السبر وذاك حصر ما
تلك التى تحتلن ايضا معا
الا الذى يختاره للعلّة
وان فى ذا المذهب الذى حصل
واحتج من قال بقول اول
اى ذا الطريق انه اذا حصل
فيحصل الظن او العلم الاتم
كما اذا دعي باسم رجل
فلم يكن يغضب وقد تكررا
فيعلمن بأن هذا سبب

هذا الطريق صفة العلية
اولها هذا طريق شرعى
فتقتضى الحكم بحيث وقعت
ايضا على قولين عنهم نعرف
هذا يفيد الاعتلال ظنا
بعض يفيدها بقطع ان جرى
ليس طريقا مطلقا فيعتبر
كذاك فى الشرعى ليس باتى
علية صار طريقا موصلا
بذلك السورود للتعبّد
لا قبله فقبله قد انتفى
من قال انه طريق منضبط
بانما الحكم معلل بحق
ما قد ذكرنا ثم بعد حصلا
كان من الاوصاف ثم علما
ابطال كل واحد قد وقع
من تلكم الاوصاف الاولى
ابطال كونه طريقا مستقل
هم الذين اثبتوا لما يلى
دور ولا مانع من كون العلل
فى عادة بانما العلّة ثم
فيغضبون فيتركبن ويهمل
ذلك منه ومرارا قد جرى
لغضب عليه قد يلتهب

حتى بان الصببية الاطفالا
وجاء بعض عنه بالجواب
من غير ان يدعى بذاك الاسم
عن سبب لغضب يرتسم
اي عدم ما سوى دعائه به
واحتج من يمنع من قبول
بانما وجود هذا الوصف مع
اي هكذا مع انتفاء ذاك لا
للحكم علة بحيث جاز ان
لعلة لانفسها كريحة
فانها دائرة لديه
وليس علة ورد ذاك بان
المقتضى عدم انفكاك حالة
لو عينها هناك ليست تعلم
بانه يكون شيئا كافي
واحتج من حجية قد اثبتا
بذلك القياس فى القضية
كطرق العقل فمثلما يكن
نفيا واثباتا طريق يصل
فهكذا فى العلة الشرعية
من بعد ما قد ورد التعبد
وانت تدري ان هذا القولا
وهو ثبوت الدور ان جزما
وذاك بعد العلم بالتعبد

ليعلمون ذاك منه حالا
لولا ظهور تلكم الاسباب
اما يبحث موصل للفهم
او انما الاصل هناك عدم
ما ظن ذاك الامر فى جنايه
ذلك بالاطلاق لا التفصيل
حكم كذا انتفاؤه ايضا يقع
يلزم منه كون وصف حصلا
يكون ذا الوصف ملازما اذن
لمسكر اى تلكم المخصوصة
عدما وجودا حيثما تلغيه
تلازم الوصف لعله تكن
عن غيرها اقتضى وجود العادة
وان هذا ينبغى لديهم
فيما له قد قصدوا وشافى
من بعد علم بتعبد اتي
بان طرق العلل الشرعية
دوران حكمهم على الوصف اذن
لعلة عقلية لا تجهل
نقول حسب هذه القضية
بما من القياس كان يوجد
لراجع الى مقال يتلى
لكن فيه زيد قيد ثما
بذا القياس عند كل احد

بان من لم يعلمن ما ذكرا
ان يثبتن بذا الطريق علله
فغير واقف على ما ذكروا
بيان انه طريق ينتهى
وكونه طريقا لتلك الجهة
على تعبد بذا القياس

وظاهر الامر على ما قد نرى
فانه ليس يصح قط له
ثم ثبوت ما هنا يحرر
لانما المقصود من ثبوته
قالوا الى معرفة للعلة
لما يكن مستلزما فى الناس

ذكر الطرد

اى عن وجود الوصف حيثما وجد
مع عدمه كمثما تقديما
للدوران وهو ما قد سبقا
تناسب الوصف لحكم علما
كان بذا من طرق المناسبة
يشترطوا عدم تناسب علم
كلامهم فيما رواه الماهر
فى الدوران ياتين مناسبا
فاصغ له سمعا ولا تجانب
ما كان ذا الوصف مناسبا اتي
ليس بدور ها هنا قد اوجبه
بانما الكلام فى الاثبات
وذاك دون نظر قد ثبتا
فالوصف للتعليل قد تعينا
طريق هذا الطرد للعلية
للدوران ونفاه الاكثر

وذلك الطرد عبارة يعد
حكم ولو ذلك لم ينعديما
وهو بذا المعنى غدا مفارقا
واشترطوا فى الطرد ايضا عدما
قالوا فانه اذا ما ناسبه
وليس من ابواب طردهم ولم
فى الدوران ابدا بل ظاهر
بانما الوصف الذى ترتبا
وياتين غير ما مناسب
فان يقل شخص بانه متى
فذلك الاثبات بالمناسبة
اجيب عن هذا الكلام الآتى
بالدور حيث انه دور اتي
فيه الى المناسبات ها هنا
واختلف الاعلام فى افادة
يقبله بعض الذين اعتبروا

ما قاله الاكثر والرجيح
تعليق حكم كائن بالعلّة
صحتها فى الاصل قال النبلا
وبابنا قد انتهى مكملا

وقال نور الدين والصحيح
لانما الطرد على الحقيقة
فى الفرع ثم نلكم فرع على
فيلزمن الدور مما حصلا

القياس الجلى والخفى

قياسنا وحكم كل علما
نفى لفارق به قد علما
والعبد فى سريان عتق لهما
ذاك الذى يرفع عن خير البشر
يقومون عليه للتعدى
فاجمعت امتنا متممه
والعبد فى مثال هذى الصفة
فيمن زنت من هذه الاماء
على اللواتى احصنت متمما
على اماء قد اتت فعل الزنى
اجماع امّة النبى المتبع
والعبد فى تنصيف حد لزمه
من الجماهير كذا عنهم عرف
لذلك الجلى حين عرضا
فيه ينفى فارق قد وقعا
بل انه قامت عليه تدلى
تجاذبت له اصول قدما
كل من المذكور لما يحظلا

الى جلى وخفى قسما
اما الجلى من قياسنا فما
ما بين اصلهم وفرع كالاما
لانه قد جاء فى نص الخبر
من يعتقن شقصا له فى عبد
فالنص فى العبد اتى دون الامه
بانه لا فرق بين الامّة
ومنه قول الله ذى الآلاء
قال عليهن تعالى نصف ما
فاوجب النصف من الحد هنا
والعبد لم يذكره لكن قد وقع
بانه لا فرق ما بين الامّة
فذا هو الجلى عند من سلف
اما الخفى فهو ما قد ناقضا
وانه فهو الذى لم يقطعا
ما بين فرعهم وبين الاصل
امارة ظنية وذاك ما
مختلفات الحكم والرد الى

لكنه بواحد مما ذكر
 مثال ما قلنا به فى ذا المحل
 يلزم ان يجاء بالنيات
 والحنفى بمقال جائى
 لا يلزم فيه جعل النية
 فيها هنا كما ترى تجاذبه
 هما الصلوة وازالة النجس
 سمى خفيا حيث انه افتقر
 ويقسم الى قياس علة
 اما قياس العلة المثبت
 بان يقال فى النبيذ مسكر
 كانت هنا منصوطة منضبطة
 وقال بعضهم قياس العلة
 كما اتى للمصطفى المختار
 ان زملوهم بثيابهم الى
 وانماسمى قياس علة
 والثان وهو ما دلالة حصل
 بل انه يكون وصفا لازما
 ان يثبتن فى الفرع حكما معتمد
 توجب ذين علة واحدة
 وذلكم مثل وجوب قطع
 اذا هم تشاركوا على يد
 كمثما هم يقتلون ان هم
 وجامع الامرين لازم الدية

يكون اقوى شبيها متى اعتبر
 وضوئنا عبادة لله جل
 فيه كمثل حالة الصلوة
 بانه طهارة بالماء
 كمثما ازالة النجاسة
 اصلان كل واحد قد طلبه
 وجائز على الجميع ان يقس
 ترجيح اى الشبهين لنظر
 ولقياس جاء للدلالة
 فما به يصرحن بالعلة
 فيحرمن هذا كخمر يحجر
 علتة او انها مستنبطة
 ما صرح الشارع بالعلية
 فى شهداء احد الا برار
 آخره ففيه كان عللا
 لنص شارع على العلية
 فذاك ما لا تذكرن فيه العلل
 لها وحاصل الذى قد رسما
 لكون حكم آخر فيه وجد
 فى الاصل فيما قاله الأئمة
 ايد كثيرة بحكم الشرع
 واحدة بالقطع والتعمد
 تشاركوا فى قتله كلهم
 عليهم فى الصورتين وافيه

واحدة جناية من عدد
لديّة كاملة وتلزم
امر القصاص مثلما قد تلزم
منهم وان ها هنا اصل وضع
وذاك قطع اليد ممن قد جنى
فى كل واحد اتى بالتعديده
فى الكل ما عن ذاك من مناص
قد شارك الاصل بهذا الصدد
وهى اللزوم لجميع الدية
يشركه فى حكمه الذى نسب
فى الكل ممن قطعوا واجرموا
وجوب ان يسجد فى الذكر الاتم
بكونه جاز على الراحة
لانما الجواز فى الراحة
وذلكم بانه لم يذكر
لكونه جاء بوصف منجلى
وهو جوازه على الراحة

صورتها فى قطع ايد بيد
توجب فوق كل فرد منهم
فلازم ان توجب عليهم
ذلك فى القتل اذا كان يصح
وذا هو القتل وفرع بينا
وعلة وهى الوجوب للديه
والحكم وهو لازم القصاص
فان يك الفرع وذا قطع اليد
وذاك هو القتل فى العلية
فى كل واحد فانه يجب
وذلكم هو القصاص اللازم
ومنه الاستدلال ايضا فى عدم
اعنى به السجود للتلاوة
كحالة النوافل المعلومة
من حكم ذى النوافل المقرر
فى ذا القياس علة التنفل
ملازم لها بكل حالة

مبحث القوادح

قد وردت على القياس المثبت
ذلكم المذكور فى احدى عشر
قدح الى اختلاف شرط عضله
او فرعهم او علة تبين
الى تعارض او المانعه

واعلم بان الاعتراضات التى
خمس وعشرون وبعضهم حصر
قال وان الاكثر المرجع له
اى من شروط اصلهم يكون
وقال بعض فى الجميع راجعه

قال والا فهى لما تسمع
اى فى كمال لشروط تقع
والبدر كل ما ذكرناه حصر
بانها عشرون عند خمسة
اولها ما يرجعن للفظ من
ففيه الاستفسار واجبا غدا
على تمكن الذى قد استدل
فى تلكم المسئلة التى تحد
ايضا على الاولى من مقدمه
ومنع حكم الاصل او منع احد
ذاك الذى ما بين شيئين غدا
وما على ثانى المقدمات من
وذاك ما به يقول المستدل
والقدح فى ذلك اما منع
او منع عليتها او عدم
او عدم ما فيها من الظهور
او عدم اطرادها قد سمعا
او عدم انعكاسها ان عرضا
فتلك عشرة من الانواع
خامسها ما باعتبار آتى
سادسها ما كان واردا على
وذاك قول من يكون مستدل
وان هذا النوع فيه يرد
وسابع الانواع ما قد يرد

وبعضهم قال الى التنازع
اولا فان تلك ليست تسمع
فى سبعة الانواع بعد ان ذكر
وهاك ما قالوه فى ذى الصفة
دعوى لايهام وغير ما زكن
الثان من ذلك ما قد وردا
من ذاك الاستدلال بالقياس قل
وثالث الانواع ما كان يرد
وذاك دعوى حكم اصل علمه
محتمل لفظ هناك قد ورد
فى حالة هناك قد ترددا
ذاك وروده فرابع زكن
والحكم فى الاصل بذا الامر معل
وجود علة لذاك تدعو
تأثيرها او منع افضا بعلم
او عدم انضباطها المذكور
وذاك هو النقض والكسر معا
وهكذا وجود ما قد عارضا
فاصغ وكن لما اقول واعى
ثالث تلكم المقدمات
رابعة المقدمات وانجلى
فيوجدن الحكم فى الفرع مثل
قلب تخالف اذا ما يوجد
على ادعا عدم نزاع يوجد

بعد ثبوت الحكم فى الفرع وفى ذا النوع قولهم بموجب وفى
وسوف يانيك بعون المقتدر بيان كل واحد مما ذكر

بيان الاعتراضات

يعترضن على الذى قد استدل
ما كان للالفاظ من معنى يقع
فى موضعين واحد قال الاولى
والثان ان كان غريبا وقعا
لانما فى غير ذين المعترض
مثال اجمال بلفظ قد عقل
بان هنا البطلان والمعارض
ما كان معنى بان ان بانا
ومرة ياتى بمعنى انفصلا
ومثلما اذا غريبا حصلا
ايّل لم يرض بحينما اكل
كالسيد ثم قال ذاك المعارض
وما فريسة له ايضا وما
يجيب ان الايل الكلب لم
فريسة صيد هناك حصلا
ثم على من جاءنا معترضا
والاصل ان ما ثم اجمال وقع
ثم فساد الاعتبار الثانى
عبارة تكون عن ابداء
من الكتاب او من السنة او

بطلب التفسير اى تبين حل
وذلكم فانما قد يستمع
ان كان لفظ المستدل مجملا
وغير ذين فيهما لن يسما
اخو تعنت فمن هنا رفض
بان يقول من يكون مستدل
يقول حينما اراد ينقض
ياتى بمعنى قد بدا احيانا
لاجل ما قلناه صار مجملا
بان يقول المستدل مثلا
فما غدا مفترسا ليس يحل
ما آيل واى معنى لم يرض
ذا السيد والذى استدل قدما
يرض فمعنى ذاك لم يعلم
والسيد فهو الذيب والمعنى انجلى
بيان اجمال هنا قد عرضا
واللفظ للبيان انما وضع
وهو على ما جاء فى البيان
معترض دليل شرع جائى
قد كان اجماعا رأوه وحكوا

معا رضا قياس من قد استدل
فى ذلك الدليل حيثما غدا
ان كان مما صح طعن فيه
او انه قد يتأولنا
ان كان مما الطعن فيه لا يصح
او سنة تواترت او سنة
او انه يبين المراد من
بانه غير مخالف لما
بل انما هذا دليل منتهض
او انه ياتى لذا الدليل
بصحة القياس جاء مسرعا
ويبقى سالما هنا القياس من
فان يكن اجاب هذا المستدل
بواحد من هذه الامور
مثال ذاك قول من لم يشترط
بان ذابح اتى من اهله
فحل لو قد كان لم يسمى
ثم يقول من غدا معترضا
بقوله لا تأكلوا فى الزبر
ثم يجيبها هنا من استدل
بذبح من يعبد للوثان
بانما ذكر الاله الفرد جل
سمى هنا او كان لم يسمى
الاعتراض الثالث الفساد

جوابه ان بطعن المستدل
معارض قياسه الذى بدا
كخبر عن واحد يديه
بما قياسه يوافقنا
كأية من الكتاب تتضح
مشهورة مقبولة فى الامة
ذاك الدليل وله قد يظهرن
اظهر من قياسه وابرما
له وليس ذلكم للمعترض
بمثله معارض معقول
فيتساقط الدليلان معا
معارض واصله الذى زكن
عما له من القياس قد حصل
يسلم من قاده المذكور
تسمية فى ذبحه متى شرط
وانه قد جاء فى محله
كذابح ينسى لذكر الاسم
بانما هذا قياس عورضا
مما عليه اسمه لم يذكر
بانما ذاك به التأويل حل
بما اتى عن سيد الاكوان
فى قلب مؤمن هناك قد حصل
كذلك يروى للنبي الامى
فى الوضع وهو حسبما افادوا

عبارة تكون عن اتيان ما
وهو الذى ابداه ذاك المستدل
اى ضد ما اخرجه من استدلال
بان يبين الذى قد اعترض
لكونه جاء بغير هيئة
وذا لان الشرع كان يعتبر
فيما لذك الحكم كان ناقضا
جوابهم عن اعتراض قد حصل
لذلك الوجه الذى يمنع من
فى الصورة التى لها ابانا
فان يكن ما بين الذى ذكر
مثال ذاك ان يقول المستدل
مسح يسن صفة التكرار
فقال من يعترضن لما بدا
فالمسح ما ناسبه التكرار
كراهة التكرار دون ما جدل
وبوجود مانع فى اصل
فانما كرهه تكرار معا
رابعها منع لحكم الاصل
هناك عن تعرض لبطل
فيبطلن لاجل ما به اعترض
وذاك نوعان لان البطلان
من بعد تقسيم لهم معلوم
اما الذى من بعد تقسيم اتي

من علة القياس كان علما
فى الحكم ان جاء بحد ما حصل
وحاصل المذكور فى هذا المحل
بان ذا القياس بطل منتقض
قياسنا الصحيح والمثبت
لتلكم العلة حينما اعتبر
لاجل ذا صار القياس داحضا
بان يبين الذى قد استدلال
ثبوت ذاك الحكم علة تبين
من جاء باعتراضه عيانا
فباطل قياسه لا يعتبر
فى صفة التيمم الذى عقل
فيه كمثال حال الاستجمار
بان هذا فاسدا لوضع غدا
لانه قد ثبت اعتبار
فى المسح للرأس لمن كان فعل
معترض جواب مستدل
مسح لرأس خوف غسلا يرجع
وهو عبارة بقول الكل
حكم لاصل قيس مستدل
هذا قياس ذاك راسا وانتقض
اما بان يكون منعيا حلا
او انه بدون ما تقسيم
فانه ياتي قريبا مثبتا

اما الذى بدون تقسيم عرض
من الثبوت مطلقا لحكم
مثاله بان يقول المستدل
لانه سيع ككلب يرفض
باننا فى الكلب لا نسلم
لقول ذى الآلاء قل لا اجد
ومثلما لو قال ذاك المستدل
لا يقبل الدبغ له بحالة
كالكلب ثم يمنع المعارض
لا يقبل الدبغ والجواب
ان يظهر دليله من استدلال
من النصوص او من اجماع السلف
يسلم قياسه بلا تكثير
والمنع من عقيب تقسيم حصل
قالوا احتمالا ان فحق واحد
فيمنع ذلك المعارض
لكون ذاك باطلا اما لدى
لانه ليس يضره مثل
لانه ليس يضر ايضا
بان يقول المستدل فى عمر
بان هذا غير واجد لما
لاجل ما وجود اسباب له
فقال من للاعتراض بينا
ان تعذر المياه مطلقا

فهو بان يمنع ذاك المعارض
ذلك الاصل بحسب الزعم
بانما الهر حرام قد حظل
ثم يقول ذاك المعارض
بانه مما علينا يحرم
الى تمامها فاذا نعتمد
بان جلدا كان فى الخنزير حل
لاجل ما نجاسة غليظة
من كون جلد الكلب حين يعرض
عن اعتراضها هنا يصاب
على ثبوت حكم اصل قد حصل
فان اقام لدليل وعرف
من اعتراضها هنا مذكور
فان يكون فى كلام المستدل
وذلك الآخر فهو فاسد
لواحد من ذين ثم يدحض
سكوته عن الاخير ابدا
او مع تعرض لتسليم حصل
مثال ما قلنا به مفروضا
كان صحيحا فقد الما فى الحضر
فليأتين فى حاله التيمما
كمن غدا مسافرا نجعله
اما بان تريد بالذى هنا
فان ذاك سبب تحققا

او انما تريد بالذى ذكر
فذلك الاول من هذين
والخلف فى قبول ما هنا اعترض
لانما ابطال بعض محتمل
ليس يضره بحيث جاز ان
غير مراد للذى قد استدل
بانما المختار فيما ها هنا
مراد من كان هناك مستدل
فى هدم ما كان به قد استدل
وربما يصير هذا عاجزا
لكن بشرط ان يكون ما نقض
للمستدل لازما فاما
لا يسمعن لعدم قدح قد حصل
خامسها منع وجود للعلل
من منع تطهير دباغ يحصل
ذاك الاناء منه ان فيه ولغ
كحالة الخنزير حيث تعرض
بانما الخنزير يغسل الاناء
جوابه ان يثبتن المستدل
فى ذلك الاصل الذى عليه قد
من نحو نص او كاجماع ورد
فانما قياسه قد سلما
وان على ذلك دليلا لم يجد
فانه يثبت به بالعقل

تعذر المياه فى حال السفر
معتنع حتما بدون مين
به فبعضهم يقول مندحض
كلام من كان اتانا مستدل
يكون معناه الذى يبطلن
والبدر قال وكذا بعض الاول
قبوله حيث به تعينا
ومدخل ايضا له قالوا حصل
وفيه تضيق على من يستدل
عن ان يتم لدليل ابرزا
وما له ابطال ذاك المعترض
ان لم يكن فيه لزوم حتما
منه على قياس ذاك المستدل
فى الاصل وهو نحو ما لنا نقل
لجلد كلب حيوان يغسل
سبعا فغير طاهر اذا دبغ
فقال لا نسلم المعترض
من الولوغ فيه سبعا ان عنا
وجود ذا الوصف الذى به اعل
قاس هناك بدليل يعتمد
فان يكن ذاك الدليل قد وجد
من اعتراض ها هنا قد رسما
من جهة الشرع لديه معتمد
او بالسماع عند ذا والنقل

اما ثبوته بعقل فكما
بان ذاك الوصف لن يفارقا
ذاك الذى قاس عليه واصح
اما من السمع فمثل نقل
عن الذى يقبل عنه من غدا
اى دفع الاعتراض ان يسلمنا
وقد يجاب فى ثبوت ما ذكر
مثل وجود طيب ريح قد حصل
سادسها ان يمنع المعترض
لذلك الحكم الذى قد علما
وجود ذا الوصف باصل مثبت
لاجل ما من العموم قد حصل
وهذا الاعتراض راجع الى
واختار للقبول ابن الحاجب
اى فى تمسك بكل طرد
بان هذا المنع لما يقبلا
وذاك رد الفرع للاصول
ورد انما المراد ها هنا
صحته قالوا فعجز المعترض
فالمنع لا يسمع ممن منعا
بانـه ليلـزمـن ويتضح
جميع صورة هناك تعرض
عن اعتراضها ولو من استدل
وقال نور الدين والجواب عن

لو قد قضى العقل هنا وابرما
لذلك الاصل الذى تحققا
ذا بدليل كان بالعقل اتضح
ثبوت وصف كائن فى الاصل
معارضاً فيكتفى فيما بدا
خصم اتانا باعتراض علما
بجهة الحسن الذى لنا ظهر
فى المسك أو حلاوة على العسل
لكون ذاك الوصف علة نهض
من بعد ان يكون هذا سلما
قيل وذا من اعظم الاسئلة
فيه وتشعيب مسالك العلل
دعوى اختلال الشرط فى قول الاولى
اولا يؤدى ذلكم للعب
وجاء عن بعض اهيل النقد
فالمستدل للقياس استكملا
بجامع بينهما مقبول
بجامع يغلب فى الظن لنا
لدليل صحة له قد تنتهض
اجيب عمالهم قد وقعا
على الذى ذكرتموه ان تصح
اى لدليل يعجز المعترض
ما صحح المقدمات اذ فعل
ما بينوا من اعتراض قد زكن

عليه الوصف الذى قد حلا
 تلك التى تقدمت وممرت
 اجماعهم ان ثم اجماع يكن
 من الكتاب او حديث يعتمد
 او انه كان بدا تلويحا
 فليتمس اثبات ذاك باحد
 كالسبر مع تناسب قد ضبطه
 عنه بذا لكن له ان يعترض
 بما على كل طريق يتصل
 بما يكون فيه شرطا اوجبه
 انت به عليه اثبتا
 او غير ما انت تظن يحصل
 بل انه عليك يا هذا سقط
 وهو كذا مما له يناقض
 فانه يرد ما قد يبدى
 والطعن فى ذلك من ابواب
 او انما الراوى له ضعيف
 يردها بما هناك بسطه
 من بعد فى قدح مناسب جرى
 وعاشر فيما رواه الرافع
 ومنع لتأثير كذا فى الاصل
 منع لتأثير بفرع مثل ذا
 يجمعها نوع ولا نزاع
 وهو على ما جاء للخبير

بان يبين من قد استدلا
 باحد الطرق التى للعلة
 فيثبتن عليه لذاك من
 او بالنصوص ان يكن نص وجد
 كان الذى ذكرته صريحا
 وان يكن من ذاك شىء ما وجد
 بعض لطرق العلة المستنبطة
 ولم يكن ينقطعن المعترض
 ما كان قد ابداه ذاك المستدل
 من تلكم الطرق من المطالبة
 كائن يقول ان ما قد كننا
 فانه مؤول او مجمل
 او انه ليس دليلا لك قط
 او بدليل آخر معارض
 وذاك فى الكتاب اما فى السنن
 بانه معارض الكتاب
 بنحو هذا مرسل موقوف
 وهكذا فى طرق المستنبطة
 اى ما مضى فى بابها وماترى
 سابعها وثامن والتاسع
 منع لتأثير بوصف يدلى
 ومنع لتأثير بحكم وكذا
 فهذه اربعة انواع
 وذاك دعوى عدم التأثير

عبارة تكون عن ابداء
قالوا فاما ان يكون لا اثر
وهو الذى عبر عنه فى القدم
او عدم تأثير له قد يدعى
او يدعى كذاك فى الاحكام
اما الذى قد كان منها سبقا
فنحو ان يقول من قد استدل
فلا يقدمن اذ انها على
لانها لا تقصرن اصلا
فقال من يعترضن المسئلة
فى عدم التقديم للادان
اى منع تأثير باصل فكاءن
فى بيع غائب مبيع اتضح
كالطير فى الهواء فقال المعارض
فى عدم صحة لبيع الطير
تعذر التسليم للذى اشترى
فعدم الروية لا يؤثر
ثالث ذاك منع تاثير العلل
فيمن غدا عن ديننا مرتدا
اتلف اموالا بدار الحرب
فقال من يعترضن لا اثر
وعدم التأثير فى الفروع
فذاك نحو ان يقول المستدل
فلا يصح ذاك عنها مثلما

وصف بدون اثر ذا جائى
له باطلاق هناك معتبر
بعدم التأثير فى وصف الم
فى الاصول او فى الفرع اذ تفرعا
فهذه اربعة الاقسام
اى عدم التأثير فيه مطلقا
بانما الصبح صلوة وعمل
ما كان من وقت لها قد جعل
كحالة المغرب اذ تصلى
بان هذا القصر لا تأثير له
هناك مطلقا واما الثانى
يقول ذاك المستدل بعلن
ان ليس مرئيا فذاك لا يصح
بانما المؤثر الذى عرض
فى الجو حيث كان ذا نقور
لا غيبة عليه قد كانت ترى
فى الاصل حسب ما له يسطر
فى الحكم نحو ان يقول المستدل
بان ذاك مشرك ترى
فغير ضامن كحال الحربى
لكونه فى دار حرب استقر
رابع ما قلنا من التنويع
قد زوجت هند لنفسها رجل
لو عقدت بغير كفؤ علما

فقال من يعترضن فى الصورة
فى بطل تزويج لها من اول
الاعتراض الحادى والثانى عشر
كذا ادعا عدم انضباط فيها
فانه كما اذا ما المستدل
مما يكون من فعال القلب
كراهة ونحو ذا من كلما
فقال من يعترضن فى الموقف
بمثله التعليل صار منتفى
جوابه ان ينصبين المستدل
على وجود علة كالعقد
فانها هنا اماراة تدل
لانه لو لم يكن بالبيع قد
وكسكوت البكر اذ تشاور
فالشرع للسكوت منها فرضا
وهكذا الانكار للشئ جعل
الثان ان يدعى المعترض
كما اذا علل من كان استدل
والانزجار عن معاص تعرض
بان هذا الوصف وصف غير ما
اى لاختلاف كان فى المشقة
فانه يكون حال واحد
دون سواهم ولا انكار
عن القبيح وعن المعاصى

لا اثبر لعدم الكفاية
وانما مؤثر عدم السولى
هما ادعا خفاء علة تقر
اما ادعا الخفاء اذ ياتيها
علل للحكم بشئ قد حصل
كمثل سخط والرضى والحب
لم يطلع عليه شخص علما
بان هذا الوصف وصف مختفى
اذ لا يعرف الخفى بالخفى
امارة ظاهرة وهى تدل
مع صفقة البيع الذى قد يبدى
على وجود للرضى من الرجل
رضى فلا يعقد ما كان عقد
فى حالة العقد واذ تستأمر
بانه اماراة على الرضى
امارة على كراهة تدل
عدم انضباط علة قد تفرض
بحكمة مثل مشقة حل
فها هنا يقول من يعترض
منضبط لاجل خلف رسما
عند اختلاف الحال والشخصية
مشقه فى بعض ناس توجد
وهكذا يكون الانزجار
يكون فى بعض من الاشخاص

قالوا بادننى ادب واحتاج فى
جوابه ان يضبطن المستدل
بحالة قد لازمته لا تكـ
وذلكم كصفة المشقة
الاعتراض ثالث مع عشر
تخلف فى الحكم من بعض الصور
مثاله بان يقول المعارض
بعلة الطعم لقد وجدت ما
فى ثمر الرمان والرمان ما
فقول من يعترض بما حصل
وذاك عند الشافعى ولدى
وقال بعض ان يك التخلف
فذاك غير قـادح اذا جرى
ان الذى اجاز تخصيص العـلـل
عنها ببعض صور شيئاً قدح
ومن يرى التخصيص لن يتفقا
ان كانت العلة نصاً ثبتت
وهو سواء كان ذا التخلف
او انه لغير ذين وجدا
بان يبين مستدل ما منع
فى صورة مذكورة فان يكن
او يكشفن انما التخلف
او نحو ما قلنا به مما عدا
فها هنا القياس يستقيم له

بعضهم لشدة حتى يفى
لذلك الوصف الذى هنا حصل
تفارقنه غالباً حيث وجد
فى حالة الاسفار عند الغربة
فانه النقض اذا ما جرى
عند وجود علة فيما ذكر
لمن يقول فى الربا حرم رفض
ذكرته من علة مرتسماً
فيه ربي وحاله قد علما
نقض لعلة الذى قد استدل
بعض من الاحناف قدح ان بدا
فيما ذكرنا لدليل يعرف
وقال نور الدين فيما ذكرنا
فلا يرى تخلف الحكم مثل
وذاك بالاطلاق فيما يتضح
يجعل هذا الامر قدحاً مطلقاً
ام انها تستنبطن حيث اتت
لمانع او فقد شرط يعرف
جوابهم عن اعتراض قد بدا
هناك من وجود حكم قد وقع
اظهر ذاك المانع الذى زكن
هناك لاختلال شرط يعرف
مسلماً مع خصمه الذى بدا
ويسلمن من اعتراض دخله

الاعتراض رابع مع عشر
وهو على ما جاء عن ائمة
وذاك فى بعض يكون من صور
ومع تخلف لحكم ايضا
من جوز القصر بحالة السفر
مسافر يرخصن له كمن
لحكمه التخفيف للمشقة
وهكذا ذو الحرفة التى تشق
كحامل الاثقال والمزاو
يرخصن له كهذى الصفة
فى الصورة التى لها قد ذكرا
للحكم والعلة فيها كسرا
واختلفوا فى كون هذا قادحا
وذاك لاعتراضه لعنى
قال المحلى والمقال الارجح
لانه لما يرد فى العلة
وخامس العشر هو التخلف
اى ان تكن علة ذاك المستدل
او انه يكون من اشيا وفا
فانما تخلف هنا صدر
يكون شيئا قادحا فى صحة
واعلم بان المستدل ان يكن
ويجعلنه جزءا من علة
بان حكم الاصل ليس ينتفى

وهو المسمى عندهم بالكسر
عبارة اى عن وجود الحكمة
عند تخلف لعلة صدر
عنها مثال ما هنا مفروضا
لخارج على معاصى المقتدر
سافر وهو غير عاص ذا المن
فقال من يعترضن فى الصورة
فى حضر احكامه قد تتفق
ومثل من يضرب بالمعاول
فذلك الوجود للمشقة
معترض عند تخلف يرى
عندهم يدعى كما قد مرا
فقال بعض قادح توضحا
قد كان مقصودا كذا وجدنا
بانه فى ذلكم لا يقدر
لكن فقط وارد فى الحكمة
لبعض اجزا علة قد تعرف
وصفا مركبا من اثنين مثل
والبعض منها كان قد تخلفا
للبعض فى بعض تكون من صور
ما وصفوه ها هنا بالعلة
ادخل فى العلة وصفا قد زكن
وانه معرف فى الجملة
عند انتفائه بهذا الموقف

لكنه لو ذلك الوصف بطل
فى البعض من تلك الفروع علنا
اى لا يصح كونه من علة
السادس العشر من القوادح
بان ترجحن عليها ان هما
قالوا فمهما عارضت ذى المصلحة
او انها تساوين لها مثل
اذ لم تكن مصلحة مع مفسدة
لان دفع الضر عندهم اهم
وان تكن مرجوحة ذى المفسدة
مثال ذلك التخلّى للعمل
من تركيزات النفس والمعترض
اقوى وذاك عدم كسر الشهوة
وعدم الاتخاذ للذرية
يجيب بالترجيح للمصلحة
لانهما جاءت لحفظ الدين
اولى من الحفظ لنسل قد جعل
مسافرا ام الطريق المبتعد
فانه لا يقصرن اصلا
لان ما ناسب وهو السفر
عورض بالمفسدة التى هنا
ذاك الذى لا قصر فيه يجرى
حتى كانه لقصده حصر
والقدح فى الافضاء للحكم الى

لاشقتضت لذلك تلك العلل
فان هذا الجزء مردود هنا
وما بقى فقير ما مردودة
قدح بنفس تلكم المصالح
تعارضها مفسد واصطدما
مفسدة كانت عليها راجحة
فذاك قدح فى قياس المستدل
ساوت لها او رجحت معانده
فالحمل لا شك عليه قد لزم
فالقدح عند ذلكم لن تجده
افضل للذى به كان حصل
قال به مفسدة تنتهض
وعدم كف نظر عن حرمة
ارجح من مصالح العبادة
من كان يستدل فى المسئلة
فهى بلا شك ودون ميين
ومنه ان يقول من قد استدل
ليس لاغراض سوى القصر تعد
فى سفر كان به تولى
ذلكم النائي كما قد تنظر
وهى العدول عن قريب قد دنا
ليس لاغراض سوى ذا القصر
فى تركه لركعتين فى السفر
مقصودهم سابع عشر جعل

وذلك ان يقدح فى افضاء
كائن يقول المستدل مثلاً
لانه الحجاب يرفع من وقد
وذلك دفع للفجور قد عرض
نمنع ان الرفع للحجاب قد
لكن تلاقى هذه الرجال
مع رفع ذلك الحجاب يفضى
ثم يجيب ما هنا من استدلال
يكسر شهوة بلانكير
والثامن العشر بان يعارضنا
بعلة اخرى فروعها اجل
وان هذا النوع حيث يعلم
مثاله بان يقول المستدل
وتجبرن على النكاح جبرا
فانه يعارضن بما ذكر
فتتعدى العلة المذكورة
التاسع العشر بان يعارضنا
علة ذلك المستدل بعلة
عكسا لحكم كان ذلك المستدل
بان يقول المستدل مثلاً
فتجبرن فيه ايضا قيمته
فقال من يعارضن عليه
ديات حرفها قد عارضنا
نقيض حكمها فيحتاج لى

حكمهم من باعتراض جائى
ان النكاح واجب على الملا
يفضى الى مصلحة متى وجد
ثم يقول من هناك يعترض
يفضى الى عدم فجور قد وجد
نقول عند ربة الحجال
الى الفجور وبذلك يقضى
بانما النكاح حينما حصل
فيفضين لعدم الفجور
لعلة للمستدل ناقضا
من علة لمن يكون مستدل
تعدية يدعونه عندهم
فى البكر مهما بلغت بكر مثل
مثل صغيرة تكون بكرا
بانما العلة فى الاصل الصغير
حينئذ للثبب الصغيرة
معترض حين اتانا ناقضا
تقضين فى الفرع حينما تحل
اخرجه مثال ما هنا نقل
فى العبد مملوك برق حصلا
كغيره من كل ملك نثبتته
مكلف لا يتعدى فيه
لعلة الفرع بما قد اقتضى
تقرير ما معارضنا به غدا

لاحد الطرق التى للعلة
من بعد ان معترضا كان هنا
وان هذا النوع والذى مضى
والخلف فى قبوله بينهم
وقيل والمختار فى المعارضة
لو انها لم تقبلن ما امتنعا
بعلة فالمدعى بالعلة
بان يكون علة هناك
من وصف من كان معارضا فان
بان فى اثبات هذه العلل
وردها توسعه الاصل بما
والله فى كتابه قد انزلا
اجيب انه عليه يلزم
لان فيه دون ما عناد
قال ولو نسل من فى الواقعة
لعدم علة تعارضنا
بانما الاصل انتفا الاحكام
ففتركن دلالة فى الحين
معا بحيث انه يكون فى
واننا اذا اعتبرنا لهما
الاعتراض المكمل العشرينا
وجود علة بفرع قد حصل
لصحة الامان من عبد جرى
من امله كمثله من له اذن

فمستدلا صار فى ذى الصفة
وفيه قلب لتناظر عنا
من قبله يدعونه التعاوضا
على مقالين لهم قد رسموا
قبولها لو بعضهم قد رفضه
تحكم يعنى به فى المدعى
ليس باولى عند اهل الفطنة
او جزءا من علة كذا
رجح ردها كمثلا زكن
يكون تكليف علينا بالعمل
هناك من اسقاط تكليف سما
يريد يسرا بكم تفضلا
منع دلالة هناك تعلم
توسعه تكون للعباد
بانما الاصل هناك التوسعه
فاننا نعارضنا هنا
بدون شبهة ولا كلام
واننا نعتبرن لذين
تخصيص واحد تحكما يفى
فها هنا تعارض قد لزمنا
ان يمنعنا معترض يأتينا
مثال ذاك ان يقول المستدل
لم يؤذن له امان صدرنا
فقال من لذك قد يعترض

بانه لم تك فى المحجور من
جوابه فى هذه القضية
مثل جواب منعه فى الاصل
ان الصحيح والذي لا يرفض
من ان يقدرن لانتفاء
لان من كان استدل مدعى
الاعتراض الحادى والعشرون
بالفرق وهو فى المقال الجائى
تخالف الفرع واصل سامى
لانه اما بان يكون ما
فى الحكم اوفى ضابط قد اوضحه
فاول الاقسام وهو ما وجد
شيئين ابدأ مانع فى الحكم من
او ذا بابداء الخصوصية فى
والثان من اقسام هذا الفصل
والفرع فهو نحو ما يقال فى
على شهود بالشهادات هم
فيلزم القصاص للذى عرض
بانما الضابط فى فرعكم
حصول اكراه فما تحققا
جوابه بانما الجامع ما
من التسبب الذى قد ضبطا
وانما افضاؤه فى الفرع صح
كمثما لو اصله قد كانا

اهلية لذاك لا يؤمنن
وجود ما عناه بالاهلية
وعن فتى الحاجب فى ذا الفصل
بانه يمنع من يعترض
وجود وصف فى الفروع جائى
عليه ان يثبت ما قد يدعى
والثان والثالث ما بدعونا
عبارة تكون عن ابداء
وهو على ثلاثة اقسام
هناك من تخالف قد رسما
او انه ياتى بجنس المصلحة
فى الحكم فهو قد يكون باحد
اجراء ذاك الحكم فيه يعلن
اصل ولا توجد فى الفرع الوفى
وهو اختلاف ضابط فى الاصل
ايجاب حكم بالقصاص المتلف
تسببوا حين لها تقدموا
كمثل مكره فقال المعترض
شهادة وفى اصول تعلم
هنا التساوى للذى قد فرقا
كان به تشارك بينهما
عرفا فما فى ما نقوله خطأ
كمثله او انه عنه رجح
من يفرين للحيوان بانا

فانما انبعاث الاوليا على
من انبعاث الحيوان اغلب
بسبب النفور فى البهائم
فلا يضر الاختلاف ان يكن
فانما ذاك اختلاف كانا
كما يقاس الارث فى اطلاق
على الذى موروثه قد قتل
وثالث الاقسام مما اوضحه
فى الاصل والفرع فذاك ان تكن
مصلحة الفرع الذى ابداه
مثال ذاك ان يقول المستدل
اولج ذا فرحا يفرج مشتهى
فحده يلزم مثل من زنى
مصلحة الفرع صيانة ترى
وانما مصلحة الاصل هنا
وربما قد يتفاوتان
وذاك راجع الى المعارضة
ان ينكرن المستدل معلنا
دفع اختلاط نسب لهم فقط
انسابهم مع حالة الصيانة
وغير ذاك من مفاسد تعم
جواز ان يزنى على الصبية
ما قد ذكرناه من المحذور
الاعتراض الرابع العشرون

قتل ارادة التشفى مثلا
بما من الاغرا له قد يوجب
وكونها بذاك لما تعلم
فى اصلى التسبب الذى زكن
ما بين اصل ثم فرع باننا
ذى مرض مقارب الازهاق
فى منع ما من ارثه قد حصلا
فهو اختلاف كائن فى المصلحة
مصلحة الاصل هنا تخالفن
من استدل حينما حكاها
لحد لائط اساء ما فعل
طبعيا محرم على ذوى النهى
فقال من يعترضن له هنا
اى من رذيلة اللواط فى الورى
دفع اختلاط نسب تكونا
فى نظر الشرع الجليل الشان
ثم جوابه لدى المناقضة
بانما الحكمة فى الاصل لنا
بل انما الحكمة كيلا تختلط
عن الذى يكون من رذيلة
اولا فانه لاجل ذا لزم
وايس اذ ليس فى ذى الصفة
وذاك باطل بلا تكسير
هو الذى القلب له يدعونا

عبارة عن ادعاء المعترض
وهو الذى يجعله من استدل
عليه لا اله فيقلبننا
والقلب نوعان على ما روى
تصحيح مذهب لمن يعترض
عن مذهب لمن يكون مستدل
للمستدل ثم كل واحد
يكون تصريحاً وتلويحاً زكن
معترض بصحة مذهبه
او انه يصرح بالبطل
او انه يلوح تلويحاً
مثال ذاك ان يقول المستدل
عكوفه لبث بموضع يخص
بنفسه مثل وقوف مندرج
والشافعى قال دون لوم
فى الاعتكاف ذاك لبث عرفا
فالصوم لا يشترط فى هذى الصفة
فانه مذهب به قد صححا
وذاك هو اللبث فى مكان
مثال ما كان به ابطال
مصرحا بان يقول الحنفى
عضو وضوء ليس يكفى فيه
اسم له كغيره والشافعى
كغيره فعلق المعترض

ان الدليل ذلك الذى انتهض
دليله فانما هذا حصل
حجته عليه فى ذا المعنى
لانه اما بان يقتضيا
وذاك ساكت هنا ومغمض
او يقتضى ابطال مذهب حصل
من ذينك النوعين حسب الوارد
لانه اما بان يصرح
او انه يلوح لجانبه
فى مذهب كان لمستدل
ايضا على ذلك لا تصريحاً
على وجوب للصيام فى محل
فلا يكون قرينة ذاك خلص
بعرفات للذى حج وعج
فى عدم اشتراطه للصوم
فى موضع مخصص ووصفا
مثل وقوف كائن بعرفه
بعلة للمستدل اوضحا
مخصص قال به الاثنان
مذهب من كان له استدلال
فى المسح للراس بلا توقف
دون الذى قد يطلقن عليه
يقول لا يقدرن بالربع
حين اراد للكلام ينقض

على اعتلال المستدل ما غدا
اما مثال ما به كان حصل
بصفة الايماء والتلويح
بيع بدا من غائب قد فرضه
وانه صح مع الجهالة
والشافعى قال ليس يشترط
مثل النكاح وبيان ذاك ان
يقول فيه بخيار الروية
وانه ان لازم قد انتفى
والخلف فى قبول قلب حصلا
الاعتراض الخامس العشرينا
وانه عبارة يكون عن
مع بقاء لنزاع تما
شاهده ما قد اتى فى الآية
ليخرج الاغز منها للادل
مسلم عند الذين اسلموا
هو النبى الهاشمى والادل
وعند من نافق فالاعز قد
فما عليه قوله قد دلا
وذلك انواع ثلاثة عرض
من الذى استدل ما توهما
او انه كان له قد لازما
فعل القصاص فى الذى قد قتلا
بانه قتل بما قد يقتل

مبطلا مذهبه الذى بدا
ابطال مذهب لمن كان استدل
مقالة الاحناف فى تصحيح
بانه عقد على معارضة
بعوض مثل النكاح الثابت
فيه خيار روية قد انضبط
من قال بالصحة فيما قد زكن
فذا الخيار لازم للصحة
فينتفى الملزوم فيما وصفا
واختار بدر العلما ان يقبلا
قول بموجب له يروونا
تسليم مدلول دليل يعرفن
وذلك ارتضاء العنان يسمى
لئن رجعنا نحن للمدنية
فان معنى ما هنا كان حصل
لكنما الاعز فيما معهم
عندهم القائل بالذى حصل
عنى به لنفسه وقد قصد
مسلم والخلف لم ينحلا
اولها يستنتجن المعترض
انه محل لنزاع علما
مثال ذاك قول من قد الزما
تعمدا بما غدا مثقلا
مثاله فى عادة قد تعقل

فلا ينافى لقصاص قد لزم
يقول من يعترضن ان عدم
ليس محلا للنزاع ابدا
لكن محله بلا مناص
الثان ان يستنتجن المعارض
بانه ماخذ خصم عقلا
تفاوت فى القتل ليس يمنع
كمثما لا يمنع ذلكا
يعترضن بان ذاك عليه
لسنا مسلمين كون علة
هو التفاوت الذى قد قلتم
لو بطل المذكور ايضا لبطل
بل انما العلة شىء آخر
وثالث الانواع مما رسمه
من المقدمات للقياس
مع كونها لما تكن مشهورة
كاعن يقول ما لقربة ثبت
وذاك كالصلوة ثم يسكت
فيردن عليه ها هنا الوضوء
ولم تكن تشترط فيه النية
لو انه صغرى المقدمات
لم يردن عليه الا المنع قط
اجيب عن اول نوع قد حصل
بان ذاك موضع النزاع

كالقتل بالمحدد الخارق ثم
هذى المنافاة التى هنا رسم
ولم يكن نقيضه منذ بدا
وجوب ما كان من القصاص
ابطال ما الا يهام فيه قد عرض
كقولنا للحنفى مثالا
من واجب القصاص حين يقع
من نفس قتل ان يكن هنالك
فقال من يعترضن الجملة
عدم وجوب للقصاص المثبت
بحيث اننى اقول لكم
وجوب مامن القصاص قد حصل
قد منع الحكم الذى يسطر
ان يسكتن عن اصغر المقدمة
وتلكم الاولى بلا التباس
ومثلوا ايضا لهذى الصورة
فالشروط فيه نية ترتبت
عن قوله ان الوضوء قربة
لكون هذا قربة اذ يفرض
عند الخصوم لو يقال قربة
قد كان ذاكرها متى ما ياتى
لكون ذا الوضوء قربة تخط
بان يبين الذى قد استدل
او انسه مستلزم وداعى

كمثلما لو قال لا يجوز قط
فقال من يعترضن نعم لا
بذلك الذمى حيث ما رسم
فقال انما المراد حيثما
لا ما زعمت واذا كان كما
هنا لك انتفاء ما تقول
ثم عن الثانى جوابهم حصل
بان ذلكم هو الماخذ ثم
ان انتفا المانع من حصول
يؤخذ منه لانتفاء المانع
اذ الوجوب فى القصاص الموقع
مثقل هناك من ازهاق
بل انه كان له ايضا حصل
فذلك شئ واجب يكون
اجيب عن ثالث نوع حلا
بانما الحذف هناك شائع

يقتل مسلم بذى يحط
يجوز قتل مسلم تعالى
ليس بجائز ولكن قد لزم
نقول لا يجوز ان يحرم
قلنا به هو المراد لزم
بان ذاك واجب مفعول
بان يبين الذى قد استدل
كنحو ان يبين فى الكلم
قتل بما كان من الثقيل
من الوجوب للقصاص الواقع
ازهاق روح فاذا لم يمنع
روح واتلاف له تلاقى
فموجب القصاص حاصل جعل
اذ ماله من مانع يبين
بان يبين من قد استدلا
وذلك المطعن قد يرتفع

الركن الخامس مباحث الاستدلال

وذلك الاستدلال فى اللغات
وهو عبارة بحسب العرف عن
نقول انما فلان استدل
وفى اصطلاح للاصوليين
اسم لنوع خص من ادلة
ولا باجماع ولا قياس

لطلب الدليل كان اتى
اقامة الدليل هكذا زكن
على كذا اذا دليلا قد جعل
فذلك ما تعرفه يقينا
وذلك ما ليس بنص مثبت
فذلك الاستدلال عند الناس

وحيثما الكثير من احكام
خارجة عن ظاهر الادلة
اى انه لم يوجدن ويثبت
شئ يدلنا على حكم بها
قد استدل العلماء بالفهم
بجملة من الامور تدلى
وان من ذلك الاستقراء
لغير ما قلناه مما ياتى
وتلكم الاشيا بهذا الحال
واختلفوا فى صفة الحقيقة
ما ليس نصا لاولا اجماعا
والقائلون بالثبوت فيه قد
فقال بعض انها استدلال
وذا هو استدلالهم فيما نرى
عند وجود سبب له بدا
او فقد الشرط وغير ما ذكر
ويشمل القياس الاقترانى
وهكذا القياس الاستثنائى
والكل من نوع القياس المنطقى
ثم القياس المنطقى عرفا
متى تسلم عنه يلزمنا
فان يك اللازم فيه ذكرا
او النقيض فهو الاستثنائى
اولها كقولهم ان كانا

شرع الاله الواحد العلام
تلك التى قلنا بها ومرت
من واحد من تلكم الادلة
ويظهرن حقها من ريبها
على ثبوت مالها من حكم
من ذلك استصحاب حال الاصل
مصالح مرسله قد جاء
فى بابنا بحول ذى الهبات
سموا لها باسم الاستدلال
له فقال البعض من أئمة
ولا قياسا بينهم قد شاعا
تخالفوا بعد باشياء تعد
وأخرون ليس منه قالوا
على ثبوت الحكم ما بين الورى
والانتفا ان مانع قد وجدا
مما سياى ذكره على الاثر
ذلك الاستدلال فى البيان
يشمله فيما لديهم جائى
فيما سمعنا عن اولى التحقق
فذاك قول من قضاي الفا
لذاته قول سواء هنا
وهو النتيجة التى عنه ترى
اولا فذاك الاقترانى جائى
هذا النبىذ مسكرا عيانا

لكنه بدون ريب مسكر
فهو من الممنوع والحرام
فليس مسكرا ولكن مسكر
وقس عليه غيره يا صاح
كقولهم كل نبيذ مسكر
كل نبيذ فهو حرم يخرج
وليس بالفعل كهذى الصفة

فهو حرام والشراب بحجر
ينتج بعد ذلك الكلام
او ان مباحا النبيذ ينظر
ينتج فهو ليس بالمباح
اما القياس الاقترانى يوثر
وكل مسكر حرام ينتج
وذاك مذكور به بالقوة

مبحث الاستصحاب والعكس

يدعى بالاستصحاب فى النقول
اى من وجود كائن ومن عدم
عن حكم اصله لحكم يفصله
له دليل العقل نفيا عرفا
على الذى من حاله الماضى علم
لنا دليل كاشف لغيمه
ابقاء ما من العموم حالا
وهكذا ابقاء نص علما
لما من العموم قد تخصصا
وهكذا فى كل شئ علما
او شرعا او حسا فان الاصلا
عليه اى ما كان فى حال القدم
على انتقاله دليل متضح
كذاك عند الشافعية الاول
ما كان من قبل على ما سبقا

ما كان باقيا على الاصول
وهى التى كان عليها فى القدم
ما لم يرد هنا دليل ينقله
نقول ان الاصل ابقا مانفا
مثل وجوب صوم شهرنا الاصم
حتى يقوم بوجوب صومه
وهكذا نقول ان الاصلا
على عمومه الذى تقدا
بحاله او تعرف المخصصا
أو ناسخ كان لنص قد سما
وجوده او انتفاء عقلا
بقاؤه بحاله الذى علم
حتى يقوم بعد ذاك ويصح
وذاك حجة لدينا قد حصل
لانما الظن يكون ببقا

لحاصل ما لم يصح ويرى
قالوا فاما الحكم فى المفقود
كذلك الغائب فى المرسوم
فانما ذلك امر قد بني
من بعد دين الاجلين ضعفا
من حال امثالهما الممات
اذ لو يكونا فى الحياة لظهر
فنحمل الغائب كالمفقود
لاغلب الاحوال باستحسان
ان ليس يحكم بموت لهما
وجاء فى قول عن المعتزلة
بانما استصحاب حال لم يكن
وقال بعض حجة على بقا
من غير ان يزداد حكما آخر
بان الاستصحاب فى حياة من
لغيره من اخذ ماله هنا
فما لديه كان من اموال
وذاك لاستصحاب ذى الحياة
وانه مع حالة المذكور
مع من بذلك المقال قالا
وان شرط الاخذ للميراث مع
تيقن الحياة فى الوراثة
فحصة المفقود حسبما ترى
اى تظهرن حياته او يستبين

بعد انتقاله لحال آخر
بالموت بعد الاجل المحدود
بالموت بعد الاجل المعلوم
بان ظنا بحياة من عني
لانما الغالب فيما وصفا
فى مثل تلك الحال والفوات
فى غالب الاحوال عنهما خبر
من بعد وقت لهما محدود
وكان بالقياس فى ذا الشأن
حتى يصح امره ويعلم
يرفع والاحناف بعض نقله
بحجة شرعية فيثبتن
ما كان من قبل على ما سبقا
مثال ما قلناه مما ذكرنا
قد كان مفقودا بحال تدفعن
بسبب الارث الذى تعينا
فانها لا تورثن بحال
له قبيل اجل الممات
فلا يكون وارثا للغير
للك فى حياة هذا حالا
من كان قد قال بهذا وصدع
من بعد موت صاحب الميراث
موقوفة او حاله قد يظهر
مماته من بعد موروث دفن

وقال نور الدين وهو عندنا
يبني على حجة استصحاب
وقال والحجة عندنا على
قول النبي الهاشمي الاسني
احدكم يقول فيما وصفا
او يسمعن صوتا هناك او يجد
ثم كثير من قواعد الهدى
فمن بجملة لدينا قد اقر
ما دام في الحياة لو لم يسمعا
او نعلمن منه ارتدادا قد بدا
كذلك الاحكام في اشياء
على طهارة لها حتى يصح
كذلك اشياء علينا تحرم
من حرمة لها الى ان يتضح
ونحو ما قلنا به كثير
ثم قياس العكس في ذا الحال
وذلك اثبات نقيض حكم
لاجل ما تعاكس قد كان في
مثاله ما مسلم قد اثبتته
وانه فيها له اجر يقع
على حرام يكون ها هنا
فنبذة الحديث ان حكما
مضاد لحكم وضعها على
ففي الحرام موجب للوزر

يكون وارثا وموروثا هنا
وذلك قول اكثر الاصحاب
حجة استصحابنا الذي انجلي
بانما الشيطان ياتينا
احدثت احدثت فلا ينصرفا
ريحا كذا عن الامين قد ورد
دلت على استصحاب اصل وجدا
قدمه وماله حالا حبر
من بعدها تشهدا قد اوقعا
وذا هو استصحاب حاله غدا
ظاهرة تكون بالبقاء
تنجيسها بعد بحكم متضح
يحكم بالبقا على ما يعلم
تحليلها بوجه شرع ويصح
يعرفه من لهم التفكير
عندهم من نوع الاستدلال
شيء لضد ذاك دون وهم
وصفيهما وذاك غير مختفى
اياتين احدنا اي شهوته
قال اريتم لو لها كان وضع
عليه وزر للذي كان جنى
وضع لشهوة الحلال ثما
محرم وما يكون حظلا
وفي الحلال موجب للاجر

وبالذى قلناه الاستدلال
وان من انواع الاستدلال
على ثبوت الحكم مهما وجدا
من سبب كما نقول قد وجد
فى صورة بينها فيلزم
وان من ذلك الاستدلال
بما من المانع موجودا يقع
من ذا على صورة ذا فما هنا
ومنها الاستدلال فى انتفاء
كما نقول انما الشرط انتفى
فذلك الحكم الذى قد يشترط
وان من ذلك الاستدلال
بعدم وجدان دليله لدى
وضابطا قد كان للدلالة
على امور الشرع عالما بما
مثال ذاك قول هذا المجتهد
فقل ان قول هذا الحبر
لانه فى الظن ان لو كانا
ما فات هذا الحافظ المجتهدا
وقال بعض انه لا يلزم
هنالك انتفاؤه اصلا وقد
كذلك الخلاف فى الثلاثة
من قبل هذا النوع فى مقال
بل انها دعوى دليل فعلى

قياس عكس اسمه يقال
ايضا هو استدلالهم بحال
ما يقتضى وجوده طول المدا
ما يقتضى الحجر من اسباب تعد
اعطاء تلك الصورة الحكم اذن
ايضا على نفى لحكم قالوا
كما نقول وجد الذى منع
لا تعطى ذاك الحكم فيما بينا
شئ مع انتفاء شرط جائى
فى صورة بينها من وصفا
لا يثبتن فيها ولا ينضبط
على اتنفا حكم على ما قالوا
من كان فى احواله مجتهدا
كثير الاطلاع والدراية
من اختلاف كان بين العلماء
انى لذا الحكم دليلا لم اجد
دل على انتفاء حكم يجرى
لذلك الحكم دليل باننا
الضابط الواسع طيلة المدا
من عدم وجدان دليل لهم
حقق نور الدين هذا واعتمد
انواعهم وهى التى قد مرت
بانها لم تك باستدلال
من يدعى البرهان فيما حصلا

وقال بعض انها دليل وكل قائل له سبيل

مبحث الاستقرا

من جملة استدلالهم الاستقرا تكون عن تتبع الافراد فان وجدنا الحكم فى جميعها هنا قطع ان حكما مثاله ان نتبعنا فنجدن كل فرد هنا فنعلمن من تتبع سلك كذا اذا الافراد للجماد ثم راينا كل فرد ساكنا بانما الجماد طر اساكنا وذا التتبع الذى قد مرا وذاك نوعان فنوع كامل فاول النوعين وهو ما كامل جميع افراد لجنس حتى هناك الا الصورة التى طلب فيحكمنا بان حكم الصورة مثاله اذا راينا فردا نقول هل ذا الحيوان محترك حينئذ افراد ذاك الجنس فان راينا كلها تحركا على تحرك لفرد علما

وهى عبارة لدى من مرا للجنس فى حكم هناك بادی افراد ذاك الجنس بالتنوع ذلكم الجنس كذاك جزما افراد كل حيوان معنا له تحرك متى اختبرنا بان هذا الحيوان محترك نحن تتبعنا على العداد منها فنحكمنا لاجل ما هنا وكل شىء مثل ذاك كائن هو الذى يعرف بالاستقرا والثان فيه النقص ايضا حاصل فذاك ان يتبعن المستدل لا يبقى من افراد ذاك بتا معرفة الحكم لها من الطلب تلك كحكم كان للبقية من حيوان نحونا تبدي ام ليس من تحرك فيه سلك نعتبرن يفهمنا والحدس فنستدل ما هنا بذلكا ذاك الذى حالته لم نعلما

وناقص الانواع فهو ما نقل
غالب افراد لشيء فاذا
فى حكم شيء يجريين الحكم فى
لان فى ظن لدينا بادهى
احكامه تكون حكم الاغلب
مثاله تصفح فى النسوة
دم فيلقى اغلب النساء لا
فيحكم بان اقصى مدة
اخذا بما كان من استقراء
وهو الذى يدعونه فى الكتب
وقال نور الدين والحبر الرضى
تمسك بذا الطريق فهو قد
وهو لديهم دليل ظن
واختلفوا فى أول من نوع
وهو مقال ينسب للكثر
وقيل لا قطع بهذه الصفة
فى تلك الصورة للذى بقى
ورد ان الاحتمال لو علم

ان يتتبعن ذاك المستدل
صادفها تتفقن عند ذا
جميع افراد بلا توقف
ان اقل تلكم الافراد
فى كل حالة بلا قلب
افراد حيض فى اقصى مدة
تزيد عن عشرة ايام تلا
حيض النساء الى انتهاء عشرة
لحالة تكون فى النساء
الحاق فرد بالاعم الاغلب
وللامام الكدمى المرتضى
كان عليه فى كثير يعتمد
بالاتفاق بين اهل الفن
ف قيل انه دليل قطعى
من قادة العلم واهل البصر
لانه تحتمل المخالفه
من تلكم الافراد بالتحقق
فانه منزل مثل عدم

المصالح المرسله

وانه عليه قد ترتبنا
مفسدة عنهم به فلا تقع
لذلك الوصف بعينه اذن
فى الشيء من احكام شرع المقتدر

وذاك وصف عندهم قد ناسبا
مصلحة العباد حيث تندفع
لكنما الشارع لم يعتبر
ولا بجنسه له قد اعتبر

وهكذا الغاؤه لم يعلمنا
لانما المرسل فى اللغات
وقد مضى تحقيقه فى وصف
وقد ذكرنا ما له من أمثلة
وقد ذكرنا ان للاعلام
من صحبنا حيث كثير مما
وانما قد عد هذا النوع من
لانه ليس بنص راسى
وما عدا ما قلته بحال

ومرسلا سمي لدى من علما
قالوا هو المطلق فى الحالات
مناسب موضحا بالكشف
هناكم تبينن مشكلة
به اهتماما ايما اهتمام
قد فرعوا بينى عليه جزما
انواع الاستدلال مع اهل الفطن
ولا باجماع ولا قياس
فانه من نوع الاستدلال

الاستحسان

ثم من استدلالهم عيانا
وقد حكاه النور للمعتزلة
كذا فتى الحاجب ايضا نقله
وكان قد انكره الشوافع
والشافعى قال من يستحسن
اى ان من قد قال فى احكام
فانه احدث شرعا غير ما
وانه فى قبح الاستحسان
وقال نور الدين مع ان قد حكى
قولا بالاستحسان فى مسائل
من ذاك ما يروى من التحليف
وهكذا استحسانه فى المتعة
ونحو ما قلنا به واعتذروا

نوع له يدعون الاستحسانا
كذا عن الاحناف ايضا نقله
والبدر عن جماعة الحنابلة
وبعض احناف ولم يتابعوا
فانه جاء بشرع يعلن
شرع بالاستحسان فى مقام
جاء به الرسول عن رب السما
من المبالغات فى مكان
اصحابه عنه ومن قد ادركا
تنقل عنه فى الذى قد نقلنا
لحالف بمصحف شريف
عشرين من دراهم لعشرة
عنه بان ما هنا قد يذكر

فانه من لغوى قد عرف
قالو فقد قال بذى القضية
وقال نور الدين بدر العلما
قالوا بما قلناه فى القضية
واعلم بأن مبنى استحسان
حقيقة له فعن بعض وضح
فى ذهن عالم اخى دراية
لاجل ذا ترى كثيرا منهم
فى موضع يقول ذاك المجتهد
ورده بعض بان ما اتى
فى ذهن عالم متى له خطر
ولا يضره اذا ما قصرا
وان يكن لم يتحقق معه
وقال بعض انه عدول
لعادة عندهم تكون
مثل دخول كان فى الحمام
وقدر الماء معا والاجرة
على خلاف لدليل كانا
كذاك شرب الماء من السقاء
وجاء فى قول لبعض الناس
او هى الى ما منه كان اقوى
فذاك مردود فقال من غدا
معنى للاستحسان يصلحنا
وقال نور الدين لا يلزم من

لا الاصطلاحى الذى فيه اختلف
لاجل ما ماخذ فقيه
كذلك المستحسنون انما
لاجل ما ماخذ فقيهه
جاء اختلافهم على بيان
بانما ذاك دليل ينقذ
لم يستطع يديه بالعبارة
يصرحون بمقال يرسم
بان فى نفسى كذا وقد عهد
من الدليل ان يكن قد ثبتا
فانه بالاتفاق معتبر
تعبيره عنه متى تحيرا
يرد قطعنا وهنا لن نسمعه
عن الذى جاء به الدليل
لاجل ما مصلحة تبين
ولم يعين زمن المقام
فان ذا امر اتى بالعادة
لاجل ما مصلحة عيانا
من غير تعيين لقد رجائى
بانه العدول عن قياس
وكلما من هذه قد يروى
مخالفا لم يتحقق ابدا
يكون موضع النزاع هنا
يقول باستحسانه ان يثبتن

معنى وفيه الاختلاف يدلى
طائفة من هذه الاقوال
وذكروا لذاك الاستحسان
من ذاك من آلى يمينا موثقه
وهكذا امواله لصدقة
انهما على السوافى ان يقع
لكننا نستحسن عن ثقة
بانه يكون محمولا على
لما اتى فى الذكر خذ من مالهم
فعدلوا هنا عن الاصل الى
وان من ذلك ما قالوه فى
وكان ناسيا ففى القياس
واستحسنوا بانه لا يفطر
ومنه ان كل نوع قد يرى
واستحسنوا فبعض ما كان ذكر
وكل ذى الاقوال للاحناف
وقال نور الدين بعض ما ذكر
وبعضه الآخر يقبلنه

فان الاستحسان عند كل
ما فسروه وحدهم بحال
نظائرا تاتيك للبيان
بان ما يملكه لصدقة
قالوا ففى قياس ارباب الثقة
على جميع ملكه ما قد صنع
فى قول اموالى تكون صدقة
مال به فرض الزكوة نزلا
صدقة انزله لنا الحكم
ما عولوا عليه مما نقلنا
من يأكلن فى رمضان الاشرف
ان يفطرن كالحيض هذا الناسى
أكله لخبر قد يؤثر
للنوم ينقض الطهور ان جرى
بانه لا ينقضن للخبر
ينقلها بعض من الاسلاف
يوجد فى مذهبنا كما اثر
مذهبنا ولا يزيفنه

مبحث الالهام

يعرف بالالهام عند العلماء
بانسه لحجة متى اتى
قلب الولى المرتضى فى موقف
لما ذكرنا صدره وتسكن

وان من أنواع الاستدلال ما
وذاك عند احد قد اثبتا
وذاك ايقاع لشيء كان فى
فيثلجن قلبه اى يطماءن

من انبياء شرفوا وكرموا
 وذاك باتفاق ارباب الهدى
 وان يكن غير نبى مصطفى
 وهو الصحيح لانعدام العصمة
 وسوسة الشيطان ما هناك عن
 بان ذاك حجة مرضية
 وقال نور الدين فيما قد بدا
 له الامام الكدى واجتبى
 ان يعملن بما له قد فهما
 ذلك حجة كذا عنه نقل
 ثم هنا الباب فشكرا للصمد

فان يكن ذاك الذى قد يلهم
 فذلك الالهام حجة غدا
 لانه نوع من الوحي وفا
 ففيل ذاك لم يكن بحجة
 لانه لا يؤمن من ان يكن
 ومذهب البعض من الصوفية
 فى حق من الهم دون من عدا
 بان هذا مقتضى ما ذهبوا
 فانه الزم من قد الهمما
 فى البعض من مواضع وقد جعل
 يضيق جهل جاهل بها وقد

حكم الاشياء قبل الشرع

قبل ورود شرعنا الاباحه
 بعد ورود شرعنا وثبتت
 لا قبل ذاك الوقت قالوا العدم
 وقال نور الدين بحر العلم
 قال وقال البدر للائمة
 واختاره بعض من اصحاب الهمم
 وجل صحب واصل فيما نرى
 بل حكمها الحظر عليها واقع
 جاءوا هنا بالقول بالتوقف
 جاء الخلاف بينهم فى الامر
 اما الذى ليس يقوم البدن

والحكم فى الاشياء عن صراحه
 فهذه الاحكام انما اتت
 وبعده حرم ما كان حرم
 ادلة على ثبوت الحكم
 هذا مقال جاء عن جماعة
 هذا مقال لابي يحيى العلم
 قال وقال اكثر الصحب الذرى
 كذا الامامية والشوافع
 والاشعرى وكذا الصيرفى
 والقائلون ما هنا بالحظر
 فمنهم القائل والمدون

الا به من مشرب قد عرفا
 فانما ذاك مباح عقلا
 وقال بعض كلما اليه
 فانما الحكم له يصير
 اما عدا ذلكم المذكور
 ومنهم من قال فى ذا الامر
 وقال نور الدين فى ذا الوارد
 ممن يقول ها هنا بالحظر
 قد اثبتوا لهذه الاشياء
 وقال بعد ذاك والاحكام لم
 لا قبله فلا سبيل وجدا
 من ذاك الا عند من قد جعلوا
 وقد مضى التصحيح فى قول الاولى
 وقال والحجة عندنا على
 بانه لم يك خلف جائى
 ودفعه ولا على اجازة
 وذاك من انواع الانتفاع
 فقس عليه كل شىء جائى
 واحتج من قال بحظر ان ذا
 فذاك شىء لا يجوز اصلا
 ورد ما قالوا به ووصفوا
 فى شاهد لانه تضررا
 خلاف ذى الآلا فليس من ضرر
 نسلمن انه يمتنع

ومطعم ونحو ما قد وصفا
 ويحظرن ما زاد عما يتلى
 تمس حاجة لمن ياتيه
 اباحة وما هنا محبور
 فانهم قالوا من المحذور
 ان الجميع حكمه فى الحظر
 وانت تدري ان كل واحد
 ومن يقل بالوقف فى ذا الامر
 قبل ورود الشرع حكما جائى
 تثبت سوى من يعدما الشرع انبرم
 قال الى اثبات شىء ابدا
 للعقل حكما وهو قول قد خلا
 بانما الحاكم هو الشرع لا
 تصحيح ما قلنا به مما خلا
 على جواز الجذب للهواء
 تنفس لاحد بحالة
 بتكلم الاشياء بلا نزاع
 فيه انتفاع كان بالاشياء
 تصرف فى ملك غير نفذا
 الا باذن منه كان حلا
 بانما يمتنع التصرف
 بذلك التصرف الذى جرى
 سبحانه عليه فى شىء صدر
 تصرف فى ملك غير يوقع

بذلك التصرف المفسر
 فى ملك غير الله ذى الآلاء جل
 مصلحة فى اى وقت آتى
 شرع جميعها على ملك الصمد
 سواء فيها ضرر قد عرفا
 وانما كونها لينتفع
 منه ومنه على طول المدا
 بعد ورود الشرع ايضا جائى
 فقال بعض العلماء الاناجب
 تحريمها والحل قول جائى
 تحليلها بدون ما ممانع
 بانه يكون شيئا حبرا
 للقول فى الاشياء بالتحليل
 من قد اتى شيئا على جهل صدر
 مذهبه فى ذاك حرما بانا
 على الذى من ذاك شيئا ركبا
 مما اتى من فعله وما احترم
 قال بذاك القول من اهل الفطن

لو انه لم يك من تضرر
 لكن نقول انما ذاك حظل
 لاجل ما يحذر من فوات
 وتلكم الاشياء قبل ان يرد
 وما عليه ان يكن تصرفا
 ولا له منفعة منها تقع
 ببعضها بعض تفضلا بدا
 كذلك الخلاف فى الاشياء
 على ثلاثة من المذاهب
 بانما الاصل على الاشياء
 وقيل ان الاصل فى المنافع
 والاصل فيما كان قد اضر
 وكان ميل الكدمى الجليل
 ما لم يرد محرم فقد عذر
 فوافق الحل ولو قد كانا
 او الوقوف ها هنا لاوجبا
 جهلا بحله المتاب والندم
 كمثما قد اوجب المتاب من

قواعد الفقه

من صحبنا وغيرهم والنبها
 خمس وهاك ما لنا قد وردا
 بلا يقين مثله لا ينتقل
 ذاك الذى قد مر قبل الباب

واعلم بان قدماء الفقها
 قد بنوا الفقه على قواعد
 اولها ان اليقين ان حصل
 وذلكم نوع من استصحاب

مستصحب وانما الشك عنا
 بانه عن اصله قد انتقل
 بيان من ايقن بالطهارة
 بالطهر فهو الاصل فى ذا المعنى
 بانما الامور بالمقاصد
 وجوب نية على الطهارة
 يزال ثم من فروع ما ذكر
 وهكذا ضمانه اذا تلف
 جالبة تكون للتيسير
 فى سفر والجمع ثم الفطر
 غيم ومبطون مريض مدنف
 ان لها حكما عن الاثمة
 حيض يكون فى النساء واجل
 ونحوها وذاك غير مختفى

حيث بقا حكم اليقين ها هنا
 عليه حتى يوقن فيما حصل
 ومن فروع هذه القاعدة
 وشك فى الاحداث يأخذنا
 ثانية ما قد اتى فى الوارد
 ومن فروع هذه القاعدة
 الثالثة قولهم ان الضرر
 وجوب رد الغصب حيثما وصف
 رابعة مشقة الامور
 ومن فروعها جواز القصر
 كذاك جمع المستحاضات وفى
 خامسة ما قد اتى فى العادة
 ومن فروعها بيان لاقبل
 وهكذا مسائل التعارف

ذكر قسم الادلة على الترجيحات

تمثيل احدى كفتى ميزان
 فيها وفى اصطلاح من كان خلا
 عبارة تاتى عن اقتران
 معارض اذا لها قد حصلا
 تعارض بين دليلين اتضح
 بل انه لا بد فيما ذكرنا
 والثان منسوخا متى ما ثبتا
 به تعارض هناك قد وقع

وانما الترجيح فى اللسان
 على اخيرة بفضل حصلا
 من علما الاصول والاعيان
 اماراة بما به تقوى على
 ولتعلمن بانه ليس يصح
 فى نفس امر وحقيقة ترى
 من ان يكون واحد نسخا اتى
 فان تكن لم تعلمن ما يرتفع

بين أدلة لدينا تسمع
بأنه قد وقع التعارض
حينئذ نحتاج كيما نعملا
وذلك حيث الجمع غير ممكن
فان يكن فى واحد مما ذكر
على معارض له فقد لزم
ان نأخذن فى امرنا بما رجح
لو كان فى علم الاله المقتدر
فذاك لا يضرنا اذ نحن لم
وانما كلفنا رب السورى
وان فى القطعى لا ترجيح قط
ثم وجوب عمل بما رجح
لو كان ما رجح ظنيا غدا
وهكذا من بعدهم من علما
بانهم عند تعارض يقع
يعتمدون ما يكون قد رجح
فكان ذاك الامر اجماعا على
اما اذا لم يمكن المجتهد
فقال بعض يتساقطان
من غير هذين اذا ما وجدا
لكنه يخيرن المجتهد
وذلك مذهب الامامين أبى
وقيل بالسقوط ليس يحكم
فهذه ثلاثة أقوال

فأنه فى الذهن منا يقع
بين أدلة لدينا تعرض
بواحد مما لدينا حسلا
ما بين ما تعارضا فى موطن
مرجح يقوى به وينتصر
حينئذ بدون شك وانحتم
وذلك المرجوح حالا نطرح
بانما المنسوخ ما لنا ظهر
نكلفن ان نعلمن بما علم
بما لنا العلم به قد ظهرا
اذ ليس من تعارض هنا يخط
هو الذى كانوا يرونه الاصح
اذ نعلمن من حال صحب احدا
من تابعين وهداة كرما
بين الامارات اذا لهم رفع
ويرفضون غيره فيطرح
وجوب اعمال برارجح علا
يرجحن بين دليلين وجد
وليلتمس حكما لهذا الشأن
وقيل لاتساقط هنا بدا
فى عمل باى ذين ان يرد
محمد والكدمى الانجب
او عمل بواحد قد يعلم
وجاء عن بعضهم مقال

بانما اقربها التساقط
كمثلما فى البيّنات ان هما
وان فى ما ها هنا مذكور
بينهما كالواجبات فهى قد
اى فى خصال كن للتكفير
وانما التساقط الذى ذكر
وقال نور الدين فى التخيير ما
ليس له معنى سواء كانا
اذ ليس بعض المتعارضين
من آخر فمن غدا مستمسكا
بما غدا بمثله معارضا
وعمل بما هناك يعلم
والقول بالوقوف فى ذى الحالة
والقول بالتساقط المبين
ولا يصح عندنا التعارض
مثل دليل فى ثبوت الروية
فذاك لا بد وان يكونا
وذاك باتفاق من كان سلف
اى قولهم بصحة التعارض
وفى الجواز بين ظنيين
والقول بالجواز للجمهور
لانه ليس الى محال
فقال بعض بجواز ما ذكر
وهكذا ايضا بنفس الامر

وذاك بالاطلاق فيما ضبطوا
تعارضاً فى موضع واصطدما
رابع قول وهو التخيير
يخيرن فيها كمثلما وجد
كفارة اليمين من تخيير
فى غير واجباتهم قد استقر
بين الدليلين اللذين اصطدما
فى واجب او غيره قد بانا
احق بالاخذ به فى حين
بواحد فانه تمسكا
من الدليل واتى مناقضا
من غير ما مرجح تحكم
فانه اقرب للسلامة
هو الصحيح عند نور الدين
بين ادلة لقطع تعرض
مع دليل النفى واستحالة
احد ذين باطلا هجينا
وقد اجاز بعضهم ما قد وصف
وذاك قول باطل لا نرتضى
قد ورد الخلف على قولين
ينسب فيما جاء فى الماتور
يؤدين عندهم بحال
فى ذهن اهل الاجتهاد والنظر
وهو مقال الاكثرين الغر

والحق ان يمتنع التعارض
وانه لما يكن بممتنع
اما تعارض بنفس الامر
اما بان يكون كل منهما
اولا فان لم ياتنا عن شرع
وان هما عن شارع قد وردا
من أن يكون ناسخا بعضهما
ولا يصح منهما التوارد
وقيل من تعارض لا مانعا
بنظر لذهن من كان اجتهد
من المحال وبذهن المجتهد
وذاك لاحتمال جهل النسخ
وقد نفى الامام نور الدين
قال فان عليهما قد يعرض
صارا لذاك الحال ظنيين
وبين عقليين قطعيين لا
فليس من تعارض ما بين ما
وبين ما قد يقتضى له القدم
او لا فيلزم لما قد عرضا
وهكذا يلزم ايضا يجتمع
كذاك لا يصح ان يعارض
اذ لا وجود ابدا للظن مع
فان علمت ما هنا قد حددا
يوما دليلا وقد توهمتا

فى نفس الامر فهو قول يرفض
فى ذهن اهل الاجتهاد ان يقع
فيلزم منه بدون شجر
جاء عن الشارع امرا مبرما
فالكل او بعضهما كذب وقع
فانه لا بد مع اهل الهدى
 وغيره المنسوخ ايضا منهما
عن شارع بغير ما قد تجد
ما بين قطعيين مهما وقعا
ليس لنفس الامر فهو للابد
فانه لممكن بان يرد
وعدم اطلاعه بالفسخ
تعارض ما بين قطعيين
ما كان صح عنده التعارض
قطعا وما فى ذلك من مين
تعارض بلا خلاف نقلا
قد يقتضى حدوث عالم نما
بل الاخير باطل ومنهدم
اثبات شيئين وقد تناقضا
ضدان وهو من محال ان يقع
ظن لقطعى وان يناقضا
ثبوت قطعى فهذا المتبع
فاعلم بانه اذا ما وردا
نعارض هناك ما بينهما

فاحملهما بان واحدا نسخ
كيلا يكون فى كلام الاحد
فان يكن قد علم المقدم
ويعملن بالاخير منهما
وان جهلنا ذلك المقدم
ان امكن الجمع وان تعذرا
مثال ما امكن جمع فيه ما
ما قد رواه الترمذى بالوفا
اى اهاب يدبغن فقد طهر
والترمذى وسوى هذين لا
بعصب ولا اهاب فشمـل
فاننا نخصص الاخيرا
فى غير جلد من متاع الميتة
وقال بعض العلماء يرجح
لو امكن الجمع لنا بينهما
لان فى جمعهما الابقاء
الغاء واحد من الاثنين
لو انه قد كان مرجوحا اتى
فانما مدلوله الممكن ان
باق على حالته وماله
حتى عليه يرجحن نقول
راسا مثاله بلا نكران
من الحديثين اللذين سلفا
بما عدا الاهاب من اجزاء

والثان منسوخ وحكمه انفسخ
تناقض او الرسول الامجد
فذلك المنسوخ فيه يحكم
فذلك الناسخ قد تحتما
فالتمسن الجمع ما بينهما
فالتمس الترجيح فيما قد طرا
بين الاولى تعارضا واصطدما
وغيره عن النبى المصطفى
مع ما ابو داود يروى من خبر
تنتفعوا من ميتة قد نقلنا
ما كان مدبوغا وغيره حصل
باول فنجعل المذكورا
لاجل ان نجمع للدلالة
مما تعارضا هناك الارجح
والاول الصحيح عند العلماء
وان فى ترجيحها الالغاء
ثم الذى يلغى بدون مين
من جهة وذاك فيه ثبتا
نعمل به مع ماله يعارضن
معارض لحكمه ازاله
فما على اطراحه دليل
دلالة الحديث ذاك الثانى
فى حرمة انتفاعنا بلاخفا
ميتة خرت على العراء

فاننا لو اطرحناه بما
للزم اطراح ما عليه دل
وما على ذاك دليل ينقل
فانما عارضه مما حوى
وقال نور الدين واعلم انما
اى من تعارض لدى الادلة
فيما اذا كان الدليلان علن
او من كتاب ربنا وسنة
وذلك الكتاب لا يقدم
وهكذا السنة فى قولهم
اذا هما كانا معا فى القوة
وقيل بالتقديم للكتاب
لخبر عند معاذ مشتمل
فان يكن لم يجدن فيه
وقد أقره النبى المصطفى
وقال بعض العلماء فى السنن
لقوله جل لكى تبينن
مثال ما قلنا به فى الامر
هو الطهور ماؤه والحل
وقوله سبحانه قل لا اجد
فان كل واحد مما خلا
خنزير بحر فالذين قدموا
خنزير بحر للذى فى الآية
على الكتاب قال فى الخنزير

عارضه الذى له تقدما
فى حرم ما عدا الالهات المنفصل
لانما الحديث وهو الاول
فى الانتفاع بالاهاب لاسوا
ذكرته من كلما تقدما
فانه جار بدون مريّة
من الكتاب وردا او السنن
نبينا الهادى لخير ملة
على الذى عن النبى يرسم
على نصوص الذكر لاتقدم
على السوا كذاك فى الدلالة
على الذى جاء عن الاواب
على قضاء بكتاب الله جل
فان بالسنة ما يقضيه
على الذى من أمره قد وصفا
تقدمن على الكتاب البين
للناس ما نزله مولى المنن
ما جاء عن خير الورى فى البحر
ميتته صح بهذا النقل
الى تمامها وما بها يعد
من الدليلين لقد تناولا
ذكرا على السنة هم قد حرموا
وكل من يقدمن للسنة
محلل للخبر المذكور

وقال نور الدين نحن نجمع
فنحملن ما اتى فى الذكر
لانه هو الذى تبادرا
ونقضين فى الخبر المرسوم
لكننا نقضى بتكريه على
لكونه اشبه خنزيرا نزل
بانه اريد فى ذى الآيـة
اما حديث لمعاذ ينقل
فى غير ما تعارض قد حصلا
تبيين للناس ما قد نزلا
تقديم سنة لانه احتمال
نسلمن انما المبين
لكنه اين لنا ان السنن
مع احتمال انها مبينة

بين الدليلين اللذين نسمع
على الخنازير التى فى البر
فى الذهن والافهام ما بين الورى
بانه جاء على العموم
اكل لخنزير ببحر حصلا
فى البر تم انه قد يحتمل
من تم تقضى فيه بالكراهة
فانه فيما لدينا يحمل
وما اتى فى الآى عن رب العلى
اليهم فذاك مادل على
بيانه ايضا بما كان نزل
مقدم على الذى يبين
تلك التى قد عارضت تبينن
وبابنا تم بما قد بينه

فى وجوه الترجيح

يرجحن من الدليلين متى
وهو سواء تلکم القوة فى
او انها فى المتن والاسناد فى
والمتن ما تضمن الكلام له
امر ونهى وصريح وكنى
وهكذا التبيين مع عبارة
فرجح الاقوى من المتنين
مثال ما قلناه ان تقدما

تعارضنا اقواهما اذا اتى
اسناد ذلك الدليل المنصف
قولهم طريق نقله الوفى
من العموم او خصوص حصله
اطلاق تقييد واجمال عنا
اشارة وما كهذى الحالة
على الاخير فى اعتراض ذين
على كنايه صريحا علما

عبارة على اشارة وما
فان كل واحد مما ذكر
لانه اقوى دلالة وقس
فانه للقائس البصير
فدو الخصوص قدمن على الاعم
من اوجه دون وجوه فهو قد
من كل وجه حيثما ان العمل
بالكل من ذين الدليلين لنا
الغاهما كان من الخصوص
الى الذى من العموم يظهر
قد قيل من تطرق له الى
واقرب الذى به يمثل
بان كل مسكر حرم يرى
بخلقه فانه محلل
من كل وجه بالعموم قد اتى
من وجه واحد وذاك كونه
وعم من وجه وذاك كونه
من ذلك الجنس فرجح ما يعم
من كل وجه للذى قد ذكرنا
ولم يخصن على ما كان عم
وقدموا تخصيص ما عم على
لكثرة التخصيص فيما قد يعم
فهو قليل ولذلك وجدت
مخصصات وكذلك اكثر

بين قبل مجمل فقدا
مقدم على الاخير ان ظهر
عليه ان عليك امر التبس
لواضح والناقد الخبير
لو انما خصوصه ذاك انبرم
يرجحن على العموم ان ورد
بما ذكرنا عمل هنا حصل
وفى خلاف ما هنا تعينا
وحينما تطرق التخصيص
من كل وجه دون شك اكثر
ما عم من وجه هناك حصلا
كمثل لو قال النبى المرسل
فقال بعد ذاك ما قد اسكرا
قالوا فذلك الحديث الاول
والثان بالخصوص ايضا ثبتا
مقييد بخلفه يرونيه
يعم كل مسكر يانونه
من وجه واحد على ما كان عم
وقد من ايضا عموما ظهرا
لكنما التخصيص فيه قد الم
تاويل ما من الخصوص حصلا
خلاف تأويل خصوص قد علم
اكثر ما من العمومات بدت
ظواهر على الخصوص تبصر

مقزرات دون تاويل حصل
لفرد ليس بعينه غدا
وكل ما كان احتمالاه اقل
كمثل ان تكون لنظرة اتت
نشتركن ما بين معنيين
كذاك ايضا لفظه تشترك
فذلك الاول صار ارجحا
ويؤخذ من ذاك ترجيح الخبر
لانما الامر على معانى
كمثل تهديد وارشاد ظهر
وهكذا حقيقة ترجح
ان كان اقربا على ما كانا
والقرب فى المجاز يأتى لاحد
لكثر ما فى السن العرب ورد
على الفتى الشجاع حينما بدا
خلاف ما ان يطلقن الاسد
لنتن ربح كان فى فم الاسد
او ان يكون احد اللفظين من
بتلكم الحقيقة المتضحة
كقول خير الخلق من عدنان
وهكذا الرجلان ايضا فالزنى
لكن زنى العين الذى هو النظر
اقوى اشتباها بحقيقة هنا
وذا هو المشى للاجنيبة

من ثم كان المطلق الذى يدل
مرجحا على العموم ان بدا
فانه يرجحن على الاجل
فى واحد من الدليلين ثبت
وفى معارض له مبين
بين ثلاثة معان تدرك
لبعده عن اضطراب وضحا
قالوا على الامر اذا لنا ظهر
كثيرة ياتى لدى البيان
اباحة خلاف حالة الخبر
على المجاز والمجاز يرجح
ابعد فى المجاز واستباننا
من الامور وهو ماله اعد
وذلك كمثله اطلاق الاسد
فان ذا الاطلاق شائع غدا
على الفتى الابخر حيث يوجد
لانما هذا قليل ان ورد
هذا المجاز شبهها اقوى علن
لقربة منها اقترابا رجحه
بانما العينان تزنيان
فى الموضعين من مجاز بينا
للاجنبيات بدون ما شجر
اى من زنى الرجل الذى قد بينا
ورجح المجاز فى القضية

لانما المعنى به قد ارتبك
 اشد من معهم استعمالا
 ام من مجاز كلهن ثبتا
 لكنما المجاز صار اشهرا
 صار هنا ارجح من حقيقة
 له بدا في الحال كالحقيقة
 في الشرع في معنى اللغا ويجعل
 قد قيل في معناه ذاك الشرعى
 مثال ذاك قول رب العزة
 يستعملن لفظ الصلوة ان ورد
 فلو يعارضه ولا تصل
 فشرعنا لفظ الصلوة استعمالا
 فرجح الاول دون منع
 والشرع في الذى يكون آتى
 في موضع ايضا وقد تناهضت
 على الذى قد دل بالاشارة
 ما دل باقتضائه ان حصلا
 ما بدلالة وتم مكملا

على الذى كان من اللفظ اشترك
 ورجحوا من لفظتين حالا
 وهو سوا حقيقتين كانتا
 ام من مجاز وحقيقة ترى
 فانه لاجل تلك الشهرة
 لانه بالشهرة القاضية
 ورجح اللفظ الذى يستعمل
 على الذى يستعملن في الشرع
 دون معانيه التي في اللغة
 صل عليهم فان الشرع قد
 على معانى لغة في الاصل
 على الذى قد مات منهم وخلا
 على معانيه التي في الشرع
 لاجل ما تطابق اللغات
 وفي الدلالات اذا تعارضت
 يرجح ما دل بالعبارة
 وما يدل باشارة على
 وهكذا ما باقتضائه على

التراجيح من جهة الاسناد

فانما الترجيح فيه بادى
 ومرة من جهة الراوى ظهر
 ما كان مرويا لنا في السنة
 على الاحادى الذى لم يشتهر

وما اتى من جهة الاسناد
 آونة يكون من نفس الخبر
 اما التراجيح التي من جهة
 فمثل ترجيح لمشهور الخبر

ذاك الذى لنا تواترا ظهر
 على احاد مسند من الخبر
 ضعف لان ما اتى تواترا
 وما من الاحاد جاء مسندا
 ما بين قطعى وظن عرضا
 فيها سمعت الطهر هادى الامة
 عن النبى المصطفى خير البشر
 ونحو ما قلنا به ووصفا
 يحتمل الارسال فى القضية
 قد وردت صيغته لما اثر
 على الذى لم يرو فيه ما ذكر
 من قد روى فبوجوه تنجلي
 وان يكون ثقة هذا حوى
 وهكذا تحفظ فى الدين
 وان يكون الفقه ايضا حاوى
 ذى الفقه تمنح بالتقديم
 يحمل فقها لو يكون مؤتمن
 ارجح من غير الفقيه الحازم
 رواية الذى يكون علما
 منه ولو قد كان عدلا يحتمى
 من صحب احمد النبى الطاهر
 على سوى اكابر ممن ذكر
 اكابر الصحب الهداة العلما
 وهم باحوال النبى اخبر

وقال بعض ويرجح الخبر
 لو ذلك الاسناد فيه ما ذكر
 وقال بعضهم وفيما ذكرنا
 يفيد علما فهو قطعى غدا
 يفيد للظن ولا تعارضا
 كذاك تقديم الرواية التى
 على الرواية التى فيها ذكر
 وهكذا قال الرسول المصطفى
 لان فى العبارة الثانية
 وهكذا يرجح ايضا خبر
 بلفظة النبى صفوة البشر
 اما التراجيح التى من قبل
 منها عدالة على من قد روى
 مع شدة من ورع مصون
 وان من ذلك علم الراوى
 فانما رواية العليم
 على رواية لشخص لم يكن
 لانما الظن بضبط العالم
 وان من ذلك ان تقسما
 ضبط له على الذى لم يعلم
 وهكذا رواية الاكابر
 مثل ابى بكر الرضى وعمر
 لانما الظن هنا بانما
 اضبط للشرع الذى قد يوتر

اذا لها عارض من سواهم
 من كان فى مجلس صفوة البشر
 عنه بعيدا وناءى مكانا
 اقوى بلاشك ودون ريب
 ان النبى المصطفى المطهرا
 تحت بعير الطهر من عدنانا
 عمن روى بانه كان قرن
 من النبى الهاشمى المهدي
 من لم يكن مشافها خير الملا
 عمته زوج بنى الاممة
 وزوجها عبد متى ما اطلقت
 بانه حر وهو الاسود
 فهو لها من جملة المحارم
 لنحوها وعندها فيحضر
 تحققا من الذى قد يأتسر
 لها وقس عليه كل ما جرى
 بماله كان روى وما نقل
 فانه ان يك هذا عاملا
 ليس بعامل بما قد ياتر
 اولى بان يكون ما روى قبل
 مباشرا للسبب الذى حصل
 ان النبى المصطفى قد نكح
 رافع فى الذى ذكرنا السبب
 هو السفير الوسط المقدما

لاجل ذا اخبارهم تقدم
 وان من ذلك تقديم خبر
 بالقرب عن اخبار من قد كانا
 فالظن بالسماع من ذى القرب
 كمثل ما روى له ابن عمرا
 أفرد فى حجة وكانا
 فى حين لى فلذا يرجح
 وكان فى مكانه بالبعد
 كذاك من كان مشافها على
 كما روى القاسم عن عائشة
 بانها بريرة قد اعتقت
 على رواية هناك توجد
 لانها عمه هذا القاسم
 وانه بشافهن وينظر
 فان ما يرويه عنها اكثر
 عنها من الرواة وهو لا يرى
 وقدموا رواية الذى عمل
 على الذى بما روى لم يعمل
 بمقتضى ما قد روى والآخر
 فذلك العامل بالذى نقل
 وان منها ان يكون من نقل
 كما ابو رافع كان اوضحا
 ميمونة وهو حلال وابو
 فانه قد كان ما بينهما

فرجحت رواية له على
ان النبى حينما تزوجا
ومنه ترجيح رواية تقع
كقول ميمونة بى قد عقدا
فما روته دون شك ارجح
كذاك تقديم رواية لمن
الا عن العدل على رواية
وان من ذلك تقديم خبر
على رواية الذى لم يشتهر
وان منها ان يكون حملا
فانه مقدم على احد
وان منها ان يكون المرسل
مقدم على الذى قد ارسل
وقال بعض والاصح عندنا
وذلكم مع استواء الكل
ثم المرجحات باعتبار
وغيره كثيرة حين تعد
بان ما فى الظن اقوى يلمح

رواية البحر الذى قد نقلنا
ميمونة كان حراما عنه جا
من صاحب القصة وحده رفع
ونحن كلنا حلال وردا
من خبر البحر ولو يصح
يعلم منه انه لا يروين
من ليس يدرى منه كنه الحالة
من كان بالفضل وعدل مشتهر
لو كان عدلا فاضلا فيهم ظهر
رواية بعد بلوغ حصلا
يحملها قبل بلوغ قد وجد
من تابعين فالذى قد يرسل
سواه لو كان الاخير عدلا
انهما على سواء ها هنا
فى ورع صيانة والعدل
من كان قد ينقل للاخبار
وضابط الامر على ما قد نجد
فان ذاك فى القبول ارجح

بيان الترجيح من جهة الحكم

باوجه ياتى بها التصريح
فانه احق بالتقويم
اباحة ندب وجوب حصلا
فانه مقدم عليه

ومن جهات الحكم فالترجيح
من ذاك مادل على التحريم
على رواية وقد دلت على
كذاك ما دل على التكريه

اما بان يقدمن فى الصورة
فحيث ان الاخذ بالحظر لنا
وتلكم الحوطة منا شرعا
دع ما يريب لتمام الخبر
بان هذا قول صاحبنا وقد
وهكذا عن احمد بن حنبل
قال وقد قال فتى ابانا
انهما على السواء فاذا
قال واما كونه يرجحن
فحيث ان الدفع للمفاسد
وهكذا ترجيحه ايضا على
فانه من حيثما الوجوب قد
والخَطر قد جاء لدفع المفسدة
ثم دليل دل للوجوب
كذا على ما دل للاباحة
لانما الوجوب مما ذكرنا
وان منها ان ما دل على
على الذى دل على الاثبات
ثم الخطا فى ترك حد اهون
وليس من شك بانما الخبر
يورث شبهة فتسقطنا
ثم دليل موجب الطلاق
على دليل ينفيين لهما
ما كان قد دل على انتفاء

على الذى دل على الاباحة
احوط فى الامور فيما عندنا
مطلوبة لما اتانا رفعنا
وقال نور الدين فى ذا الاثر
قال به الكرخى فيما قد نجد
والرازى قد حكاه بعض الاول
وعن ابى هاشم قد اتانا
تعارضنا تساقطا وانتكدا
على الذى دل على ندب زكن
اهم من سواه فى القواعد
ما دل للوجوب فى قول الاولى
جاء لجلب لمصالح تعد
ودفعها اهم حسب القاعدة
مقدم ايضا على المندوب
وهكذا ايضا على الكراهة
احوط والحوطة فهى اجدر
درىء الحدود قدمنا ان حصلا
لانها ندرء بالشبهات
من الخطا فى فعله يبين
اذا اقتضى سقوط حد معتبر
به الحدود ثم تدرءنا
يقدمن وموجب العتاق
وكان بعض العلماء قد قدما
طلاقهم مع العتاق الجائى

واحتج من قال بما قد سبقا
لنفى اصل ذلك النكاح
خلاف ما قد كان ينفي لهما
غير موافق لذا الدليل بل
واحتج من قال بثان انما
موافق التأسيس والتععيد
لان ما يوجب للطلاق
قاض بحجر ذلك التزويج
وقد عرفت فى الذى قد مرا
مقدم على سواه فلتقس
ثم خطابا بالتكاليف اقتضى
لانما ثمرة الذى يدل
وانها مصلحة منها خلا
وبعضهم رجع ما دل على
والاول الصحيح للذى حصل
وقدم ما على التخفيف دل
لقوله جل يريد اليسرا
وهكذا عليكم ما جعل
وفى حديث الهاشمى لاضرر
وكل ما اقتضى لحكم الثقل
على الذى قديقتضى الحكم الاخف
قد جاء فى مصالح العبيد
وفى الاشق تلکم المصالح
ان الثواب لعل قدر النصب

بانما موجب ذين وافقا
والملك بالسرقة على الارواح
فانه حسب الذى قد رسما
مخالف له بحيثما حصل
نافى الطلاق والعتاق منهما
والاول الصحيح فى الوجود
كذلك ما يوجب للعتاق
وذلك الملك وبالتخريج
بان ما كان يفيد الحظرا
عليه كل ما عليك يلتبس
قدم على ما وضع تكليف قضى
على التكاليف ثواب الممثل
ما دلنا بوضع تكليف الملا
وضع التكاليف على ما قد خلا
به من الحوطة فى قول الاول
على الذى يقضى بتشديد العمل
بكم ولا يريد قال العسرا
فى دينه من حرج رب العلى
ولا ضرار لتمام ذا الخبر
يرجح فى مقال الاول
لانما شرع الهدى الذى عرف
تفضلا من ربنا الحميد
لما عن الهادى الامين اوضحوا
رواه بعضهم عن الزاكي النسب

وقد من من خبر ما اثبتنا
ان بلالا قال ان المصطفى
قال اسامة بانه دخل
وذاك لاشتمال ما قد اثبتنا
وحيث ان مثبتنا متى وفا
يفيد تأكيدا وذاك الاول
وقيل فى المثبت والنافى معا
والأمدى قدم النافى على

على الذى ينفى كما لنا اتى
قد دخل البيت وصلى بالوفا
لكنه مع الدخول لم يصل
على زيادة لعلم قد اتى
يفيد تأسيسا وما كان نفى
اولى من التأكيد حيث يحصل
انها على السوا ان وقعا
مثبتهم والباب هنا كملا

بيان الترجيح من خارج

يرجح الدليل عند من مضى
ايضا باشيا خارجية اتت
او نفس مدلول وليس من قبل
منها موافق القياس فمتى
وواحد موافق القياس
فما يوافق القياس قدما
وان يكون احد اللذين
اى ان من رواه قد تعرضا
والثان لما يذكرن لعل
لان ما كان معللا رفع
الى الذى كان له تضمنا
من جهة اللفظ ومن جهات
ورجحوا ما كان معقول العلل
لان شرع ما يكون عقلا

على الذى كان له قد عارضا
لم تك من نفس دليل ثبتت
راو وهاك ما اتى عن الاول
ما خبران اعترضا وثبتنا
وأخر مخالف الاساس
على الذى خالفه واصطدما
تعارضنا معللا فى الحين
لذكر علة له وانتهدنا
حكم له مع تلكم الرواية
اقرب لانقياد من له سمع
وكونه دل على الحكم هنا
دلالة عليه حين تاتى
على الذى كان لديهم ما عقل
اغلب من شرع الذى لم يعقلا

حتى لقد قيل بان لاحكم قط
حتى كضرب دية فى العاقلة
وقدم الدليل حيث ايدا
من سنة او من كتاب وردا
عن واحد قد جاءنا ولم يصل
فالظن حيثما تظاهرت لنا
ايضا وان عملا بما غدا
يستلزم من بدون ريب حصلا
وعمل به دليلا واحدا
ورجح خبرا به عمل
على الذى كان من الاخبار لم
لانما الظن بثبت ما عمل
ورجح العموم ان به عمل
ورجح الذى له قد فسرا
على الذى قد جاءنا من خبر
لان من كان لخبار روى
كذا دليل وبه الحكم امس
على دليل ليس مثلما ترى
ان تجمعوا ما بين الاختين فقد
ما تملك اليمين فيما يتلى
امس بالمقصود ان ما قد قصد
ولم يكن فى الآية الثانية
وايضا المفسدة المطلوب ان
ما بين اختين بتزويج سما

الا ومعقول المعانى كان خط
مما يظن اننا لن نعقله
له دليل آخر قد وردا
لو ذلك الدليل حينما بدا
لحد شهرة متى لنا نقل
ادلة اغلب فيما عندنا
مخالفا له متى ما وجدا
خلف دليلين لنا قد نقلا
يخالفن ان كان ليس زائدا
بعض صحابة النبى اذ قبل
يعمل به بعض الصحاب فى القدم
به الصحابى لاقوى واجل
على عموم لم يكن به عمل
راويه بالمقال او فعل جرى
لكنما راويه لم يفسر
اعرف بالذى رواه وحوى
يكون بالمقصود راجح يحس
كمثلما انزله رب الورى
قدم ذا على الذى لنا ورد
لانما مدلول تلك الاولى
تحريم جمع بين اختين ورد
ذا الجمع مقصودا بكل حالة
تدفع بالحجر لجمع قد زكن
موجودة فى الجمع ما بينهما

تخصص الاولى باخرى تعرفن
يرجحن فى مقال النجيبا
هناك من جلب مصالح بدت
فان دليلان تعارضا لنا
اقرب فى جلب صلاح رسما
لما من الفساد كان وجدا
فان دليلان هنا تعارضا
واخر يدفع للمفسدة
اهم من جلب صلاح وجدا
بسبب النزول فيه ها هنا
يصرحن بالذى هنا رسم
زيادة اهتمامه بما تلا
فى سبب على الخصوص قد بدا
بئر بضاعة وما لنا رفع
على عموم مطلق اذا بدا
مقدم على عموم وردا
وها هنا الباب انتهى كما يجب

لدى التسرى فهنا لاوجه ان
وما بمعهود يكون اقربا
اعنى به ما العقلا عهدت
وهكذا دفع فساد قد عنا
وكان مدلول دليل منهما
او انه اقرب فى الدفع غدا
يرجحن على الذى قد عارضا
وواحد يجلب للمصلحة
يرجح الدافع حيثما غدا
ورجحوا ما صرح الراوى لنا
او الورود عن دليل فيه لم
لان ذكر سبب دل على
ومنه ترجيح عموم وردا
كما اتى فى شاه تيمونة مع
فانه يرجحن ان وردا
فمطلق عن سبب قد وجدا
لسبب فى غير ذلك السبب

ترجيح أحد القياسين على الآخر

يرجحن واحد مما وجد
وهاك ما قالوا به ورسموا
فانه ارجح فى الماثور
اوجه رجحان ادلة تحقق
ففرعه مقدم قد اصبحا

اذا القياسان تعارضا فقد
على الاخير بوجوه تعلم
ما اصله اقوى عن الاخير
وقد عرفت فى الذى كان سبق
فكل ما كان هناك ارجحا

على فروع للاخير تذكر
وقد عرفت في الذي تقدما
وكل ما كان شروطا اكمل
وقد مضى تفصيل ما قلناه في
وقدم القياس ان كان بدا
على الذي لم يك مثلما مضى
علة واحد بقطع ثبتت
او انها بالعقل او مشاهدة
بمثل ما قلنا به فقدم
على معارض له ان وجدا
ما يقطعن بوجود علتة
وقد من مفرد الوصف على
لان وصفا مفردا لا قرب
وقد من ما بانضباط العلة
مثال ما بالانضباط وردا
ومثل ما بالاضطراب يجرى
وهكذا ذو العلة المطردة
وهكذا يعتبرن جميع ما
فقدم السابق حيثما عهد
الا اذا ما كان للمؤخر
وتقتضى تقديمه هنا على
فقدمن لقياس ثبتت
على قياس ثابت العلية
وقيل بل يقدم الاجماع

فلا نطيل القول فيما سطورا
شروط حكم اصلنا متمما
قدم على ما دونه ان حصلا
باب القياس فبذاك فاكتفى
قطعى علة متى ما وجدا
فان قياسان لنا تعارضا
لكونها بنص قطعى اتت
وعلة الآخر غير واردة
ذا علة قطعية لم تبهم
وهكذا يقدمن ابدا
في الفرع عن سواه في قضيته
مركب الوصف اذا ما حصلا
للانضباط من سواه يحسب
جاء على مضطرب في الصفة
كسفر جاء لقصر وجدا
فانه مشقة للقصر
مع التي بالانعكاس وارده
قد مر في باب القياس قدما
على الذي مؤخرا عنه وجد
عارض اسباب عليه تعترى
ما قبله لما ذكرنا اولا
علة بالنص حينما اتت
قد كان بالاجماع للائمة
لان الاجماع ولا نزاع

مامون نسخ بخلاف ما ورد
وجاء فى قول لنور الدين
اعنى من الاجماع والنص اتى
فى المتعارضين فالتقديم
اولى لان النص عمن شرعا
عن غيره وان يكن قطعيا
فليس من وجه يكون لبقا
قال وهذا انما يكون ان
لما من الاجماع كان جاء
فثبت الاجماع فى الانباء
لانما الايماء اخذ جاء من
وذلك الاجماع فيما يؤثر
وقدم الايماء على ما ثبتت
لانما الايماء نص ثبتا
وذلك السبراتى مستنبطا
وقدم السبر على ما ثبتا
وهكذا تقدم المناسبة
وشبهه عن دوران قدما
وحاصل المقام ان الارجحا
ما كان ظن بثبوت غدا
وقال نور الدين بعد ما ذكر
لها وانما ذكرت ها هنا
يعتبرن به الذى قد جدا
من المصنفين كان استوعبا

من النصوص فيها النسخ وجد
ان كان كل واحد من ذين
بالظن مثل ما يكون ثبتا
للنص فيما عنهم مرسوم
وذلك الاجماع نقل وقعا
احدها وغيره ظنيا
ظن مع القطعى اذ تحققا
عارض نص من صريح قد زكن
اما ولو قد عارض الايماء
مقدم عن ثابت الايماء
اشارة الدليل فيما قد زكن
جاء صريحا ما عليه غير
علته بالسبر حينما اتت
لو لم يكن ذاك صريحا اذ اتى
والنص اقوى منه فيما ضبطا
من طرق المناسبات واتى
فيما وجدنا عنهم على الشبه
وهو عن الطرد غدا مقدما
من الدليلين اللذين اتضحا
أقوى من الآخر حيث وجدنا
وليس ما ذكرته شيئا حصر
انموذجا من التراجيح دنا
كمثله وما علمت احدا
جميع افراد لها اذ رتبنا

لأنها تفوت للحصر فما علمت من اكملها وتما

القسم الثانى من الكتاب فى الاحكام

وحيثما كانت اصول الفقه قد من حيث اثبات لاحكام وقد من حيثما تثبت بالادلة قسمين اما القسم فى الادلة وقسم احكام فذاك الثانى وهو مرتب على ابواب لانما الكلام فيه اما او انه قد جاء فى نفس الحكم وتلك الاشياء التى كلفنا وغيرها او فى الذى قد حكما من كلفوا بتلكم الاوامر

تشتمل على ادلة ترد تناول الاحكام ايضا اذ ترد نجعل ذا الكتاب فى التجزئة فقد مضى بعون رب العزة وهو الذى يذكر فى ذا الآن اربعة تاتيكم بالحساب فى نفس حكم ياتين تما او انه فى نفس ما به حكم شرع بها من واجبات ربنا عليه بالمراد مما رسما والكل ياتيكم بعون القادر

باب الحكم

الحكم هو اثر الخطاب مرادهم بالوضع جعل البارى وذلكم مثل الدلوك سبب وهكذا النصاب ايضا سبب او جعله شرطا كمثّل الطهر او مانعا كالحيض فهو مانع وانما سمي وضعاً ما رسم فذاك موضع بمعنى قد جعل كالوضع والتخبير والايجاب ذا الشيء اسبابا لحكم طارى لكون هذه الصلوة تجب لهذه الزكوة حيث تجب شرط لصحة الصلوة يجرى لصحة الصلوة ثم رافع لانما الوضع بمعنى الجعل ثم شرطا وأسبابا ومانعا علل

وهكذا المراد بالتخيير
 فى علة وتركه كما يرى
 ما كان مكروها وندبا للملا
 رفع عقاب الواحد الجبار
 وجاعل الثانى من المعطل
 للفعل وهو واجب او ما حرم
 فمما مضى بيانه الوضعى
 هو الذى يعرف بالتكليفى
 وبيان بالذى هنا مذكور
 ما ليس بالواجب والمحظور
 فاهله ومن له قد يترك
 خمسة انواع سيأتينا
 للفعل مثل الملك قالوا فى الشرا
 لعقد تزويج ونحو ما ذكر
 هذا الاداء وهو فعل ما فعل
 فى الشرع اولا لامر قد جرى
 فى وقته فعلا اخيرا لخلل
 ثم القضاء وهو فعل ما فعل
 لما يكون فائتا هنا كما
 من ذلك النوع لانها اثر
 موقتات شرعنا المشرف
 للفعل كالوجوب وصف الفعل
 وصف لفعل حرمه معلوم
 وصف لفعل النذب فى القضية

ونحو ما قلنا من الامور
 يقال كون الشيء مما خيرا
 وهو المباح ولقد تناولا
 وان ذاك الامر باعتبار
 عمن يكون فاعلا للاول
 وذلك الواجب الزام علم
 فالحكم وضعى وتكليفى
 وما عدا الوضعى من موصوف
 وذا هو الايجاب والتخيير
 بانما المراد بالتخيير
 بنظر للرفع للخطاب عن
 فالحكم ذو التكليف يخرجنا
 وان هذا الحكم ياتى اثرا
 اباحة استمتاعهم ايضا اثر
 وان من ذلكم النوع جعل
 فى وقته الذى له قد قدرا
 اعادة وذاك فعل ما فعل
 قد كان فى اول فعل قد حصل
 من بعد وقت قد مضى استداركا
 وانما كانت ثلاثة ذكر
 لكل ما يفعله العباد فى
 وصفة يكون فى محل
 اى ذلك الواجب والتحريم
 وهكذا الكلام فى الندية

فاول الاقسام فيما قد ذكر
 لا يبحث عنه فى ذا الفن قط
 وانما يبحث فى ذا الفن عن
 وهو الوجوب والذى كمثله
 ودنيويا تارة يكون
 وذلكم مثل منافع اذا
 اعنى فساد اكان دنيويا
 وذلك مثل الجلب للثواب
 والحكم باعتبار كل واحد
 فذاك مقسوم الى اقسام
 فقسمه بالاعتبار الاخرى
 وباعتبار الدنيوى ينقسم
 اما الصحيح فهو ما ترتب
 كالبيع مشروع للانتفاع
 فان تك العقدة فى بيع بدا
 كان عليها الغرض الذى قصد
 صار صحيحا واذا لم يك قد
 ويعلم ترتيبه وعدم
 ان كان قد وافق هذا مقتضى
 فما يوافق مقتضى الاوامر
 فذا هو الصحيح والذى عدا
 وباعتبار الاخرى ينقسم
 فاول النوعين ما قد شرعا
 ليس بمبنى على اعدار

وهو الذى يكون للفعل اتر
 اذ ذاك من مباحث الفقه يخط
 حكم يكون وصف فعل يعرفن
 وقد ذكرنا ذاك فى محله
 مقصود هذا الحكم اذ يبين
 كانت لدنيا ومفاسد كذا
 وتارة يكون اخرويا
 كذاك دفع كان للعقاب
 من دنيوى اخروى عائد
 يأتى ذكرها على التمام
 لسوف ياتى مثلما لنا روى
 لفاسد ولصحيح ملتئم
 عليه مقصود وكان طلبا
 كذلك التزويج لاستمتاع
 وذلك التزويج حيث عقدا
 مرتبا فان عقدا قد عقد
 ترتب المذكور فهو ما فسد
 ترتيبه الذى لكم قد ارسم
 اوامر الشرع وما قد فرضا
 ويتركبن كل نهى صادر
 ذلك فهو ما يكون فاسدا
 الى عزيمة ورخصة تلم
 مبتدأ أى انه اذ وضع
 تكون فى العباد لاضطرار

مثل وجوب التمسك في الصلوة
تحريم ميتة دم ولحم
وتلكم الرخصة فهي ما شرع
مثل اباحة لاكل الميتة
وكجواز القصر والافطار
لانما اباحة التناول
قد جاء بعد شرع تحريم صدر
والقصر في الصلوة امر شرعا
وكان مبنيا على عذر السفر
وكل واحد من العزيمة
فذاك مقسوم الى اقسام
ونبدأ بالذكر للعزيمة
مقسومة قسمين فيما رتبنا
والثان ما التزم له مطلوب
والندب والذي تروكه طلب
وما يكون خاليا من الطلب
فويق كسب جاء بالالزام
فالعبد ينعلن ما قد ذكرنا
ما لم يصل ذاك الى حد منع
وليس في المباح من ثواب
لتبارك لكنما النية في
ففاعله المباح بالنيات
وهكذا يحصل بالنية
ومن بيان الفرق بين ما وجب

والصوم في شهر الصيام الآتي
خنزيرهم وما كهذا الحكم
ثانية يبني على عذر وقع
لمن غدا بحالة الضرورة
لمن يكون داخل الاسفار
من ميتة لاجل ضرر حاصل
يبني على حصول ذلك الضرر
من بعد شرع بالتمام وقعا
كذلك فطر لمسافر صدر
والرخصة التي هنا قد اتت
ياتيك ذكرها على التمام
وهي على ما جاء للائمة
فواحد ما فعله قد طلبا
فاول من ذينك الوجوب
فهو محرم وكره مجتنب
فهو المباح مثل عيش تكتسب
والاكل والشراب والمنام
كيف يشا بدون حد قدرا
لفعله الشرع فذاك يمتنع
لفاعله كلا ولا عقاب
ذاك لها الحكم بهذا الموقف
يحصل الثواب حين يأتي
ان فسدت عقاب رب العزة
لابد والحرم وكره ما ندب

فالفارق بين الكره والحرام
ونبدأن بالفارق بين ما وجب
فلتعلمن بان ما الفعل طلب
بالجزم جاء فهو الذى وجب
وذا هو المندوب لابن آدم
فذاك ما لو انما العبد ترك
وغير جازم فما لو تركه
ثم لكل واحد مما وجب
جملة اقسام فاما الواجب
والندب فهو انه ينقسم
والسنة الطريقة التى سلك
او غيره من الهداة الكرام
لقوله عليكم بسنتى
والنفل فهو كل ما لم يكن
من كل طاعات تكون وقرب
وتلكم السنة فهى تنقسم
فالسنة المؤكدة الامر
ونحوها وغير ما توضحا
ونحو ذاك ولكل واحد
حكم فاما حكم ما تأكدا
فانه بتركه الذى ترك
لا يبلغ العقاب مما فعله
فى المسلمين لا ولاية له
ان لم تكن ولاية قد سبقت

سوف يجىء بعد فى النظام
وبين ما يكون فعله ندب
منه فاما ان يكون ذا الطلب
او غير جازم هنالك الطلب
ثم المراد ها هنا بالجازم
عوقب بالترك له وقد هلك
مكلف فلا عقاب ادركه
وما يكون الفعل فيه قد ندب
فسوف ياتى ما له قد رتبوا
لسنة ثم لنفل يعلم
لها الرسول المصطفى وما ترك
ممن غدا فى دين ربه علما
والخلفاء الراشدين القادة
مواضبا عليه طول الزمن
وهو يسمى طاعة ومستحب
الى مؤكد وغيره علم
كسنة المغرب ثم الفجر
مثل السواك وعلوة بالضى
من دينك النوعين حسب الوارد
فان من يتركه تعمدا
قد استحق اللوم للذى سلك
لكنه صار خسيس المنزلة
عندهم لاجل ما اهمله
لديهم له وقد تحققت

له ولاية قبيل ذا تكن
بان من يترك لا تخرمه
لاجل تركه الذى قد فعله
فضائلا بها الثواب يدرك
لرغبة كان عن الخير هنا
يصير بيننا لما قد اهمله

ومنه لا يبرأ بنفس التارك ان
اما سوى المؤكدات حكمه
وغير كائن خسيس المنزلة
لكنه يعد فيمن يترك
ماله يك التارك الذى تكونا
فان يكن ذا فخسيس المنزلة

أقسام الواجب

نأتى بها فى هذه الايات
لدليله الذى عليه جارى
من المكلفين ايضا قد جعل
به فاما الاول الذى ذكر
من اعتبار يقسم عند النثر
مثل وجوب الصلوات الخمس
ما ليس مقطوعا به ان حصلا
وما كمجراه هناك يجرى
لانما الدليل فى وجوبه
وذاك حال بخلاف الثانى
حكم له يخصصه بالعين
فانسه لواجب ان يفعل
ان كان فى التارك له لم يستحل
فانه فى الشرك قد تدلى
فانه بالتارك صار مشركا
لترك واجب بقطع قد حصل

وان للواجب تقسيمات
منها الذى يكون باعتبار
وان منها باعتبار ما حصل
وان منها باعتبار ما أمر
فهو بان واجبا بما ذكر
لنحو مقطوع به فى النفس
وصوم شهر رمضان والى
مثل وجوب كائن فى الوتر
وانما الاول مقطوع به
قد جاء قطعيا بلا نكران
وكل واحد من النوعين
فالحكم فى اول نوع حصلا
وتارك لذاك فاسق مضل
وان يكن للتارك مستحلا
وهكذا ان مستخفا تركا
ووجه ذلك ان من كان استحل

من غير تأويل له قد اشركا
 رد لنص متواتر عسرف
 فانه قد صادم النص الاتم
 واستحقر الذى له قد عظما
 والواجب الظنى فيه يحكم
 لكن من كان له لم يفعل
 فان يكن خلاه مستدلا
 لديه وهو كان من اهل النظر
 اذ ذاك من مسائل اجتهاد
 وان يكن فى ذاك غير مستدل
 فحكمه لاجل ما منه بدا
 وان يكن غير الذى قد نذكر
 وفى مقاصد له ويختبر
 الا اذا منه العناد ظهرا
 لما عليه يوجب الشرع الاتم
 كمثما ان يحكم بما ذكر
 فانه لايسعنه ها هنا
 وسم كل واحد مما لزم
 فالغرض والواجب عندنا ومع
 وقالت الاحناف ثم البعض من
 فخصصوا الغرض بما قد كانا
 وخصصوا ما كان بالظن وجب
 وقال نور الدين خلف لا ثمر
 وذلك الواجب فهو انقسما

ان كان فى استحلاله لذلك
 وان من بحكم شرعنا استخف
 وقد ابى من انقياد للحكم
 باريه اذ به العباد الزما
 بان فعله وجوبا يلزم
 لا يحكم من بفسقه بين الملا
 للترك قالوا بدليل دلا
 فهو مصوب لما منه صدر
 يجوز فيها الرأى للعباد
 لكنه مقلد من استدل
 حكم الذى كان له قد قلدا
 فانه فى الحال منه ينظر
 ولا يفسقن لاجل ما ذكر
 وبان منه انه قد كابرا
 له من انقياده لما لزم
 عليه حاكم وعدله ظهر
 خلاف حكمه الذى تعينا
 بالقطع والظن بغرض ان تسم
 شوافع تراد فاعرفا وقع
 اصحابنا بالفرق بين ما زكن
 بالقطع واجبا متى اتانا
 باسم واجب لذلك السبب
 له ولا باس به متى ذكر
 بنظر الى حصول علما

لنحو قسمين محررين
لانما حصوله اما بان
من غير ان يلزم كل واحد
او انما حصوله يطلب من
فأول فرض كفاية يسم
وكل واحد من القسمين
فحكم فرض لكفاية اتى
كل المخاطبين لكن ان فعل
لاجل ذا سموه باسم فرض
له عن الباقيين يكفى ان حصل
جهازه ودفنه صلوة
وما يكون مثل هذى الصفة
كل المكلفين ليس يلزم
وعمل من قال بذاك نظرا
وما أتى عن بعضهم فى فرض
ليس بشيء حيث ان الكلا
لولا لزومه على الجميع
وثمر الخلاف فى ذا الامر
يلزمهم فرض كفاية فهل
او يعلموا بان بعضا منهم
او انه ليس عليهم حتى
والنور قد صحح فيما لفظه
على اداء فرضهم حتى يصح
وانه لو لم يكن ذاك لزوم

فرض كفاية وفرض عين
يطلب فى الجملة حين يطلب
بعينه مع الطلاب الوارد
كل بعينه وليس يعذرن
والثان فرض العين والكل لازم
حكم له يخصه بالعين
فانه يلزم مهما ثبتا
بعضهم له عن الكل انعزل
كفاية لان فعل البعض
مثل صلوة ميت قد ارتحل
عيدين والجهاد للطفاة
وقيل ان القرض للكفاية
وانما يلزم بعضا منهم
للاكتفا بفعل بعض ان جرى
كفاية فرض اتى للبعض
ان تركوه يكفرون اصلا
ما فسقوا بالترك والتضييع
فيما اذا ما كان اهل مصر
عليهم اداؤه كما جعل
قد قام بالادا كما قد يلزم
يدرون هذا لم يؤدبتا
بانهم عليهم المحافظة
بانه انحط بوجه متضح
تعطيل ما من الفروض قد علم

والفرض للعين حصوله طلب
كالصلوات الخمس مع صيام
فهو على كل بعينه يجب
ولا يصح الاجتزاء فيه
وانقسم الواجب ايضا بالنظر
لواجب معين والثانى
اما الذى عين فهو ما يرى
وانه اكثر واجبات
مما يكون ذلك المأمور به
وواجب غير معين فان
فردا من اشيا خير العبد بان
مثل خصال كن للتكفير
جاء بفعل واحد من كسوة
وخير البارى لنا فى فعل ما
والترك للجميع مما ذكرنا
فنعلم بان واحدا هنا
وان من ذلك تزويج احد
وقال صاحب واصل كل وجب
وقال فى الواجب بعض الفطنا
عند الاله الفرد جل وعلا
وانه يختلفن بالنسبة
وقال فى الواجب بعض من سلف
احكامه لكنه ينحط

من كل واحد بعينه استتب
شهر لنا يعرف بالتمام
بان يؤديه كما منه طلب
بفعل غيره متى ياتيه
الى الذى كان به الله أمر
غير معين على انسان
معلقا بواحد من الورى
كالغسل والوضوء والصلوة
فردا مخصصا بامر واجبه
يكون ما به هناك يؤمرن
يفعل منها ما اراد يفعلن
فان امر الواحد القدير
ومن عتاق او طعام الجملة
شئناه منها اذ علينا الزما
حرمة الهنا وحجرا
من ذاك واجب وما تعينا
اكفاء خاطبين ان كانوا عدد
ويسقطن بواحد ما قد يجب
من ذاك واحد وما تعينا
وذاك ما العبد له قد فعلا
الى المكلفين بالفريضة
لواحد معين لا تختلف
به وبالاخير اذ يخط

المحرم والمكروه

فذاك اما ان يكون طلبا
ليس بجزم فاذا كان طلب
كاكل ميتة وخنزير ودم
ليس بجازم فبمكروها بعد
فذاك ما بالجزم فعليه طلب
ليس بحازم به متى طلب
وقابل المكروه للمندوب
فحكمه بعكس ضد مثبت
وحكم نذب عكس مكروه علم
لدى الوجوب فى الحرام حرما
كذاك فى التكريه شئ يكره
فانه من جملة الالزام
وعند مكروه اليه قد نذب
سائر احكام لنا على هذا
لسنة ومستحب يعلم
كراهة شديدة ان فعلا
لنا دليل بالخصوص ثبتا
عن اكل لحم لسباع فى الفلا
من الطيور قد اتى عن النبى
كراهة خفيفة متى عنا
فى النهى عنه واتى عن احدا
تكريهه يعلم فى الشرع الاغر

وان ما الترك له قد طلبا
بالجزم جا او ان يكون ذا الطلب
تروكه جزما فهذا ما حرم
وان يكن طلاب تركه ورد
وقد علمت ان ما كان وجب
وانما المندوب ما كان الطلب
فالحرم قد قابل للوجوب
وكل واحد من الاربعة
فالحكم فى الوجوب عكس ما حرم
مثاله بان فعلا لسزما
كذاك ما فى النذب مندوب له
كذلك الكف مع الحرام
اما مع الوجوب حرم يجتنب
وعند مندوب فمكروه كذا
ومثلما المندوب قد ينقسم
كذلك المكروه مقسوم الى
وهو الذى فى النهى عنه قد اتى
وذلك كمثّل نهى حصلا
وهكذا ايضا ذوات المخلب
ثم الى ما كان مكروها لنا
وهو الذى لم يك نص وردا
لكن ذاك من ادلة اخر

ومثل البعض لما قد ذكرا
لان ترك كل شيء يندب
ويطلق المكروه فى الكلام
وقسم الاحناف للذى حرم
كراهة التحريم ثم جعلوا
تحريمه من الدليل القاطع
لكل ما تحريمه قد ثبتا
فالفرض فى مقالة الاحناف
وذلك المكروه للتحريم
واختلف الاعلام بالاصول
على جواز ان يحرمننا
هناك من جملة اشيا تعرف
مخيرا فى ترك ما قد طلبا
والقول بالمنع لنا قد نقله
واختلفوا من بعد ذلك الامر
فمنهم المذهب ان المنع
حجتهم ما قد اتى فى الذكر لا
بحيث ان النهى فى الآيات
ومنهم من قال فى المنع هنا
لانما النهى اذا تعلقا
فان يكن باحد الشيئين لا
يقدرن تقبيح كل واحد
فكل واحد هناك يتصف
فيلزم التقبيح لكل هنا

بترك ما قد كان مندوبا يرى
من جملة المكروه هذا يحسب
عندهم ايضا على الحرام
الى حرام ثم مكروه يذم
هذا الحرام اسما لما قد يحصل
والثان اسم عنهم فى الشائع
من طرق الظن متى لهم اتى
مقابل الحرام اذ يوافق
مقابل للواجب المعلوم
حسب الذى نراه فى النقول
فرد ولكن لم يعيننا
ثم يكون ذلك المكلف
اجازه بعض وبعضهم ابنى
امامنا عن معظم المعتزلة
فى الوجه للمنع الذى قد يجرى
من قبل اللغات جاء يسعى
تطع اثميا او كفورا ضللا
عن طاعة الجميع كان اتى
بانه من جهة العقل دنا
بالشيء يقتضى لقبح حقا
بعينه تعليقه قد حصلا
منها على حياله فى الوارد
بما به الآخر قد كان اتصف
مثال ذاك قول قائل لنا

لا تضربن خالد او تكلم
وهكذا لا تضربن محمدا
فانما المنهى فى ذا الحال لا
مهما لواحد هناك تركا
بل واجب عليه فى ذى الحالة
الا ترى بان شخصا لو يقل
او ذاك او هذا لكان المعنى
وان اردت ما عداها لاضرر
ولو يقول احد الثلاثة
ولم يعين ما هناك حره
كقولهم فيمن يطلقنا
فواجب عليه ان يعتزلا
وعن فتى الحاجب قول يوجد
هناك لبيعنه قد فصله
قال وذا كواجب قد خيرا
ما بين واجب به تخير
فانه يصح الامتثال
من جملة وواحد منها وجب
وان ذاك فى المحرمات
ولا يصح ابدا تخيير
ان كان منها واحد قد طلبا
فبين واجب وما يبيع لا
كذاك لا تخيير بين ما يبيع
وهكذا لانه ان خيرا

سعيد او محمدا لا تكرم
او خالد او عامر المسددا
يعد فيما عندهم ممثلا
والآخرين لم يكن ليتركا
ان يتركن جميع ذى الثلاثة
لاتأخذن هذا القميص يا رجل
دعهن لا تأخذ لكلتها
فى اخذه عليك قل او كثر
حرمة عليك فى المقالة
صارت جميعها بذا محرمة
احدى النساء ولم يعيننا
جميعهن للذى قد فعلا
يجوز ان يحرم من واحد
خلفا لما يقوله المعتزله
وقد عرفت الفرق فيما غبرا
وبين ما كان حراما يحجر
بفعل واحد على ما قالوا
ليس بعينه بذا نص الكتب
ليس يصح ابدا ان ياتى
ما بين فعلين ولا يصير
وذلك الآخر لما يطلب
يصح تخيير بذا قال الاولى
وبين ما كان حراما متضح
ما بين ما ذكرته وما ترى

تسقط حرمة الحرام وغدا
وهكذا ايجاب واجب سقط
كذلك التخيير ايضا لا يصح
وهكذا ما بين مكروه وما
لان بالتخيير ما بينهما
وهكذا الزام واجب سما
وانه فى العقل لا يصح ان
ولا ثواب لا ولا عقاب
مع عدم الثواب والعقاب

من المباح فعله طول المدا
فلا يكون واجب فى الناس قط
ما بين واجب ومندوب وضح
كان علينا فعله محرما
يسقط تحريم لما قد حرما
فامتنع التخيير ما بينهما
يكلف العباد ربى ذو المنن
لانما التكليف لا يصاب
وها هنا تمام هذا الباب

بيان اقسام الرخصة

ياتى على نوعين حكم الرخصة
اما الحقيقية فى التبيين
وواحد انسب بالتسمية
فاول النوعين من ذا الامر
على لسان مكره يئن
وهكذا افطاره فى شهر
ومثلما فى ترك خائف على
كذا فى تناول مال
فهذه الاشياء فى الاصول
وللذى اكره فذ ابيحت
بشرط ان يضمن ما قد اتلفا
فكان اطلاق لاسم الرخصة
حقيقة لديهم انسب من

حقيقة ثم مجاز مثبت
فانها تاتى على نوعين
قالوا من الآخر باسم الرخصة
كمثل اجرا كلمة بكفر
والقلب بالايمان مطمئن
صيامه على سبيل الجبر
نفس له الامر بعرف حصلا
غير لاجل ضرر فى الحال
جميعها من جملة المحظول
برخصة من ربنا ذى المننة
من مال غيره ضمانا بالوفا
على الذى قلناه فى ذى الصورة
اطلاقها على سوى ما قد زكن

وحكم ذا النوع ثبوت الاجر
وتارك الرخصة حتى هلكا
لانه لنفسه قد بذلا
والثان من انواع تلك الرخصة
فنحو فطر كان للمسافر
وحكم هذا النوع عن ائمتي
اولى فيندبن ترك الرخصة
بتركها ضعفا عن الطاعات
فانه فيما نرى يندب له
وان يخف بتركه للرخصة
فالاخذ بالرخصة واجب هنا
اما المجازية فهي تاتي
فواحد اتم من سواه
وذاك ما قد حط عنا من ثقل
مثل اشتراط قتل من قد تاب في
كمثلما دل عليه فاقتلوا
فاله ذو الآلاء عنا رفعا
على الذي من قبلنا وما اشترط
فكان رفعه بنسبة لنا
وقيل ان الاصل في اتباع
فالطيبات حرمت عليهم
وهم بخمسين صلوة الزموا
ثم الزكوة ربع الاموال
ومن جناية واحداث فما

لاخذ بالعزم في ذا الامر
محتسبا وصابرا هنالك
لكي يقيم دين ربي ذي العلى
وهي التي جاءت على الحقيقة
في شهر صومه لاجل السفر
فان اخذا فيه بالعزيمة
ان لم يخف ضعفا به في القوة
فان يخف ضعفا به قد ياتي
ان ياخذن برخصة محصلة
ضرا على النفس ونيل شدة
عليه دفع الضررهما امكنا
ايضا على نوعين في الصفات
للعبء من حقيقة تراه
قد كان مشروعا على القوم الاول
صحة توبة له متى يفى
انفسكم ذلك خير يحصل
بفضله هذا الذي قد شرعا
جل علينا ذاك فيما كان خط
لرخصة حاصلة من ربنا
موسى على عشرة انواع
بما من الذنوب كانوا اجترموا
في اليوم والليلة فرضا يبرم
توخذ منهم على كمال
لهم مطهر سوى مسيس ما

وهكذا صلاتهم تمتنع
والاكل بعد النوم فى الصيام
ويحرمن عليهم كالاكل
وهكذا قبول قربانهم
احراقه بالنار تنزلنا
وحسناتهم تكون واحدة
وان من منهم لذنوب اذنبوا
ما كان قد اذنبه من ذنوب
فهذه عشرة اشياء تعد
وانما ذا النوع عد من رخص
لما يكن لحد هذى الرخصة
فانه وان يكن لنا شرع
اى الذى لآل اسرائيلا
فشعره لنا اخيرا اذ شرع
لكنه توسعة من ذى العلى
وحكمه وجوب تركه فلا
فذلك الترخص الذى شرع
والثان من انواع هذى الرخصة
فذاك ما يكون فعله شرع
من دون بعض مثل قصر كونا
ان نحن قد كنا بحال السفر
والاكل من ميت ومن دم ومن
فى حالة الضرر لما تدريه
وغير مشروع بحال السعة

فى غير مسجد لهم يوقع
عليهم من جملة الحرام
من بعد نومهم جماع الاهل
علامة له لديهم ترسم
من السماء ثم تحرقنا
بمثلها وما هناك زائده
بالليل يصبحن وكان كتبوا
بباب داره بامر الرب
وهى التى بالاصر تدعى وتحذ
مجازهم لانه فيما ينص
مستكملا كمثما قد اتت
شرعا سوى الشرع الذى قلوقع
انزله رب العلى تنزيلا
ليس بمبنى على عذر يقع
لنا وتيسير ولطف حصلا
يحل لامرء به ان يعمل
فيه علينا واجب ان نتبع
وهى التى الى المجاز انتمت
فى البعض من مواضع لنا يقع
فى هذه الصلوة مشروع لنا
وغير مشروع لنا فى الحضر
لحم الخنازير لنا قد يشرعن
الا الذى اضطرر ثم اليه
لاجل ما قد جاءنا فى الآية

اي حرمت عليكم الميتة مع
وحكم هذا النوع فيما قد ينص
فى الموضع الذى به قد يشرع
من كان مضطرا من اكل الميتة
لكان هالكا مع الله الحكم
وان هذا قاتل للنفس
وان يكن فى غير وقت الرخصة
وذلك اتمام الصلوة فى الحضر
من لحم خنزير ومن دم معه
وان بعض فقهاء الامة
لاسهل القولين فى مسائل
وذلك منهم نظر لسعة
بنظر الى الذى قد قابله
فان اطلاق اسم رخصة على
وحكمه وجوب ان يؤخذ به
فى رأى اهل الاجتهاد دون ما
كذا جواز الاخذ للمقلد
لنحو ترجيح ادلة ترى

دم الى آخر ما هنا شرع
وجوب ان يؤخذ فيه بالرخص
ترخص حتى ولو يمتنع
حتى هوى جوعا على الميتة
لقوله لا تقتلوا انفسكم
يعد فى الشرع بدون لبس
فواجب تاخذ بالعزيمة
كذا اجتناب ميتة وما ذكر
ونحو ما قلناه فى حال السعة
ليطلقون اسم هذى الرخصة
قد نشأت من اجتهاد حاصل
ذاك ويسره على ذى الامة
من سائر الاقوال حول المسئلة
ذاك مجاز وهو بالعرف انجلى
اذا الصواب قد بدا بجانبه
يقابلنه من مقال ابرما
به اذا لم يك هذا يهتدى
كذا لتصحيح لاقوال الذرى

مبحث الحكم الوضعى

وهو الذى الشارع كان خطا
او علة للشئ من احكام
من الوجوب الندب والاباحة
فاثر الخطاب ان كان جرى

علامة وسببا او شرطا
هذى التكليف على الانام
وغيرها والحرم والكراهة
حكما من التكليف فى هذا الورى

نحو اقيموا للصلوة وكذا
سمى فى اصطلاحهم تكليفى
وان يكن ثبوت وصف عللا
لذلك او علامة عليه
فانه لاجل ما هنا رسم
وقسم الوضعى نحو خمسة
وسببية وكون ما ذكر
فتلكم العلة مهما كانت
فهى تسمى مقتضى كالسكر
وان تكن للحكم شيئا رافعا
كالحيض فهو رافع اذ اطرا
وكل واحد من الخمسة له
والركن ما الشئ به تقوما
وذلك كالاقرار بالشهادة
فانه للتم للايمان
اصحابنا وقال بعض العلما
تكبيرة الاحرام فى الصلوة
ونحو ما قلناه فى هذا الصدد
ليس يقوم ذلك الذى شرع
فليس ايمان لمن يمتنع
ولا صلوة للذى ما أحرم
والعلة الوصف الذى يؤثر
وذلك كمثّل تأثير جرى
والعقد للنكاح فى جواز ان

أتوا الزكوة والذى على هذا
لما علمته من الموصوف
لحكمنا او سببا قد حصلا
او كان شرطاً لوجود فيه
بحكم وضعى لدينا قد يسم
ركنية عليه شرطية
علامة فتلك خمسة تقرر
موجبة للحكم حيث جاءت
لذلك التحريم حيث يجرى
فانها هنا تسمى مانعا
وجوب صوم وصلوة للورى
حد به يعرفه من حصله
وبانتفائه غدا منه دما
بالله والمبعوث بالهداية
ركن لدى الجمهور من اعيان
ذلك شرط للتمام لزما
وركعة من صلوات تأتى
فهذه الاشياء اركان تعد
الا بها كمثلا كانت تقع
من التشهد الذى قد نسمع
وهكذا فى كل ما قد رسما
بنفسه فى الحكم حين يصدر
للبيع فى الملك الذى تقررا
يستمتعن من بعد عقد قد زكن

فى ذلك القصاص حين يفرض
 بانما العلة دون مريية
 فى الحكم والاسباب لن تؤثر
 وفرق البعض من الائمة
 باوجه ثلاثة فى الكتب
 تختص بالذى لحكم من محل
 بانما الزنى الذى قد يحجر
 فيما لذك الجلد كان من محل
 وما لذك من نظير قد كثر
 الا ترى وقت صلوة يعلم
 بحاصل كالوقت للزكاة
 يحصل فيما قد روته الكتب
 وجدوب صوم وله مسبب
 لواحد قالوا بدون مين
 تسلتزم تكرر ا قد حصلا
 خلاف ما من سبب تبينا
 مثل دلو ك لصلوة تلزم
 تكرر فى مواضع ترد
 والسبب الذى له قد نذكر
 الا مكررا بحيث حلا
 يشتركن فيها على قول الاولى
 مع مانع تخصيصها بدون شك
 ان جاء بالعد وان والتعدى
 تشاركوا فى حكمه الذى عهد

وهكذا تأخير قتل يعرض
 والفرق بين سبب والعلة
 تؤثرن بلا وساطة ترى
 بدون ما واسطة من علة
 ما بين علة وبين السبب
 اولها بان هذه العلة
 باينما اتت الست تنظر
 لما غدا للجلد علة حصل
 كذا فى القصاص قتل قد ذكر
 وذاك فى الاسباب ليس يلزم
 لم يك فى محل ذى الصلوة
 وبحل الحكم هذا السبب
 كرؤية الهلال فهى سبب
 وانما المحل فى هذين
 الثان ان هذه العلة لا
 وذلك كمثلى قتل والزنى
 فانه لذلك مستلزم
 معناه ان هذه العلة قد
 وممره تاتى ولا تكرر
 لا ياتين فى مكان اصلا
 ثالثها بانما العلة لا
 الا وفى ذا الحكم ايضا يشترك
 الا ترى بأن قتل العمى
 ان يشترك فيه جماعة فقد

وهو الوجوب للقصاص وكذا خلاف اسباب ففيها يشترك الا ترى ان دخول وقت لا يقتضى وجوبها قالوا على كذاك حول الحول فى الزكوة وهذه الفروق انما تنص وللاصوليين فى هذا السبب احدها اخص والثانى اعم بانما الاسباب تطلقن على من علة علامة شرط جرى فان كل واحد مما هنا اما اخص الاصطلاحين على فالسبب الوصف الذى قد يوصل كالامر بالسرقه موصل الى اى فعل مأمور ومثل الامر وكذا لالة على حصن العدو موصلة للحكم بالواسطة وذلك المدلول والواسطة والسبب المذكور قد يضم ولا يضم فى مواضع اخر فانها ليست تكون الا حتى ولو فارقها وانحلا وذلكم من الفروق لامرا فالسبب المذكور نوعان علم

جميع ما كان على هذا الحذا من لم يكن فى حكمها قد اشترك هذى الصلوة حينما قد ياتى كل امرئ مكلف من الملا لا يقتضى الوجوب حين ياتى ما بين علة واسباب تخص قال اصطلاحان وهاك ما كتب اما الاعم فبحسب ما رسم جميع احكام لوضع تجعللا وسبب اخص فيما ذكرنا فهو يسمى سببا تعيننا ما جاء فى آثار من كان خلا للحكم عن واسطة قد تجعل ذلك عن واسطة لن تجهلا بالقطع للطرق وفعل النكر فهذه الاشياء حيث توجد اى فعل مأمور بهذى الصفة للحكم فيما قد اتانا علة اليه فى مواضع ذا الحكم اليه لا كالعلة التى ذكر وحكمها ضم اليها قبللا لالة ليست تكون اصلا ما بين علة واسباب ترى نوع اليه حكمه ليس يضم

وذلك هو السبب الحقيقى
وذلك مثل النقب للجدار
ليس بضامن لديهم الا
حتى ولو قد جاء لص فعقد
لا يضمن الناقب ما قد اخذا
على الذى كان لذلك سرقا
كذلك لا يضمن من قد أمرا
والقطع للطريق الا ان يكن
بل انما ضمان ذلكم على
كذلك لا يشرك من دل على
هناك من غنائم ما لم يكن
اما الذى الحكم اليه قد يضم
فانه كمثل حفر البئر
فحافر البئر كذلك ضمنا
فانه لو آدمي وقعنا
لكان ضامنا لذلك الواقع
فالحفر للبئر الذى قد اعطبا
لكنه قد جاء من واسطة
فذلك الوقوع فى البئر غدا
والحفر للبئر هناك السبب
والحكم قد ضم بهذى الصورة
لكونه مشابها للعلة
وهكذا قيادة البهيمة
كذلك قطع الحبل للقنديل

عند اولى العرفان والتحقيق
فناقب الجدار فى الآثار
لقيمة النقب الذى قد حلا
من ذلك النقب وحاز ما وجد
داخله بل انما ضمان ذا
ويضمن الناقب ما قد فتقا
لبالغ بسرقة من الورى
ذلك سلطانا على من يامن
من كان فاعلا له من الملا
حصن العدو الجند فيما حصلا
عندهم فى الحرب حين تضرمن
وسبب المجاز يدعى عندهم
تعديا كان بملك الغير
ما اتلف البئر وما تكونا
او حيوان وهناك صرعا
من حفر البئر بذى المواضع
لتلف التالف صار سببا
وقوع واقع بتلك الحفرة
لذا التلاف علة مذ وجدا
لما من التلاف كان والعطب
للسبب المذكور دون شبهة
هناك فى التأثير فى ذى الصفة
وسوقها ايضا كهذى الصورة
وما اتى من ذلك للقبيل

فهذه اسباب دون ما جدل
فذلك الحكم لها يضم
فيضمنن قائد البهيمة
بمقدم لكون سوقه جعل
الى تلاف ما هناك تلفا
وهكذا يضمن من قد قطعاً
يضمن للقنديل ان قطع وصف
وان يكن اتلافه اتاه
والشرط فهو ما عليه وقفاً
وذاك كالوضوء شرط آتى
فان يكن لم يوجد الوضوء لم
وقد يكون الشرط شرطاً ثبثاً
وقد يكون ذاك شرطاً يرمى
مثال ما يكون للوجود
العقل فيما جاء والولاية
فعلة الملك لبيع اتضح
ولا وجود قط للعقل الاصح
وذاك فيما عندهم فهو يسم
مثال ما يكون للتأثير
فانه شرط لتأثير الزنى
اما العلامة التى هنا نصف
وذاك كالتكبير فى الصلوة
وكان قد دل على انتقال
وهذه علامة عندهم

لكنها تشابهن للعلل
كعلل لها يضم الحكم
وسائق ما اتلفت للقيمة
وقودها كباعث لها حصل
يغرمه جميعه على الوفا
حبلاً لقنديل ومنه وقعا
لحبله اشر فى نفس التلف
من جهة الوقوع من اعلاه
وجود حكم وانتفى بالانتفا
عندهم لصحة الصلوة
توجد لها من صحة بل تنهدم
على وجود علة حيث اتى
لاجل تأثير لها فى الحكم
شرطاً على قولهم السديد
فى البيع والنكاح بحيث يثبت
والحل للوطى هى العقد الاصح
الالدى عقل ولاية تصح
محل علة وشرطاً الا تم
شرطاً كاحصان بهذى الحور
فى الحد بالرجم الذى تعينا
فانها وصف عن الحكم كشف
فانه علامة ان ياتى
فى ذاك من حال لنحو حال
خالصة فيما رويناه عنهم

شرط كاحصان لرجم عنا
علامة على اللقوق فى النسب
وتأتين علامة فيما نجد
فى علل الشرع التى تقدما
تدرى بها احكام شرعنا الاتم
وبين ما يعرف بالعلامة
هناك من وجه وذاك انما
وبعضها ليس كذا ان حصلا
فالبعض من ذاك علامات جعل
والباب قد تم بتيسير الصمد

وقد نجى علامة بمعنى
وكو لادة لمولود يدب
باحد على فراشه ولد
اى بمعنى علة كمثما
فانما تلك امارات تسم
فان بين العلة الشرعية
قالوا خصوص وعموم علما
بعض العلامات يكون عللا
وهكذا الكلام ايضا فى العلل
وبعضها ليست علامات تعد

بيان الحاكم

بحسن شىء وبقبح لازم
بانما الحاكم فى ذى المسئلة
اما مؤكدا لحكم انجرم
وحرمة الضلال والكفران
خفى على العقل هنا وانبهما
بينها الشرع على الوجه الاسد
على وفاق مقتضى الافهام
مصلحة فقط حيث بانا
مفسدة فقط فهو يحرم
قد رجحت مصلحة فى الصفة
مفسدة فذاك مكروه وضح
فذا هو المباح للعيان

واختلفت امتنا فى الحاكم
فذهبت جماعة المعتزلة
عقل الفتى وانما الشرع الاتم
وذاك كالوجوب للايمان
او انه مبين جاء لما
مثل وظائف العبادات فقد
وضبطوا لخسة الاحكام
قالوا بان الشىء مهما كانا
فان ذاك واجب وان يكن
وان تكن فيه على المفسدة
فذاك مندوب وان فيه رجح
وان تساوى عنده الامران

وقال نور الدين ايضا وذهب
بانما الحاكم شرعنا الاتم
يتضح له لدى الخطاب
فليس من حسن لديهم ابدا
وليس من قبح هنا توضحا
بيان ما قلناه ان حسنا
فان معناه بهذا الباب
لفاعل الحسن من الامور
كذاك الاستحقاق للعذاب
وليس للعقل توصل الى
واجتج صحت واصل طرا على
بجملة من الامور ترسم
اما الحقيقي فما عنهم علم
والقبح ما صح ثبوت الذم قط
وهكذا ثبوت مدح لم يصح
من عقل قوم لم يكونوا اهلا
من غيره ونعلمن يقينا
من نحو من يدعون بالبراهمة
جوابه بان تحسين الحسن
من غير اهل الشرع انما عرض
منهم وما يخالفنه فهم
وهكذا يقبحون ايضا
لا باعتبار الحسن والقبح اللذا
فمن هنا تراهم فى القبح

جمهورنا والاشعريون النجب
والعقل آلة لفهم ما انهم
ما من خطأ كان ومن صواب
الا الذى حسنه شرع الهدى
الا الذى الشرع له قد قبحا
وقبحا النزاع فيها عنا
ثبوت مدح درك الثواب
كذا ثبوت الذم والتعيير
لفاعل القبح وكل عاب
اثبات هذا الحكم لو كان علا
ثبوت ما كانوا ادعوه اولا
منها حقيقى ومنها ملزم
لو لم يكن بالحسن بعقلنا حكم
لفاعل القبيح اذ منه فرط
لفاعل الحسن متى منه اتضح
شرع ولا يدرون ما قد حلا
بان ذاك ثابت لدينا
وهكذا الدهرية المراغمة
كذاك تقبيح قبيح ان يكن
بحسب ما يوافقن للغرض
يحسنون ما يوافقنهم
ما وافق الاغراض اذ لم يرضى
هما محل لنزاع نفذا
والحسن قد تخالفوا والمدح

يحسنن هؤلاء ما غدا
اما الذى قالوه فى الالزام
على ثبوت الحكم للعقول
هنا بوجهين فاما الاول
فانه يلزم من ذا الحال
بيانه لو الرسول قد نطق
انظر الى معجزتى وحقى
فانه لو لم يك العقل حكم
كان له يقول لست انظر
وغير لازم علي ذلكا
جواب هذا انما هذا النظر
فذاك شرط لحصول العلم
لا لثبوت حكمه قالوا على
فحكمه يثبت حين ابرزه
على يديه وسواء نظروا
وانه لولا الذى قلنا لزم
فى معجز الرسول اعراضا وقع
وذلك شئ بطله تيقنا
الثان لو لم يكن العقل حكم
من صفة الله العلى العالى
كمثل تجويز لاقوال الكذب
وذلك شئ بطله قد ظهرا
جوابه بان ما قد نسمع
وانما نمنع ان يكونا

يستقبحنه او لاك ابدا
فهم ليجتجون فى المقام
من طرق الالزام والمعقول
لو لم يك الحاكم عقلا يحصل
اقحام رسل الله ذى الجلال
لاحد من الورى بوجه حق
لتعرفن عند ذاك صدقى
عليه ان ينظر فى المعجز ثم
فى ذاك حتى يلزمنى النظر
قطعا الى ان اعرفن صدقكا
فى معجز من الرسول قد صدر
باننه الرسول دون وهم
من كان ذلكم اليهم مرسلا
عليهم عند ظهور المعجزة
فى شانها ام انهم لم ينظروا
عذر لمن لم ينظرن من الامم
او لعناد لهم وما اتبع
وبان بالاجماع ممن قبلنا
يلزمنا تجويز ممنوع علم
فيلزم الحصول للمحال
والجهل من صفات عجز ونصب
وهو على الله محال ان يرى
ليس هو الحكم الذى قد يمنع
للعقل حكم ثابت علينا

عليه قد ترتب الثواب
وذلك الالتزام فيه نقطع
وقال نور الدين نحن نعلن
للحق لكن هذه لم تكن
فالأوجب العقلى فيما قد نرى
فى الذهن كالوجود لله الاجل
وما من العقل امتناعه بدا
وجوده قط على الانهان
لله ذى الآلاء والجلال
فكل ما قلنا غدا محالا
والجائز العقلى ما تصورا
كمثل ايجاد المخلوقات
فحكمنا العقلى ثابت غدا
وذاك بالاجماع والنزاع فى
من جهة العقل فنحن لا نرى
وقد مضى بان بعض الصحب قد
فى البعض من مواضع قد بينا
اما اذا ما ورد الشرع فلا
وقال نور الدين لو قد ثبتا
بالحسن والقبح لكان لازما
اذ شان حكم العقل لا ينتقل
بل حالة واحدة يلزم لن
قال ونحن الحسن والقبح نرى
فقد يكون الحسن فى بعض الصور

من ربنا وهكذا العقاب
بانه بدون شك يمنع
للعقل احكاما بها يبرهن
احكام شرع الواحد المهيمن
مالم يكن عدمه تصورا
وكتبوت لكمال الله جل
فذاك مالم يتصور ابدا
مثل وجود لشريك ثانى
وكصفات النقص فى الاحوال
فى حقه سبحانه تعالى
وجوده والعدم فى ذهن الورى
وهكذا اعدامها بالذات
لو لم يكن شرع به قد وردا
ثبوت احكام لشرعنا الوفى
اثباتها بالعقل لو قد كبرا
اثبت حكم الشرع بالعقل الاسد
وذاك مع عدم ورود شرعنا
حكم لديهم لسواه جعلنا
بانما للعقل حكم قد انى
ما عقلنا به يكون حاكما
من حالة لحالة تبدل
يصح ان ينفك عنها او يمين
ينتقلان باختلاف قد جرى
فبحاكما يكون فى صدق الخبر

او قتل مؤمن زكى طيب
فالصدق محمود بدون مين
لانما الضربه تكونا
ان كان قد ادى لامر طيب
او لبني من ضرار واذى
لكنه فى هذه الحال حسن
من جهة العقل لنا يلوح
من حالة لحالة مبدلا
كشان احكام من العقل الاتم

ان كان قد ادى الى قتل نبى
او لاذى يكون فى هذين
لكنه صار قبيحا ها هنا
وهكذا كلا منا فى الكذب
ككونه لمومن قد انتقذا
فانما الكذب قبيح حيث عن
فلو يكون الحسن والقبيح
لما رأينا حكمهن انتقلا
وحالة واحدة كان لزم

المحكوم به

اعنى خطاب شارع تحققا
منقسم تاتييك بالتمام
لله لا لغيره ممن خلق
اعنى اصولا وفروعا تاتي
مصالح توقف للقيوم
ايضا اضيفت للعلى العالى
ولعموم نفعها على البشر
بها فانه الغنى الارفع
للخلق وحدهم فقط ذا يرى
ومثل ملك للرقاب يجرى
ما كان مغصوبا على انسان
كحد قذف وقصاص لزم
عن المعاصى كن رادعين

وذاك ما به الخطاب علقا
وهو الى ثلاثة اقسام
لانه اما بان يكون حق
مثل العبادات المنوعات
كذاك اموال على عموم
فانها حق لذى الجلال
لعظم ما كان لها من الخطر
لا انه سبحانه منتفع
او انه يكون حقا ظهرا
كمثل تحريم لمال الغير
والمالك للمتعة مع ضمان
او انه مشترك بينهما
فانه من حيث ان ذين

وزاجرين عن فواحش الورى
ومن جناب ان حد من قذف
فذلك حق للعباد رسما
من حيث حفظه لبنية البشر
لكن فى الاول حق ربنا
لذا لا يسقط عمن قذفا
وذاك من بعد قيام الحجة
وفى القصاص الحق للعباد
لاجل ذاك العفو فيه وقعا
ويورثن بخلاف الأول
والحق لله على انواع
فان من ذلك ما كان اتى
وذا هو الايمان بالله العلى
ملائك والكتب المطهرة
ضابط ما قلناه فى المذكور
نعلم من شرع الاله البارى
ومن حقوق ربنا مولى الورى
وذاك كالصيام والصلوة
وما لها كان من الوظائف
وانما سمي بالفروع
لانما صحتها تبني على
فلا صلوة ابدا لمن لا
كذا الكلام فى البواقي علنا
وان من ذاك عبادة ترى

فذاك حق للاله ظهرا
يدفع للعار عن الذى قذف
كذلك القصاص حيث لزما
فذاك حق للعباد قد ظهر
ارجح من حق العباد علنا
حد لو المقدوف عنه قد عفا
بما ذكرناه مع الأئمة
قد صار راجحا بلا عناد
ممن له الحق اذا ما وضعنا
فالقذف لا ميراث فيه للولى
ياتى ستأتيك على اتساع
من جهة اعتقادنا وثبتنا
وبرسوله الامين الافضل
ورسله ايضا ويوم الآخرة
ايماننا بما من الامور
ضرورة بدون ما انكار
فروع ما من العبادات ترى
والحج والجهاد والزكاة
من اول الى تمامها يفى
هذى العبادات على التنوع
حصول ايمان بربى ذى العلى
ايمان عنده يكون حلا
فكان الايمان لها اصلا هنا
وكان فيها مونة على الورى

وذلكم مثل زكوة الفطر
فيها كثيرة كاسم الصدقة
لصائم مع اشتراط النية
ونحو ما قلناه في ذى الحالة
وانه لاجل ما فيها اتى
لم يشترط في هذه القضية
تلك التى تشترط فى العبادة
فى مال ذى الصبى وذى الجنون
ذاك اعتبار منهم لجانب
ثم مؤونة وفيها تجرى
مرادهم به زكاة ارض
وانه يكون ما قد جاء
من اهل ذمة ومنها مؤن
مثل الخراج وهو ما قد يؤخذ
وغير جزية من الاموال
وان من ذاك حقوقا تعلم
بين العبادات مع العقوبة
فان فى ادائها كما رسم
لانما ادائها بما غدا
وذا هو الصيام والتحرير
لزومها بطرق اغناء بدا
بنفسه من غير ان تستوفى
والشرع ما فوض للمكلف
يقيم شيئاً من عقوبات على

حيث جهات قربة للبر
وكونها طهارة محققة
حال ادائها لقصد القربة
من الامارات على العبادة
اى من معانى مؤنة وثبتا
لها كمال كان للاهلية
فتلزم من اجل هذى الصفة
ان كان مال وغنى لذين
مؤونة كذاك عن اناجب
عبادة كمثما فى العشر
لمسلم واخذهم للغرض
عبادة لا يؤخذ ابتداء
فيها عقوبة لهم تكون
من جزية من اهل عهد ينفذ
مما عليه صالحوا بحال
وانها دائرة لديهم
وهى صنوف تلكم الكفارة
معنى عبادة لربنا الحكم
محض عبادة وقربة بدا
كذاك اطعام لهم مذكور
وامر من كانت عليه بالادا
من عنده كرها اتى وعقفا
لو انه فى الناس خير منصف
نفس له بل ذلكم قد جعل

الى الأئمة السراة الغر
وفى وجوبها بهذا الشأن
لأنها لم تلزم الا جزا
لاجل ذاك سميت كفارة
ولم تجب على الذى قد سببا
لانما الكفارة المقررة
ليست جزاء ما بدا من سبب
اذ فعله من حيث هو فعله
لأنه فى هذه الامور
وان من ذلك حقا قائما
من غير ان يعتلن بذمة
كخمس يوخذ من غنائم
اذ الجهاد حق مولى المنة
ومنه فيما قد نراه خالص
ذلك فالكمال منه ما وقع
طرقا وحد من زنى ومن سرق
وانها محض عقوبة على
وانها لكونها حقا غدا
لا تسقطن بالعفو عنها ابدا
وكونها عقوبة فلا يلى
او احد يقوم فى مقامه
وناقص النوعين ما يكون من
كمثل حرمان لمن قد قتل
فانما حرمان من قد قتل

له يقيمون بطرق الجبر
معنى عقوبة على الانسان
محظور فعلها هنا قد ابرزا
اذ للمعاصى اصبحت ستارة
كحافر البير لمن فيها كبا
جزاء ما كان من المباشرة
وهكذا لا تلزم على الصبى
فانه لا يوجب الجزاء له
لايوصفن بحالة التقصير
بنفسه اى ثابتا ودائما
عبد يؤديه بطرق الطاعة
ومن معادن بامر جازم
اعزاز دينه واعلا الكلمة
عقوبة وكامل وناقص
فى نفس جان مثل حد من قطع
وشارب فكلها لله حق
من قد غدا لذى الامور فاعلا
لله جل خالصا فيمن عدا
من العباد ان عفوا عما بدا
لامرها غير الامام الاكمل
ينفذ ما يكون من احكامه
ذلك فى اموال جان لا البدن
ميراثه الذى له قد حصلا
موروته حق لربى ذى العلى

توريثه من مال ذاك المرتدى
منزلة الغرم على من قتل
وراد عاله من العصيان
بقتله الذى له قد فعلا

فلا يصح ابدا لاحد
وانه يكون هذا حصلا
صار عقوبة لذاك الجانى
ومن تعجل لارث حصلا

المحكوم عليه

من حمل التكليف من هذا الملا
صفات تكليف وتعرفنا
فى بدن وعقله تبين
فهى بلوغ عقله مع شكله
ثم كمال قوة الابدان له
وان ذا الوصف الذى نبديه
عند الاصوليين من ائمة
فهو لتكليف يكون املا
شئ فعنه قد غدا منهدما
لذلك الناقص مما وجبا
اغدارنا كسفر اسقام
يفقد راسا منه حيث انحلا
يرفع راساعنه بالكمال
اى قوة العقل بها كان خفا
قد جعل الشارع لما بينا
وهو البلوغ فالذى وافى الحلم
فى عقله حدا به التكليف حل
خلاف ما عليه حاله استقر

وحكمنا الشرعى واجب على
وهو الذى عليه توجدنا
وهى كمال قوة تكون
اما كمال قوة فى عقله
فى مبلغ العقول تلك الكاملة
فهى تمام صحة عليه
فهو الذى يعرف بالاهلية
فمن به الوصفان كانا حلا
وكل من يسقط عنه منهما
من ثقل التكليف ما قد ناسبا
كمثلما يشرع فى احكام
وغيرها حتى لو ان العقل
فذلك التكليف فى ذى الحال
وحيثما فى عقل من قد كلفا
لايدركن حد كمالها لنا
علامة كاشفة لما انبهم
منا عرفنا انه لقد وصل
الا اذا كان لنا منه ظهر

فاننا نعطيه حكم ما بدا
فصحة العقل معا والجسم
وذلك البلوغ مهما وصله
وحيث ان فى بلوغه خفا
فنصبوا له علامة ترى
كحلم ثم نبات فى الشعر
ونحوها وللصبي قبلا
لها فمنها ماله يكون
من ذاك ما من الوصايا قد سطر
وتبين انسابه فيلحق
ويثبت الارث له فترفع
حتى يبين بعد ذاك اذكر
فكل ذى الاحكام تثبتا
وما عليه قط شئ وجبا
حتى اذا من ذلك البطن عفت
منها ذكوة الفطر صاع قد علم
وما اليه اضطر من قوت وما
من اقربين وممالك له
ويثبتن له الزواج والشرأ
فيخرج الولي من مال الصبي
وان يكن له وصى من اب
على وفاق ما به الشرع امر
من قبل ان يبلغ شئ قد زكن
والاعتقاديات لكن يؤمر

من امر حاله لنا لا ازيدا
شرطان للتكليف دون وهم
يدلنا على كمال العقل له
قد جعلوا لذاك ما قد كشفنا
ظاهرة تبين عما استترا
تكعب التديين حيض منقجر
بلوغه احكام صار اهلا
وهو ببطن امه مخزون
يثبت للابن ولو فى البطن قر
بابه فى بطنها ويعلق
اموال موروث له قتمنع
ام ابنة ويعرفن ما الخبر
للطفل حينما يحل البطننا
ما دام فى داخلها محتجبا
توجهت اليه احكام تعد
ثم زكاة المال حسبما رسم
من نفقات من يعول الزما
وزوجة وكل من قد عاله
بالعقد من وليه قد صدرا
ما يلزمن فى ماله والنشب
فيخرجن الوبي عن هذا الصبي
وما عليه لو له الجسم كبر
من العبادات التى على البدن
ولييه المودب المسيطر

يمرّنه على أفعال
ويشرحن معالم الاسلام
يعلمنه الصلوة ان وصل
ويضربنه على الترك متى
وانه لو الصلوة تركا
ما صح ان يوصف في ذا الحال
كذاك لا يصح في ذا الحال
ان كان في توحيده قد اهملا
لانه مع ذلك الموصوف
وكل من لم يك بالمكلف
نعم عليه تجرين في الحال
بتبع لابسويه جارى
يلقى عليه السبى في الغنائم
ويقتلن ايضا اذا ما قاتلا
وصار اهلا للعبادات متى
الاعتقادية والفعلية
اداء ما كان عليه وجبا
كان اعتقادا ذاك او فعلا وقد
احكام حال كائن عليه من

ما كان طاعة لذى الجلال
له لينشا طيب المقام
سبعا من السنين عدا قد كمل
وافى لعشر بعداد ثبّتا
او صومه او ما كنحو ذلكا
بالفسق والفجور والضلال
يوصف بالشرك بذى الجلال
للاعتقاد وغدا معطلا
لم يبلغن الحد للتكليف
لا يوصفن بالشرك والتعجرف
احكام اهل الشرك والضلال
وهكذا ايضا لحكم الدار
ويقسمن في جملة المقاسم
في حال حرب للعدى وصاولا
ما كان وافى حلما هذا الفتى
ولازم عليه دون مهلة
وترك ما عنه نهى مجتبيا
يجرى عليه بعد ذلك الامد
كفر واسلام وكل ما زكن

العوارض التي تعتري الاهلية

نوعان قد جاءت بنعتها الصحف
اداءنا لواجب العبادة
عن الصلاحية في العبد هنا

وهذه الاهلية التي نصف
اهليه الوجوب مع اهلية
وتلكم الاولى عبارة لنا

ان يتعلقن عليه ابدا
مثل وجوب لصلاتنا على
حتى عليهما قضاؤها وجب
وكوجوب لصيام قدرا
حتى قضاؤه عليه قد لازم
وهذه اهلية الاداء
عن كون هذا العبد صالحا لئن
وتلكم الاولى اعم مطلقا
لانها تكون حين تلزم
حتى الصبى تتعلقنا
ونحوها وهكذا المجنون
وهذه اهلية الاداء لن
لذلك الاداء كما قد يفرض
كصغر وكجنون جهل
والنوم والنسيان والمحاض
كذلك الخطا واغماء سفر
وكل واحد له احكام
فللجنون عنه حكم الصغر
ويسقط النسيان في الوجود
ان لم يك الناسى مقصرا اتى
صلاته او صومه او نحوذا
وليس من كفارة عليه
اما ولو قصر في تأدية
فلازم عليه حين قصرا

حكم الخطاب حيثما كان بدا
من نام او من قد نسيها زاهلا
لم يعذرا بالنوم حينما وثب
على مسافر اذا ما افطرا
كذات حيض ونفاس قد الم
فهى عبارة لدى الافتاء
يودين واجبا لذى المنن
من هذه الاخرى كما تحققا
فى أهل اعذار وفى غيرهم
فى ماله الزكوة تلزمنا
وجوب ذا عليهم يكون
تكون الا فى الذى قد يصلح
وتعريضها ابدا عوارض
وعته رق ومثل الهزل
والموت والنفاس والامراض
وسفه سكر واكره صدر
ياتى بتفصيل لها النظام
فى كل ما قلنا به وما ذكر
لحق ربنا عن العبيد
فليس من اتم على من فوتا
لاجل نسيان له قد اخذا
لعدم تقصير هنا بانيه
ما كان واجبا من العبادة
فى ذاك ما قد يلزم المقصرا

حتى اتى بشر به والاكل
ونائما خر بها منصرا
مقصرا فى حالة العبادة
فى حفظه على الذى قد ذكرا
للافاضة التى ذكرنا اولا
اما حقوق وهى للعباد
بل غرمها ولازم الضمان
اتلف بالنسيان حين غرما
رب العلى لا حرمة المخلوق
تأخير تعليق خطاب يسند
للعجز عن فهم خطاب ابرما
له خطاب وله ما انبهما
بيقظة لم يسقطن عنه
حالا الى وقت انتباهه ترى
وجوب ذلك الخطاب الجائى
عن النبى الهاشمى حمدا
يصلها مع ذكرها مستوفيا
فى حق دين ثابتا يؤب
من بعد ذكر وانتباه جائى
الفاظنه التى بها يجاء
بخير كلا ولا استخبار
بلفظة بيع وليس ينبرم
ولآن زواج لا ولا عتاق
قصد ارادة بذاك الكلم

مثال ذاك لو سهى المصلى
او انه كان هناك انصجعا
فانه يكون فى ذى الصورة
لانه لو لم يكن مقصرا
لماسها السهو الذى قد اوصلا
وذاك فى حق الاله الهادى
فتلك لاتسقط بالنسيان
عليه مطلقا ولا اتم لما
اذ حرمة الاتلاف من حقوق
والنوم حكمان له فواحد
لحال يقظة فان النائما
غير مناسب بان يوجهها
وحيثما امكن فهم منه
راسا ولكن عنه ذاك اخرا
ويستدلون على بقاء
فى حق نائم بما قد وردا
من نام عن صلاته او نسيا
قالوا ولو لم يكن الوجوب
ما أمروا هناك بالقضاء
والثان من أحكامه الغاء
لا توصفن اخبار نوم جارى
ولا بانشاء ولم يكن ينم
ولا شرا كلا ولا طلاق
ونحو ما قلنا به لعدم

والحكم في الاغماء مع اهل القضا
الا اذا اغمى عليه قبلا
ثم مضى الوقت وهو لم يفق
فانه ليس عليه من قضا
واليعد الصيام مهما اغميا
الى الصباح فلو استمر به
لياليا كذلك مع ايام
والرق كون ذلك الانسان
واصل ذاك عارض سمائي
قدره الله على الكفار
لكنهم اذ شابها البهائم
عاقبهم ربي بحكم حق
ثم يكون بعد ذاك الرق
فغير ما منتقل لو اسلما
وذلك الرق بكل حال
وهكذا ينفي كمال الحال
ميراث والد ولا سواه
وغير جائز له التسرى
اد التسرى ثمرات ملك
وهكذا احكامه المالية
فالبيع منه وكذا الشراء
الا اذا مالكة قد اذنا
اما منافاة كمال الحال
بانـه ليس يكون ابدا

كحكم نوم في جميع ما مضى
دخول وقت للصلوة حلا
من غشوة له واغماء لحق
خلاف نومه الذي قد عرضا
عليه من ليلته وبقيها
اغماؤه وسكره لم ينتبه
فليبدل الايام بالتمام
قد صار مملوكا لشخص ثاني
قدره الله بحكم جائى
بكفرهم بالملك الجبار
في حالها اختار والذاك دائما
عليه حالا بجواز الرق
حقا لخلقه له استحقوا
ذاك الرقيق واستقام دائما
ينفى تملكها على اموال
فالعبد لا يستوجب بحال
من اقرب كولد رباه
ولو باذن سيد في الامر
هذى الرقاب كان دون شك
جميعها تكون في القضية
لا يثبتان وكذا العطاء
له فبالاذن له يمضى هنا
فمن فروعها بلا اشكال
خليفة او قاضيا ممجدا

وهكذا لا يقبلن طول المدا
فهذه الاشيا بلا اشكال
ولا كمال للعبيد اصلا
كذلك فى السهم من الغنيمة
لكن له يرضخ حين قسموا
وللمحيض والنفاس فى النسا
منها بان الصوم كالصلوة
الى تطهر فان طهرنا
قضاء صوم دون ما صلوة
ومثل صومها طواف يلزم
بحجة أو عمرة او دخلت
ثم النفاس بعد ذاك قد طرا
جاز لها ان تفعلن فى الحج ما
الا طواف البيت فلتؤخرا
حتى تطوف واذا طافت وقد
وجائها المحيض من قبلهما
والزموها ترك الاعتكاف
ثم تعود نحو ذاك المعتكف
وان من حكمهما ان لا يصح
دخول مسجد وقد قيس على
وذلك معنى قوله تعالى
فى آخر من آية ولا جنب
ايضا وذات الحيض والنفاس لا
وهكذا تكون احكام الجنب

شهادة منه اذا ما شهدا
تكون فينا مع كمال الحال
فلم يكن لما ذكرنا اهلا
لا يمنحن على سبيل القسمة
بدون ان يسهم مع من اسهموا
جملة أحكام ولن تلتبسا
مؤخر عنها بذى الحالات
فواجب حينئذ لهن
الا ركوعا لطواف آتى
والاعتكاف فهى حين تحرم
على اعتكاف وبه تحصلت
لها او المحيض لما فطرا
يفعل من بالحج كان احرم
لذاك حتى من اذا ها تطهرا
بقى عليها الركعتان لم تؤد
فهى الى الطهر تؤخرنهما
حتى الى طهر لها توافى
فتكمل اعتكافها كما وطف
لنفسا وذات حيض متضح
منع الذى اجنب من ان يدخل
لاتقربوا الصلوة حتى قال
فهذه لهم دليل منتصب
يصح ان تقرأ الكتاب المنزلا
وعن ابى الموثر فى بعض الكتب

لا بأس مهما تقراء القرآن
كذلك أيضا في مسيس المصحف
ومرض الجسم فلا ينافى
من حق ذى الآلاء كان آتى
او من حقوق كن للعباد
كذلك انفاق على العبيد
وهكذا اهلية العبادة
اذ لم يكن يخل بالمقال
حتى يصح فى الذى تحققا
وهكذا اسلامه اذا نطق
لكنه ان كان ذاك المرض
كان لحط البعض من عبادة
جميع ما كان عليه قد يشق
فكلما ازداد عليه المرض
درجة بقدر الازدياد
وكان ينبغى بان لا يعتلق
والحجر غير ثابت عليه
لكنه يوجب ذاك المرض
فى قدر حق وارث والغرما
فراشة تصرف فيما عدا
لان حق من يكون قد ورث
صدقة من ربنا جل لنا
ويحجرن مع ذلك التصرف
فان يكن حق الغريم استغرقا

من غير ان تحرك اللسان
ومجنب مثلهما قليق
اهلية الحكم متى يوافى
وذلك كالصلوة والزكاة
كنفقات الزوج والاولاد
وهكذا القصاص فى الوجود
ليس ينافيها بكل حالة
وغير مانع من استعمال
ان ينكح المريض او يطلقا
وكل ما على العبادة اعتلق
يوجب للعجز اذا ما يعرض
مسببا فحط عن ذى المرضة
من العبادات التى بها اعتلق
يحط من عبادة ويرفض
لطفًا من الله على العباد
بماله لغيره حق لحق
بسبب السقم الذى ياتيه
حجرا على المريض حين يعرض
فيحجرن على مريض لزمنا
ثلاثا من الاموال ليس ازيدا
فى الثلثين ولنا صار الثلث
زيادة تكون فى اعمالنا
فى قدر حق لغريم يعرف
للمال فالحجر هنا تحققا

فى المال كله وان تيقنا
فى قدر ما من الحقوق لزما
فى قدر انفاق مريض مع شرا
ونحو ما قلنا به من كلما
فحقه يكون فى التقديم
فيثبتن لاجل هذا الحال
لو ان ذاك المال كان استغرقا
وهكذا منه الوصايا تتفق
للغرماء فان يكن فيه فقد
اى ما بقى من بعد حق الغرما
وصح ان ينفذ حق الله من
ونحوها من الحقوق لو وصل
اذ لا ينافى المرض الاهلية
مالهم فى حق ذى الجلال
فصح للمريض ان يخرج حق
والموت عجز خالص منا فى
سائر ما كان من العوارض
كل التكاليف التى قد كلفا
بالشئ من هذى التكاليف التى
لكنه تعلقن عليه
منها ضمان ما يكون سببا
على الطريق او يكون جعللا
على اعتدا فى حفره فضا من
يغرم من امواله ذلك فى

فى دونه فالحجر يأتى ها هنا
ولم يكن لوارث والغرما
دوائه اجسر طيب قدر
يكون للمريض شيئا لزما
عن حق وارث مع الغريم
تصرف المريض فى ذا المال
بالدين حتى ليس فيه من بقا
من ثلث ان لم يكن فى المال حق
تصح فى ثلث من الباقي فقد
اذ حقهم من الجميع لزما
امواله مثل زكوة تلزم
فى مرض اعظم حد وأجل
والغرما ووارث القضية
حق ولا حجر هنا بحال
لله من امواله كما يحق
لقدره وهو على خلاف
فيسقطن عند هذا العارض
بها فلا يكون ذا مكلفا
كانت على الاحياء ولا المشقة
احكام لو بعد ممات فيه
له كما لو كان شيئا نصبا
فى أرض غيره لبئر مثلا
ما كان قد اتلفه ذا الكائن
حياته جميع ذاك التلف

وبعد موته فيبقى الاتم
 اى غير لازم اداء ما هلك
 لان ما خلاه من أموال
 وان من ذلك ان يعطى هنا
 ويلزم من عليه ايضا وزر ما
 وان من ذاك ثبوتا لجزا
 فى دار دنياه فان الحسنه
 كذاك عن سيئه لها عمل
 وان مهنا ان موتا فيه حل
 لو ارث على وفاق قسمة
 وان مهنا ان موته لقد
 فصح فى الحال له ان يعقدا
 وينكحن اربعا من الخرد
 لكن لها تغسلنه الغانية
 لانما التزويج انما شرع
 وان من حاجته من بعدما
 وقال بعض مالها ان تغسله
 بالموت والبعض يقول تغسل
 لانما تغسلها من بعض
 وقال نور الدين فيما حقا
 ما قد اتى فى النقل عن عائشة
 لو اننى كنت قد استقبلت
 ما غسل الهادى الامين المصطفى
 وكان قد اوصى ابو بكر الرضى

عليه لايلزم فيه الغرم
 فى البئر بعد موته مما ترك
 قد صار ملك وارث بحال
 لاجر ما سن من الخير لنا
 سن من الشر له وقدا
 اعماله التى لها قد ابرزا
 بالعشر من امثالها مكونة
 جزاؤه بمثلها ليس اجل
 يوجب ان حكم ماله انتقل
 شرعية جاءت بنص الآية
 يوجب بينونة تزويج عقد
 باخت من عنه اصابها الردى
 غير التى ماتت بحال ما فقد
 ما دامت العدة فيها باقية
 حاجة على الرجال قد تقع
 مات جهازه كما قد لزما
 لان زوجيتهم منبتلة
 له ويفسلنها ذا الرجل
 حقوقها فلينهضن ليضى
 ورجح الجواز فيه مطلقا
 يرفعه البعض من الائمة
 تقول من أمرى ما استدبرت
 غير نسائه التى لها اصطفى
 ان تغسلنه زوجه اذا قضى

فغسلته وتولت امره
ان يغسلنها زوجها ان اودت
فغسلها اذ اتى الغناء
زوجته فيما روى لنا غسل
احق بالزوجة ان يغسلا
ينتقلن بموته من ذمة
ان كان عنده كفيل قد حصل

اسماء اى بنت عميس البره
وفاطم بنت عميس اوصت
وهو على وكذا اسماء
وهكذا الحبر ابن مسعود الاجل
قال فتى العباس ان الرجل
وان منها ان دين الميت
ميت الى ذمة من كان كفيل

العوارض المكتسبة

وانه فيما لنا قد كتبه
اربعة الاقسام قسمه اجعلا
وغير قابل لدين اصلا
دون الاله الواحد العلام
تكون فى شريعة ديننا حلا
ديننا واما ان يكون قابلا
كمثل جهل للنصارى قد علم
فان ديننا للنصارى قد عرفا
دين المسيح وهو الدين الحق
جهل الاولى تاولوا وضلوا
وجهل من بغى ومن تمردا
عذرا لمن واقعته عيانا
وذلك الآكل حينما وقع
بان ذاك اللحم من خنزير
يعطى له حكم من الاحكام

والجهل من عوارض مكتسبة
بنظر ل حال من قد جهلا
لانه اما يكون جهلا
كمثل جهل عابد الاصنام
فهذه عبادة الاصنام لا
والعقل غير قابل ان تجعللا
ديانة اى ذلك الجهل الملم
شريعة الهادى الامين المصطفى
وهو الذى قد كان خالصا وحق
وثالث الاقسام فيما نتلو
من هذه الامة عن طرق الهدى
ورابع الاقسام جهل كانا
كمثل اكل لحم خنزير قطع
عليه لما يدر بالمذكور
وكل واحد من الاقسام

فحكمنا فى اول الاقسام
بانهم يدعون للاسلام
فان اجابوا فهناك لهم
وهكذا ايضا عليهم ما على
فان ابوا فالحكم فيهم علنا
ونقعدن لهم بكل مرصد
فما لهم قط سوى الاسلام
وان راي الامام ان الصلحا
كان له ذلك لانتظار
والثان مثل جهل اهل الكتب
واهل ذا الصنف لهم احكام
منها بان اهل كتب تعلم
فهم على صنفين اهل ذمة
اما الذين اظهروا الحرب لنا
تسبى وزاريتهم واموالهم
ويقتلن منهم المقاتل
او يذعنوا لجزية الصغار
اما اولو الذمة منهم فهم
ذاك الذى دانوا به ولا يحل
ويجعلن لهم من الاحكام ما
لو عاقروا لهذه الخمر
او انهم تزوجوا المحارما
ان كان فى الشرع الذى تدينوا
مثل تمسك المجوس الدائم

وانهم عبدة الاصنام
وطاعة المهيمن العالم
ما كان للذين كانوا اسلموا
من اسلموا بدون فرق حصلا
بانهم يناصبوا الحرب هنا
وكل ما من وكل مورد
او شفرة المهند الصمصام
اقوى لامر المسلمين نجحا
نصر كما جاء عن المختار
شرع النبى المصطفى المنتخب
نأتى بها كمثما يرام
من قد تمسكوا بشرع لهم
واهل حرب اضرموا للفتنة
فهم يناصبون حربا علنا
فانها تغنم قسرا منهم
حتى على الدين الحنيف يدخلوا
تؤخذ منهم بحكم البارى
ليتركونهم وديننا لهم
لنا تعرض عليهم فى محل
يثبت فى شرعهم متمما
او اكلوا اللحم من الخنزير
اذا هم دانوا بذاك قدما
به بانه حلال بين
على الزواج بذوى المحارم

فان فى شرع النبى آدم
 ذاك بشرع بعده كان رسخ
 انسابهم من ربة الوشاح
 بسبب العقد الذى قد ابرموا
 بينهم فيما كمثل الخمر
 محلا فى دينهم عيانا
 خمرا ضمانه عليه يلزم
 خنزيرهم نلزمه العزما
 لديننا تأمرهم وبالخفا
 لم تك فى شرع لهم بحال
 لهم وعهد لو اتوا بالجزية
 فقد اتى ان قد نهوا عن الربى
 جهل على الوفاء والتمام
 تاتيك فلتكن لذك واعى
 فى دينه أمر الضلال والفند
 او جهله حكما لربى جائى
 وذا كجهل جاء للاشاعره
 ان صفات ذات ربى الاحد
 وانها بذاته قائمة
 يصح ان ننظر بالابصار
 ربى وعن ذا جل ربى شاننا
 لفاعلى كبائر فى الامة
 من دركات النار والتضايق
 عليه كان من دليل علما

بانه شرع ابينا الاقدم
 جواز تزويج باخت فنسخ
 وثبتن لهم بهذا النكاح
 والنفقات تجرين عليهم
 لا الارث والمعاملات تجرى
 واللحم للخنزير مما كان
 حتى لان من اراق لهم
 كذاك أيضا من اضاع لحما
 لكن بستر ما غدا مخالفا
 ولا يقرون على أفعال
 كما لاكل للربى فما من ذمة
 او يتركوا فعل الربى مجتنباً
 ولناأتى بالثالث من أقسام
 وهو على ثلاثة أنواع
 اولها جهل الذى قد اعتقد
 بجهلة صفات ذى الآلاء
 سبحانه جل بدار الآخرة
 ومن لهم وافق فى معتقد
 جل معان ولها حقيقة
 وفى اعتقادهم بذات البارى
 وانها سوف ترى سبحانه
 كذاك الاعتقاد فى الشفاعة
 وفى اعتقادهم خروج الفاسق
 وان ذاك كله جهل لما

لكنهم لتلكم الادلة
والتبس الحق عليهم والهدى
وحكم هؤلاء ان يبينوا
وان توضحن لهم طرق الهدى
فانهم فى الدين اخوان لنا
وان تمادوا فى ضلالهم وفى
دعاهم امامنا ان يدخلوا
وانهم لحكمه ينقادوا
كان لهم فى هذه الاحكام ما
كذا عليهم ما علينا يوجد
لكن يحال بينهم والدعوة
ويمنعوا ان يظهروا لما ذكر
فان هم عن ذاك لم يمتنعوا
الثان من انواع هذا الجهل
هم الذين للامام خالفوا
وهم على صنفين صنف مستحل
اما الذى قد كان ذا استحلال
ان يدخلن فى طاعة الامام
فكل ما للمسلمين فهو له
وان يكن من استحل امتنعا
لا تغنم اموالهم فى الحرب
ولا يطالبون فى اشياء
اما الذين انتهكوا واجترموا
الى الدخول عنده فى الطاعة

تاولوا بشبهة لم تثبت
بباطل فانغمسوا على الردى
لهم فساد الاعتقاد علنا
فان هم قد قبلوا ما قد بدا
وحكمهم كحكمنا فيما عنا
طغيانهم دوما وفى التعجرف
فى طاعة له ولا ينعزلوا
فان اطاعوا للذى يراد
كان لنا بدون فرق علما
ويتركون والذى يعتقدوا
الى الذى لهم من الديانة
الى عوام الناس منعا مستمر
عاقبهم فيه الامام الاروع
جهل بغاة اظهروا للختل
وافسدوا فى ارضنا وقارقوا
واخر منتهك فيما فعل
فانه يدعى بالاستعجال
فان يكن اجاب للسلام
كذا عليه ما عليهم جعله
يناصب الحرب الى ان يرجع
كذا الذرارى منهم لا نسبى
قد اتلفوا من مال ا ودماء
فانما امامنا يدعوهم
فان ابوا وفا رقوا الجماعه

قاتلهم وحكمهم فى حال
لكن قطاع الطريق منهم
حد المحاربين مثلما لزم
فان يكن فاء اليغاة وهم
كمثل ما للمسلمين وكذا
وثالث الانواع جهل فيه
تدرا به الحدود عن قد جنى
كمن تسرى امه لزوجته
لايرجمن اذ الحدود تدفع
لكنه صبح لنا ان نبرا
لو انه فى الفعل كان جاهلا
ورابع الاقسام من ذا الجهل ما
وما عليه من اثم لحقا
وهو كجهل من وكيل قد عزل
او جهل الشفيع بيعا للشفيع
او جهل اللحم الذى قد قطعا
من يد من ذباحه يحلل
اذا له يعزل من قد وكلا
فجهله بعزله عذرا له
فى مال من وكله حتى لقد
كذلك الشفيع ان يوما تبع
ثم درى من بعد ذا فان له
ببيعها يسقط حقه فلا
كذلك من ينكح ذات محرم

حربهم حكم دوى استحلل
يقام فيهم والانوف ترغم
خلاف من قد استحلوا ما حرم
قد رجعوا الى الهدى فلم
عليهم الذى علينا نفذا
تكون شبهة لمن يأتيه
دون سواها كان من حكم لنا
يظنها فى الحكم مثل امته
بالشبهات حينما قد تقع
منه لان ذاك عاص جهرا
ثم عليه التوب مما فعلا
يكون عذرا للذى فيه ارتمى
بسبب الجهل الذى قد علقا
بانه عن الوكالة اعزل
او جهل الناكح انسابا تقع
من الخنازير الى ان بلعا
بيان ذاك انما الموكل
وكان لم يعلم بعزل حصلا
يكون فى تصرف يفعله
قيل بان البيع والشراء انعقد
شفعته وما درى بما وقع
اخذا ولا يكون جهل جهله
حق له بل حقه لن يطلا
منه وبالحرمة ذا لم يعلم

فان جهله بما كان خرج
لكنه فى حين ما قد يعلم
يلزمه يتركها فى الحال
كذلك من اللحم خنزير اكل
والسكر من عوارض قد تكتسب
ابخرة الى الدماغ تصعد
والسكر نوعان يقدرونا
سببه من الحلال الاظهر
اما الذى من الحلال قد جرى
من هذه الاشيا التى قد حللا
لاجل ما ضرورة كمثما
او كان سيطانا له قد جبرا
فهو على قولهم يباح
فان يكن من تلكم الخمور
فحكمه كحكم من قد اغمى
ومنعه ايضا من التصرف
اما الذى كان الحرام سببا
لمسكر او انه قد اكله
فان هذا السكر حيث وجدا
لانه بنفسه تعرضا
فناسب الحال هنا ان يجرى
فيثبتن طلاقه للزوجة
حتى لقد قيل اذا ما قد جنى
والسرقات فعليه الحد

يكون عذرا ثم فى رفع الحرج
بانها عليه ممن يحرم
وما له عذر على الامهال
لا اثم حتى يعلمن بما حصل
وهو يغير العقول بسبب
من شرب مسكر كاكل يوجد
لانه اما بان يكونا
او انه من الحرام القذر
فمثل سكر من يكون سكر
له بان يشربها او يأكلا
لو جوع اضطر له او الظما
ان يشرب الخمر الذى قد حجرا
احياء نفسه ولا جناح
احيا لها لاجل ذا المذكور
عليه فى صلاته والصوم
فكل عقد قد اتاه منتفى
فنحو ان يسكر من قد شربا
من غير ما ضر وأمر حمله
ليس ينافى للخطاب ابدا
لضر عقله اختيار او مضى
عليه حكم شرعنا بالقهر
وعتقه لعبده والامة
فى سكره موجب حد كالزنى
يقيميه امامنا والجلد

وقبل لا يقيمه عليه
بالشبهات يدرأ أن اذا توضح
والقول بالايجاب للحدود
والهزل من عوارض تكتسب
فسره بعضهم فى كتبه
حقيقة ولا مجاز اعادا
حاصل ما قالوه ان الهزلا
فى لعب ولم يرد من قد نطق
ولا لمعناه المجازى اصلا
ولا ينافى فى تلکم الاهليه
فيه ولكن خبر من ذى الهزل
فالهزل كذب خالص ويلزم
لو اسلم الكافر هازلا جبر
ومن يك ارتد بهزل فليقم
ويثبت النكاح والطلاق
وسائر المعاملات تنهدم
بيانه لو قال زيد لعمر
بيعا على كذا ونحن بيننا
بل انما نريد هزلا ليظن
فان تواضعا على ما ذكرنا
الا اذا عن هزل قد عرضا
فانه يكون فى ذا الشأن
كذلك سائر المعاملات
فان ترا فعالقاض منتدب

لانما الحد كما تدريه
وعند نور الدين ذا هو الاصح
اشهر فى ما جاء فى الموجود
وقال نور ديننا المهذب
بانه شئ ولا يراد به
بل انه اهماله ارادا
لفظ قد استعمل حيث حلا
به لمعناه الحقيقى الاحق
وهو نقيض الجد حيث حلا
فتثبتن أحكامنا الشرعيه
يرد لا نقبله فيما قبل
اسلام من بالهزل كانوا اسلموا
بعد على الاسلام ما عنه مفر
عليه حد الله مثلما لزم
به ويثبتن به العتاق
ان شرط الهزل بها عند الكلم
نظهر عند الناس فيما قد ظهر
فلا نريد ذاك ان نكون
بانما ذلك بيع قد زكن
فان ذاك البيع بيع هدرا
وقصدا فى البيع جدا ومضى
بيعا صحيحا ثابت الاركان
وذلك فيما بينهم قد يأتى
وواحد ثبوت بيعهم طلب

فان هما بهزل تقاررا وان هما تناكرا فالمدعى اذ يدعى فساد بيع قررا ويدعى الاعراض منهم واحد فالمدعى الاعراض من هذين والسفه المذكور فيما كتبه وفى لغات العرب المعتركة وانه فى الشرع تخصيص العمل من أوجه كذا اتباع البطل معنى خلاف الشرع من وجه بدا يؤمر من وجه به وكان من وذاك كالانفاق فهو قد أمر وفى معاصى الله ذى الجلال والسفه المذكور فى القضية اذ السفه باختياره فعل وما اقتضى العقل فتجربنا احكام شرع بالتمام الحاصلة وغير ذا لكنه قد شرعا من ربه اذا سفيها احتلم من قوله سبحانه فى السفه لكن لهم يجعل انفاق علم لقول ربى جل وارزقهم فنحجر المال عليهم الى والرشد فيما جاء فى مقال

يحكم بالفساد فى بيع جرى هزلا يبين ما قد يدعى وان هما بالهزل قد تقاررا للجد حين وقع التعاقد تلزمه بتيبة فى الحين من جملة العوارض المكتسبة السفه الخفة ثم الحركة بما غدا يخالف الشرع الاجل ثم الخلاف لدليل العقل بان يكون ذلك الشئ غدا وجه سواء عنه ينهى بعلن به على الخيرات قل او كثر فعنه منهى بكل حال فلا ينافى قط للاهلية خلاف ما يقتضى الشرع الاجل له كذا عليه فى ذا المعنى جميعها ديانة معاملة فى حقه لطفا به قد وقعا ان يمنع ماله لما علم تؤتوهم اموالكم قد نبها مع الكسا كحالهم قبل الحلم منها كذا قال لنا واكسوهم ايناس رشد منهم قد عقلا صلاح عقل ثم حفظ المال

فان نكن نحن رأينا منهم
أموالهم ومن عليه قد طرا
فان فى مذهبنا ان يوقفنا
عليه فى أمواله للنظر
أبو حنيفة يقول فيه
لان هذا فى الامور يعقل
قلنا كذاك القول فيمن يحتلم
قد جاء فى الحبر على هذا فلا
كذلك الاسفار أيضا تحسب
وذاك ان يخرج من قد كلفا
وكان قاصدا لئلا يجاوزا
فمن على ذا القصد كان قد خرج
فيما عليه من عبادات تكن
من ذلك التخفيف للمسافر
وهكذا الافطار فى الصيام
او لم يصم خلفا لمن قد يوجب
اى انه يصوم او فيفطر
اوجب للمسافر مهما صاما
اى يكمل الشهر صياما ومنع
لانه اختار الصيام ودخل
وهكذا يقول فى المختار
ويدخلن فيه حتى قال
بانه ليس يصح والاصح
وانه صح لمن قد سافرا

علامة لىذا دفعنا لهم
بعد البلوغ سقه وظهرا
حاكنا ويحجر التصرفا
فى حاله رفقا بهذا البشر
ليس يصح يحجرن عليه
يفعل باختياره ما يفعل
وهو سفيه والكتاب المنتظم
وجه لفرق بين زين جعل
من العوارض التى تكتسب
من ارضه ووطن قد عرفا
للفرسحين من مكان برزا
يشرع له التخفيف رفعا للحر
منذ الخروج من عمارة الوطن
قصر الرباعيات حال السفر
صام هنا بعضا من الايام
عليه من امره امره يذهب
وذاك ان بعض من قد غبروا
فى سفر ان يكمل الصياما
له من الافطار بعد ما وقع
فيه فلازم يكمل العمل
فى سفر لحالة الافطار
بان صوما بعد فطرا لا
فيما رآه النور انه يصح
وكان فيه صائما ان يفطرا

وان منهن الخطا وذاك ان
اي دون ان يقصد قصدا اكمل
بانما اتمام قصد الفعل
وفى الخطا يوجد قصد الفعل
وانه عذر به الوزر سقط
بانه عن امتى قد رفع
مراده بذاك رفع الاثم لا
كذاك ايضا يسقطن بالخطأ
اما الخطأ فى موجب للحد
لمدح انسان ولكن تسبق
مع قيام لقرائن على
وموجب القصاص ان اخطأ الى
لكنه يلزم من قد قتل
تحرير مؤمن فان لم يجدا
ودية تأتى على من عقلا
اما لزوم تلکم الكفارة
وعقله المفروض فى ذا الموطن
وكون ما يلزم فوق العاقله
من حيث ان ذاك لما يقصد
ومن حقوق الخلق ليس يسقط
وان منها الجبر فيما نبصر
وذاك حمل غيره ان يفعل
وليس يختار بان يفعله
فللرضى يكون هذا معدما

يفعل فعلا دون قصد قد زكن
وذاك فيما قاله من فصلا
يكون بالقصد الى المحل
بدون قصد كان للمحل
لما عن الهادى الامين قد يخط
خطائها كذاك نسيان معا
رفع الخطأ بنفسه ان يحصل
الحد والقصاص مهما فرطا
فمثلا لو يعمدن بقصد
لسانه بقذفه اذ تنطق
صحة قصده الذى قد حصل
قتل ولم يرده فيما فعلا
لمؤمن بخطاء وجنودا
فصوم شهرين عليه حددا
تسلمن لاهل من قد قتل
عقوبة لعدم التثبيت
فانه جبر دم للمؤمن
فذاك تخفيف على من فعله
لقتله ولم يكن بمعتدى
هذا الخطأ شيئا اذا ما يفرط
وعنه بالاكراه قد يعبر
ما ليس يرضاه ولما يقبل
لو انه خلى ونفسه له
لا لاختيار فيه كان علما

فالفعل عنه باختيار صدرا
للجانب الاسهل حينما فعل
لذلك كان الجبر حيث حلا
فذلك الخطاب للمجبور
فتثبتن في حقه الاحكام
بسبب الجبر الذي قد برزا
في جملة تكون من مسائل
وهكذا يصح في حالات
حتى ولو لم يمكنه الا
كيفها في نفسه وكان ذا
وهكذا يجوز للمجبور
ثم المحرمات فيما يتضح
ترخص لفاعل ان يفعل
وان منها ما به تصح
فاول النوعين قالوا مثلما
او يتلفن منه عضوا والزنى
فالقتل والذي يضاهى القتلا
من نفس غيره بما يكون من
اما الزنى فانه بالنفس لا
حتى ولو كان باكره زنى
لانما آلت له لا تسعد
اما المحرم الذي لنا تصح
حال ضرورة من المحجور
لانما الاكره نوع جعل

وحيث ذاك انه قد اثرا
على الذى كان اشق وأجل
غير مناف للخطاب أصلا
وجهة الشارع في الامور
لكن عليه خفف العلام
حيث له ترخصا قد جوزا
أحكامنا حتى بشرك الجاهل
ترخص بالترك للصلاة
يكفين في الفؤاد الفعلا
عذرا له ينفي به عنه الاذى
ترخص بالفعل للمحجور
فان منها قيل ما ليس يصح
في حال اكراه وجبر كان له
تقية وليس فيه جرح
ان يقتلن بغير حق مسلما
وماله اشبه ممن كونا
فنفس هذا لم تكن بأولى
سلامة لذاك منعه زكن
يقبل اكراها متى ما حصلا
لعد باختياره هذا الزنى
الامع الرضى اذا ما يوجد
به تقية فذاك ما يباح
كالدم والميتة والخنزير
من ذاك الاضطرار حيث حصلا

فينبغي ان يمنحن فى صحة
لكن متى المجبور لما يحمل
بتركه تقيه من اكل
وانما يحمله كان على
قد جوزوا ان يترك الترخصا
خلاف ضره بجوع نقصا
فيه يكون حاملا على الهلك
فواجب حينئذ عليه
وذهب الحبر أبو محمد
الى وجوب اخذه بالرخصة
وجعلوا ذلك حين اجبرا
وقال نور الدين بدر العلما
قال وبعض صحبنا قد منعا
ونصوه فى حال اكراه حصل
فى حالة تكون فى مخصصة
اى قول ذى الآلاء من يضطر فى
نقول لا مفهوم للمخصصة
لكون هذى انما قد ذكرت
اى اغلب الحالات للمضطر
ترخص ان يتلفوا اموالا
وان معنى ذاك ان المتلفا
لانما النفوس بالاموال
وها هنا كان تمام الباب

ترخص احكام ذى الضرورة
على الهلاك نفسه ان فعلا
ميت وما كمثلته فى الشكل
ذلك جبار عليه قد علا
له اذا النية منه اخلصا
فانه ان لم يكن ترخصا
لنفسه حيث لاكله ترك
ترخص بالاكل ان يأتیه
وغیره من علماء نجد
فى حالة الجبر من اكل الميتة
مثل ضرورة من الجوع ترى
والفرق واضح ارى بينهما
ترخصا باكل ميت صرعا
وقصروا جواز هذا ان فعل
اخذا بمفهوم لتلك الآية
مخصصة لم يك ذا تجانف
لو قلتم فى الآية الكريمة
لكونها الاغلب حيثما جرت
وهكذا صح لاهل الجبر
غير بشرط لضمان حالا
ليس بآثم لما قد اتلفا
تفدى ولا عكس لهذا الحال
بالعون من خالقنا الوهاب

باب الاجتهاد

فانه استعمال هذى القدرة
على مشقة هناك تجرى
فحمل الصخرة وهى لم تؤد
فحمل الذرة اذ لها صمد
ان يطلب الفقيه للحصول
ويبذلن فى ذاك كل وسع
عليه فى الطلاب لو يريد
معرفة الحكم لارز فى الربى
بربوى ابدا فى موطن
عند التماس الحكم فى ذى الصفة
يدعى اجتهادا عندهم مفيدا
مجتهدا وهو فقيه دينى
وتلكم حادثة فى الشأن
وهى التى عبر عنها النجبا
وهاك ما قالوا على المراد
فان ذاك العالم الذى يجد
والطلب الحكم لذى القضية
فيه فانه قضايا توجد
فهذه اركانها نبديها
له شروط ثم احكام تحد
منا شروطا دونها لم يك بد
الا متى ما ذاك فيه وجدا

الاجتهاد فى اللغا الاصلية
قد قيل فى تحصيل اى امر
تقول ان خالدا قد اجتهد
ولا يقال انه قد اجتهد
وفى اصطلاح علما الاصول
حصول حكم حادث بشرع
بحيث لا يمكنه المزيد
مثال ذاك ان يكون طلبا
اربوى هوام لم يكن
فان يكن مستفرغا للطاقة
فان ذاك الطلب الشديدا
وان لاجتهادهم ركنين
مجتهدا فيه يكون الثانى
تلك التى الحكم لها قد طلبا
بانهما محل الاجتهاد
اما الذى يدعونه بالمجتهد
كيفية استنباط حكم مثبت
والثان وهو ذلك المجتهد
تلك التى يطلب حكم فيها
وكل واحد من الذى يعد
فاشترطوا فيمن يكون مجتهدا
ولا يكون عندهم مجتهدا

منها بان يكون هذا عالما
بان يكون عارفا بحكم
بنا واعرابا وذلك الكلم
يوجد فى الادلة الشرعية
وكلمات قد تمس الحاجة
كمثل اقرار وكالفاظ فى
ونحو ما قلنا وليس يشترط
ان يعرفن ما فوق ما قد ذكرا
بان يكون عالما باللغة
واشترطوا فيما له ان يعرفا
فهم معانى تلكم الادلة
وان من شروطه فيما نرى
بنا كلام عربى عرضا
كل الذى من صيغ له يخط
من ذاك فهو ما عليه وقفا
اى فهم معنى هذه الادلة
وذلك ان اللفظ للدلالة
جميع ذاك عربى لا خفا
بدون ما ريب على معرفة
وشروطه بان يكون يعرف
اما اصول ديننا المجد
عقائد الاسلام ثم المشترط
ما كان حافظا لهذا المجتهد
أما أصول الفقه فالمشترط

بالنحو والمراد مما رسما
او آخر الكلام عند النظم
فهو الذى يوجد فى شرع الحكم
من الكتاب المرتضى والسنة
لها لى استنباط حكم يثبت
بيوعهم وعقد تزويج وفى
فى صحة اجتهادهم متى يخط
وان من شروطه فيما نرى
اى لغة للعرب الاصلية
من اللغات وهو ما توقفا
عليه مع احكامنا الشرعية
بان يكون عارفا تغيرا
وعارفا مع ذاك أيضا مقتضى
ثم الذى عرفانه قد يشترط
فهم ادلة بدون ما خفا
عليه مع احكامنا الشرعية
من الكتاب وكذا من سنة
ففهمها لذك قد توقفا
نحو وصرف ومعانى اللغة
اصل الديانات وفقه يوصف
فانه معرفة العقائد
منه بذا المقام شرطا منضبط
عن الذى يضلّه مما اعتقد
منه على ما قاله من ضبطوا

ما يتمكنن ذاك المجتهد
اى حكمنا الشرعى من ادلة
فذاك لا يكون شرطا بادى
لكنما ذاك كمال حصلا
وان يكون عارفا بمقتضى
وان يكون قادرا يعبر
بطرق مختلفات فى الخفا
وانما المشروط فيما وصفا
فهم معانى تلكم الادلة
وهكذا عندهم يشترط
وعنه لا يستغنين المجتهد
فينبغى بان يكون عارفا
لان فيها للنبي العالى
وان يكون عارفا بسير
وحالهم لان دين الحق
والمصطفى قال لهم عليكم
وان يكون عارفا بسبب
كذلك أسباب ورود ما اتى
وعارفا قواعد التفسير
وان يكون بالكتاب عالما
وناسخا أيضا ومنسوخا وما
ومجملا مبينا مقيدا
ويعرف الآى التى منها
وشروطه بان يكون عارفا

به على استنباط حكم قد وجد
له وفوق ما ترى من صفة
لديهم فى صحة اجتهاد
فى حقه فى قول من كان خلا
تطابق الحال بقول عرضا
عن واحد من المعانى ينظر
وفى الوضوح والذى تكشفنا
فذاك ما عليه قد توقفنا
لا ما يكون فوق هذى الصفة
معرفة لكل فن يضبط
فى حالة استنباط أحكام الصمد
بسيرة الهادى الامين المصطفى
معرفة الافعال والاحوال
صحب النبى الهاشمى الاظهر
مالا زمته صحب خير الخلق
بسنتى والخلفاء فيكم
نزول آيات الكتاب الاطيب
من خبر عن النبى مثبتا
وغير ما قلنا من الامور
ما كان ذا تشابه ، والمحكما
خص وما يكون منه عمما
ومطلقا وغير ما قد وجدا
تستخرج الاحكام كلها
بسنة الرسول خير من وفا

وحكمها وناسخ منها وما
وما يخص والسدى تواترا
وبالاحاديث التى تستنبط
وبعضهم بشرط فيما يوصف
مواضع الاخبار والآيات
حتى يعود نحوها مع حاجة
بان يكون حافظا لما ذكر
وقال نور الدين فى ذا الباب
لانما الكثير من مجتهدى
لا يحفظون لكتاب الله جل
وانما هم يحفظون منه ما
كذلك كانوا ليس يحفظونا
وانما هم يحفظون ما وصل
وان بدر العلماء صوبا
وذلك ان يكون هذا عالما
وسنة المختار للانام
كان لها اهل العلوم استخرجوا
من غير خمس المائة التى لقد
مثل اقل الحمل مع قطع ليد
وانما ذلك مبنى على
كذلك قال الحبر نور الدين
ان الصحيح عندنا والمنضبط
بكل ما قلنا به بل قد كفى
ما يتعلق به ويحصل

قد كان منسوخا وما قد عما
كذلك آحاد لغير ما ترى
أحكامنا منها كذا يشترط
بانه يكون ايضا يعرف
تلك التى الاحكام منها نأتى
له ولا يشترط فى ذى الحالة
عن ظهر غيب فهو ليس معتبر
وان هذا ظاهر الصواب
صحابة الهادى الامين الامجد
عن ظهر غيب هكذا عنهم نقل
شاء الله حفظه متمما
كل الاحاديث ولا يحوونا
اليهم العلم به مما نقل
ما كان بعضهم اليه ذهبوا
جميع ما فى الذكر كان رسما
لانما الكثير من أحكام
من الكتاب فى الذى قد خرجوا
تعلق الحكم بها كما ورد
نباشهم وغيره مما تجد
منع تجز لاجتهاد فى الملا
قال ويأتى لك بعد حين
جوازه فالعلم ليس يشترط
من ذاك فيما عندنا ان يعرفوا
حكم به نازلة قد تنزل

وشرطه ان يعلمن مسائلها
كيلا يخالف اجتهاده لما
لانما اجماع هذى الامة
كما مضى فى بابيه وقدماء
فلا يصح ابدا للمجتهد
فان تكن هذى الشروط تكمل
وجائز حينئذ ان يجتهد
حتى على مذهب من قد منع
اذ قد مضى بان من له منع
فى غير تلك العلل المنصوصة
اما اذا بعض الشروط اختلا
وكان عالما بشيء دونها
كمثلما لو كان هذا يدرى
او نحو ذا وكان متقنا لما
اتم اتقان فهل يجوز له
ام غير جائز الى ان يعلمن
فمذهب الحبر ابنى سعيد
وان هذا القول منسوب الى
والمنع فى قول عن الاوائل
وهذه المسئلة التى ترى
كما ذكرنا قبل بالتجزئة
وقيل والصحيح من ذلك ما
من انما ذلك ليس يمتنع
وجاء فى المجتهدين ان هما

أجمعت الامة فيها اولاً
كان من الاجماع قد تقدما
لاحد الادلة الشرعية
على القياس مثلما تقدما
يخالف الاجماع بعد ما انعقد
فى رجل فنعم هذا الرجل
له باجماع لديهم منعقد
هذا القياس بينهم ان يقع
فانما يمنعه من ان يقع
وانه لا منع مع ذى العلة
تلك التى لها ذكرنا قبلاً
شيء من الذى يحددونا
ادلة النكاح دون الغير
كان به مما ذكرنا عالماً
يجتهدن فى مثل هذى النازلة
جميع أحكام الكتاب والسنن
جواز ما قلناه فى الموجود
جل الاصولين ممن قد خلا
فى البعض دون البعض من مسائل
هى التى تعرف مع من غبرا
للاجتهاد عند أهل الفطنة
أبو سعيد فيه قد تكلموا
وانه لجائز اذا وقع
تخالف فى موضع واصطدما

فانه اما بان يكون فى
او انه يكون فى مسائل
فان يكن فى اول النوعين
بانما المصيب واحد لحق
وان يك الخلاف ما بينهما
وهى مسائل الفروع والتى
اى لم يقم دليل قطع بانا
الا ابا محمد كمذهب
وجملة من الاصوليين من
ان الصواب عند كل واحد
وان حكم الله رب العزة
قد جاء ايضا هكذا معددا
فحكمه مع كل واحد يرى
فانه ما كان قد اراه
وعن ابي محمد المذهب
ان المصيب واحد فيما بدا
وذلك منهم نظر لحال
جل لدى قضية واحدة
لمن اصاب الحق حسب الكائن
مع اجر ما كان من الاصابة
اى مخطىء لحكم رب العزة
ولم يؤثموه أيضا لعدم
وكل فرقة من التنتين
وقيل والخلاف ما بينهما

مسائل قطعية ذاك يفى
ظنية الاصول والدلائل
فسوف يأتى لك بعد حين
وانما الآخر مخطىء فسق
قد جاء فى الظنى مما رسما
لما تقم فى حكمها من حجة
فمذهب الاصحاب من عمانا
بعض من الاعلام اهل المغرب
اصحابنا وغيرهم ممن زكن
من الذين اختلفوا فى الوارد
فى تلكم القضية المذكورة
بحسب الخلف الذى عنهم بدا
من اللذين اختلفا فيما جرى
له اجتهاده الذى رآه
والبعض من اصحابنا فى المغرب
وما على المخطىء من اثم غدا
منع تعدد لحكم العالى
فاثبتوا بهذه المسئلة
أجرين اجرا لاجتهاد البائن
وجعلوا لمخطىء القضية
اجر اجتهاد منه فى المسئلة
ورود قاطع هناك قد جزم
لها ادلة على القولين
فذلك لفظى متى مارسما

لانه ليس له من اثر
وقال بعد ذاك فى ذا الامر
الحق عند واحد فمن غدا
واحتج من كان الجميع صوبا
أولها بانه تكرر
فى هذه المسائل الفرعية
وشاع بينهم وذاع حيث لا
فلو يخطئ البعض بعضا منهم
لنقلوا . ذاك كما قد نقلنا
لانما الداعى لنقل الخلف
لنقل ما قيل من التخطئة
أما الذى يروونه للبحر
باهلته فانه يحتمل
وانه اراد من قد يزعم
فيما به قلت فذاك الآثم
فمن يكن باهلنى من بعد
وما روه عن على الحبر
عند الخلاف فى نكاح المتعة
كذا يدل فى الذى توضحا
كذاك ما عن عائش قد نقلوا
ان بئس ما شريت واشتريت
بانما خالقه قد أحبطا
فان ذاك الامر منها يحتمل
ذاك مع اعتقاده الحراما

يقول نور الدين والحبر السرى
ومذهب الاصم ثم بشر
مخالفا له فمخطئ بدا
باوجه وهاك ما قد كتبنا
بين الصحابة الكلام وجرى
وبان خلفهم مع البرية
ينكر ما كان لهم قد حصلا
فى ذا وبالتأثير فيه يحكم
ما كان من خلف لديهم حصلا
داع بعينه على ذا الوصف
فيه وتايتم على ذى القولة
بان من باهلنى فى الامر
منه المبالغات فيما يحصل
انى مخطئ وانى آثم
وذلك المخطئ والمراغم
تخطئه باهلته بجد
لنجل عباس العليم البحر
انك شخص تائه فى الظلمة
بانما الناظر خطا الارجا
للمرأة التى انتها تساءل
فابلغى زيدا متى ما جئت
جهاده مع الرسول مسقطا
بانها ظننت بانه فعل
لما عليه مقدم اقدا

اذ لم يكن عن غيرها قد نقل
 فهذه الثلاث من مسائل
 مما غدا الظاهر فيه التخطئه
 مثل ظهور الاختلاف عنهم
 كمثّل نقل الاختلاف الحاصل
 قالوا فغير جائز ان يجعلوا
 تخطئه المجتهدين فيما
 الثان ما قد جاءنا فى الآية
 الى تمام الآية التى انجلت
 من صحب خير الخلق والهادى السبل
 حال حصار لبنى النضير
 لنخلهم وواحد قد جعلوا
 فبان للنبي من أمرهما
 فقال ما شأنكما فيما بدا
 اما انا يا خير هاد ارسلا
 عليهم استيلاؤنا اذ يقع
 والثان قال وأنا وثقت من
 بالنصر للرسول حتى تبقى
 وقد توقف النبي الاكرم
 حتى أتت من الخبر المقتدر
 وصوبت لكل شخص منهما
 ثالثها قصة داود الابر
 حين هما فى الحرث يحكمان
 ما يقتضى تصويب داود الابر

كمثّل ذا من صحب أحمد الاولى
 ابلغ ما روى عن الاوائل
 ولم تكن ظاهرة علانيه
 ولم تكن تنقل ما بينهم
 ما بينهم فى جملة المسائل
 اى ما ذكرنا قط حجة على
 من طرق الظن اتى مرسوما
 اى قول ما قطعتم من لينة
 فانها فى رجلين نزلت
 فواحد من ذين كان قد جعل
 يجتهدن فى القطع والتدمير
 يجتهدن فى صلاح فعلا
 فارسل الهادى الامين لهما
 فقال من للنخل كان افسدا
 فأننى خشيت ان لا يحصل
 فشئت ان بالنخل لا ينتفعوا
 الهنا سبحانه مولى المنن
 اروضهم فيئالنا مستبقى
 فى الحال فى تصويب فرد منهم
 آيتهم وصرحت بما ذكر
 فى فعله اذ باجتهاد اقدا
 مع ابنه الطهر سليمان الاغر
 فان فى الآية من بيان
 كذا سليمان معالما صدر

رابعها ما جاء فى المرسوم
 قال باى منهم اقتديتم
 فانه لو كان بعض ما بدا
 واحتج من يقول بالاصابة
 باوجه منها بانهم لقد
 فى الحكم بالتصويب والاصل العدم
 بانما الدليل فى ذلك ما
 ايضا وقالوا لو يكون كل
 فانه يلزم مما قلتم
 فى حالة واحدة كمثلما
 على فتاة حنيفة عقد
 بلا ولى وكذا لو عقدا
 بأولياء قبل فسوخ كانا
 نكاحها يكون ثم حرما
 وهكذا يكون حلا حيثما
 وقال نور الدين هذا قد يرد
 أيضا بحيث لا خلاف قط فى
 وانما التحقيق فيما يحصل
 بالحكم من حاكمنا فيرتفع
 وان منها ما روى عن السلف
 بانما فى ذلك الاجتهاد
 وان منه ما يكون ايضا
 فان مما قد اتى فى النقل
 فانه فى صفة الكلاله

بان اصحابى كالنجوم
 فانكم هنالك هديتم
 منهم خطأ فذاك لم يكن هدى
 لواحد من تلكم الجماعة
 قالوا بان ليس دليل يعتمد
 ورد ما قالوا به فيما علم
 كان لنا من احتجاج قدما
 فرد مصيبا فى الذى يحل
 بان يكون الشيء حلا يحرم
 لو شافعى ذو اجتهاد علما
 تزوجا وتلك ممن اجتهد
 بعد عليها من غدا مجتهدا
 او قبل تطبيق لها استباننا
 حيث اصابت هى فيه جزما
 اصاب فى الذى عليه أقدمنا
 بان ذا يلزمكم بلا فند
 لزوم ان يتبع ظنه السوفى
 بان كل ذاك فيه يعمل
 نقيض ما الحكم به كان وقع
 مما يدلنا متى لنا وصف
 ما هو حق وصواب بآدى
 من الخطأ المحض الذى لا يرضى
 عن الخليفة الامام العدل
 بالرأى فيها قال ما قد قاله

قال فان كان صوابا ما اتى
وان يكن ذلكم الامر خطأ
ثم من الشيطان والله العلى
وقد روى عن عمر قد قالا
بان هذا ما رآه عمر
فهو من الله العظيم المقتدر
وأيد المذكور ما قد وردا
قال اذا الحاكم يوما اجتهد
اجران يعطى واذا كان اجتهد
فحكم المختار فى هذا على
كما ترى بخطاء قد لزما
بان ذى الاخبار لا تعارض
ما كان من أدلة قد تعتمد
ان كان فى الظنى ذاك مجتهد
لم يبلغن مبلغ التواتر
وانما الظنى للقطعى لا
ولو تسلمن لما قد اوضحه
بما به قد زعموا اذ يحتمل
وعن ابى بكر ارادا انما
حتى نكون لم نصب فيما ذكر
فذلك الخطا يكون منا
لا أنه سبحانه لم يرشد
فانه سبحانه لنا نصب
اما الذى بعض الرواة نقله

فهو من الله العظيم ثبتا
فانه منى بقينا سقطا
منه برىء وختام الرسل
لكاتب له الا اكتب حالا
فان يكن هذا صوابا يظهر
وان يكن ذا خطأ فمن عمر
عن النبى الهاشمى أحمدا
ثم أصاب الحق والوجه الاسد
فاخطاء الحق فاجر منفرد
بعض الذين اجتهدوا من الملا
وقد أجاب عنه بعض العلماء
لو وردت كلا ولا تناهض
على صواب كل من قد اجتهد
لان ذى الاخبار حيثما ترد
فى نقلها لو كان عن اخير
يعارضن باختلاف نقلا
فانها لما تكن مصرحة
ان الذى عن عمر كان نقل
ان نك فى اجتهدنا قصرنا
اقوى الامارات التى قد تعتبر
اى جاء من تقصيرنا وعنا
لنا الى الاقوى متى نجتهد
ذاك ولكن نحن قصرنا الطلب
بانما الحاكم ان أخطأ فله

اجر فعله اراد ان حكم
بغير عمد فله اجر حصل
بدون اجر لصواب مذهبه
فها هنا اجر ان اجرا فصل
واجثح من قال بتائيم لمن
عن الصحاب كابن عباس الابر
وقد مضى جوابه متما
ويستدلون على التخطئة
من كان قد يقول بالتخطئة
وقد مضى الجواب عن جميع ما
وحاصل المقام ان القائل
ظن كقطعى لهم فجعلوا
وقال نور الدين ذا ديننا
والقائلون انما المصيب فى
وانه لم يك من اثم على
فقد مضى ان الخلاف عنا
وانما الخلاف بيننا يخط
لانهم يدعون بعض من غدا
قال ونحن لا نسمينه
وان فى جواز الاجتهاد فى
اعنى بما ذكرته تلك التى
مثل الامور الاعتقادات
ونجوز اما الينا يصدر
وبدليل العقل فالبعض ذكر

خلاف مذهب له قد التزم
فى الفصل للخصومة التى فصل
وان يكن اصاب فيما جاء به
واجر ما من الصواب قد حصل
اخطاء فى الظنى بالذى زكن
وعائش وغير من كان ذكر
راجعه ان فيه الشفا من العمى
بما به استدل فى المسئلة
بدون تائيم هناك مثبت
قلنا به مستوفيا متمما
باثم مخط جعلوا مسائل
رايهم دنيا عليه عولوا
من الخطا نحن الاباضيين
ما كان ظنيا لواحد يفى
من كان فى الظنى اخطا السبلا
ما بيننا وبينهم فى المعنى
وبينهم فى اللفظ وحده فقط
مجتهدا فى الظن مخطئا بدا
بمثال ذا ولا نخطئنه
مسائل الدين خلاف السلف
تثبت من أدلة قطعية
كذا وجوب الصوم والصلوة
من الادلة التى تواتر
ان لايجوز الاجتهاد والنظر

فيها بل التقليد والتسليم
وذلك منسوب الى الحشوية
وبجواز الاجتهاد والنظر
وقال نور الدين والحبر الاشم
ان لم يكن مجتهد قبل النظر
وحاصل المقام ان النظرا
فان يك الناظر انما نظر
لكي يزيد ما هنا اطمئنانا
وقد اصاب وجه حق فله
واجرما اصاب فيها ومتى
فأثم على الهلاك وقفا
دليلنا على اجازة النظر
ما قد اتى في سورة الفاشية
ان ننظرن للابل كيف خلقت
في قوله سبحانه الم ترى
والله في كتابه قد مدحا
اذ قال رب ارني كيف الى
من بعد ذاك او لما تؤمنن
اما دليل الفسق والتأثيم
فذاك ما يعلم بالضرورة
من اليهود والنصارى والاولى
اما هلاك مخطيء للحق من
فللذي يروى لهادى الامة
على ثلاث ثم سبعين تعد

لذلك الواجب واللزام
فيما نرى والبعض من مجبرة
فيها يقول بعض من كان غير
وذا هو الصحيح عندي والاتم
والاجتهاد شك فيما قد ذكر
يجوز والشك بها قد حجرا
فيما من القطعى كان قد ذكر
في امره ثم يقينا باننا
اجر اجتهاده الذي حصله
اخطاء وجه الحق فيما قد اتى
من حيثما القطعى كان خالفا
والاجتهاد في الذي هنا ذكر
اذ كان امرا لنا في الآية
وما اتى في آية قد نطقت
لكيف مد الظل خالق الورى
خليله في آية مصرحا
تمامها فقال ربى ذو العلى
قال بلى لكنه ليطماءن
لمخطيء في ديننا القويم
من هلك اهل الكفر والغواية
قد اشركوا وخالفوا رب العلى
غير الذين اشركوا ممن فتن
بانسه تفترقن امستى
وكلها في النار هكذا ورد

عن النبي الطهر الا واحده
على فسوق مخطيء فى الدين
بان كل فرقة تفسق
فيما به يدين من هنا ظهر
ويلزم من غدا مجتهدا
وبعد ذا يستخرجن بفكرة
فى حالتين ذكروا احدا هما
يسأله لطلب الافادة
وكان من يسأل محتاجا الى
والحالة الاخرى من التى نعد
يعمل فى شىء وكان ذا كم
ينظر فى أقوى الامارات هنا
فان تكن تعارضت لديه
ولم يك الترجيح يمكن له
ويطلب الارجح عندها اذا
فان يكن فى الظن منه غلبا
فقال بعض للجميع يطرح
لحكم عقله وبعض قال
ان كان عنده بان الغيرا
او انه اعلم منه وأجل
اعنى الذى منه تكون المسئلة
وقيل واحدا من الادلة
فيعملن به ولا عليه
ان الصحيح عند هذى الكارثة

والمسلمون اجمعوا على حده
بيان ما قلناه بالتعيين
خلافها من الذين افترقوا
تفسيق من خالف فى الدين الاغر
ان ينظرن فى دليل وردا
حكما يرى فى تلکم القضية
اذا اتاه سائل اخو عمى
من رايه فى تلکم القضية
ان يعملن بالذى قد ساءلا
فما اذا اراد ذاك المجتهد
موضع خلف فعليه يلزم
ويأخذن بارجح تبينا
ادلة قد وردت عليه
فالواجب الوقوف فى ذى النازلة
كان رجبا حصوله من بعدذا
عدم وجود ارجح وأصوبا
ويرجعن فى حادث له وضع
يقلد الاعلم منه حالا
أعلم منه فى العلوم طورا
فى ذلك الفن الذى به العمل
ليعرف الرأى الذى قد عن له
يختار عند هذه الحادثة
وقال نور الدين ايضا فيه
بانه يكون فى ذى الحادثة

منزلة الذى بها كان جهل
 ان يأخذن بقول غيره كما
 ويلزمنا البحث من قد اجتهد
 عن ناسخ مخصص او يعلمن
 بانه ليس بمنسوخ ولا
 يخالفن ما منه كان ظهرا
 فيبحثن عن كونه مخصصا
 والصيرفى قد حكى عنه بان
 بل انه بحاضر فى الـذهن
 وقال فى المنهاج ان بحث وجب
 عليه ان يستقصى الاخبارا
 فى واحد من كتب الاخبار
 وجملة الامر بدون مـين
 احدها ان يوجبن عليه ان
 وكلما عن النبى رسما
 بانه لم يبق شىء ابدا
 الا وأنه عليه اطلعا
 ما كان قد يخصص الدليلا
 وقيل والتكليف بالذى ترى
 بل انه لو قيل قد تعذرا
 لكثرة الرواية الماثورة
 حتى لقد يخرج كثر ذلكا
 وذلك الوجه بهذا الطريق
 من علما الاصول والفروع

فيلزمنا عليه ان شاء العمل
 ذاك على الضعيف شىء لزما
 فيما به استدل يوما واستند
 او انه فى حين ذلكم بظن
 مؤول هنالكم تأولا
 وان يكن هذا عموما قد جرى
 ام ان هذا لم يكن قد خصصا
 لا يلزمنا البحث عما قد زكن
 عن بحثه هنالكم يستغنى
 فلتعلمن بانه ليس يجب
 بل انه يكفيه بحث دارا
 يجمع للاحكام والاخبار
 بانما البحث على وجهين
 يستقصى الاخبار طرا والسنن
 حتى يظن ها هنا او يعلما
 مما روى عن الامين احدا
 فلم يجد فى كلما قد رفعا
 او انه ينسخه مزيلا
 ففيه اى شقة على الورى
 فذاك لا يبعد فيما قد نرى
 وكثرة الراوى لخير الامة
 عن حد ضبط كائن هناكا
 لم توجبنه علما التحقيق
 من أول وأخر مسموع

والثان ان لا يلزم عليه ان
تصححه وقال ليس يلزم
فيما عدا الاخبار والآيات
في خمسة الاحكام واجب حرم
ولا يصح يصدرن قولان
لسائل منفرد في مسئله
وان يكن تكرر السئوال
وهكذا ان كان من قد ساءلا
وان يك العالم في حادثة
عليه ان يلزم ما كان يرى
فان اراد الحكم فيها لزما
ادى اليه الاجتهاد لا يصح
فيحكم بغيره كذا لا
فان يكن يحكم او كان عمل
وان يكن يجتهد المجتهد
وقد رأى جوازه فعلا
وبعد ذا اجتهاده تغيرا
فانه يجبر ان يقيما
مثال ذاك ان يرى من اجتهد
او انه وقوع عقدة يرى
ففعل المذكور او كان يرى
بلفظة واحدة لا يقع
او نحو ما قلنا به فعلا
ثم رأى من بعد ذا ان العمل

يبحث الا في الذي قد يظهرن
عليه بحث قط او ينحتم
تلك التي قد كن واردات
ندب ومكروه مباح قد علم
من عالم تناقضا في ان
واحدة فذاك ما لا وجه له
في زمنين جائز يقال
اثنين فالجواز أيضا حالا
يجتهدن فواجب بحالة
بانه الصواب فيما نظرا
عليه ان يحكم في ذاك بما
ان يعدلن عن اجتهاد متضح
يصح ان يغير ذاك يعملا
بغير ما ادى اجتهاده بطل
في حادث كان عليه يرد
به كما في ذهنه قد خلا
وقد رأى بانه قد حجرا
عليه بعد ان رأى التحريما
جواز تزويج لطفلة عقد
بلاولى جائز اذا طرا
ان الطلاق بثلاث ان جرى
هناك الامرة ان يوقع
بما يرى من اجتهاد او لا
بما ذكرناه حرام لا يحصل

فانه يلزمه ان يدعا
 وذاك مبنى على قول جرى
 فانه للاجتهاد ينقضا
 وقيل ان الاجتهاد الآخر
 وانه يلزمه ان يعمل
 وقال نور الدين فى المسئلة
 فانما يكون فى اشياء
 كمثلى الاستمتاع بالزوجات
 فعامل على اجتهاد آتى
 والحج لا يلزمه فيه القضا
 بلا خلاف بين اعلام السلف
 بان ذا فرع على ما قد رفع
 مجتهد عن اجتهاد يوجد
 هل يلزمه يخبر المقلدا
 ام لا فقيلا لازم عليه
 اى قوله الآخر حيث التزما
 وذاك مبنى على قول جرى
 فانه للاجتهاد الاول
 وقيل لا يلزمه اعلام من
 اذ كان عاملا بهذى الحالة
 وانه له بان لا يرجعا
 وذاك مذهب الامام المرتضى
 وقد عرفت فى الذى تقدا
 فى نقض الاجتهاد باجتهاد

زوجته لاجل ما قد وقعا
 بان الاجتهاد ان يكن طرا
 وذا هو القول الصحيح المرتضى
 لا ينقض الاول مهما صدرا
 به لما من وقته قد اقبلا
 وموضع النزاع فى القضية
 تأتى على الدوام والبقاء
 لا فى أموركن ما ضيات
 فى صحة الوضوء والصلوة
 لو انه اجتهاده قد رفضا
 وقال نور الدين بعد ما وصف
 وهو بانه اذا كان رجس
 وفيه قد قلده مقلد
 بما من الرجوع منه قد بدا
 ليرجع من مقلد اليه
 مذهبه فى رخص عزائما
 بان الاجتهاد ان يكن طرا
 ينقض وهو قول بعض الاول
 قلد عن رجوعه اذا يكن
 بالقول من أقوال اهل الملة
 عنه ولو من كان افتى رجعا
 غسان من خيار من كان مضى
 ان خلافا بينهم قد رسما
 سواء انما يكون بادى

فيما من الاعمال يستدام
 فغير لازم على من قد عمل
 في كل ما فات هنا اتفاقا
 يجتهدن في الشيء من مسائل
 فيها ولو كان الذي قد قالا
 او انه كان من الصحابة
 ان ينظرن لنفسه فيما وقع
 ويحرمن عليه ان يقلدا
 وهو سواء كان هذا اجتهدا
 فبان عند ذاك له الرجوع ام
 وقيل لا يحرم ان يقلدا
 في ذلك الامر الذي به نزل
 وقد رأى الرجوع يحرمنا
 سواء في ذاك اتفاقا وحكى
 وقد رأى الثوري وابن حنبل
 يقلدن غيره من علما
 او لم يكن اعلم منه واجل
 او انه غير صحابي وقد
 او انه ما خاف فوت الوقت
 لما اتى عن ربنا من امر
 ورد ذابانه قد قيدها
 ان كنتم لا تعلمون قالا
 فذلك المجتهد المسدد
 وجاء عن محمد نجل الحسن

وهو هنا كذا ولا كلام
 اعلام من قلده فيما حصل
 ولا يصح للذي اطلقا
 ظن بان يقلدن لقائل
 اعلم منه واجل حالا
 بل واجب عليه في القضية
 ماذا هو الحق الذي لا يندفع
 سواء في الامر الذي كان بدا
 في ذلك الحادث حينما بدا
 لم يجتهد فيما له كان الم
 مجتهدا من قبل ان يجتهدا
 فان يكن مجتهدا فيما حصل
 قيل عليه ان يقلدنا
 بعضهم تخالفا هنالك
 بانه يجوز للمحصل
 وهو سواء كان منه علما
 كان صحابيا هنالك الرجل
 خاف يفوت وقته اذا اجتهد
 عند اشتغال باجتهاد يأتي
 فالتسألوا قال لاهل الذكر
 بأخر الآية والذي بدا
 فان هذا يرفع الجدالا
 امكنه العلم فلم يقلد
 بانه يجوز ان يقلدن

من كان أقوى منه في العلم يدا
اعلم منه صار أقوى وأتم
ورد ذا بأنه الرجوع عن
وبعضهم اجاز ان يقلدا
لا غيرهم من علماء كرما
لخير عن أحمد مرسوم
وقال بعد ذا بآي منهم
ورد ذابان هذا وردا
اما الذي له اجتهاد يحصل
وجائز لمن غدا لا يقدر
يقلدن عالما مجتهدا
يعرف بالعلم وبالعدالة
تقليده ان شاء ان يعمل في
فيها لقول ذي الجلال البر
قالوا فلو لم يك في التقليد
اجازة ما أمر العوام
والامر في الظاهر للوجوب
عند بدو حاجة اليه
ليس يجوز ابدا تقليد
بل انه لو اوجب عليه
لكي يدل على طريق
لان من كان من العوام
فلازم تكليفه بما ذكر
وقيل بل يجوز ان يقلدا

لان ظنا بصواب من غدا
من ظنه صوابه فيما لم
متضح لمشكل فيمنع
صحب النبي الهاشمي احدا
لو رسخوا في العلم كانوا قدما
بان اصحابي كالنجوم
قد اقتديتم فقد اهديتم
في حق من يصح ان يقلدا
ففرضه بالاجتهاد يعمل
على اجتهاد بشروط تذكر
بشرط ان يكون من قد قلدا
بل واجب عليه لا محالة
قضية والحكم لما يعرف
يأمرنا نسأل اهل الذكر
لعالم من جاهل بليد
ان يسألوا لمن هم الاعلام
فذاك واجب بدون ريب
وقال بعض العلماء فيه
في العمليات لمن يريد
ان يسألن للعالم النبيه
حكم دالة على التحقيق
يمكنه العلم بلا كلام
كمثل تكليف لعالم ابر
في العمليات فتى مجتهدا

ان كان فى المسائل الظنية
من حيث ان الحق فى مسائل
وانه لا يأمن المقلد
فصار ذاك الامر اقدا ما على
ورد ذا بانـه لو انـا
يميزن بين مسائل اتت
كنا ملزمية فى ذا البادى
مع ان ذاك الامر ليس يلزم
لايا منن خطاء ممن غدا
كذاك لا يأمن ان المجتهد
لبس قد كان عليه وهو لم
حاصله بأن اصحاب العمى
وان ذاك فرضهم فى الجملة
فليس فى ذلك اشكال نجد
لكنما الاشكال فى مسائل
وذلكم من حيثما ان الخطا
فالاخذ بالحق هنا بلا جدل
لكنما المسئلة التى تقرر
فان يك اعتقاد هذا العامى
من حيثما قلد اهل الحق
فذلك الامر بتوفيق غدا
وان يكن خالف ما قد ذكرا
والله ذو الآلاء ربى والعلی
وقال نور الدين فيما قد عنا

ولا يجوز ذاك فى القطعية
قطعية مع واحد حلال
يقلد المخطىء اذ يقلد
ما قبحه لا يؤمنن من الملا
كنا على العامى قد اوجبنا
بالقطع مع ظنية قد ثبتت
علوم اجماع مع اجتهاد
عليه اما كون من يعلم
مقلدا له متى ما قلدا
فيما من الظنى كان قد وجد
يفت له بما هو الحق الاتم
هم يومرون باتباع العلمـا
أما لدى المسائل الظنية
اذ الصواب عند كل مجتهد
قطعية جاء لدى الاوائل
فى هذه لم يك قط مسقطا
قد صار واجبا باجماع الاول
حينئذ تكون من باب القدر
قد طابق الحق على التمام
وصار تابعا لهم فى الطرق
من ذى الجلال فله فليحمدا
فانه من سوء حظه جرى
لا يستلن عماله قد فعلا
حجتنا على الذى قلنا هنا

جواز ان يقلد العوام
تواتر الاجماع ممن سلفا
اي تركهم انكار تقليد جرى
من غير مانع لهم قد يحجر
وقال بعض العلماء ممن غير
قولا وتقريراً وفعلاً ورضى
وقال نور الدين اما ما نقل
في المنع للتقليد ممن قلدا
ان يعمل المروء بقول الغير
اصاب ذاك الغير فيما قال
فان تقليدا بهذا المعنى
أما بما قلناه في ذا الامر
مع ظنه الصواب فيه والهدى
فالصحب طرا قد توافقوا على
كذلك في القطعى مهما وافقا
وواجب على الذى قد قلدا
هل صالح ذلك للفتاوى
للاجتهاد ثم للعدالة
وقيل لا يلزمه ان ليس له
اي توصله الى حقيقة
وصحح الامام نور الدين
ولضعيف العلم جائز بان
ان قال فى الحكم بلا خلاف
لانما ذلكم الامر غدا

أهل العلوم والهدى اذ قاموا
فى تركهم انكار ما قد وصفا
من العوام للهداة البصرا
من النكير لو ارادوا ينكروا
قد اجمعوا على جواز ما ذكر
فلا نرى شيئاً له قد نقضا
فى ذاك عن اصحابنا الشم الاول
فانما مرادهم بما بدا
بلا مبالاة ولا تفكير
ام كان منه قوله ضلالا
محرم بالاتفاق معنا
وذاك اخذ بمقال الغير
ثم التماس الحق اين وجدا
جوازه فى الظن مهما حصلا
تقليده أمر الهدى وطابقا
ان يبحث عن حال مفت بالهدى
وهل يكون جامعا وحاوى
ف قيل ذاك لازم بحالة
من طرق لما ذكرنا موصله
ما قد ذكرناه من الطريقة
من ذلكم لاول القولين
يحكى قول العالم الحبر الفطن
ما بين اعلام لنا اسلاف
ضربا من الاخبار مهما وردا

ولا خلاف انه يصح مع
لكنما الخلاف فى جواز ان
ذاك الذى من عنده قد عرفا
وذا بان يسوق للكلام
يقول هذا لحلال بانا
فقال بعض من مضى وحققا
وبعضهم يشترط فى هذا بان
اى انه يفتى بنص قول
وكان بعض من مضى وسبقا
لانه لم يك للافتاء
وقيل ان كان الفتى مطلعا
جاز له ذاك وقيل انما
يفتى بتخريج له قد حصلا
لا مع وجوده بذاك الطرف
ان امكن الاقوى هناك والاصح
بالنص من عبارة المفتى تصح
كذاك فى حضرته قد عرفا
ان كان ذا متثقا فى حين ذا
اذ لم يكن ذاك اشد مثلا
فان يكن جاز له ان يعمل
جاز له يفتى بما قد علما
وان تقليدا من العامى بدا
اما بان يكون تقليدا بدا
او انه يكون فى شيين

ضبط واتقان من الذى رفع
يفتى بقول العالم الحبر الفطن
لتلكم الفتيا وقد تلقنا
مساق جزم كان بالاحكام
وان هذا الشئ حرم كانا
بان هذا الامر جاز مطلقا
يفتى من أفتى بنص يعرفن
امامه بدون ما تبديل
يقول لا يجوز ذاك مطلقا
اهلا لجهل كان فيه جائى
لأخذ الامام كيف وقعا
يجوز للمخرج الذى سما
مع عدم المجتهد الذى علا
اذ لا يجوز عمل بالاضعف
بان فتوى من ضعيف تتضح
فى غيبة المفتى اذا لها شرح
لعدلها ام انه لم يعرفا
بعالم عنه الفتاوى أخذنا
من عمل به متى ما عملا
بقول من أفتى له من الملا
اذ ليس من فرق نرى بينهما
لاثنين من اعلامنا فصاعدا
لاثنين فى شئ يكون واحدا
فان يكن فى واحد مبين

فانه اما بان ينفقا
او ان يكون ما هنا مختلفا
فلا يصح باتفاق وقعا
لانما تقليد هذين معا
والحال ذاك فالى التناقض
لان واحدا من الاثنين
وذلك الآخر منه يمنع
وان توافقا بحادث نما
وقال نور الدين والصحيح
فالظن بالصواب من اثنين
يكون اقوى منه بالصواب
ايضا ولو ما صح ان يقلدا
فلا يصح فى الذى قد نمقوا
وهكذا اربعة من علما
فقال ذلكم الى ابطال
وهو خلاف ما لنا قد شرعا
وان يكن تقليده لذين
فصاعدا او كان فى حالين
من صحبتنا جواز ما كان رسم
مذهب عالم من الاعلام
فانه صح له ان يأخذ
ثم من الآخر ايضا مسئلة
يدعونها مسئلة انتقال
من مذهب الامام للمقلد

قولهما فى حادث تحققا
فان يكن فيه اختلاف عرفا
تقليدهم فى حالة هنا معا
فى ذلك الحادث مهما وقعا
مفض بذاك الحال والتعارض
جوز اقدا ما له فى الحين
لذلك التقليد ليس يسمع
فالخلف فى جواز تقليدهما
جوازه فيما لنا يلوح
من علمائنا بدون مين
لواحد من قادة أقطاب
لاثنين مهما اتفقا فيما بدا
يقلدن ثلاثة تتفق
 وخمسة وما على ذاك سما
حجية الاجماع فى ذا الحال
فما احقه بان لا يسمعا
اى دينك الحبرين فى شيئين
فصح الاعلام للتبيين
وهو سواء كان ذا قد التزم
او انه لم يك ذا التزام
من ذلك العالم قولنا نفذا
وهذه المسئلة المحصلة
مع صحبتنا والسادة الاقبال
لمذهب الثانى العليم الامجد

حجتنا بان كل مجتهد
فلم يكن محرما علينا
الا انتقال من صواب لخطا
فليس للتحريم مقتضى هنا
لان ذاك الامر قد يصير
وانما الحظر هنالكم على
مع واحد وان من قد خالفا
وقال نور الدين قد بينا
وقد انى عن بعضهم مقال
بعد التزام مذهب لمجتهد
لغير ما مرجح معدل
ولم يكن يختاره مصححا
من غيره فما له ان يدعا
كمثلما ليس لمن قد اجتهد
لغير ما مرجح وذاك ما
فى حق من بالاجتهاد علما
فليس للتحريم فيه والحرص
عن الذى كان له مختارا
وهكذا خروج من قد قلدا
وهو مقال ينسب للاكثر
قالوا وتجوز الذى قد ذكرا
فى كل أعمال شنيعة تدم
بان يكون ذا الفتى تخيرا
ما قد يؤدى لهذا حالا

له الصواب فى الذى فيه اجتهد
فى الشرع فيما قال اولونا
لا من صواب لصواب ضبطا
عقلا ولا شرعا وقد تبينا
كواجب بصحة التخيير
قول بان الحق قد تحصلا
له فذاك للخطا قد قارفا
بطلان هذا فى الذى قدمنا
ان ليس للمقلد انتقال
لمذهب الثانى فذاك لا يجد
لانه اختار لقول الاول
الا وعنده يراه ارجحا
له وان يخرج عنه مقلعا
ينتقلن عن اجتهاد قد عهد
لا خلف فيه جاء بين العلما
ان انتقاله غدا محرما
من علة الا لكونه خرج
لغير ما مرجح قد صار
لغيره بدون ما فرق بدا
فيما رواه نور ديننا السرى
يؤدى الى تهوور جرى
وفى اتباع الشهوات والنهم
لنفسه من كل قول قد يرى
لنيل شهوة اليها مالا

ليس لكون ذلك الذى اتبع
وقال نور الدين بعد ما جرى
فانه ليس له دليل
فسلف الصحب ومن بعدهم
فانما المعلوم من حالهم
من كان منهم احدا يوما ساءل
بانه لا يسألن سواه
ولم يكونوا انكروا عليه
ولم يكن قام بنقله احد
قالوا ولو ذلك شئ قد جرى
لانما ذلك مما تحكم
وهكذا فى زمن الذى تبع
فكان اجماعا من الجميع
اما قياس ذلك المقلد
فان ذاك منعه قد علما
وهو بان من غدا مجتهدا
فانه من العدول منعنا
حكم الاله ربنا فى حقه
وان حال الرجل المقلد
فاخذ بقول عالم الملا
معرفة الراجح فى الافتاء
منه لكون ما به قد قال
فهو صواب للذى قد عملا
من مذهب المذهب محفوظ

دين الاله والذى لنا شرع
وان كل ما هنا قد ذكرنا
وحجة بان بها السبيل
كانوا على خلاف ما قد رسموا
بانهم لما يكونوا يلزموا
عن حكم واحد وبالفتوى عمل
عن غير ذاك الحكم اذ دعاه
سؤاله ذاك الذى يبيده
عدل ولا سوى العدول قد وجد
لنقلوه بينهم واشتهدوا
بنقله العادة ما بينهم
لهم الى زماننا هذا وقع
على جواز ذلك الصنيع
على العليم الفطن المجتهد
لاجل فارق بدا بينهما
اذا له الراجح كان قد بدا
عنه لكون ما لديه وقعا
فماله ان يعدلن عن طريقه
خلاف حال كان للمجتهد
ليس طريقا يوصلنه الى
وانما هذا اختيار جائى
جميع اهل الاجتهاد حالا
نعم فنحن نمنع التنقلا
لقصد عاجل من الحظوظ

وللتشهي حيث ذا يؤدي
فى رخص ما ثورة ولعدم
حتى بان صحبنا الافاضلا
قر منعوا افتاء باغى الرخصة
ولم يكن ذاك سوى لخشية
وطلبنا للجزم فى أمور
وطلب النجاة للاسلام
وان يك المجتهدون عددا
وفيهم الفاضل والمفضول
بانه جاز لذك السائل
وانه ليس عليه يجب
اكمل من كان هناك وجدا
اذا هم كانوا ذوى اجتهاد
لانه قد حصل المصحح
وذلك المقال قد رواه
وقال بعض العلماء النبلا
ممن يكن رآه فى معرفة
وقال نور الدين والقول الاثم
ان كملت اسباب الاجتهاد
ويسكن القلب الى فتواه
دليلنا على الذى هنا ذكر
من جملة من صحب خيرة الرسل
ولم يكن ينكر شخص منهم
ولم يعنف ذلك المفضول

الى انهم اك والى تردى
أمر المبالاة بديننا الاثم
عليهم الرحمة من رب العلى
قبل وقوعه على المسئلة
تساهل يكون فى الديانة
دين الاله الواحد القدير
من الهلاك ومن الاثم
واختلفت أقوالهم فيما بدا
فكان بعض العلماء يقول
بان يقلدن غير الافضل
ان يتحرى حين جاء يطلب
فى علمه وورع منه بدا
جميعهم وأهل علم بآدى
فى كل شخص منهم ان يلح
عن ابن حاجب وعن سواء
يلزمه ان يتحرى الاكتملا
علوم الاجتهاد من أئمة
جواز تقليد لمفضول علم
وثقة بالعدل والسداد
بان حقا كان ما اتاه
بانما الافتاء كان قد شهر
وفيه المفضول والذى فضل
افتاء مفضول وهم قد علموا
سائله فيما به يقول

وانه لو كان ما قد ذكرنا
لم يسكت الاصحاب عما قد بدا
على جواز ما ذكرنا منهم
وان يك السائل عالمين
اعلم والآخر منه أروع
من منهما الاولى فبعض جزما
لقوة لديه فى معرفة
وقال بعض العلماء الاورع
من ذلك الاعلم فى توفية
وفى توفية لتقصير يقع
وصحح الامام نور الدين
ان كملت عدالة عليه
تصونه لا شك من تقصير
فان تساوى اهل الاجتهاد
فقال بعض العلماء فى السائل
ان يأخذن بأيهما ارادا
اذا تساوت عنده الادلة
وهو مقال لعل الامجد
وقال بعض العلماء من السلف
ان كان فى حق الاله ذى العلى
بانما الله يريد اليسرا
وبالاشد فى حقوق الخلق
وقال بعض العلماء بأول
لانه لما له قد ساء لا

ليس بواسع يقينا للورى
فكان ذاك الامر اجماعا غدا
اذ كان شيئا شاهرا لديهم
ألفى وواحد من الاثنين
فان فى ذلك خلفا يرفع
بانما الاعلم اولى منهما
مأخذ الحكم من الادلة
اولى لجد واجتهاد يقع
للاجتهاد حقه بفطنة
منه لما يحجره من الورع
من ذلكم لاول القولين
لانما عدالة الفقيه
ومن تهور على الامور
فى العلم والفضل وفى السداد
مخير فى هذه المسائل
كحال من يحسن الاجتهادا
فانه مخير فى الجملة
سليل عزرة ولابن احمد
بل انه يأخذ منها بالاخف
لاجل ما كان علينا انزلا
بكم ولا يريد جل العسرا
لانه احوط للتوقى
فتيا يكون أخذه لا يعدل
يلزمه حينئذ ان يقبلا

وبعضهم يقول بالتخيير
لقوله عليكم ما جعلنا
وان يكن فى الحق للعباد
لان بالحكم اذا يقال
واختلف الاعلام بالاصول
فقال بعض العلماء بصحته
ومنهم المانع لاجتهاد
وذاك فى غيبته والحضرة
لانما الرجوع فى الامور له
وبالمشافهات ايضا من هنا
ايضا والاجتزا بالاجتهاد
فهو اجتزاء بظنون حاصله
وصحح الامام نور الدين
لجائز وواقع وقد يدل
بان خير الخلق كان امرا
بان من كان مطيعا يسمع
الا وهو فى بنى قريظة
واشتعلت عن المسير فى العدد
واخروا صلوة عصرهم الى
وكان من بعد العشاء الآخرة
وذاك لامتنال امر صدر
الا لى بنى قريظة وقد
وبعضهم للعصر صلى قبلا
قالوا فما اراد منا المنذر

ان يك ذا فى الحق للقدير
من حرج فى دينه تفضلا
فياخذن فيه بحكم بادية
يرتفع الخصام والجدال
فى الاجتهاد زمن الرسول
فى زمن الهادى بحال غيبته
ان كان فى عصر النبى بادية
فما له عندهم من صحة
يمكنهم بحالة المراسله
ليس لهم يجتهدوا لما عنا
عند وجود الهاشمى الهادى
عن علمهم بحكم تلك النازله
بانسه فى زمن الامين
على الذى قلناه ما لنا نقل
بلال بالادان ما بين الورى
فلصلاة العصر ليس يوقع
فسار جل الناس والصحابة
ناس بما لم يك قط منه بد
ان وصلوا قريظة مع الملا
وصولهم ارض بنى قريظة
ان لا يصل العصر من قد نفرا
صلوا بها بعد العشا العصر فقد
وصوله فى وقتها اذ حلا
ان ندع الصلوة حين تحضر

نخرجها عمالها قد شرعا فلم يعبهم الاله جل فى لهم رسول الله فيما عمدوا كذاك ايضا مامن التقرير لقاطع اللينة والذى غدا وجاءت الآية بعد حين كذاك ايضا مالنا كان نقل فى حينما وجهه الى اليمن وكان قال اننى اجتهد وقد اقره النبى المصطفى ووقع الخلاف فى امكان مجتهد اليه يرجعنا فقال بعض العلماء النجد وقال نور الدين فيما قد شرح قال وقد اظن فى المذكور وقيل لا يجوز ان يخلو من وذاك منسوب الى الحنابلة وابن دقيق العيد لم يجوز مجتهد مالم يكن تداعى وذاك مع تزلزل القواعد بان تكون ظهرت وبانت مثل طلوع الشمس من مغارب فانسه حينئذ يجوز ان والمنع من خلو هذا مطلقا

بل شاء حثنا على ان نسرعنا كتابه جل ولم يعنف لان كلا منهم مجتهد جاء لنا عن أحمد البشير يصلحها يوم النظر وردا فى ذاك بالتصويب للثنتين من خبر الى معاذ بن جبل خير الورى من مضر ومن يمن بالراى منى فى الذى لا أجد على مقاله الذى قد وصفا ان يخلو الزمان من انسان مع حادثات حين تنزلنا يجوز ان يخلو من مجتهد واختاره البدر وذا هو الاصح بانه المذهب الجمهور مجتهد لما يراه يرجعون وبعض من خالفنا فى المسئلة ان يخلوا الزمان من مبرز زماننا وشاء الانصدا فان تداعى الدهر بالشدائد هنالك اشراط كبرى الساعة وغير ذلك من العجائب يخلو من مجتهد هذا الزمن فانه فى قول من قد حققا

لمقتضى مذهب من قد منعنا
لانه ان كان يمنع من
فواجب لئن يكون عند كل
يجوز للانام اخذ الدين
فلتسألوا قال لاهل الذكر
ان نسألن احدا وليس له
وقال نور الدين لسنا نمنع
بل اننا نجوزن ما ذكرنا
ان يخلو الزمان ممن اجتهد
واعلم بانهم تخالفوا على
على مذاهب ثلاثة ترى
وبعضهم بالمنع يفتى مطلقا
فقال ان افتناه فى الحياة
فى كلما كان به افتناه
ولم يكن منه الفتاوى قد سمع
اليه من بعد مماته فلا
حينئذ اذ ليس يعقلن قط
اما محل ذلك الاجتهاد
لم يوجدن فيه حكم اصلا
ولا على لسان من قد ارسلنا
اجماع من مضى من الائمة
شئ من الثلاثة الاحكام
ويحرم من خلاف ما قد ذكرنا
وان يكن فى تلكم الحادثة

تقليد ميت فى الثرى قد خنعا
تقليد ميت بلحده ارتهن
وقت وعصر ذو اجتهاد قد حصل
عنه لما فى ذكرنا المبين
والله لم يلزم فى الامر
قط وجود ان ذا لن نعقله
تقليد ميت قد حواه البلقع
لاجل ذا يجوز فيما قد نرى
لو انهم قد منعوه للابد
جواز تقليد ميت خلا
فاطلق الجواز بعض الكبرا
والبعض بالتفصيل نيهما نطقا
يبقى على التقليد فيما يأتى
وان يكن قد زاره فناه
اذ كان فى الحياة لكن قد رفع
يكون تقليد له محلا
تقليد من تكليفه عنه سقط
فانها حادثة وبإحدى
عن الاله فى الكتاب يتلى
وهكذا فى حكمها لم ينقلا
فان يكن فى تلكم الحادثة
فليتبع ذلك بالالزام
وذاك بالاجماع ممن غيرا
لم يوجدن حكم من الثلاثة

فالاجتهد واجب فى الحالة
وان فيها يلزم العامى
ان كان فيها قد اراد العملا
احكامها ليس يصح ابدا
لو انه فى اصلها كان نظر
ان يعلمن بحكمها من أصلها
ولا تصح الخلف بالكلية
تلك التى من النصوص خلت
توضيحه بان الاجتهاد فى
لو جاز فهو لا يكون جامعا
وانما جاز للاطمئنانة
والاجتهاد عند ظن بآدى
وما هنا بنا المقام وقفا
فالحمد لله على اتمامه
وبتمامه على استيفاء
وألفت الى الثالث تلق فيه
حيض نفاس وتيمم وضو
لها ومفروض بها وجائز
فالحمد لله الذى قد وفقنا
ثم الصلوة مع سلام وافى
والله وصحبه الامجاد
ومن قفنا سبيلهم واتبعنا

على الذى اطاقه فى الامة
تقليد من كان من الاعلام
ثم القضية التى نص على
فيها لانسان بان يجتهدا
لانما غاية ذلك النظر
وان يسلمن مع ذاك لها
لها خلاف حالة القضية
كذلك من اجماع هذى الامة
ما كان قطعيا وغير مختفى
قالوا لاحكام اجتهاد اجمعا
ولليقين عند اهل الفطنة
مستكمل احكام الاجتهاد
على الكلام فى الاصول بالوفا
نشكره جل على انعامه
ثم لنا الثانى من الاجزاء
حكم الطهارات كما تبغيه
والحكم فى الصلوة مع ما يعرض
وناقض والحكم فى الجنائز
لنا على انمامها وحققا
على النبى الكامل الاوصاف
السالكين سبيل الرشاد
منهاجهم ومن اليه قد دعى



فهرست

الجزء الثاني من سلاسل الذهب

اصول الفقه

٦	مباحث الكتاب	١٢٥	المجاز
١١	الخاص واحكامه	١٤٤	انقسام المجاز الى شرعي ولغوي
١٣	الامر		وعرفي
١٧	الامر اذا ورد بعد الحظر	١٤٦	احكام المجاز
١٨	الامر المقيد	١٥١	الحروف
٢٣	الامر المطلق	١٥٢	حروف العطف ذكر الواو
٣٠	النهى	١٥٤	الفاء
٣٥	دلالة النهى على فساد النهى عنه	١٥٧	ذكر ثم وبلى ولكن
٣٩	المطلق والمقيد	١٦٠	ذكر او
٤٠	حكم المطلق والمقيد	١٦٤	حروف الجر ذكر الباء
٤٥	باب العام	١٦٦	ذكر على
٦٣	حكم العام	١٦٨	ذكر من
٧٠	العمل بالعام	١٦٩	ذكر الى وحتى
٧٤	فيما يختلف في عمومه	١٧٢	في الظرفية
٨٥	المشترك	١٧٣	اسماء الظروف
٨٩	الجمع المنكر	١٧٤	كلمات الشرط
٩١	التخصيص	١٧٧	ذكر كيف وغير
٩٩	المخصص المنفصل	١٧٩	مبحث الصريح والكناية
١٠٨	المخصص العقلي	١٨١	مبحث دلالة اللفظ على الحكم
١٠٩	الحكم والمتشابه والمجمل والمبين	١٩٦	باب النسخ
١١٢	المشتبه	٢١٢	الركن الثاني في مباحث السنة
١١٨	فيما يختلف في اجماله	٢١٣	انواع الوحي
١٢٢	حكم المجمل	٢١٧	مبحث الحديث
١٢١	الحقيقة والمجاز	٢٢١	الخبر الآحادى
١٢٣	احكام الحقيقة	٢٣٥	شروط الراوى

٢٤١	صفة العدل وحكم التعديل	٢٧١	مباحث الاستدلال
٢٤٤	القول في عدالة الصحابة	٢٧٢	مبحث الاستصحاب والعكس
٢٤٧	الخبر الغير المتصل	٢٧٧	مبحث الاستقرا
٢٥٤	مبحث فعله صلى الله عليه وسلم	٢٧٨	المصالح المرسلة
٢٦٠	مبحث تقريره صلى الله عليه وسلم	٢٧٩	الاستحسان
٢٦١	القول في مذهب الصحابي	٢٨١	مبحث الالهام
٢٦٢	خاتمة	٢٨٢	حكم الاشياء قبل الشرع
٢٦٦	الركن الثالث في مباحث الاجماع	٢٨٤	قواعد الفقه
٢٧٢	اهل الاجماع	٢٨٥	ذكر قسم الادلة على الترجيحات
٢٧٩	شروط الاجماع	٢٩١	في وجوه الترجيح
٢٨٥	الركن الرابع في مباحث القياس	٢٩٤	التراجيح من جهة الاسناد
٢٨٨	مبحث الاصل والفرع وشروطهما	٢٩٧	بيان الترجيح من جهة الحكم
٢٩٨	مبحث العلة	٤٠٠	بيان الترجيح من خارج
٣٠١	مبحث العلة الشرعية	٤٠٢	ترجيح احد القياسين على الآخر
٣٠٩	شروط العلة	٤٠٥	القسم الثاني من الكتاب في الاحكام
٣١٩	حصول المقصود من شرع الحكم		باب الحكم
٣٢١	انقسام كل واحد من الحكم	٤١٠	اقسام الواجب
	والعلة الى الجنس والعين	٤١٤	المحرم والمكروه
٣٢٤	طرق العلة المنصوصة	٤١٧	بيان اقسام الرخصة
٣٢٩	طرق العلة المستنبطة	٤٢٠	مبحث الحكم الوضعي
٣٤٢	ذكر الشبه	٤٢٦	بيان الحاكم
٣٤٤	الدوران	٤٢٠	المحكوم به
٣٤٧	ذكر الطرد	٤٢٤	المحكوم عليه
٣٤٨	القياس الجلي والخفي	٤٣٦	العوارض التي تعتري الاهلية
٣٥٠	مبحث الفوائد	٤٤٤	العوارض المكتسبة
٣٥٢	بيان الاعتراضات	٤٥٦	باب الاجتهاد

قد تم والحمد لله حق حمده نسخ الجزء الثاني

من سلاسل الذهب فى الاصول والفروع والادب

بقلم ناظمه محمد بن شامس البطاشى

وكان تمام نسخه اصيل

الاربعا لثمان وعشرين

من صفر سنة ١٢٨٧

ببيت البديعة

من بلدة

المسفاة

يشتمل هذا الجزء على أحد وعشرين ألف بيت

وأربعمائة وخمسين بيتا





